مستقبل الوحدات الصحية الريفية !

أخذت تكاليف إنشاء المستشفيات فى الارتفاع المتزايد فى السنوات القليلة الماضية ، وقد يكون من أسباب هذا الارتفاع العام الذى شمل أسعار الخدمات ومستلزمات البناء والتجهيز ، ولكن المؤكد أن ارتفاع مستوى الخدمات الصحية المتاحة أو التى أصبحت متاحة كان هو العامل الاكثر إسهاما فى هذا الارتفاع .

فمما لا شك فيه أن مستوى اداء المؤسسات والمنشآت الصحية قد أصبح يواجه تحديات واضحة مع التطور السريع الذى اصاب كل جزئيات الخدمة الطبية فى جميع مراحلها : التشخيص والعلاج .

وكما يصدق هذا على الشرائح العليا من المجتمع فإنه يصدق كذلك على الشرائح المتوسطة والدنيا من المجتمع ، تماماً كالحال فى الجوانب المختلفة من مكونات الحضارة ، التى أتاحت على سبيل المثال لاهالى الكفر الصغير أن يتمتعوا اليوم بحوالى عشرين فيديو فى القرية التى لم يكن بها منذ ربع قرن إلا جهاز راديو واحد !!

ومن هذا كان الانعكاس الهام لتطور الخدمة الطبية على مدى استفادة الجماهير العريضة منها وأصبحت القضية اليوم هى كيف يمكن للمؤسسات الصحية سواء المملوكة للدولة أو التى تديرها الدولة أو التى تعينها الدولة أو التى تراقبها الدولة أن تفلح فى تلبية حاجة المواطن إلى الخدمة الصحية .

بقلم الدكتور

محمد محمد الجوادى

وقد اتيحت ظروف ممتازة لبعض المؤسسات الطبية القديمة لكى تجد لنفسها مكانا تحت الشمس بعد التجديد أو الاضافة أو الاحلال والتبديل ، ولكن هذه الظروف لم تتح حتى الآن لهذه الوحدات الصحية المنتشرة من خلال مشروع الوحدات المجمعه التى نشرتها الثورة منذ الستينات فى هذا الوطن ، وسواء صح أم لم يصح أن مصر فاقت أمريكا فى نشر هذه الوحدات ، فإن الزمن اليوم يطالبنا بالافادة من هذه المؤسسات الطبية التى قد يخلو بعضها من كل مستلزمات الخدمة الطبية العصرية .. اللهم إلا الاطباء المعزولين عن العلم والتعليم المستمر

قد يكون من المفيد أن نلخص الموقف الذى صارت اليه معظم هذه الوحدات التى لاتتميز اليوم عن عيادة خاصة لممارس عام إلا بانضوائها تحت علم الحكومة ، وبافتقادها عنصر الانتماء إلى عنصر بشرى حريص عليها ، وبخاصة أنها على الجانب الآخر لا تملك العناصر الجاذبة أو الدافعة لاظهار الانتماء إليها .

ولكن ماهى الايجابيات التى تدفعنا إلى الحرص على الافادة من هذه المؤسسات فى وضعها القائم أو على وضعها القائم ؟؟

قد يكون أول هذه الايجابيات هو العنصر البشرى الذى ارتبط بها ، وبصفة خاصة من خارج طبقة الاطباء ، من العاملين فى المهن الطبية المساعدة حيث أصبح هؤلاء فى المجتمع المحلى يمثلون قيماً (أياً كانت) مرتبطة بالخدمة الطبية .

ولعل ثانى هذه الايجابيات هو الكيان المعنوى الذى تكون عبر سنوات طويلة شب فيها جيل أو وعي أن هذه المؤسسة مرتبطة بخدمة صحته وحياته ..

وثالث هذه الايجابيات هو الكيان المادى المتمثل فى أبنية هذه المؤسسات وما فيها من تجهيزات مهما قل شأنها فهى كفيلة بالقيام بدور ماضمن دور أكبر لذات المنشأة فى المستقبل .

وهكذا نستطيع أن ننصرف إلى تجهيز هذه الوحدات لتلعب دور أقسام متخصصة مرتبطة بالمستشفى الاميرى أو المركزى الذى يقع على بعد كيلو مترات من هذه الوحدات ، وفى العالم كله وفى مصر تنفصل بعض الاقسام عن المستشفيات الكبيرة لتكون مستشفيات متخصصة مرتبطة (او غير مرتبطة) بالمستشفى الام .

وفى قصر العينى ينفصل قسم الاطفال فى مستشفيين خاصين هما «أبو الريش القديم» و «أبو الريش الجديد» وهما على شاطىء آخر من النيل الذى يقع عليه قصر العينى نفسه ، بل وفى حى غير الحى وقسم شرطة غير القسم !!

وفى جميع بلاد الفطر نجد تقليدا (انجليزيا فى الاغلب) بفصل مستشفيات الرمد ومستشفيات الحميات ومستشفيات الصدر عن المستشفيات العامة ، سواء لاسباب طبية ظاهرة أو لمجرد أسباب تنظيمية متعلقة بالخبرة فى إدارة المستشفيات .

بمثل هذا الاجراء نستطيع أن نضع استراتيجية واضحة لتحويل تدريجى للوحدات الريفية إلى مستشفيات متخصصة صغرى تخدم المناطق المحيطة ، وتتيح للاقسام الباقية فى المستشفى الكبير (العام او المركزى) أن تتوسع داخل نفس السور القديم وبدون الدخول فى الحلقات المفرغة فى بناء منشآت جديدة فى بلد يعانى من عدم القدرة على بناءات كثيرة ، ومن كثرة المنشآت التى لاتجد الاستغلال الامثل .

وبمثل هذه العقلية يمكن لنا أن نتيح الفرصة أمام أقسام الجراحات المتخصصة لتأخذ دورها فى خدمة هذا المجتمع على امتداد هذا الوطن وبأيسر التكاليف واسرعها فى الوقت نفسه ، واكثرها ملاءمة للانفصام الطبيعى الذى يكون فى الخدمات الحية التى نطمح لها فى استمرار الحياة .

الحقائق الغائبة فى قضية تعريب الطب

بادىء ذى بدء لابد ان نتساءل ماذا كان سيصبح حال الدول الاوروبية فى بداية عصر النهضة لو هى انساقت وراء الدعاوى (القائمة يومها فرضاً) والتى تقول انه لابد من الابقاء على تعليم الطب باللغة العربية لانها اللغة التى تحوى حوالى ١٠٠٪ من الكتابات العلمية المسجلة فى الطب يومها ، ولان الرازى وابن سينا والزهراوى وابن رشد .. وغيرهم كتبوا كتبهم بالعربية .. بل ان الاصول اليونانية للطب اليونانى القديم لم تعد موجودة وانما الموجود هو ترجمتها العربية فحسب ، واذن فان الاولى هو الاكتفاء باللغة العربية فى تعليم الطب ..

بقلم الدكتور

محمد الجوادى

ترى ما هو المستقبل الذى كان سينتظر الحضارة الغربية فى اسبانيا والبرتغال وايطاليا وبريطانيا وفرنسا .. الخ .. لو فكرت بهذا الاسلوب فى بداية عصر النهضة (او الرينسانس) وظلت محتفظة بالتراث الطبى السابق عليها كما وجدته عربيا ؟؟

اغلب الظن بل ان من المؤكد ان هذه الحضارات لم تكن لتقوم لها قائمة ، ولم يكن للتقدم الطبى فيها ان يحقق شيئاً يذكر على الاطلاق .

وعندما دعت منظمة الصحة العالمية بكل قوة الى ان تلتزم البلدان جميعاً بتعليم الطب بلغاتها القومية فقد ثبت ان هذا كفيل فى النهاية بتحقيق مستوى احسن وارفع من المستوى الذى يتحقق عند التدريس باللغة بالاجنبية .. يقصد بالمستوى : مستوى التعليم الطبى ، وبالتالى مستوى الخدمات الصحية ، والطريقة الكفيلة بتحقيق الصحة للجميع عام ٢٠٠٠ وهو الهدف الذى وضعته الصحة العالمية امام عينيها ..

وفيما يبدو فانه لم يعد هناك على ظهر البسيطة كما يقولون شعب لايدرس الطب بلغته القومية الا الشعب العربى مع انه يمتلك لغة من اللغات الرسمية الرئيسية فى الامم المتحدة .. ولكن مع الاسف لايزال بعضنا يعتقد ان اللغة العربية عورة من عوراته لابد له من ان يسترها تماماً ..

ومن اعجب مايمكن ان اليهود يدرسون الطب باللغة العبرية ، وهى لغة ميتة بلا جدال ، واليونان تدرس الطب باليونانية وايطاليا بالايطالية .. الخ) الا الشعب العربى صاحب اللغة المنتشرة فى ٢٢ قطراً !!!

وفى الحقيقة فان موقفنا من لغتنا لايزال واقعاً تحت سيطرة عقد النقص القديمة ويكفى ان نقارن بين موقفين : موقف بروتوكولات حكماء صهيون التى تجعل اول البنود احياء اللغة العبرية .. وموقفنا جميعاً حين يفتح الله علينا بقرشين (او لايفتح) فنسارع من باب الوجاهة الاجتماعية (العامة) الى الحاق ابنائنا بما نسميه المدارس الاجنبية بل ونزعم لانفسنا ان عبدالناصر الرجل الوطنى الكبير راجع نفسه حين امم كل شىء فلم يمس هذه المدارس وحافظ عليها ، ولو كان الرجل حيا لصعد منبر الازهر او برج القاهرة ليبرىء نفسه من هذه التفسيرات التى تلوى الحقائق ..

ومن اعجب ما يمكن ان يسارع الرجال الافاضل الى (الاعتراف) او (القول) بضعف مستوى اللغة الانجليزية عند طلاب الطب وعند خريجيه ، ومع هذا يصممون فى نفس الوقت على ان تدريس الطب بغير الانجليزية سيضعف المستوى ..

وليس من شك ان مستوى الطلاب والخريجين فى اللغة العربية عموماً ليس هو المستوى الذى ينبغى ان يكون عليه اتقان الخريجين اللغة القومية (ولكن هذا ليس الا صورة من صور الاصابة التى نحن مصابون بها ..) ومع هذا يبقى من البديهى ان مستوى اى مصرى فى اللغة العربية خير من مستواه فى اللغة الانجليزية (مثلا) .. حتى لو رضع الانجليزية وتكلمها كأهلها ..

يقول بعض الذين يتخوفون من تعريب الطب ان نتيجة التعريب ستكون فى صورة خريجين لايعرفون الانجليزية شأن خريجى الهندسة والتجارة والاداب على حين ان خريجى الطب هو الوحيد اليوم (فى مصر) الذى يعرف الانجليزية لانه درس بها طيلة ٧ سنوات .. كلام له بريق يرجع الى التمشى مع عقيدة تفوق كلية الطب على غيرها من الكليات بلا استثناء (وهى بلا شك عقيدة من عقائدنا الفاسدة) ..

بيد ان المأساة تكمن فى اعتقادنا بمعرفة الخريج الانجليزية على هذا النحو المزرى الذى نعرفه جميعا ، مع ان الفارق بين هاتيك (الرواسب اللغوية) التى تتكون من جراء دراسة الطب باللغة الانجليزية وبين اللغة نفسها هو كالفارق بين رواسب المحيطات والمحيطات نفسها ، بين الاملاح المتبقية التى فيها تركيز عال من مواد بعينها ، وبين التدفق الذى لاحدود له ، بين السكون التام والحركة التى لاتهدأ ، بين الحياة وبين قطعة من الاثريات او الحفريات التى قد تدل على الحياة ، واسألوا اى طبيب عن هذه اللغة التى يزعمون انه يعرفها من جراء دراسة الطب فى الكلية بالانجليزية وسوف تكون هناك اجابات مختلفة تبين لنا اسباباً متعددة (اخذ بها من تعلموا الانجليزية كافة من بين الاطباء حتى تعلموا الانجليزية) اللهم الا السبب الوحيد المزعوم وهو انهم درسوا الطب باللغة الانجليزية !!

اعتقد ان اللغتين العربية والانجليزية لابد ان تحظيا بنصيب معروف من ساعات الدراسة الجامعية فى كليات الطب ، فلابد ان يدرك الطالب كيف يصوغ لغة عربية سليمة تؤهله التعامل بسلامة مع المجتمع الذى سيتعامل معه ..

ان الفارق بين خريج الطب وخريجى الكليات الاخرى ان الطالب الطبيب يعتمد كثيراً جداً على تحليل المضمون فى ممارسته لمهنته ، وتحليل المضمون يقتضى فهماً تاماً باللغة حين تقال وحين تكتب . واذا كان تعامل الطبيب سيتراوح ما بين المراجع والمجلات المكتوبة بالانجليزية وبين المرضى الذين يتكلمون العربية ولهجاتها العامية فلابد ان يحيط احاطة تامة باحدى وسائل اداء مهنته وهى اللغة اللازمة لاشك للعالم فى معمله ولكنها الزم كثيراً للاطباء فى عياداتهم وتدريس اللغة فى كليات الطب ليس بدعة وليس صعبا ، انما هى مهمة سهلة جداً مع شىء من التنظيم وفى الكادر الجامعى درجات لمدرس اللغة يشغلها عدد كبير جداً من الاساتذة المخضرمين ، وقد انتبه المشرع التعليم الجامعى الى مدى الاحتياج اليوم فى التعليم الجامعى منذ مرحلة مبكرة ، ولكن المشكلة اننا كنا نأخذ هذه الامور بصورية شديدة فنكتفى من دراسة اللغة بساعات محدودة فى سنة واحدة او بالقدر الذى يشوه الفكرة ليس الا ، بحيث اذا طالب احد بالمثاليات فاجأه المعارضون بهذا النموذج المسخ للفكرة العظيمة ..

بقيت نقطة هامة تتعلق بالقول الذى يبدو به بعضنا تجاه قصور امكاناتنا (لاننا تعودنا الكسل) فى المستقبل القريب، عن تأليف وطبع ونشر المراجع التى سوف نحتاجها لمواكبة تعريب الطب .. ولا احب ان اعدد المراجع المتوافرة ، ولا ان احدث عن خطط ناجحة ، وامكانات متوافرة .. ولكننى اؤثر ان احدث بمرارة عن اننا كنا ولانزال مستهلكين وعن ان هناك منتجين يعدون لنا ما نريد طبقاً لتقاليدنا وقوانيننا دون ان يضيرهم هذا الالتزام بتقاليدنا وقوانيننا ..

ولا اريد ان اذكر بان الصين تنتج لنا سجادات الصلاة وان اليابان تنتج لنا ساعات الأذان .. ولكن سأذكر ان مؤسسة نشر عالمية طبعت فى برنامجها العربى ٥٥ مرجعاً باللغة العربية فى عام واحد لكلية واحدة حين وجدت ان هذه الكلية تدرس المنهج بالعربية وليس بالانجليزية .. فليطمئن الذين يتخوفون من نقص المراجع .. كأن المراجع لاتكتب الا بايديهم التى لم تتعود الا على الكتابة بالانجليزية وهو وهم مابعده وهم !!

مأزق الجامعة المصرية (٢)

تناولنا في المقال الماضي مأزق انقلاب الهرم الجامعي ونتناول اليوم المأزق الثاني وهو إهمال الوظيفة وليس المقصود بإهمال الوظيفة تقصير الجامعة فيما نص عليه التشريع من وظائف محددة لها في ثلاثة مجالات هي التعليم والبحث العلمي وخدمة البيئة فحسب، ولكن المقصود الحقيقي من هذا الوصف هو غياب الجامعة حين كان ينبغي لها أن توجد ابتداء وأن يكون لها الحضور اللائق ثانيا، وأن يكون حضورها بعيدا عن المكانة التي يطمح الجمهور أن تحتلها ثالثا..

تدني المستوى التعليمي وعدم مواكبة التحول التكنولوجي من مظاهر أزمة الجامعة

مركز الوفد للدراسات السياسية والاستراتيجية

دراسة يقدمها :
د. محمد الجوادي

وبناء على هذا التعريف يمكن لنا وللقارئ أن يتساءل عن دور الجامعة أن يرصد أكثر من غياب للجامعة في الفترة الماضية:

(١) الفشل في الحفاظ على الريادة في الذات.

كانت الجامعة المصرية بمثابة النموذج الذي تحتذيه الجامعات الجديدة في المنطقة حتى لتكاد بعض الجامعات العربية القديمة تكون صورة من جامعة القاهرة مثلا، ولكن هذا الوضع القديم لم يستمر فعلى سبيل المثال ازدهرت منذ حرب أكتوبر الحياة الجامعية في كثير من البلدان العربية وبخاصة بلدان الخليج. وكان للدراسات العربية والإسلامية النصيب الأكبر في هذا الازدهار من حيث الكم، حيث اتجهت بلاد كثيرة في مقدمتها السعودية بالطبع إلى إنشاء عدد ضخم جدا من الكليات الجامعية والمعاهد العلمية والمدنية بهذه الدراسات. وتطلعت هذه البلاد بالطبع إلى مصر واستعانت بلا شك بكل ما أمكنها أن تستعين به من أساتذتها في كافة هذه العلوم ولكن الجامعة المصرية للأسف وحتى هذه اللحظة لم تطور نفسها في هذا المجال من حيث الكم لكي تظل محافظة ومستوى الريادة الذي كان لها.

ويؤسفني أن أذكر أن الدراسات الإسلامية لا تزال حتى اليوم محصورة فيما تجود به أقسام اللغة العربية من اهتمام متناثر، وفيما يوجد في دار العلوم من بقايا تراث، وحتى الكلية الوحيدة التي سعت جامعة القاهرة إلى إنشائها تحت مسمى «دار العلوم» أشرف أو أعتد، تشكلت أن تسمى بالدراسات العربية والإسلامية لتبقى دار العلوم وحيدة فقط كشيء تاريخي في جامعة القاهرة في الوقت الذي تكونت من تربة عين شمس أكثر من ٣٠ كلية على امتداد الوطن كله انتقلت مصر من أزمة المعلمين التي أمسكت بزمامها في منتصف الستينات، وحتى هذه اللحظة لا يوجد على الإطلاق في بلد الأزهر قسم متخصص للدراسات الإسلامية في أي جامعة من الجامعات الـ ١١.

وتقوم أقسام التاريخ بالطبع بدراسة التاريخ الإسلامي ولكن التاريخ الإسلامي يبقى بمثابة فرع من فروع التاريخ المتعددة كالفرعوني والقديم واليوناني واللاتيني والمعاصر والحديث.. الخ، ولا يكاد يتميز أبدا عن هذه الفروع الأخرى من التاريخ، وعلى مستوى الكم لا يزال عدد المشتغلين به من بين أعضاء هيئات التدريس أقل عددا من المشتغلين بالتاريخ الحديث والمعاصر مثلا وعلى حين يلقى هؤلاء تحديدا واضحا في تخصصهم الدقيق ما بين حديث ومعاصر وما بين قومي وأجنبي يؤخذ التاريخ الإسلامي جملة أو على بمثابة مادة من غير الكتابات الكافية بإزاء التخصصات الدقيقة أو نبوغ أو تفرغ بعض الموهوبين في دراسات محددة تكون كفيلة بأن تعمل على الوعي العلمي بوعي تحسب الجامعة في هذا الوقت الذي تعرف جامعات كثيرة في العالم الدراسة الحضارة الإسلامية وإخراج أطروحات ممتازة عن التاريخ الإسلامي، بينما نحن لا نستطيع على أكثر تقدير إخراج نوعية عادية من حين أن تكون حافلة بالانتقادات المشروعة وغير المشروعة.

وعلى حين يوجد معهد للدراسات الإسلامية في لندن وباريس وفي كل [illegible] تخلو من مثل هذا المعهد.

(٢) الفشل في مواكبة الحياة الاجتماعية ومشكلاتها.

نموذج آخر لغياب الجامعة عن الحياة الاجتماعية يتمثل في تقصيرها الشديد في دراسة الإرهاب ومن السهل أن يقال إن فلانا كتب بحثا عن الظاهرة كان من معوقات ترقيته إلى درجة أستاذ في القسم الاجتماعي من كلية الآداب من جامعة كذا، ولكن المقصود بالطبع دراسة علمية جماعية متكاملة فيها التأصيل الدقيق والإحصاء الدقيق، وفيها مع ذلك توصيات محددة لحلول طويلة الأجل، وقصيرة الأجل، ومتوسطة المدى على نحو ما تعالج كل الدول المتقدمة من خلال جامعاتها مثل هذه المشاكل.

(٣) الفشل في مواكبة التحول التكنولوجي للمجتمع.

نموذج ثالث لغياب الجامعة يتمثل في تقصيرها الشديد في دراسة أسباب التكيف وحماية المصريين مع التحولات الاقتصادية في الداخل والخارج، ومن حق كل شركة قابضة أن تنتهج ما شاءت من سياسات تكفل لها النجاح والأرباح، ومن حق الحكومة أن تنتهج ما شاءت من سياسات تكفل لها النجاح في خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وضبط الموازنة العامة، وميزان المدفوعات.. ولكن يبقى الشعب حقه في أن يمارس ضبط تطلعاته مع الواقع من خلال جهود علمائه في دراسة مدى التواؤم بين الآمال والظروف، دراسة محررة عن الغرض والمصلحة الخاصة.. ولكن الجامعة للأسف لم تبذل أي جهد في هذا المجال.

(٤) ضعف الإسهام في تقديم حلول لمشكلات المجتمع المزمنة

وتمثل مشكلة الإسكان أيضا النموذج الصارخ لموقف الجامعة من المجتمع حين انصرفت الجامعة عن الإسهام في حل هذه المشكلة وتقديم نموذج المسكن الأنسب والأرخص على نحو ما فعل حسن فتحي منذ سنوات ليست بعيدة، ولقد عرفت كل الجامعات مثلا استعدادها في إقامة مساكن لأعضاء هيئات التدريس بتكلفة عالية وبناها على الرقعات الزراعية، ضاربة المثل الواضح للأسعار لسياسات البرجماتية نظريا، وكانت النتيجة على كل حال كما يقول البعض مشروعات لا تليق باسم الجامعة لأن قادة لا يرى صالح عمل للأسف دين.

(٥) الفشل في توظيف العلم لخدمة الصناعة والتنمية

على صعيد أكثر تخصصا لم تجاهد الجامعة ولا إحدى درجات الجهاد كالكتابة على صفحات الجرائد مثلا من أجل توظيف العلم في خدمة الصناعة [illegible] صعوبة في شراء الحق لا معرفة في الأجهزة النزاعية والسيارات حتى هذه اللحظة والمستقبل بلاد كلها تعد مثلا، والدول النمور الأسيوية. والكلام في هذه النقطة بالذات يطول ويؤدي للمشاعر. وليس هناك عالم في مصر سواء في الجامعة أو المركز القومي للبحوث إلا ويستطيع أن يحدثك عن أبحاثه التي لو تركت له حرية التصرف لاتخذت تكون النتيجة توفير ملايين جنيه على الأقل كل عام على الاقتصاد القومي، وتحول عندئذ البلاد من بعد على صلاة وعدد تخصصاتهم بالتالي.. وتذكر في بعض الأحيان أقوال من هذا النوع أول لقد قالها لي أستاذنا يوسف جوهر يوم بحث الذي عن تحضير عقار مضاد السرطان وملابساته، ولكن الجامعيين قليلون، ومازلت أحكي عن جهدهم يتحمل الآن بحث وبدل عدم التحول إلى حالة الجهاد من الجاهلية.. ولكن أحدهما أدرجه كما يقول علماء الفارومة من الجهاد سوف يكون كفيلا بتغيير الصورة عن قريب.

ننتقل من هذه المجالات إلى المجالات الأساسية التي نص عليها قانون الجامعة نفسه وتمثل معنى ملاحظات أي الجامعة من فشل ذريع في أداء وظيفتها:

أولا في مجال التعليم:

يكاد يكون هناك إجماع على تدني مستوى التعليم في الجامعة، وكان يظن أن كثرة أعداد الطلبة بالنسبة لأعضاء هيئات التدريس هو السبب، فإذا الأمر مستمر حتى بعد أن وصلت النسبة بين الطرفين إلى مستوى أفضل من المعدلات العالمية، ولكن بدوان التفاحة الرئيسة لم تصب التفاح والطالب فحسب ولكنها تركت الجرثومة في الصندوق نفسه كذلك.

ومن المؤسف أن بدائل التعليم الجامعي الموجودة الآن أصبحت في الأغلب الأعم أعظم مستوى من التعليم الجامعي نفسه، وخذ على ذلك مثلا الجامعة الأمريكية، والأكاديمية البحرية للنقل البحري، وأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ومعاهد اللغات الأجنبية، ومعهد كيما بأسوان، والمعهد التكنولوجي في العاشر من رمضان........ وربما التعليم المفتوح في المستقبل إذا تصورنا من مطرقة الجامعة.

وتتعدد الأسباب بالطبع وراء هذا التدهور، ولكن السبب الجوهري الذي يمكن الوصول إليه من دراسة الأسباب المتعددة التي سنتناولها في موضع آخر هو غياب روح الجامعة الكفيلة بالسيطرة على مستوى من التعليم يكون لائقا باسم الجامعة، ولا يمكن العمل على إصلاح هذا العيب الخطير بمجموعة من الإجراءات التعجيلية، ولكن الأمر يقتضي مرحلة طويلة تكوين الطالب الجامعي قبل اتخاذ أية إجراءات بل وقبل ترك أساتذة الجامعة يتخذون أو يطبقون هذه الإجراءات.

ثانيا في مجال البحث العلمي:

ونقصد بالطبع البحث العلمي سواء البحث العلمي في العلوم الإنسانية أو في العلوم الطبيعية ومن الواضح أن مستوى ما تقدمه الجامعة المصرية يقل كثيرا عن مستوى ما كانت تقدمه في الثلاثينات على مستوى القمة مثلا سواء فيما قدمه علي مصطفى مشرفة من إسهامات علمية أو ما قدمه أحمد أمين من إسهامات فكرية، ولا يستطيع منصف أن ينكر أن هذين الرجلين مثلا مع هذا شاركا بفعالية شديدة في تسيير الأمور الإدارية في كليتيهما حيث تولى العمادة، وفي الحياة العامة بعد ذلك، وقبل ذلك أيضا معاليي، هذا مجالا أسرده.

ومع هذا فلا يستطيع أحد أن يتجاهل العمل الدءوب الذي تتبناه نفر من علماء أساتذة اليوم لا يقل عن قيمة ما يبذلونه من جهود عن مشرفة والعميد أمين، ولكن نتائجهم لا تصل إلى ملاحظات أنه نتائج السابقين، والسبب واضح وهو غياب روح الجامعة.. التي تهيئ أدوات البحث بدءا من المكتبة التي لا يكاد يضاف إليها شيء لعشرات من السنين!! ولك أن تقارن مكتبة جامعة القاهرة على مشارف عام ٢٠٠٠ بمكتبتها منذ ستين عاما، ولتدرك حجم الفارق.. فما بالك بجامعة أكثرت أن تحول من مكتبتها المركزية مقرا لإدارة الجامعة المركزية!! وقل مثل هذا عن الدوريات والمعامل والمختبر... إلخ. وسوف تجد من يذهب إلى أن أضعاف مرتب عضو هيئة التدريس سيؤدي.. ولكن ضآلة نصيب بند البحث العلمي ككل إذا قيس ببند المرتبات ككل التي تضخمت ميزانيتها هو السبب الأول بلا شك!! كأني أريد أن أقول إن المرتبات التي تصرف اليوم على من يقومون اليوم بوظيفة أحمد أمين مثلا تفوق أضعاف ما كان يصرف له، حتى وإن كان مرتب نظيره يقل في القيمة عن راتبه. وحتى وهذا هو العنصر الثالث في المعادلة إن كان العمل كله لا يستحق بعض ما يؤدى في مقابله.

ثالثا: في مجال خدمة المجتمع:

كانت المستشفيات الجامعية في كثير من الأحيان المثل البارز على قيام الجامعة بخدمة المجتمع، ويبدو أن المستشفيات الجامعية ستصبح عن قريب بمثابة المثل البارز أيضا على فشل الجامعة المصرية في القيام بخدمة المجتمع. فمع زيادة عدد البحوث المطلوب إجراؤها على المرضى فإن المستشفيات بسبب رغبة عدد الباحثين من أعضاء هيئات التدريس وبسبب ارتباط مستقبلهم بإجراء البحوث أصبح المريض الأفضل هو ذلك المريض الذي يمكن له أن يصاحب بوجوده بعض التجارب العملية وبالتالي انحصر هدف العلاج إلى الدرجة الثانية وربما الثالثة.

وعلى حين كانت المستشفيات الجامعية مكانا لتقديم المساعدة إلى الفقراء وغير القادرين إلى تلقي خدمة ممتازة أصبحت في المقام الأول مكانا لتقديم الخدمة إلى العاملين بها بتهيئة مرضى البحوث وكذلك مرضى الامتحانات (التي زادت زيادة فائقة على الحد بسبب كثرة الشهادات وتكرار الشهادات وتكرار الامتحانات لها).

وبالإضافة إلى هذا انتشرت رغبة محمومة في زيادة عدد أسرة العلاج بأجر، والرهان المتخصصة، وليت هذا المدخل يعود بالفائدة على المرضى، ولكنه في الغالب يعود للأسف الشديد إلى جيوب القادرين من الأطباء من ذوي السلطة في توزيع هذه الدخول.. ومع هذا لا يزال هناك من لا يستحي وهو يجاهر بأن العلاج بأجر كفيل بالصرف على العلاج المجاني مع أن العلاج بأجر لم يستطع مرة واحدة أن يتكفل بالإنفاق على نفسه.. ولكن للأسف موجات تجدد موجات أخرى شملها ذلك من موجة تجري فوق موجة.

رؤيتي

جامعتنا والثقافة العامة

د. محمد الجوادي

كانت كليات الطب والهندسة والزراعة والتجارة ودار العلوم مدارس عليا تخرج موظفين فنيين يتولون وظائف فنية ومهنية محددة في ظل الاحتلال ثم فيما بعد الاستقلال. وفيما بعد انشاء الجامعة المصرية بدأ ضم هذه المدارس العليا اليها وتحويلها الى كليات جامعية (في اواخر العشرينات والثلاثينات واواسط الاربعينات على التوالي) ولكننا للأسف الشديد لم ننتبه الى اضفاء روح الجامعة وثقافتها على هؤلاء الخريجين.. فلا نحن (اولا) فرضنا - كما تفعل جامعات العالم - مقررات جامعية في الثقافة العامة يختار الطالب من بينها بمحض اختياره ورغبته حدا ادنى بما يتوافق مع ذوقه او مع ثقافة بيئته، ولاينال الدرجة الجامعية الا بعد اجتياز هذه المقررات..

ولا نحن (ثانيا) وفرنا برامج ثقافية راقية في صميم نسيج البرنامج الزمني لطالب الجامعة بحيث يجد الطالب الجامعي نفسه مطالبا على ما يصوغ في شخصيته جانب الخريج الجامعي ويصعد به درجات ترتفع به عن ان يكون مجرد موظف فني.. ولا نحن (ثالثا) احتفظنا مع الزمن بالحد الادنى لما صاغه رجال الجامعة الاوائل (لطفي السيد وعلي ابراهيم ومشرفة وطه حسين واحمد امين وكامل حسين ومحمود وامين الخولي وكامل منصور وافلاطون والدمرداش والساوي.. الخ) من روح جامعية حقة بما استنوه من عقد الندوات والمناظرات بين الكليات والمسابقات الجامعية والدورات الثقافية والرياضية ونشاط الجوالة والكشافة والقوافل الطبية والرحلات العلمية المنظمة.. ولانستطيع ان نذكر ان هذه التقاليد الجامعية تتسارع في تقلصها بسبب عوامل كثيرة حتى إنها بدأت تميل الى الانقراض في الجامعات القديمة بينما هي قريبة من الانعدام في الجديدة. ولكننا لانستطيع ان نغفل ان كليات العلوم في جامعاتنا لاتزال تحافظ (بحكم القانون المتمثل في لوائح الكليات) على رحلة علمية جماعية طويلة الامد قبل تخرج طلابها بدرجة البكالوريوس

اما المكتبة العامة للجامعة والتي لابد منها في كل كلية (من ذات الاعداد الكبيرة) او في كل حرم جامعي على الاقل حتى يجدها الطالب والمعيد والأستاذ واحة يلجأ اليها من حرارة التخصص الاستزادة والاستنارة والامتاع والمؤانسة.. فهي النموذج الصارخ الحديث عن مأساة الادب والثقافة العامة في الجامعة.. ولن اتحدث عن موقف المكتبة المركزية في جامعاتنا المختلفة، اكثر من ان ادعو الله سبحانه ان يحفظ علينا المكتبة المركزية الوحيدة في جامعة القاهرة حيث حماها الله بحسن مبناها الرائع. وإذا كان الدعاء يستدعي الدعاء فاني ادعوه سبحانه ان تعود الى الوجود مكتبة عين شمس التي بعثرت محتوياتها في منتصف السبعينات. والا تلاقي مكتبة جامعة الاسكندرية عن قريب نفس مصير مكتبة عين شمس وان تبقى كما بقيت مكتبة جامعة القاهرة في مبنى قريب من مبنى كلية الآداب لتكون حقلا لدراسة طلاب اقسام المكتبات والمعلومات التي انتبهنا مؤخرا الى اهميتها، ولتكون بمثابة المستشفيات الجامعية من كلية الطب حيث يمارس الأساتذة وطلابهم كما ينبغي أن يمارس. ولتكون قبل هذا كله ممثلة للحد الادنى المستمتع به كل مؤسسة في العالم المتقدم - دعك من الجامعة - من وجود مكتبة عامة بين جدرانها كرمز كبير

بقي ان اذكر الحقيقة الناصعة في هذا الشأن وهي حقيقة مرة ولذيذة في ان واحد ذلك ان الانفاق المستوى المطلوب لاية مكتبة مركزية في اية جامعة مصرية والكفيل بجعلها في مستوى أحسن مكتبة جامعية في مصر [وهي مكتبة الجامعة الامريكية] لايتعدى ٢ .٠٪ اي اثنين من عشرة في المائة او واحد على خمسمائة من ميزانية الباب الاول لاي جامعة مصرية.. دعك من الاعتماد الاضافي الذي تفضل به الرئيس محمد حسني مبارك في العام الماضي بفضل مساعي الدكتور حسين بهاء الدين الذي بلغ خمسين مليونا من الجنيهات لتدعيم المعامل والمكتبات الجامعية.

هل يمكن إعادة النظر فى كثرة الأقسام الجامعية ؟

د . محمد الجوادى

كان هيكل الجامعات المصرية لفترة طويلة من أكثر الهياكل مثالية بما يتيحه من انضباط وتنسيق رائعين وقدرة على التعبير الصادق على الوظيفة اللازمة ولكن هذا الهيكل بعد إساءة تعديله أصبح اليوم يواجه كثيرا من الصعوبة فى الاستمرار فى أداء وظيفته فى ظل جموده عن التطور اللازم لا لاستحالته بالمرونة من ناحية وفى ظل الإسراف فى استحداث نصوصه لتحقيق مصالح شخصية من ناحية أخرى ويتضح هذا المفهوم بصورة صارخة إذا علمنا مثلا أن عدد الجامعات لم يتغير منذ ١٧ عاما حيث كانت ١١ جامعة أضيفت إليها مؤخرا جامعة جنوب الوادى أما عدد الأقسام فى أى كلية من الكليات فقد زاد زيادة سرطانية بانفصال الأقسام عن بعضها وليس بنشأة أقسام جديدة أو تخصصات حقيقية جديدة ويكفى أن أذكر بدون ذكر أسماء أن كلية ما كان عدد أقسامها سنة ١٩٧٧ خمسة أقسام وفى ١٩٩٣ قارب هذا العدد ثلاثين قسما وهى ليست النموذج الوحيد فى هذا الصدد وعند هذه الكلية وغيرها استعداد لأن تصبح قبل عام ٢٠٠٠ وقد ضمت أربعين قسما وإذا عرفت أن مجلس الكلية يضم أستاذا من كل قسم بالإضافة إلى رؤسائه فلك أن تتعجب من قصة الأستاذين عضوى مجلس الكلية اللذين تعارفا فى المصيف لأول مرة فى حياتهما لأنه حتى فى مجلس الكلية الذى كان من المفروض أنهما يحضرانه معا منذ سنوات لم يجلس أحدهما بجانب الآخر ولو مرة!!

ومن نافلة القول أن تفتت الأقسام فى الكليات الجامعية شىء مثبت كفيل بضياع هيبة العلم نفسه لا الكلية وحدها فى نزاعات لا تنتهى وهو أمر كفيل أيضا بعدم الاتفاق على أى مستوى اللهم إلا الزعم بدقة التخصص التى سخر منها توفيق الحكيم حين رسم لنا شخصية الدكتور المتخصص فى حتى والتى جسدها الفنان صلاح ذوالفقار أو دقة التخصص التى عبرت عنها السيدة الفنانة أم كلثوم حين سألت طبيب الأنف والأذن والحنجرة الذى زعم أنه متخصص فى الأذن فقط وليس الأنف ولا الحنجرة فقالت رحمها الله الأذن اليمنى أم اليسرى؟!

وتحت دعوى هذا التخصص الدقيق سوف يواجه المجتمع بعد مدة بأناس عاجزين تماما عن اتخاذ أى قرار فى أى مشكلة إلا أن يشكل لهم مجلس أعلى يضم التخصصات المختلفة وقد استشرى هذا المرض على مستوى القمة فى مجتمعنا فترة من الزمن إلى أن استطاع الرئيس مبارك نفسه بدون ضجيج أن يعيد مدة حين أخذ بدون ضجيج أيضا بمبدأ ضم الوزارات المتقاربة فى العمل فى كيان واحد فى أنه مع استقلال كل من وزارات النقل والنقل البحرى والمواصلات بكياناتها القديمة القائمة فإنها جميعا تتبع وزيرا واحدا وقد ثبت أن فى توحيد الوزير القضاء الأكيد على كل مشكلات تنازع الاختصاصات التى لا تزال فى بلدنا العزيز وقد حدث نفس الشىء فى وزارتى التعليم والتعليم العالى منذ منتصف عهد الرئيس السادات بل إن تلك الفترة القصيرة كانت الأمور فيها شبه متوحدة ولكن فى نفس الوقت كانت الأقسام الصغيرة جدا تتسابق فى الأقسام المتكررة ونأخذ مثلا على ذلك موقف قسم الأمراض الباطنة الذى يعرفه العالم كله على أنه أمراض باطنة فحسب وفى داخلها تخصصات مهما تعددت أما عندنا فإن هذا القسم ينقسم فى البداية إلى باطنة عامة وباطنة خاصة ثم تنقسم الخاصة عندنا بعد ذلك لتحول تخصصاتها المختلفة إلى أقسام قائمة بذاتها القلب والأمراض الصدرية والأمراض النفسية والطب الطبيعى والروماتيزم والتأهيل ورعاية الحالات الحرجة والأمراض المتوطنة والأمراض الجلدية والأمراض التناسلية وأمراض الذكورة وأمراض الصدر.. بالإضافة إلى التخصصات التى كانت تكون مع بعضها قسم الباطنة العامة فإذا هى الأخرى تسعى إلى الانفصال: أمراض الكلى - أمراض الدم - أمراض الجهاز الهضمى - أمراض الغدد.. الخ وسيعجب القارئ لهذا الانفصال من أسماء هذه التخصصات سيعجب إذا كانت هذه التخصصات قد ذهبت فى طريق الباطنة العامة بينما التخصصات التى عددناها فى الفقرة السابقة كانت قد سلكت طريق الباطنة الخاصة وليس للقارئ أن يعجب فالمسائل كلها اعتبارات شخصية وعلاقات شخصية ومنافع شخصية أيضا وعلى حين أن تخصص القلب فى جامعات عين شمس والأزهر والزقازيق كان تابعا للباطنة الخاصة مثلا فإنه فى جامعات الاسكندرية والمنصورة وأسيوط وبنها كان تابعا للباطنة العامة أما فى جامعة القاهرة فقد كان متحدا مع متخصصين آخرين هما المتخصصون فى جراحة القلب والصدر ليكونوا ما يسمى بقسم القلب والصدر [illegible] وليس هنا موضع الإفاضة فى الحديث عن هذه النقطة فقد تحدثنا بما فيه الكفاية فى دراسة عن تكوين وتكون الأقسام والتخصصات فى كليات الطب نشرت فى حينها كما أنها موجودة كفصل من كتابى الصحة والطب والعلاج فى مصر.

إن ما يعنينى فى هذا المقال أن أشير إلى أن كليات الطب للأسف كانت هى الرائدة فى هذا المجال مجال التقسيم وهى التى استهلكت نصوص القانون من كثرة استخدامها فى إنشاء أقسام جديدة يوما بعد يوم ويظن الناس بدون [illegible] بعض أساتذة الجامعات الذين يضطرون إلى المواظبة فى مجالس الجامعات والمجلس الأعلى للجامعات على هذا المستوى أن الطب [illegible] الذى يستحق [illegible] كثير التخصصات [illegible] أن أى كلية أخرى كالطب البيطرى أو الزراعة أو الآداب أو الهندسة.. الخ نهجت منهج كليات الطب المصرى ما أغلق باب التفريع أبدا وخذ أمثلة على ذلك لما يعرفه الناس جميعا: علم التاريخ الذى تحتفظ كليات الآداب له بقسم واحد أليس فى وسعه أن يتحمل من كل التخصصات التى يضمها هذا القسم أقساما للفرعونى والآشورى والفارسى واليونانى واللاتينى والإسلامى والعثمانى والوسيط والحديث والمعاصر.. الخ؟ أليس فى وسع قسم اللغة العربية وآدابها أن ينقسم إلى أقسام للأدب الجاهلى والإسلامى والعباسى والأندلسى والفاطمى والمملوكى والحديث والمعاصر والبلاغة القديمة والحديثة والنحو والصرف والعروض والرواية والمسرح والشعر والأدب المقارن والنظرية الأدب والأدب الشعبى والتحقيق والتراث وعلم اللغويات واللهجات والأصوات.. الخ؟.

إنما تقوم كليات العالم أجمع على عدد محدود جدا من الأقسام لا يكاد يجاوز أصابع اليد الواحدة أو اليدين على أقصى تقدير حتى يمكن لكل كلية أن تكون ذات طابع وحتى يمكن بلغة العسكريين أن تسهل عملية (التعبئة) والتعبئة فى العالم تعنى [illegible] وأمام الكاتب وفى غالب التعبئة يصبح [illegible] تحت دعوى غريب أو اختلاف التخصص!

ومنذ أكثر من ثلاثين عاما ارتفعت صيحات المفكرين فى العالم المتقدم كله [illegible] التخصص الدقيق لأنه كما قالوا يؤدى إلى أن تعرف كثيرا وكثيرا عن قليل وقليل أو كما قالوا بالانجليزية: to Know More And more About Less And Less

ولست فى الحقيقة من أعداء التخصص بل ربما كنت أكثر الناس حماسة له فى كل مجال ولكنى أعارض أن ينتقل التخصص من كونه مجالا للبحث العلمى أو الفكرى إلى أن يصبح عنوانا على الوظيفة ذاتها ومجالا لتمزيق العلم على نحو ما حدث عندنا لأن النتيجة الحتمية لهذا الاتجاه هو الفراغ للمعرفة والمعرفة [illegible] ولكن أهلها لا يزالون يمزقونها حتى تفترض عندهم [illegible] في مكان آخر.

وحتى نستطيع أن نجد حلا لهذه المشكلة المعروضة فى ظل الحفاظ للجامعيين على حقوقهم المكتسبة حتى الآن أرى أن نتجاوز نظام الأقسام هذه إلى نظام الشعب ليكون لكل كلية عدد محدد سلفا من الشعب الواضحة المعالم على أن تضم كل شعبة من هذه الشعب ما هو موجود الآن تحت مسمى الأقسام.. وهذا النظام الذى أقترحه يكاد يكون موجودا فى العالم كله من وجود DEVISIONS و DEPARTMENT فتكون الأقسام الموجودة بمثابة التخصصات وتكون الشعب الواسعة محددة العدد التى يصدر بها تعديل واضح للقانون للمجلس الأعلى للجامعات بمثابة الأقسام الكبيرة.

وفى واقع جامعاتنا الآن شىء شبيه بهذا تماما ففى قصر العينى مثلا يوجد قسم للجراحة العامة ويضم هذا القسم أكثر من عشر وحدات لكل وحدة منها كيانها المستقل ورئيسها وهى تعرف عند الناس باسم قسم ٢٧ وقسم ٢٩ وقسم ٢٨ وقسم ٣٠ وقسم ٣١ وقسم الحروق وقسم الحوادث وهكذا ولكن رئيس كل قسم منها رئيس قسم بحسب اللفظ أما رئيس قسم الجراحة العامة فيطلق عليه مسمى رئيس أقسام الجراحة أى رئيس شعبة حسب تعبيرنا الجديد.

ومن الإنصاف أن نذكر أن المشرع فى القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٢ حين تناول هذه النقطة كان على حد كبير من الذكاء والنضج والانصاف والاطلاع على النظم الجامعية العالمية فى هذه النقطة حيث نص على وجود ما يسمى بنائب رئيس القسم لشئون التخصص وأعطاه كافة صلاحيات رئيس القسم الخ وهذا هو ما نرجوه أن يستمر فى ظل القانون الجديد بحيث يكون رئيس الشعبة هو رئيس القسم فى التشريع القديم ورئيس القسم هو نائب رئيس القسم لشئون التخصص فى النظام القديم وتعدل النصوص أوتوماتيكيا على نحو ما يقول القانونيون فيستبدل بنص مسمى رئيس مجلس القسم رئيس مجلس الشعبة، وبمجلس القسم مجلس الشعبة وهكذا كما يستبدل بنص كلمة نائب رئيس مجلس القسم لشئون التخصص مسمى رئيس القسم.. وهكذا.

وفى هذه الحالة يصبح الاتجاه إلى إنشاء أقسام جديدة محدودا بمستوى التخصصات داخل الشعبة الكبيرة القائمة التى لا يضيرها التمزق ولا التمزق بسبب الأهواء الشخصية وفى ذات الوقت ينال الراغبون [illegible] أمام كل تخصص دقيق وغير دقيق لوحة تقال فى إطار الشعبة.

ونأتى الآن إلى النقطة الثانية فى هذا المقال وهى المتعلقة بعدد جامعاتنا فعلى النقيض من هذا السبب الواضح فى تقسيم الكليات إلى أقسام لا متناهية نجد أننا لا ندرى لهذا السبب [illegible] فى تقليل أعداد الجامعات والإكثار من الكليات المتكررة فى ذات الجامعة على مستوى الفروع، وكأننا بهذا نضعف الكليات الجامعية التى هى الوحدة الحقيقية فى بناء النظام الجامعى مرتين مرة حين نوهن سيطرتها على أجزائها بكثرة هذه الأقسام ومرة أخرى حين نضعف مكانتها بين شقيقاتها وأخواتها بكثرة هذه الشقيقات والأخوات فى الجامعة الواحدة.

إن الدول التى توازينا فى تطورها الحضارى والعلمى وفى عدد سكانها كتركيا مثلا تضم مالا يقل عن أربعين جامعة دون أن تشتكى من عدد الجامعات ونحن بالفعل نمتلك مثل هذا العدد ولكن مع ضمه وتكديسه فى عدد محدود من الجامعات فهل يمكن إعادة تنظيم الجامعات حتى يمكن إنشاء جامعات جديدة؟

ما نطلبه من قرارات الحكومة ان تحدد بالضبط:

مـاذا يريـد مـجلس الوزراء من المـواطن ! !

د. محمد الجوادي

لم يحدث في تاريخ البشرية ان حققت الحكومة نجاحا بدون الشعب، وسواء تعاون الشعب مع الحكومة عن اقتناع او عن انخداع فان دور الافراد هو الاساس الجوهري في بناء التنمية، وبقدر ما تستطيع الحكومة استغلال او استثمار جهود الافراد بقدر ما تستطيع ان تنجح في خدمة هؤلاء الافراد انفسهم، وفي تحقيق سعادة الشعب بالوطن، وتحقيق سعادة الوطن بالشعب!

●● وفي الليبراليات القديمة التي استوعبت دروس التنمية الحضارية عقب نجاح وفشل اصبح هناك تقدير كبير للقدرة على استخلاص جهود الافراد من اجل التنمية. وفي الليبراليات الجديدة التي لجأت الى الحرية السياسية والاجتماعية بعد فشل النظم السابقة في تمكين النظم الحاكمة من تحقيق نجاح حقيقي، يتعاظم الاقتناع بدور الفرد وبأهمية التفات التشريعات والنظم الى فتح المجال امامه من اجل الابداع والانتاج والتفوق.

●● على مدى السنوات الماضية اعطت الحكومات السابقة اهتماما محدودا لتشجيع دور الافراد في بناء المجتمع، وكنتيجة لتجاربنا السياسية منذ مطلع الثورة ظل الحديث عن دور الفرد يبرز في حياء شديد واستحياء اشد، فنحن مثلا في النشاط الاقتصادي نؤمن بقطاع عام، وبقطاع خاص، ولكننا لا نسمي الاشياء باسمائها ونشجع قيام المؤسسات الفردية الكبيرة. ومن حسن الحظ ان مصلحة الشركات طبقا لقوانينها القديمة لا تزال تعترف بالمؤسسات الفردية ولكننا على مستوى الشركات المساهمة والاستثمارية ... الخ لا نجد صيغة للفرد حتى الآن.

وقل مثل هذا في النشاط الاجتماعي: لابد لكل هدف نبيل من صياغات بيروقراطية معقدة من اجل انشاء الجمعية، وسواء كانت الجمعية معنية بالتنمية، او بالخدمات، فان مجلس ادارتها لابد ان يتغير على الورق ويعود ليتغير وهكذا. ووصل الامر بالحريصين على تقديم خدمة لمجتمعهم ان ينشئوا الجمعية خارج ارض مصر، لكي ينطلقوا بنشاطها بعيدا عن موظف الشئون ومدير الشئون ومدير عام الشئون، ووكيل وزارة الشئون!

●● على المستوى الفكري لا نزال جميعا نتمنى ان يصدر قانون الصحافة الجديد متضمنا النص على حرية الاصدار حتى لا تظل مجلاتنا الجديدة جميعا مكاتب تمثيل لمكاتب وهمي هو المكتب الاصلي الموجود او غير الموجود في قبرص.

ومن المؤكد ان مجلس الوزراء الجديد بحكم تكوينه المتميز من خبراء ذوي حس عال ودراسة جيدة لتخصصاتهم يؤمن بما نؤمن به، ومن الواضح وجود دوافع للمجلس تجاه الفهم الحقيقي لدور الادارة التنفيذية في تحقيق التنمية. ولكن المشكلة فيما يبدو ان المجلس يحتاج الى صياغات قانونية وتنفيذية وادارية سريعة يستطيع بها ان يخلق مناخ التنمية لكي يتغلب على مناخ الركود الذي لا يزال سائدا.

وحين نطالع قرارات مجلس الوزراء فاننا نجد هذه القرارات خليطا من قرارات ممتازة ومحددة واضحة، ومن توصيات عامة غير واضحة الخطة ولا التشريع. ومثل هذه التوصيات تبدو جميلة الشكل والمضمون، ولكنها تفقد شكلها ومضمونها لما صدرت عن مجلس الوزراء بهذه العمومية التي صدرت بها، لان مجلس الوزراء هو قمة السلطة التنفيذية وهو اذن لا يوصي وانما يأمر، وهو - من المفروض طبعا - لا يتحدث عن اماني واحلام، وانما يأمر في صراحة ووضوح وبنص قطعي بالتنفيذ او بتسهيل التنفيذ او إلغاء ما هو قائم.

ولهذا فانني احب ان اطلب من مجلس الوزراء ان يعيد النظر في صياغة توصياته المتعلقة بالسياسة الزراعية في جلسته الماضية لكي تتحول هذه التوصيات الى قرارات واضحة، وسأضرب بعض الامثلة على هذه القرارات التي صدرت على هيئة توصيات:

١ - بالنسبة للانتاج الداجني اعادة النظر في المديونيات القائمة لتخفيف الاعباء عن المزارعين هذا هو نص قرار مجلس الوزراء، ولو صدر هذا القرار بالنص على إلغاء ٢٠٪ مثلا من هذه المديونيات، او اعادة جدولتها على عشرين سنة لكان القرار مجزي، اما صدوره على هذا النحو فهو شبيه بتوصيات الاتحاد الاشتراكي او المجالس القومية على احسن تقدير.

٢ - تشجيع انشاء وتطوير المجازر، هذا هو كل النص الذي تضمنه قرار مجلس الوزراء سنسنا/٣، ولو صدر القرار بصيغة اعفاء المجازر من الضرائب لمدة عشر سنوات، او تخفيض ثمن الارض المخصصة للمجازر في المدن الجديدة الى النصف او تقسيط ثمنها على مدد طويلة، او اعفاء آلات المجازر المستوردة من الجمارك او اعفاء ثلاجاتها المصنعة محليا من ضرائب المبيعات مثلا لكان هذا اجدى من هذا النص العام المعمم.

٣ - ايجاد وسيلة منظمة التسويق تلافيا للاختناقات بما يضمن الاستقرار والتوازن السعري بين اللحوم هذا - والله العظيم - هو نص القرار الرابع من البند السادس من قرارات مجلس الوزراء. وكان في وسع المجلس ان ينص على اعفاء «السيارات الثلاجات المتوسطة الحجم من الجمارك بنفس القواعد التي تعفى بها سيارات شركات السياحة المستخدمة في نقل الركاب «الليموزين» و«الاتوبيسات الكبرى» - ومثل هذا الاجراء كفيل بالحفاظ على ثرواتنا الحيوانية والغذائية التي يصيبها التلف وهي في موضع انتاجها. والظننا لم ننس بعد ازمة الطماطم في الصيف الماضي، وقصة البيض الذي لم يكن يجد من يشتريه في الفيوم.. الخ».

٤ - دعم المشروعات التي تقدم الخدمات الارشادية للاراضي الجديدة لو صدر هذا القرار بزيادة سطر واحد يقول بمبلغ مائة ألف جنيه او حتى بخمسة آلاف جنيه لكان هذا اجدى من هذا النص الذي لم يذكر هل هو دعم مادي؟ أم معنوي؟ أم بالتصريح الصحفي فحسب.. واحيانا يكون الدعم بالتصريح الصحفي بمثابة تعذيب للمشروع نفسه لان الذين ينتظرون الخدمة الارشادية سيتهمون القائمين على المشروع بانهم مهملون ومقصرون رغم ان مجلس الوزراء قد اصدر قرارا بدعمهم. ولهذا فان مثل هذا القرار سوف يستقبل من العاملين في هذه المشروعات بتعليق واحد يقول: ليته ما صدر.

تطوير التعليم التجاري أبسط مما تتصور وأخطر مما تتوقع

د. محمد الجوادى

يكاد الناس يؤمنون ان حضارة امريكا المعاصرة قامت على اكتاف السكرتيرات، والذين اتيح لهم ان يعملوا او يتعلموا أو يزوروا «أو حتى يعالجوا» في أمريكا يدركون مدى النجاح الذى يتحقق لكل دقائق الحياة اليومية بفضل نشاط وكفاءة السكرتيرات الامريكيات، وفى الجيل الماضى كان للسكرتير في البنيان الادارى المصرى سواء فى المؤسسات العامة أو الخاصة كيان اكبر بكثير من كيانه اليوم، وقد بدأ عدد كبير من الزعماء (لا من الوزراء فحسب) عملهم الوظيفى فى هذه المهمة التى يتاح لشاغليها الاطلاع المبكر على كثير من دقائق الامور وعلاقتها ببعضها.

أما اليوم.. فإن وضع السكرتارية فى مصر متدن إلى اقصى درجة واكبر دليل على تدنى هذا الوضع ان هناك طائفتين من السكرتيرات على حد تعبير كبار رجال الاعمال، اولئك «الذين» يبدأون بمائة جنيه، واولئك اللاتى يبدأن بالفين من الجنيهات، ومثل هذا الفرق الشاسع بين تأهيلين مختلفين لنفس الوظيفة يرينا بطريقة العرض والطلب، وبطريقة تسعير الشهادات والكفاءات مدى فشلنا الذريع فى تخريج قوى بشرية قادرة على اداء وظائف أولية واساسية فى كل مؤسساتنا حتى في المحلات الصغيرة جدا التى لا تبلغ مبيعاتها مائة جنيه فى اليوم الواحد.

وغنى عن البيان ان التعليم التجارى هو المسئول عن تخريج ما يزيد على ٨٠٪ من السكرتيرات.. وغنى عن البيان كذلك ان هذا التعليم يعانى من اهمال رهيب تراكم على مدى السنوات الماضية حتى اصبح فى حاجة إلى ثورة حقيقية تعيده إلى مساره المفترض، لا لإعادة الامور إلى نصابها فحسب، ولكن انقاذا لكل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى يعود قدر كبير من تعويقها إلى تدنى كفاءات القائمين على التنسيق بين خطواتها المتتالية.

ولست فى حاجة إلى ان استعرض مع القارىء حجم وطبيعة المشكلات التي تنجم عن انعدام التأهيل أو انخفاض التأهيل للقيام بالوظائف المطلوبة من خريجى هذا النوع من التعليم، ومع انه من السهل على كثيرين ان يسارعوا بالتحفظ على اتخاذى نموذج وظيفة السكرتارية كهدف نستهدفه من تخريج الطلاب الدارسين فى هذا النوع من التعليم، إلا ان طبيعة هذه الوظيفة بالذات كفيلة بأن تحكم على معظم القدرات التى ينبغى ان تتوافر لخريج التعليم التجارى حين يعهد إليه بوظائف اخرى مناظرة، كالتحصيل او كتابة البيانات، أو الحسابات، أو الارشفة او متابعة الاتصالات أو أمانة المخازن والصناديق والمشتريات والتوريدات.. الخ.

وببساطة شديدة فإن الخريج «الخريجة» القادر على القيام بأعمال السكرتارية كلها يستطيع ان يقوم بكل هذه الوظائف الاخرى فى سهولة، مع ان العكس قد لا يكون صحيحا على الدوام.

هكذا نستطيع ياسيدى القارىء ان نتأمل فى التعليم والتدريب والتأهيل اللازم لخريج المدارس التجارية قبل ان يتخرج بطريقة اكثر علمية وأكثر عملية كذلك وهى بالتفكير بطريقة التغذية المرتجعة كما نسميها فى علوم الحياة، ولانى لا اريد ان اطيل على القارىء فسأنفذ مباشرة إلى الأهداف المرجوة من كل خريج من هؤلاء، او ما يسمى بمعيار النجاح كما تقدمها لنا خبرتنا وتجربتنا ودراستنا لعلوم الادارة:

١ - لابد ان يتمتع هذا الخريج بقدرة مطلقة على الارشفة.. ويقتضى هذا ان يكون متمكنا من ترتيب الحروف الابجدية «على سبيل المثال» كما هو متمكن من أسمه وبنفس القدر ينبغى ان يكون ملما بالقواعد القليلة جدا فى الارشفة كأن يعرف ان بعض المراجع تسقط «أل» التعريف، وأن معاجم اللغة تورد المادة فى فعلها الاصلى، وان دليل التليفونات فى العالم كله مقسم الى جزء تجارى وجزء منازل... وهكذا. وكل هذه القواعد البسيطة «التى يتولى المرء تعليمها للسكرتير بطريقة ارتجالية ويعانى من استيعابه لها لان التعليم جاء فى وقت متأخر وبطريقة غير منهجية وغير متكاملة» كل هذه القواعد يمكن تعليمها لطلاب التعليم التجارى برشاقة وعفوية وسهولة وبساطة فى الاسبوع الاول او فى الشهر الاول أو فى السنة الاولى من دراستهم فى مادة «ولتكن جديدة» تسمى «المدخل إلى السكرتارية» أو إلى الفهرسة وهكذا.

اما لماذا صار الامر على هذا النحو فإنه يؤسفنى ان مناهج التربية والتعليم صممت منذ فترة على ان يكون تعليم الطلاب الكشف فى المراجع من خلال ما يسمى بتسليمهم الكشف فى المعجم، ويتم هذا التعليم من خلال صفحة واحدة «او صفحتين» فى السنة الثالثة الاعدادية فقط ويتم تقييم الطلاب فى هذه القدرة بوضع سؤال واحد «فى الغالب» ضمن اسئلة فرع النحو من مادة اللغة العربية، والدرجة المخصصة لهذا السؤال تتراوح بين نصف درجة أو درجة على اقصى تقدير «!!».

ومن البدهى ان الطلاب المتفوقين يحرزون هذه الدرجة او هذا النصف لانهم يستوعبون كل ما يدرسونه فى الغالب اما الطلاب المتوسطون فانهم يهملون هذا السؤال تماما لانه سوف يقتضى منهم مذاكرة ثلاثة ايام من اجمالي الايام المائة التى يخصصونها لمذاكرة منهج الشهادة الاعدادية، وهكذا فان اكثر من ٩٩٪ من طلاب التعليم التجارى يقضون سنوات دراستهم ويتخرجون وهم محصنون تماما ضد الكشف فى المعاجم وبالتالى ضد أولى القدرات على الفهرسة وعلى الملفات «سواء صفها او ترتيبها».

«للحديث بقية»

هل قضت الامتحانات على وظيفة المدرسة التربوية والتعليمية ؟

د . محمد الجوادي

لاشك أن هناك فهمين مختلفين لوظيفة المدرسة في مجتمعنا المعاصر فجيل الكبار أو أجيال الكبار يعرفون أن المدرسة كانت تقوم بوظيفة واسعة المعاني والمهام في مجالي التربية والتعليم أما المدرسة اليوم فهي تمثل في ذاكرة الصبيان والشبان البديل الأسوأ والأثقل ظلا، وربما الأكثر مضيعة للوقت لوسيلة أخرى تحقق نفس غاية المدرسة في نظامنا التعليمي القائم.. وهي الدروس الخصوصية.

وليس في هذا القول تجن على الحقيقة، بل إن الحقيقة ربما تكون أفظع حالا من أي تعبير قاصر عن أن يحيط بها.. وثمة عوامل كثيرة يمكن إلقاء اللوم عليها في الوصول بمدارسنا إلى هذا المستوى من فقدان وظيفة كانت قادرة على القيام بها بنجاح كبير من قبل.. ولكننا نستطيع أن نجزم أن هناك عاملا أساسيا ورئيسيا وراء هذه المشكلة وهذا التحول.. وهو صياغتنا لنظام الامتحانات كنظام لتقييم الأداء المدرسي للطلاب (والمدرسين والمدرسة كذلك)..

أما بقية العوامل الأخرى المتعلقة بالمباني المدرسية وإمكاناتها والتحولات الاجتماعية في المجتمع وإعداد المعلمين فإنها تتوارى في ظل طغيان نظام الامتحانات على مفهوم المدرسة والعملية التعليمية، ولكي نتصور الواقع الأليم الذي صرنا إليه فإننا نستطيع أن نستعرض بعض الحقائق التي قد ندرك أبعادها وقد لا ندرك مدى ما وصلتنا إليه، كما يلي:

١ ـ في ظل ظروف شخصية جدا (للأسف الشديد) بدأ الأخذ بنظام معادلة الشهادة الثانوية الإنجليزية الجي سي إي بالثانوية العامة وسرعان ما تفاقم هذا الوضع وأصبح بمثابة البديل الأفضل عند أولياء الأمور لأبنائهم بعد حصولهم على الإعدادية حيث يسجلون على الورق في بعض المدارس ويأخذون أجازة مرضية تلو أخرى بينما هم يتنقلون بالسيارات بين بيوت ومراكز الدروس الخصوصية التي تتولى مهمة إعدادهم لامتحان الجي سي إي سواء بعد عام أو أكثر ويصبح هؤلاء مؤهلين لدخول الجامعة دون دراسة للغتهم الوطنية أو لتاريخ أمتهم.. ورغم القيود والتحفظات والمحددات الكثيرة التي انتهت وزارة التربية والتعليم مؤخرا إلى فرضها على هذه الشهادات إلا أن أعدادا كثيرة تسربت إلى الجامعة وتخرجت منها في ظل هذا النظام المقيت الذي لم يفلح أي استعمار أجنبي بل ولم يقبل أن يفرضه في مستعمراته.. وهكذا فإننا للأسف الشديد وبدون أن ندري ألغينا وجود المدارس الثانوية كمؤهل لدخول الجامعة، واستعضنا عنها بالشهادة.. أي أننا جعلنا «الشهادة» بديلا للمدرسة وبالتالي انتقل هذا الفهم بمنتهى السرعة والسلاسة إلى نظارة مجموع أولياء الأمور والمواطنين إلى التعليم العام، فإذا لم يكونوا قادرين على إلحاق الأبناء بالوسيلة التي تمكنهم من الحصول على الشهادة الإنجليزية (وما تلاها من طابور طويل من شهادات أخرى بعضها لا يصمد للتقييم وبعضها كان مزورا وخاض الدكتور الوزير معارك ضارية حتى نجح في إيقاف الأمور عند حدها) فلا أقل من أن يلجأوا إلى نفس الأسلوب من حقن الأبناء بالمقويات الكفيلة بالحصول على مجموع ما في بورصة المجاميع.

٢ ـ يوما بعد يوم وعاما بعد عام تحولت الامتحانات إلى نمط واحد متكرر ومتبادل ومتعاقب وصحيح أن امتحان ١٩٩٥ لم يكن هو امتحان ١٩٩٤ ولا ١٩٩٣ ولا ١٩٩٢ ولا ١٩٩١ ولكن القاسم المشترك بين هذه الامتحانات يفوق ٧٠٪ على الأقل.. على أن الأخطر من مجرد تكرار الأسلوب أو السؤال هو أن الامتحانات العامة أصبحت تكرس مسألة الحفظ والتلقين يوما بعد يوم. وفي ظل ضغوط إعلامية ونفسية هائلة أصبح من الصعب على أي عضو من أعضاء لجان وضع الامتحانات إحداث أي تطوير في اتجاه الارتقاء بالامتحانات عن المسار الخاطيء وأصبح الأمر شبيها تماما بقيادة سيارة على طريق معبد ومرصوف أما الطرق الأخرى فإنها وعرة وغير مرصوفة وتقود إلى محاكمة قائد السيارة.. وعلى الرغم من أن قائد السيارة يعرف أن الطريق الوحيد المرصوف مسدود في نهايته ولا يؤدي إلى شيء فإنه لا مفر أمامه من سلوكه، والابتعاد عن الطرق الأخرى التي سوف تجلب له المشكلات!!

وواضع الامتحان (قائد السيارة) يعلم أنه غير مسئول أن يكون هذا الامتحان أداة للتقييم العادل أو لأي شيء وهو يعلم أنه سيكرر قيادة السيارة (وضع الامتحان) في العام القادم.. ليعود في نفس الطريق إلى نفس نقطة البداية!! وهكذا تسير الأمور في حلقة مفرغة ولكنها تقضي في كل مشوار من هذه المشاوير على ملكات الإبداع والتفوق في ربع مليون شاب من ثمرات وزهور هذا الوطن.

٣ ـ كان التعليم قبل وجود المؤسسات يهدف إلى تعليم المتلقي القراءة والكتابة.. فهل نستطيع أن نزعم أن امتحان الثانوية العامة بحالته أصبح اليوم قادرا على أن يعطينا مؤشرا على أن الذي يجتازه بخمسين في المائة مثلا قادر على القراءة والكتابة بالمستوى المطلوب من شاب أو فتاة في سن الثامنة عشرة؟ هذا هو السؤال المحرج والذي لابد أن يقودنا إلى ضرورة أن يكون الامتحان قادرا على تمييز الكفاءة في القيام بالوظيفة الأساسية سواء من القدرة على الكتابة أو القراءة أو الحساب أو التفاهم أو حل المشكلات أو الانتظام في سلك المجموعة أو البحث عن المعلومات أو تحويل البيانات إلى معلومات والمعلومات إلى علم..... إلخ.

ومع هذا كله فإننا نستطيع بقليل من الإجراءات التصحيحية أن نرتفع بمستوى امتحاناتنا إلى المستوى الكفيل بالارتفاع بمستوى التعليم نفسه.. كل ما يلزمنا في هذا الصدد هو:

١ ـ الحرص على هويتنا وثقافتنا قبل كل حرص آخر والأمر للمعنى أوضح وأخطر من أن يشرح.

٢ ـ الاقتناع بالمدرسة كمؤسسة تتولى كافة أنواع التربية (البدنية والفنية والرياضية والبيئية..) قبل أن تكون مؤسسة حريصة على التعليم.

٣ ـ أن يكون التعليم موجها إلى «القدرة على المعرفة» بكل ما تستلزمه هذه القدرة وليس موجها إلى اختبار استظهار مؤقت لبعض المعلومات مهما كانت كثيفة ومتنوعة.

وإذا اتفقنا على أن يكون هذا هو أساس تفكيرنا في التعليم فسوف يعود للمدرسة دورها.. ولكن يبدو أن هناك من لا يريدون مدرسة على الإطلاق.. ولهذا فإن صيغة الامتحانات الحالية هي النموذج الأمثل عندهم.

هل نلغى الامتحانات التى يقاسى منها أطفالنا؟

كانت مدارسنا الابتدائية تأخذ بمبدأ النقل الآلى للتلاميذ من سنة الى سنة حتى جاء أحد الوزراء الثوريين ورفع شعار الغاء النقل الآلى فى المرحلة الابتدائية وبالطبع فإن إلغاء النقل الآلى يعنى اجراء امتحانات فى نهاية العام بحيث لا ينتقل الى الصف الأعلى إلا الذين نجحوا فى الامتحان، ولأن السياسات فى وطننا العزيز لا تتعدى نطاق الشعارات فى كثير من الأحيان فإن الأمور سارت منذ ذلك الحين على أن تتم الإجراءات الصورية والأعمال الورقية فى أحسن صورة ودون أن يكون لذلك أى مردود على العملية التعليمية نفسها بل على العكس فإن الناتج الباقى من هذه السياسة يمثل وبالا شديدا على العملية التعليمية ووبالا أشد وأنكى على العملية التربوية ذلك أن هذه الامتحانات تتم الآن بصفة منتظمة بل وشديدة الانتظام وفى الحقيقة فإنها تتم فى سلاسة شديدة ويسر أشد ولا تكلف التلاميذ أى عناء وانما كل ما على هؤلاء التلاميذ أن ينقلوا الاجابات النموذجية من على السبورة، لأن الأساتذة يكتبون لهم الاجابات مع الأسئلة لينقلوها فى ورق الامتحانات وكان الله بالسر عليما.. ومن الطبيعى جدا أن يحدث هذا بل وقد يبدو الشذوذ والغرابة فى أن يحدث شئ آخر غير هذا. وهكذا فإننا نربى التلاميذ منذ نعومة أظافرهم كما يقول التعبير البلاغى على هذا الغش، وقد وصل الأمر فى روتينية هذا السلوك ان اكتشف أحد الموجهين عما قريب ان التلاميذ قد نقلوا اجابات مادة ما فى أوراق الامتحانات الخاصة بمادة أخرى.. وفى مرة أخرى وزع امتحان احدى السنوات الدراسية على سنة دراسية أخرى ولم يتم اكتشاف الأمر إلا بعد انتهاء الامتحانات بأسبوع وليس هذا كله بمستغرب عقلا اذا ما كانت الأمور قد وضعت فى هذا النصاب من الصورية والروتينية والشكلية الذى بلا روح ولا مضمون.

قبل أن نأخذ بهذا النظام العجيب أى قبل ثلاثين عاما كانت الأمور تسير بطريقة أفضل وكان التلميذ ينتقل من الفصل الأول الى الثانى الى الثالث.. الى السادس بدون هذه الامتحانات وكان الأمر متروكا تماما لمدرس الفصل الذى كان بمثابة المسئول الأول والأخير عن أن يصل التلميذ الى المستوى الذى يمكنه من متابعة الدراسة فى الصف التالى ومع هذا الاعتماد المطلق على سلطة واحدة فى ذلك الوقت كانت الأمور تؤتى ثمارا أفضل بكثير من ثمار هذه الأيام وكان المدرس الذى منح الثقة فى القرار يحترم هذه الثقة ويعمل على أن يكون أهلا لها بالفعل، وكان التعليم فى الفصول هادفا الى إكساب التلاميذ القدرة الحقيقية على القراءة والكتابة وهما قدرتان أساسيتان جدا بل هما كل جوهر ما هو مطلوب من التلميذ أن يخرج به بعد دراسته فى المرحلة الابتدائية، والفلاح البسيط حيث يبعث بابنه الى المدرسة لايبعثه للحصول على الشهادة الابتدائية وإنما لكى يتعلم القراءة والكتابة ولكننا للأسف الشديد فى مرحلة سيادة «الورق» وفى مرحلة تقديس الإجراءات الورقية وفى مرحلة التعبير عن العلم بالشهادات نمرنا الهدف الرئيسى من العملية التعليمية وانصرفنا الى انجاز شهادات بالنجاح فى امتحان نهاية العام الدراسى، كل عام، وهكذا حولنا الأمور عن مسارها النبيل الى مسارات أخرى لا يعلم إلا الله متى نقلع عنها وننصرف لنعود الى الحقيقة القديمة والأزلية.

وشأن كل تطوير فى بلادنا فإن تنمية التطوير نفسه تصبح مهمة مقدسة كى يمكن الزعم فى ثقة بتحقيق نمو فى المجالات التى يجرى فيها العمل.. وهكذا فإن امتحانات المرحلة الابتدائية بدأت عاما بعد عام فى التوسع لتشمل جميع المواد الدراسية وبكثافة شديدة وأصبح هذا التلميذ المسكين يواجه امتحانات فى كل المواد.. فى العلوم والصحة وفى المواد الاجتماعية وفى التربية الدينية وفى المجالات الفنية هذا بالاضافة الى اللغة العربية والرياضيات.. وحين يتاح لأى قارئ منا أن يطالع الامتحانات التى يواجهها هذا التلميذ فسوف ينتابه العجب من كمية ما هو مطلوب من التلميذ الصغير فى هذه الامتحانات، وفى الحقيقة فإن رأس أى سؤال من أسئلة امتحانات العلوم مثلا يحتاج الى ادراك يتخطى حدود الطالب فى المرحلة الإعدادية بل وربما فى المرحلة الثانوية ومع هذا فإن الأسئلة توضع لهؤلاء التلاميذ وتفهم لهم بطريقة الشبه والتشبيه، كذلك فإن الاجابات الجاهزة تكتب لهم لينقلوها وذلك كله لكى يتم الانجاز.

وعلى الصعيد المركزى فقد أصبحت هناك فى الجهاز البيروقراطى انجازات كبيرة مرتبطة بالامتحانات فقد تم انشاء مركز قومى للامتحانات وهو انجاز كبير يترأسه عالم تربوى جليل، ولكن هذا المركز أصبح بالطبع وفى ظل المنظومة القائمة يضيف الى أبعاد الوضع القائم مع أن المفترض انه قام ليختزل هذا الوضع المترهل والمتضخم. أضف الى هذا أن جهاز الكتب أو قطاع الكتب فى وزارة التربية والتعليم أصبح مشغولا بوضع وطباعة كتب اسمها دليل تقويم الطالب وعلى صعيد ثالث فقد أصبح مستشارو المواد وخبراؤها وموجهوها مشغولين بتأليف وإخراج كتب جديدة سميت بنماذج الامتحانات وعلى صعيد رابع ازدهرت الى ما لانهاية سوق الكتب الخارجية المعنية بتقديم نماذج الامتحانات أو بتقديم ملخصات المواد الدراسية. وكل هذا وذاك يمثل اهدارا لا نهاية له للدخل القومى.

أما على مستويات العائلة والدخول العائلية فقد أصبحت كل أسرة مشغولة طوال اليوم بالمدارس الاضافية المفتوحة فى حجرات الطعام أو الاستقبال فى كل البيوت المدرسية لإعداد التلاميذ لأداء أدوارهم المحدودة فى مسرحيات الامتحان فى كل مادة. ومن أسف شديد ان هذه الأدوار لا تتعدى أبدا أدوار الكومبارس بينما يستأثر المدرسون بأدوار البطولة رغم انوفهم.

ومع كل هذا الذى يحدث فإن من آيات قدرة الله فى خلقه ان عددا لا يستهان به من ابناء هذا الشعب ذى التراث الحضارى الممتد يجتازون هذه الامتحانات باجتهادهم الشخصى وبدرجات عالية تكاد تكون هى الدرجات النهائية ولكنهم للأسف الشديد يفعلون هذا ويحققونه وفى نفوسهم البريئة نوايا الاحباط العميق وهذا هو ما يفسر ما يظهر الآن على كل الشباب من تمكن الاحباط منهم الى النهاية مهما كانت درجة نبوغهم.

ولهذا قلت لكم فى بداية المقال انه اذا كان الناتج الباقى من هذه السياسة وبالا على السياسة التعليمية فهو بلا شك وبال أشد وأنكى على السياسة التربوية.

د. محمد الجوادى

كيف يمكن تطوير الخدمات الصحية بإعادة استخدام الموارد المتاحة؟!

د. محمد الجوادى

مدرس القلب كلية طب الزقازيق

فى لحظات كثيرة ينتبه المجتمع المصرى بشدة إلى ضرورة إعادة التفكير فى السياسات الصحية التى تضمن له السلامة من احتمالات الاصابة المؤكدة فى الوباءات أو حوادث الطرق أو من تلوث البيئة أو من أخطاء الطب والأطباء أنفسهم.. وتقدم لنا الصحف يوما بعد يوم حقائق مذهلة عن مستشفيات يجرى بناؤها منذ ٣٠ عاما بدون ان تتم أبدا (رغم أنه لا حاجة لنظامنا الطبى إلى منشآت جديدة) بل وعن نوايا حسنة نحو انشاء منشآت أخرى من أجل وظائف مظهرية وتكون النتيجة ضياع الموازنات المهولة والضخمة من الاسمنت والطوب دون توافر الشاش أو صبغة اليود فى أى مستشفى.. وقد كان الرئيس مبارك نفسه على أعلى مستوى من المسئولية والفهم العميق حين وجه منذ اسبوع فى ضرورة ان يستفيد التأمين الصحى من مستشفيات القوات المسلحة بدلا من الجهد الضائع فى البناء.. ولعل هذا يدفعنا الى تلخيص بعض المقترحات الفعالة من أجل التطوير بنفس الموارد المتاحة.

١- ينبغى لنا أن نسرع بالتوقف عن بناء المستشفيات الجديدة (سواء كان هذا بقانون أو بميثاق شرف أو باللجوء الى نظرية الحد أو بأى طريقة أخرى) لأن ما يحدث الآن فى قطاع الصحة والعلاج هو استنزاف الإستثمارات التى خصصتها الدولة (وكذلك خصصها الشعب) فى التشييد فقط، ويمكن القول بأن استثمارات الدولة من أجل الخدمة الصحية موجهة تماما الى قطاع التشييد وليس الى قطاع الصحة!! ومن المتفق عليه ان الاسراف فى بناء مستشفيات جديدة يعطى آمالا كاذبة فى تحسين الخدمة الصحية دون عائد حقيقى أو مردود ملموس.. ولا أريد أن ألجأ إلى الصراحة المطلقة التى تستطيع ذكر كثير من الحقائق المرة والمذهلة ولكن أكتفى بأن أذكر أن بعض المستشفيات ينشأ ليكون بمثابة سطر فى تاريخ حياة الذى تولى وضع قرار الانشاء.. ولكى أصور مدى الأسراف الذى لا نكف عنه فى هذا المجال فاننى سأذكر للقارىء أن هناك مدينة كبيرة من عواصم محافظاتنا الكبرى فيها عدد كبير جدا من المستشفيات الخاصة، وفيها كلية للطب يتبعها عدد كبير من المستشفيات الجامعية، وفيها بالطبع مستشفى عام تابع لوزارة الصحة.. ومع أن هذه المدينة لا تشكو من أى نقص فى عدد الأسرة المتاحة للخدمة الصحية بل وتشير احصاءات مستشفى الجامعة الى ان نسبة الاشغال فى كثير من الأقسام لا تتعدى ٥٠٪ فى شهور كثيرة منها شهور الامتحانات التى لا يكون دخول المرضى فيها مقياسا دقيقا للحاجة الى الأسرة بل يكون محتويا على زيادة كاذبة فى عدد المرضى، ومع أن هذه المدينة قريبة جدا من مدن أخرى فيها عدد لا نهاية له من المراكز الطبية المتخصصة.. مع هذا كله فإن المدينة تشهد انشاء مستشفيين كبيرين جدا يفوقان فى اعداد الاسرة كل ما هو موجود فى المدينة الآن.. وقد بدأ العمل فى أحد هذين المستشفيين منذ أكثر من عشرين عاما وبدأ العمل فى الثانى منذ خمس سنوات، والسبب المباشر فى انشاء المستشفيين يعود فى بساطة شديدة الى ان الوزارات المصرية المختلفة اصبحت جزرا منعزلة عن بعضها، وضاع - وربما للأبد - التكامل فى الخدمات الصحية.

٢- ينبغى لنا أن نسرع بالأخذ بنظام التدرج فى الرعاية الصحية داخل المستشفى الواحد، فبعض الحالات تحتاج رعاية مركزة وهى حوالى ٥٪ من اجمالى الحالات طبقا للمعدل الحالى، وبعض الحالات يحتاج رعاية متوسطة أو عادية والبعض الثالث وهو يمثل الغالبية الحقيقية فى اشغال مستشفياتنا لا يحتاج الا إلى مجرد الايواء البسيط، وهذه الحالات تتمثل فى الذين نستبقيهم فى المستشفى إلى أن يحل عليهم الدور لاجراء عملية روتينية مثلا (فمازلنا فى مصر ندخل مريض البواسير مثلا قبل العملية بأسبوع.. ومازلنا نحرص على مبيت المريض فى المستشفى ليلة على الاقل قبل اجراء العملية الروتينية فى صباح اليوم التالى، بينما لا يدخل المريض مركز كليفلاند لاجراء جراحة القلب المفتوح إلا قبل العملية الجراحية بساعة واحدة).. وهكذا يمكن لنا ان نعيد توزيع الديناميات بعدالة وموضوعية وفعالية على الاطباء المقيمين والمرضات بحيث نوفر العدد الكافى فى المكان المطلوب فى الوقت المطلوب، دون شد وجذب وتوتر لا يتناسب مع الجهد البسيط المطلوب فى كثير من الحالات.

٣- ينبغى لنا أن ندعم إرساء القيم الخلقية الكفيلة بمنع الافراط فى اجراء جراحات واستعمال أدوية بدون أى مبرر.. والمأساة ان تشريعاتنا ونظمنا الصحية هى التى اوجدت هذه الاوضاع الخاطئة (خاصة فى التأمين الصحى على طلاب المدارس الذى طبق بطريقة غير مدروسة جدا) ولابد لنا أن نعود بسرعة لانقاذ الوضع المتردى الذى وصلنا اليه قبل ان يصبح الأمر تقليديا يصعب الرجوع عنه.

٤- على حين اننا قد انسقنا فى كثير من توجهاتنا نحو حل مشكلاتنا الى الوسائل التنموية بزيادة عدد وحدات الخدمات.. الخ فإن الخدمة الصحية فى مصر تحتاج اليوم الى التخلى عن كثير من الوحدات الخدمية التى كانت تمثل فى الماضى ضرورة وتؤدى وظيفة ولكنها اصبحت اليوم بمثابة معوق ومثبط لتحقيق النمو الحقيقى فى الوضع الأمثل.. وعلى سبيل المثال فإن مرفق الأسعاف كله يحتاج الى اعادة نظر بحيث تنقل تبعيته فورا الى داخل المستشفيات الكبرى فى جميع انحاء الجمهورية حتى يمكن تأدية خدمة الاسعاف فى التوقيت المناسب وقبل فوات الاوان، ولابد من إلغاء وتصفية كل مراكز الاسعاف التى يناط بها الآن مسئولية تحويل الحالات والخبرة بها من مكان إلى آخر ودون قدرة واضحة على اتخاذ قرار سريع كفيل بانقاذ الحالات.

وعلى سبيل المثال ايضا فإن مراكز رعاية الطفولة والامومة لابد ان تصبح اجزاء من العيادات الخارجية لأقسام الاطفال والنساء فى المستشفيات الجامعية والعامة والمركزية.. ولابد ان نتذكر ان الهيكل الذى تم تصميمه حين كان عدد الاخصائيين فى فرع ما على مستوى الجمهورية لا يتعدى ٥٠٠ اخصائى لم يعد يصلح ولا يتناسب مع وجود ٨٠٠٠ اخصائى فى نفس الفرع.. وكلنا يعرف الحقيقة.. وكلنا يعرف اننا اصبحنا نبعد الاطباء عن مهنتهم ونحولهم الى موظفين بيروقراطيين لا يكادون يفعلون شيئا الا اعتماد شهادات أو التوقيع على تقارير بينما هم يريدون ممارسة المهنة.

٥- لابد من الانتباه قبل فوات الاوان الى برنامج قومى للتعليم الطبى المستمر وذلك قبل ضياع الامل نهائيا فى وجوده فى ظل الاسراف الذى لا حدود له فى عقد مؤتمرات وندوات مظهرية ومفتعلة ومضيعة للوقت ولا تحقق اى عائد من عقدها الا التعريف بمنتجات شركات الادوية، وحتى هذا التعريف اصبح غير مثمر بالنسبة لهذه الشركات، ولكنها ميزانيات مرصودة ولابد وان تنفق على هذا النحو الروتينى والذى اصبح مدعاة للأسى لا للسخرية فحسب.

٦- آن الاوان للتفكير بجدية فى إلغاء ما يسمى بالقومسيونات الطبية التى تقرر علاجا للمواطنين على نفقة الدولة، إذ ما جدوى هذه القومسيونات إذا كان الامر ينتهى فى ١٠٠٪ من الحالات بعلاج هذه الحالات على نفقة الدولة، وحتى علاج الوزراء والموسرين والفنانين فى الخارج، ومما صرح به وزراء الصحة السابقون والوزير الحالى ان هذه اللجان تستقبل تقارير الاساتذة المعالجين بكل الاحترام تقديرا لمكانتهم، وكل ما تفعله هذه اللجان أن تصدر قرارا وتحول ميزانية، فليس من الاجدى ان تنقل ميزانيات العامين الماضيين على سبيل «المتوسط» الى نفقات الجهات المعالجة من مستشفيات الجامعة او الجيش او هيئة المعاهد والمستشفيات التعليمية او غيرها على ان تلتزم هذه الجهات بعلاج المواطنين باللجان فى الحدود التى تقوم بها الآن فى مقابل الميزانيات التى يحولها لها القومسيون؟ ام اننا مغرمون بالبيروقراطية الى آخر مدى.

٧- ينبغى لنا ان نفكر الآن بجدية فى برنامج قومى للأطباء المقيمين يفيد من كل شباب الاطباء فى شغل وظائف الاطباء المقيمين فى كل انحاء الجمهورية عقب انتهائهم من قضاء سنة الامتياز، وان يكون التحاقهم بهذا البرنامج هو الخطوة التالية لسنة الامتياز مباشرة، وان نكف عن هذا التقليد الذى بات اقرب ما يكون الى العبث باضاعة سنتين او ثلاث من حياة معظم الاطباء (باستثناء من يكون من حظهم الحصول على وظيفة النيابات فى الجامعة) تحت دعوى العمل فى الريف ومراكز رعاية الامومة والطفولة مع ان الريف اصبح مكتظا بالاخصائيين لا بالاطباء فحسب.. ومن المؤسف اننا لانزال نتصرف فى مستقبل الاطباء بخطط وضعت منذ اربعين عاما، كانت تناسب وتتوافق بشدة مع الظروف وقتها ولكنها اصبحت الآن مثار سخرية اذا تأملناها بشىء من التدقيق والتأمل والمقارنة بأوضاع العالم من حولنا، ولهذا فلابد ان نفهم ان كل التعليم الذى تلقاه الطالب فى كلية الطب قبل تخرجه لا يكتمل ولا يقوم بوظيفته الا اذا استكمل فى وظيفة النائب (الطبيب المقيم) فى مستشفى قادر على التعليم.. ولهذا فإن انسب واكفأ الحلول هو توزيع كل الأطباء بالكمبيوتر حسب مجموعهم ورغباتهم على شبكة مستشفيات تعليمية فى جميع انحاء الجمهورية، ولابد من إدخال النظام الكفيل بتحويل المستشفيات العامة جميعا الى مستشفيات من هذا الطراز.. وفيما قبل سنوات كثيرة كانت بريطانيا نفسها تعترف بأن يقضى الطبيب فترة نيابته فى مستشفى الجلاء لأمراض النساء والولادة (وهو مستشفى تعليمى تابع لوزارة الصحة) او مستشفى بولاق الدكرور (وهو مستشفى عام تابع ايضا لوزارة الصحة ولكن كان له مدير قدير)، وكانت بريطانيا تعترف بهذه النيابة كمؤهل لدخول امتحانات شهادة الزمالة فى النساء والولادة.. والمعنى واضح، ولكننا للأسف الشديد بلاد الحدود القصوى.

٨- بدون أن نلقى اعباء على موازنة الدولة ينبغى لنا ان نسارع الى وضع كادر للأطباء يتيح للعلم ان يتخذ مكانا فى تقدير الاطباء المجتهدين.. ولنتذكر بكل اسى ان الطبيب الشاب عندما يحصل على درجة الماجستير يواجه بنقص فى مرتبه لأنه ينتقل من درجة الى درجة اخرى تزول عنها مميزات اضافية ترتبط بالدرجة الأدنى.. وليس هذا كل ما فى الموضوع ولكن المشكلة الاساسية ان الهيكل القائم يكثر الاحباط ويكرسه على مدى عمر الطبيب ومدة خدمته «٣٥» عاما التى لا يتراوح فيها التعبير عن قدرته وكفايته إلا بعوامل اخرى من الاقدمية فى المكان والنفوذ المتولد عن هذا التواجد (الازلى).

٩- إذا لم نجد الوسيلة الى تطبيق نظام شبيه بالتأميم فى كثير من خدماتنا الصحية فسوف تكون النتيجة مزيدا من الانهيار، فقد ثبت ان الفائدة من شراء اجهزة جديدة اعظم بكثير من الالتفات الى صيانة الاجهزة القديمة، وذلك حتى على مستوى المستشفيات الاستثمارية التى من المفترض انها تبتغى الربح، ولكن الخبرة المحاسبية المصرية اثبتت ان خروج ميزانية المستشفى خاسرة اكثر بكثير فى فائدته من خروجها وبها أى فائض، وقد انتقلت هذه الخبرة الى الوحدات الخاصة التابعة للجامعات.. وهكذا.. وقد قلت مرارا فى كثير من الندوات ان فكرة انشاء وحدات العلاج بالاجر كفيلة بالانفاق على وحدات العلاج المجانى فكرة خاطئة.. وليتها تستطيع الانفاق على نفسها هى.. ثم مرت السنون واتضحت الصورة.. وليس هناك مستشفى فى مصر يستطيع ان يقول «على أى مستوى» انه يكسب او حتى يغطى تكاليفه.

١٠- لابد من تصفية كثير من المستشفيات الصغيرة والمراكز الصحية التى اصبحت فى ظل سهولة المواصلات لا تقوم بوظيفة محددة وانما اصبحت بمثابة اوكار للبيروقراطية، ولابد من الافادة من القيمة التى تمثلها هذه المبانى او المواقع بطريقة افضل كأن تخصص كمستشفيات للتخصص الواحد الذى يستلزم مكانا منفصلا فتكون بمثابة مستشفيات للحميات او الرمد.. ومن المؤسف ان شبكة المستشفيات التى انشأها الانجليز كانت تراعى هذا ولكننا لم نضف اليها فى هذا الاتجاه شيئا.. كذلك فإن التخصصات التى لا تحتاج الا عيادات خارجية فى الغالب (كالأمراض الجلدية) يمكن ان تشغل حيزا فى هذه المستشفيات الصغيرة المنتشرة فى كثير من عواصمنا.

ومع كل هذه الاجراءات التى لا تحتاج تمويلا ماليا وانما تحتاج قدرا معقولا «وليس عبقريا» من إدارة استخدام الموارد المتاحة يمكن لنا ان نحقق فى وقت قصير نهضة حقيقية فى قطاع الخدمات الصحية فى وطننا الذى بات يشكو من ظلال ملحة لعودة مشكلة المرض إلى أولوياته.

هل يمكن حقاً تعليم الكمبيوتر فى مدارسنا؟!

أصبح مثل هذا السؤال من الأسئلة الشائعة على ألسنة أولياء الأمور والذين يشاهدون بأنفسهم مدى عجز المدرسة المصرية المعاصرة عن الوفاء بأبسط حقوق التعليم ومع هذا فهم يسمعون كل يوم عن إنجازات فى المجال الجديد بإدخال الكمبيوتر إلى مدارسنا وما بين مشاهدة العجز والاستماع إلى خبر الإنجازات فإن ولى الأمر يكاد يفقد الثقة لا فى نفسه فحسب ولكن فى المدرسة التى يتعامل معها وقبل هذا فى النظام التربوى كله.

بقلم: د.

محمد الجوادى*

ولأن لكل شىء تكلفة ولأن الكمبيوتر نفسه لايزال جهازاً ذا ثمن لا يقل بأى حال من الأحوال عن ثمن جهاز التليفزيون ولأن نصيب التلميذ من ميزانية التربية والتعليم فى بلدنا (بما فى ذلك الأجور والمكافآت) لا يكاد يصل إلى ثمن جهاز كمبيوتر واحد، لهذا كله يمكن النظر إلى الأمر على أنه نوع من الدعاية القديمة أكثر من أن يكون ضربا من ضروب الأمانى بعيدة التحقيق.

ومع هذا دعونا نمضى مع جوهر السياسة التعليمية الراهنة التى تعلن بطريق مباشر وغير مباشر أنه سيكون هناك كمبيوتر لكل تلميذ ودعونا نصدق أن هذا قد حدث فعلا، وأن كل تلميذ من تلاميذنا تسلم بالفعل الكمبيوتر الخاص به مع حمل بعير الكتب التى قررتها له الوزارة فى بداية العام الدراسى، دعونا نتصور تلاميذنا الآن وهم يحملون هذه الأجهزة إلى بيوتهم ويعودون بها إلى المدرسة كل صباح ودعونا نسأل كيف يمكن أن تقوم المدرسة بتعليم الكمبيوتر لتلاميذها.. هناك بالتأكيد آليات لهذا التعليم، ودعونا نستعرض هذه الآليات:

١- على سبيل القطع لابد أن يكون هناك وقت مخصص لتعليم الكمبيوتر أى حصة كمبيوتر كل يوم أو كل يومين أو مرتين فى الأسبوع الواحد على سبيل الوصف وليس على سبيل المثال.. ومع هذا فإن الوزارة لم تخصص بعد الحصص اللازمة لهذه المادة، وكل ما يحدث هو أن هذه المادة الجديدة تعامل معاملة الأنشطة التربوية مثل التربية الزراعية أو الرسم مثلا ويساق إليها بعض الطلاب مرة فى الأسبوع.

٢- على سبيل القطع أيضا لابد أن يكون هناك مدرسون الكمبيوتر وبالتالى مدرسون أوائل وموجهون وموجه عام ومستشار... إلخ

وعلى سبيل القطع فإن هذا لم يحدث على الإطلاق فى وزارة التربية والتعليم وكيف يحدث هذا بينما المادة نفسها ليس لها كيان مدرسى فى التدريس (الحصص) أو الامتحانات!

أما فى المدارس الخاصة فإن الأمور تسير بطريقة أكثر عملية وأكثر ديماجوجية فى ذات الوقت حيث تتم الاستعانة بأى خريج قادر على التعامل مع جهاز الكمبيوتر دون اشتراط أى خلفية تربوية ودون أن يتم إعداد هذا القادر ولو بدورة تدريبية سريعة تنهى إليه فيها ما هو مطلوب منه فى هذه الوظيفة وهكذا لا يصبح من الغريب أن نرى مدرس الكمبيوتر يقوم بوظيفته بطريقة قريبة جدا من الطريقة التى يمارس بها المرشد السياحى عمله.

٣- على سبيل القطع ثالثا فلابد أن يكون هناك منهج محدد يبين المحتوى الدراسى المطلوب لكل فرقة، وكيف يتم تدريسه، وما المستوى المطلوب اجتيازه.. إلخ، ما نعرفه من مقومات المنهج الجوهرية.. هذا بالإضافة إلى أن هذا المنهج يترابط مع بعضه على مدى سنوات الدراسة بحيث يبنى التلميذ فى السنة القائمة على المعلومات التى حصلها وأجادها فى السنة السابقة.. وهكذا.

وعلى سبيل القطع أيضا فإن هذا المنهج لايزال فى عداد الغائبين.

•••

فى حقيقة الأمر فإن تدريس الكمبيوتر لا يعنى أبدا أن نقول للتلاميذ إن هذا جهاز وإن هذه لوحة مفاتيح وإن هذا برنامج فهذا بالتأكيد كلام يقال للسياح أو المشاهدين العابرين، ولكن التدريس شىء آخر.

وشبيه بالوضع الذى وصلنا إليه الآن فى تعليم الكمبيوتر فى مدارسنا أن نقول لطلاب الطب: إن هذا سرير، وهذا مريض، وهذا جهاز لتصوير المخ أو هذه سماعة بينما لا يحدث على الإطلاق أن يتم تدريس الطب بهذه الطريقة.

من البدهى أن هناك معلومات معينة ومهارات معينة أيضا ينبغى إعداد تلاميذنا بها لكى يكونوا قادرين على التعامل مع الكمبيوتر ولكى يمكن القول: بأنهم تعلموا الكمبيوتر فى المدرسة.

ومن المفترض أن غياب هذه المعلومات وتلك المهارات يقف عائقا أمام هؤلاء عن إجادة التعامل مع الكمبيوتر أو مع آلة العصر كما يقال.

ومن المفترض أيضا أن وظيفة المدرسة (أى مدرسة) لا تكمن فى التلقين وإنما فى تهيئة الذهن لفهم المعلومات واستيعابها بعد ذلك وبنفس القدر تهيئة الشخص للإفادة من هذه المعلومات فى المواقف التى تواجهه فى الحياة العامة والعملية.

وهكذا يمكن لنا أن نتصور نجاح المدرسة فى تعليم الكمبيوتر إذا ما وجدناها قادرة على:

- إعداد الطالب بالمعلومات الكافية لفهم الكمبيوتر أولا والتعامل مع الكمبيوتر ثانيا والإفادة منه ثالثا.
- تدريب الطالب على المهارات الكافية بتحقيق القدرات الثلاث السابق الإشارة إليها أعنى: الفهم والتعامل والإفادة.

على هذا النحو يمكن لنا أن ننتظر من المدرسة أن تنجح فى أداء وظيفتها التعليمية والتربوية حتى دون أن تخصص جهاز كمبيوتر لكل تلميذ ولا لكل فصل، ويكفيها كمبيوتر تعليمى كبير مصمم لخدمة الشاقة، كما يمكن للمدرسة توجيه تلاميذها الإفادة من الموارد المتاحة فى بيوتهم وذويهم... إلخ

•••

●● ولكن ما نوعية المعلومات والمهارات التى لابد منها لتعليم الكمبيوتر؟

قد أستطيع الزعم بعد تجربة ممتدة ومبكرة فى هذا المجال أنه يستحيل علينا أن نجتاز بطلابنا هذه المنطقة الحيوية دون أن يكونوا قد أوتوا علما حقيقيا بكثير من المعلومات البسيطة التى أضرب عليها المثل بالجوانب الآتية:

١- فلابد لهم أن يتمكنوا تماما من كتابة لغتهم، إذ تستحيل الإفادة بل ويستحيل التعامل مع الكمبيوتر إذا كان المتعامل عاجزا عن كتابة لغته الأولى بطريقة سليمة وقد يبدو هذا غريبا بعض الشىء، ولكن الأغرب منه أن مدارسنا تخرج أنصاف المتعلمين وأن بعض الطلاب فى ظل صورية الامتحانات ونمطيتها يصلون إلى التعليم الثانوى دون أن يكونوا قادرين على كتابة جملة صحيحة واحدة.

٢- لابد من الإلمام إلى الحد المطلق بالترتيب الهجائى للغة التى يتعامل بها التلميذ مع الكمبيوتر، وسوف يدهش القراء لهذا المعنى، ولكنى أستطيع أن أخبرهم بقلب واثق أن العقبة الرئيسية التى تواجه كثيرا من شبابنا الذى يجيد التعامل مع الكمبيوتر تتمثل فى أن يقف أثناء عمله ليسألك هل الشين قبل العين أم بعدها؟ أو ليسألك هل ميم قبل نون أم بعدها.. وللأسف الشديد فإن هذا العجز يقود إلى إهدار وقت كثير، وإلى عدم تمكين المتعامل من الإفادة القصوى.

٣- لابد أن يكون التلميذ قد تمكن إلى أقصى ما يمكن من الإلمام بروح الكشف فى معاجم اللغة، وأنا أقول بروح لأن الطرق متعددة ومختلفة، ولكن المهم هو أن يكون الطالب قادرا على أن يفهم، وأن يتحقق من أن هذه الكتب الكبيرة والمعاجم والموسوعات تحتاج إلى الإلمام بطرق (معينة) لكى يتم الحصول على المعلومة (المعينة) منها وبعبارة مبسطة فإنى أريد أن أقول إنه لابد أن يعرف الطالب أن هناك نظاما معينا هو الكفيل بوصوله إلى المعلومة وأن هناك كلمة سر وحيدة هى الكفيلة بفتح أبواب المغارة أمل بابا، وليس هذا الذى أقوله من باب المزاح، فإن الذين يتعاملون مع الكمبيوتر يعرفون بالفعل القيمة القصوى لما أقول بل يعرفون أننا نستطيع أن نوهى كثيرا من أجهزة الكمبيوتر وبرامجها بكلمة سر لا تتسع أماكنا اللغات المطلوبة مالم تذكرها.

٤- لابد أن يكون الطالب قد درس فى أى مادة من المواد الدراسية أى علم يعتنى بالتقسيم، ولابد له أن يكون قد استوعب هذا العلم إلى حد التمكن وسواء فى هذا أن يكون العلم من العلوم النظرية (الأدبى) أو العلمية (العلمى) وأنا أزعم أن هذه القدرة يمكن أن تتولد عند الطلاب سواء بسواء بالدراسة المتعمقة للمملكة الحيوانية أو النباتية أو بدراسة التقسيم الجديد للمملكتين معا أو بدراسة تقسيم العناصر الكيمائية فى الجدول الدورى الحديث أو فى دراسة تقسيم الحديث النبوى الشريف من حيث السند والمتن أو فى دراسة الضمائر المختلفة وأنواعها... إلخ هذه التقسيمات الكثيرة الكفيلة بتنمية الحس بالتقسيم والتنويع والتبويب والأبواب والفصول... إلخ وليس بضرورى أن نقف عند التقسيمات التقليدية المعروفة فى تصنيف المكتبات العشرى أو غيره، فالمهم هو تنمية الإحساس والمهارة.

٥- لابد للطالب أن يدرس المنطق الرياضى وأن يستوعبه تماما ولابد له أن يعلم على سبيل المثال أن هناك أنواعا كثيرة من الجمع غير الجمع الحسابى الذى نعرفه جميعا، ولكن هناك أنواعا كثيرة من الجمع تستعمل نفس الإشارة الحسابية (+) ولكنها تستخدم قواعد مختلفة جدا عن الجمع الحسابى.. هناك الجمع الجبرى وهناك نوعان من جمع الساعات (نوع يعيد العد بعد ١٢ وآخر بعد ٢٤)، وهناك جمع أيام الأسبوع وهناك جمع الأيام فى الشهور المختلفة (٢٧ من فبراير + ٥ لا يساوى ٣٢ وإنما يساوى ٤ من مارس فى بعض السنوات و٣ مارس فى سنوات أخرى والساعات المتقدمة فى أيديناقد حل هذا الآن دون أن يكون فيها عفريت) وهناك أنواع لا نهائية من الجمع.. والمهم أن يفهم الطالب مدى العبث اللانهائى فى المنطق الأرسطى القديم القائم على الكليات لا أن يتشدق بهذا المنطق القادر على أن يوقف الكمبيوتر عند حده! بحيث لا يعمل أبدا.

وهكذا يمكن لنا أن نصل إلى اكتشاف أن بعض المواد التى ندرسها لطلابنا تكاد تكون مانعا تاما أمام استيعابهم لغة العصر.. وهذه بعض نماذج ليس إلا.

---

* أستاذ جراحة القلب بطب الزقازيق

النهوض بالمحليات بإشاعة اللامركزية.. التعليم نموذجا

د. محمد الجوادى

يجدر بنا أن نعترف فى البداية بأن وزراء التعليم المتلاحقين كانوا أكثر المسئولين حماسا لإزالة المركزية والطابع المركزى عن وزارتهم على عكس ما قد يتوقع القارىء.

وفى الحقيقة فإن خطوات كثيرة فى هذا الاتجاه قد أخذت طريقها إلى حيز التنفيذ بالفعل، بل أصبحت تقاليد معمولا بها، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

● فإن ترقيات أعضاء هيئة التدريس حتى مرحلة متقدمة تتم على مستوى المحافظات.

● كما أن توزيع الخريجين الجدد للتدريس يتم فى محافظاتهم الأصلية (الموطن).

● كما أن الإدارة العامة للإعارات كانت قد تنازلت عن كثير من سلطاتها وتركت للمحافظات المختلفة اختيار المعارين طبقا لحصص محددة سلفا على مستوى الجمهورية كلها.

● ومنذ ١٩٧٥ تتم إدارة امتحان الثانوية العامة من خلال أربعة قطاعات فى القاهرة والإسكندرية والمنصورة وأسيوط.

● كما أن برنامج التأهيل التربوى لمدرسى المرحلة الابتدائية، الذى بدأ مركزيا سرعان ما انتشرت مراكزه فى عدد كبير من كليات التربية المنتشرة فى أنحاء الجمهورية.

وهكذا يمكن لنا القول بأن «اللامركزية» فى التربية والتعليم باتت اتجاها قابلا للتنامى إن لم يكن يتنامى بالفعل.

xxxxx

فى حقيقة الأمر وعلى مستوى ثان من مستويات الإدارة الحكومية فإنه إذا كان لابد من تقوية كيانات المحليات بإعطائها سلطات محددة ومهاما يومية تبرز فيها قدرتها على العمل والمتابعة والإنجاز فإن «التعليم» يأتى فى المحل الأول.. ولكن التحفظ البارز فى هذا الاتجاه هو على وجه التحديد:

عند أى حد تنتهى سلطة المحليات وتبدأ سلطة الوزارة المركزية؟

والإجابة عن هذا السؤال ينبغى لنا أن ننظر فى اتجاه ثالث وهو:

ما الاحتياجات الراهنة التى يمكن للمحليات أن تتفوق فى أدائها على الوزارة المركزية أو المتمركزة فى القاهرة؟

وفى الحقيقة فإن هذا السؤال هو فى حد ذاته يفتح أبواب التفكير الخلاق الكفيل بتحقيق تنمية حقيقية.. وفى ذات الوقت القضاء على معوقات عديدة ينعكس أثرها على حياة الجماهير فى كل يوم.

وليسمح لى القارىء بأن أعرض الفكرة من خلال مثل واحد فقط:

إذا نظرنا إلى موازنة الهيئة العامة للأبنية التعليمية وحصلنا على أرقام تقريبية لنصيب كل محافظة من هذه الموازنة وطرحنا على المجلس التنفيذى للمحافظة فى اجتماع مشترك مع المجلس الشعبى المحلى احتياجات المحافظة من المدارس من جهة والموازنة المقامة فى العام القادم (٩٧/٩٨ مثلا) من جهة أخرى.. وجاء الأعضاء التنفيذيون والمحليون للاجتماع القادم باقتراحاتهم حول استغلال هذه الموازنة على النحو الأمثل فى تحقيق الأهداف المرجوة، ودارت المناقشات التفصيلية وإن طيلة اجتماع كامل أو يوم كامل فسوف نكون قادرين على أن نصل إلى حلول عملية وفورية وعملية بأقل التكاليف..

سوف يقترح أحد الأعضاء سواء من التنفيذيين أو من الشعبيين شراء هذا المبنى العتيق الذى يمثل تحفة معمارية، والذى أهمله أصحابه لأنهم عدد كبير من الورثة وليس هناك استعداد عند أحد من المواطنين لشرائه.. سوف يكون المبنى جاهزا للعمل خلال فترة أقل بالتأكيد من الفترة التى يستغرقها بناء المدرسة وسوف تكون تكلفته فى النهاية أقل من التكلفة البديلة، وإننا لا أقصد التكلفة الفعلية فحسب، ولكنى أقصد أيضا التكلفة السلبية التى تسببت فى فقدان كثير من الأراضى الزراعية لأنها كانت فى الفترة الماضية أقل ثمنا من الأراضى التى فى داخل كردون المدن.

ليس هذا فحسب بل إن المصالح الحكومية القائمة فى نفس النطاق المحلى كثيرا ما تكون فى حاجة إلى الاستغناء عن أحد مبانيها لتنتقل إلى مكان آخر، وخذ على سبيل المثال الإدارات الزراعية والبيطرية وإدارات الصحة القديمة.. إلخ وإذا تمت تسوية مثل هذه الأمور فى النطاق المحلى ورفعت بها مذكرة إلى مجلس الوزراء فسوف يوافق على الفور.

مثل هذه الحلول المحلية التى تتيحها مناقشة الموضوع والاحتياجات والموازنة على مستوى المحليات لا يمكن أن توجد أبدا لو تركت الأمور على المستوى المركزى، لأنه يستحيل على هذا المستوى أن تناقش هذه التفصيلات بهذه الدقة والواقعية، وبهذه الرقابة والشفافية التى تتحقق بلاشك بأقصى درجة فى المجتمعات المحلية المعنية بالأمر.

أكثر من هذا فإن بعض المدارس القديمة أصبحت الآن فى قلب السوق بحيث أصبحت جدرانها الأربعة بمثابة محال ولا تستطيع المدرسة أن تصرف هؤلاء البائعين عنها لأن المجالس المحلية نفسها تحصل من هؤلاء الباعة رسوما فى مقابل هذا الانتفاع..

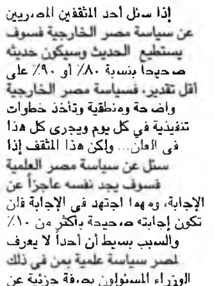
وهكذا أصبح أداء العملية التعليمية مستحيلا فى أصول مثل هذه المدارس.. ولو ترك الأمر بيد المحليات لاستفادت من القيمة المادية لمواقع هذه المدارس فى شراء مواقع أخرى لا تصل تكلفتها إلا إلى عشرين فى المائة من ثمن أرض هذه المدارس القديمة، وهكذا يمكن بناء خمس مدارس على الأقل مكان المدرسة غير الصالحة للاستعمال التربوى والمحسوبة على أنها مدرسة.

ومن حسن الحظ أن المحليات فى الدول المتقدمة جميعا تقوم بهذا الدور خير قيام.. والدليل أنها لم تسمع عن مدارس من ذات الفترتين والفترات الثلاث والأربع.. إلخ، ولا عن الكثافة التى تصل إلى أربعين طالبا وخمسين وستين.. ولا سمعنا فى هذه البلدان عن مدارس بلا أفنية، ولا عن مدارس جديدة بدون دورات مياه وهكذا

xxxxx

على أن القضية الأخرى التى لا تقل أهمية عن توفير المدارس الجديدة، هى صيانة المدارس القائمة، ولا أعتقد أن الصيانة يمكن أن تتم على المستوى المطلوب إذا تمت إدارتها مركزيا، بل على العكس فإن أقصى نجاح يمكن تحقيقه فى هذا المجال أن يكون تحت إشراف هيئة المدرسة نفسها وليس إشراف الإدارة التعليمية فى المركز أو فى المحافظة.. وقل مثل هذا فى كل التعديلات والتحويرات التى تجد المدرسة نفسها مضطرة إلى إتمامها كبناء سور أو فتح باب أو تعلية حائط، أو الفصل بين طرقتين، أو إعادة بناء سلم أو استحداث آخر، أو تهيئة الفناء لأن يكون ملعبا أو تهيئة قاعة لأن تكون مدرجا أو مسرحا.. إلخ هذه السلسلة التى لا تنتهى من التعديلات المعمارية التى لم تتمكن مدارسنا طيلة أربعين عاما من أن تأخذ فيها أى خطوة إيجابية لأن أحدا كائنا من كان ليس على استعداد لأن يعلق الجرس فى رقبة القط!

مستقبل البحث العلمي في مصر



إذا سئل أحد المثقفين المصريين عن سياسة مصر الخارجية فسوف يستطيع الحديث وسيكون حديثه صحيحا بنسبة ٨٠٪ أو ٩٠٪ على أقل تقدير، فسياسة مصر الخارجية واضحة ومنطقية وتأخذ خطوات تنفيذية في كل يوم ويجرى كل هذا في العلن... ولكن هذا المثقف إذا سئل عن سياسة مصر العلمية فسوف يجد نفسه عاجزاً عن الإجابة، ومهما اجتهد في الإجابة فلن تكون إجابته صحيحة بأكثر من ١٠٪ والسبب بسيط أن أحداً لا يعرف لمصر سياسة علمية بمن في ذلك الوزراء المسئولون بصفة جزئية عن العلم والبحث العلمي.

أين الخطأ في هذا؟ وهل وصلنا إلى نقطة اللاعودة؟ ثم أين الخطر في هذا؟ وهل يمكن الإصلاح؟ والإنقاذ؟ والإسعاف؟ هذا هو السؤال الصعب الذي سوف نحاول أن نلقي بعض الهوامش عليه.



(١) نحن لا نزال غير مقتنعين بجدوى العلم على الإطلاق فقد نجحنا بالصياح بالتطوير التكنولوجي ولكننا نهمل العلم إلى أقصى حدود الإهمال.. والفارق بين العلم والتكنولوجيا فارق كبير جداً، ولكننا نكتفي بالجمع بينهما في اسم المؤسسة البيروقراطية التي تتولى بقدر الإمكان وضع بعض الأطر على النشاط العلمي بينما وضع الأطر لهذا النشاط هو المطلوب منها.

(٢) معظم المسئولين في قطاعات كثيرة من الدولة لا يملكون خبرة ذاتية في العمل العلمي وليس لديهم إدراك لطبيعة العلم ودوره في عملية التنمية، كما أن معظمهم لا يتمتع بما يسمى في الأدبيات بالقدرة على الحلم ولا حتى الرؤية.

(٣) تصنف البيروقراطية المصرية العلم والبحث العلمي كأحد جوانب الخدمات التي تقدمها الدولة ويعامل العلم في البنيان الوزاري والإداري المصري على هذا النحو، يتبع قطاعات الخدمات في مجلس الوزراء وفي كل ما يلي من وحدات المنظومة الحكومية.

(٤) لا يقتصر الأمر على هذا.. بل إن التعليم ظل على الدوام في الفترة الماضية بمثابة إحدى



د. محمد الجوادي

الخدمات غير المهمة.. ومن أسف أن التعليم يتمتع في وسائل الإعلام بوصف الأمن القومي بينما العلم الذي هو جوهر وباب الأمن القومي لم يتمتع بهذا الوصف ولو لمرة واحدة على سبيل الخطأ، وحين زفت البشارات بالموازنة الجديدة تم التأكيد على نصيب الأسد للتعليم والصحة بينما لم يرد ذكر البحث العلمي ولو بنصيب الفأر.

(٥) أصبح الرأي العام نفسه غير معني بالتقدم في العلم، وغذى الإعلام والتليفزيون بوجه خاص هذا الشعور، وعلى سبيل المثال فإن الطبقة العليا في المجتمع تكاد لم تخرج من انبهارها بالكمبيوتر وما أصابه من تقدم ولم تفهم هذه الطبقة على سبيل المثال أن كل هذا التقدم لم يتحقق إلا بسبب علم الفيزياء، وهو أحد العلوم البحتة!!

(٦) في ظل دورة الزمن التي لا تتوقف تراكمت في مصر أعداد هائلة من الشهادات والدرجات العلمية حتى فقدت قيمتها نتيجة الكثرة والروتينية فضلاً عن سوء الممارسة عند المنح والمنع. وأعطى هذا بالطبع شعوراً كاذباً بالامتلاء والتضخم وبأن عندنا علماء كثيرين بينما العلم قليل.

(٧) مع تسارع عمليات الحراك الاجتماعي نتيجة النشاط الاقتصادي الذي شهدته بلادنا في السنوات الأخيرة أخذت وظائف البحث العلمي في التراجع بشدة عن مكانتها في السلم الاجتماعي وأصبح مستقبل العلماء والباحثين في مهب الريح عندما تطلق الجات بصورة كاملة.

•••

على الرغم من كل هذه الإحباطات فإن الرؤية المستقبلة تقتضي التفكير في إجراءات تنفيذية سريعة وقابلة التطبيق من أجل الحفاظ على التراث الذي تحقق طيلة فترات سابقة ومن أجل الإبقاء على البحث العلمي في مكانة كفيلة بتحقيق الحدود الأدنى للاستقلال والتقدم على الأقل.

وفي هذا الصدد نستطيع أن نقترح:

■ ضرورة تحديد هدف قومي (أياً كان تواضعه) يتم تحقيقه في الخطة الخمسية الرابعة التي تتم مناقشتها هذه الأيام. فإذا كان الهدف هو تحقيق الاكتفاء الذاتي على سبيل المثال أصبح العلم مسئولاً عن هذا ومكلفاً ومطالباً وأصبح من حقه أن يطالب بالنفقات التي تغطي بحوثه من أجل تحقيق هذا الهدف. ومن المهم أن نذكر أن هناك كثيراً وكثيراً جداً من الأهداف القومية في مجال البحث العلمي، ولكني لا أريد بهذا المثال مناقشة قضايا كبرى من هذه الدرجة ووضع أولوياتها فمثل هذا لا يقوم به إلا مجلس الوزراء على الأقل. ولكني أحب أن أذكر على سبيل المثال التكنولوجيا الصاعدة أو تكنولوجيات الطاقة أو تكنولوجيات استصلاح الأراضي.. (إلخ) فكل هذه التكنولوجيات لا تصل إلى أي إنجاز بدون بحث علمي حقيقي صبور ودءوب وقادر على الوصول.

■ ضرورة التخفيف عن عاتق المؤسسات البحثية القائمة، التخفيف هنا ينصرف إلى الموارد البشرية فمن الملاحظ أن مؤسسات البحث العلمي أصبحت متخمة إلى أكثر مما يحتمل بالعاملين، والنتيجة الطبيعية هي طغيان مشكلات شئون العاملين والترقيات والرئاسات والخلافات دون أن يكون هناك أداء بحثي... ويظهر هذا واضحاً في استحواذ الباب الأول المخصص للأجور والمكافآت على موازنة هذه المؤسسات أو فلنقل بصراحة أشد إن الموازنات أصبحت تعتمد على هذا الباب الأول الذي يعطيها الضخامة ويأخذها منها!!

وفي استطاعة أي زائر للمبنى الضخم الذي يقع فيه مكتب الوزيرة أن يستنتج أن أكبر نشاط بشري يتم فيه هو توزيع المواد الغذائية من خلال المجمع الاستهلاكي المخصص لموظفي الأكاديمية.. وقد تكرر شعوري بهذه الملاحظة في كل مرة قدر لي فيها أن أزور الأكاديمية فإذا المصاعد لا تخلو من ساع أو موظف يحمل كرتونة البيض على سبيل المثال بعد أن حصل عليها في حدود الساعة العاشرة أو هو يصطحبها عند عودته بعد الثانية ظهراً.

■ ضرورة خروج مؤسسات البحث العلمي إلى الصناعة، ولو قدر أني سئلت عن الوزارة التي ينبغي أن تضم إليها وزارة البحث العلمي لقلت إنها وزارة الصناعة، أما التعليم والتعليم العالي فشيء آخر تماماً.

■ تمكين الشبان من إدارة مؤسسات البحث العلمي والإفادة بنضج الشيوخ في البحث العلمي نفسه.. وسأبسط هذه الفكرة على نحو أسهل بأن أقول إن الرئاسات في البحث العلمي تظل مرتبطة بالعلم والأقدمية فيه وتقادم السن أما الإدارة فتظل تمتد من شاب إلى شاب. وهكذا يمكن حل المشكلة التي نعيشها اليوم ولسنا في حاجة إلى وصفها أو توصيفها.. ولنتذكر أن عميد العلوم الأشهر في بلادنا كان عميداً للكلية وهو دون الأربعين وتركها بالوفاة وهو فوق الخمسين بقليل وكذلك كان الأمر في عميد ثان في كلية العلوم حين تولاها وهو في الأربعين وتركها وهو دون الخمسين وكذلك كان الأمر في ثالث عميد للكلية حين لم يكن قد تخطى الخمسين إلا بعام وكان بمثابة الاستثناء عمن سبقاه!!

■ ضرورة الوصول إلى الصيغة الكفيلة بأن يكون مجلس أكاديمية البحث العلمي معبراً عن المستويات العلمية الرفيعة، وليس عن الدرجات الوظيفية العليا.. ومما يؤسف له أن الوضع في مجلس الأكاديمية يمضي الآن في الاتجاه الذي تكرس بكل أسف في المجلس الأعلى للثقافة بطغيان أصوات الموظفين الكبار من أجل التحكم في توجيه جوائز الدولة.. وإذا أردنا بديلا معقولا فأمامنا حل من اثنين: الأول هو تعيين مجلس أكاديمية تتوافر فيه كل القدرات والاعتبارات على أن يتولى هذا المجلس بعد ذلك تجديد نفسه بانتخاب من يحل محل المتوفين أو المستقيلين أو الذين يبلغون سناً قانونية محددة وأن يتم التعيين والانتخاب وإعادة التعيين على نحو ما حدث في مجمع اللغة العربية منذ ١٩٣٢ وحتى الآن (مروراً بالتعيينات في ١٩٤٠ و١٩٤٦ و١٩٦٢). والبديل الثاني وهو لا يقل وجاهة عن البديل الأول أن يكون مجلس الأكاديمية هو نفسه الأكاديمية المصرية للعلوم وهي مؤسسة أهلية غير حكومية تحظى بدقة شديدة في اختيار أعضائها من بين العلماء ويبلغ عدد أعضائها أربعين عضواً من التخصصات العلمية المختلفة وقد استمرت ونجحت بفضل إخلاص العلماء للعلم ولقيمته بعيداً عن المنافع الدنيوية والمصالح التافهة ومن حسن حظنا أن هذه الأكاديمية المصرية للعلوم موجودة بين ظهرانينا منذ تأسست عام أربعة وأربعين على يد عشرة من أكبر العلماء المصريين إن لم يكونوا هم الأكبر بالفعل في ذلك الوقت.

■ ضرورة الربط بين مؤسسات البحوث ومؤسسات العمل والتنفيذ والتطبيق على نحو ما هو حادث في مركز البحوث الزراعية الذي يتبع وزارة الزراعة.. أما هذا التمزق الحادث في شأن معهدي العيون وتيودور بلهارس على سبيل المثال فليس له أي معنى على الإطلاق خصوصاً في ظل كفاءة الإدارة المصرية، وسيطرة نزعات وقتية، وعدم تفرغ الجهات الإدارية والسياسة العليا للوصول إلى وجه الحق في النزاعات التي من الوارد أن تحدث في كل يوم. ولعل الأحكام القضائية التي صدرت في الفترة الماضية تكون قد علمتنا مدى الخطورة التي تنشأ عندما يتولى أمر هذه المؤسسات من هو بعيد عن مجال عملها فلا تكون النتيجة إلا قرارات إدارية خاطئة أو مغرضة يعود بعدها الحق إلى أصحابه بعد وقت تكون القيم فيه قد اهتزت تماماً ويكون البحث العلمي نفسه هو الضحية.

ولابد من وجود آليات ذات قدرة على إعادة توزيع المؤسسات العلمية بحيث تكون قادرة على العمل وبالتالي على الإنجاز والإبداع

هل تتخلص جامعاتنا من ضيق الأفق؟

بقلم الدكتور: محمد الجوادي

كانت الجامعة المصرية في أول عهدها واسعة الأفق، حريصة على الاستفادة بكل الكفاءات العلمية الموجودة بوعاء حفاية باختيار الأستاذ الأنسب لكل تخصص أو علم بصرف النظر عن الشكليات الخادعة، ولكنها اليوم على العكس من ذلك تماماً حريصة على السير في نفق ضيق مظلم طويل تحت شعار وحدة التخصص.

فالجامعات المصرية اليوم على عكس جامعات العالم لا تستطيع أن تعين أستاذاً في تخصص ما إلا أن يكون قد عمل أستاذاً مساعداً لهذا التخصص في ذات القسم، ولا تستطيع أن تعين أستاذاً مساعداً إلا أن يكون قد عمل مدرساً، ولا تستطيع أن تعيين مدرساً لتخصص إلا أن يكون قد نال درجة الدكتوراه في هذا التخصص بالذات، وليس هناك خلال الأعوام الخمسة الماضية استثناء واحد لهذه القاعدة. وعلى هذا القدر لا تستطيع الجامعات أن تبدأ تخصصات جديدة أبداً، وهذا هو ما يحدث بها الآن بل ومنذ فترة، وحين تضطر إحدى الجامعات إلى تجاوز هذه القواعد الصماء ذات مرة لتنشئ قسماً جديداً تنال لعنة القانون تعاصرها من خلال قنوات عديدة كاللجان الدائمة حين ترفض ترقية هذا المدرس الذي عينته الجامعة، وتقترح تحويل أوراقه إلى تخصصه الأصلي الذي لم يعمل به في هيئة التدريس. وهكذا. وقد حدث هذا مرات عديدة هي تقريباً كل المرات التي حدثت فيها محاولات التجديد في السنوات العشرين الأخيرة.

هذا وينص قانون الجامعات الحالي صراحة على إرساء مبدأ النفق الطويل في كثير من نصوصه فهو ينص مثلاً على أن التسجيل لدرجة الدكتوراه في تخصص ما ينبغي أن يكون مسبوقاً بالماجستير في نفس التخصص، وأن تسجيل درجة الماجستير في تخصص ما ينبغي أن يكون مسبوقاً بالبكالوريوس أو الليسانس في ذات التخصص، وهكذا. مما يعني تلقائياً أنه لكي يغير الباحث من تخصصه أثناء الدراسات العليا ينبغي له أن يبدأ مرة أخرى بإعادة الثانوية العامة ليدخل الجامعة من البداية مرة ثانية ليمضي في نفق طويل مظلم.

يحدث هذا الآن في الجامعات المصرية التي شهدت من قبل كثيراً من المرونة وسعة الأفق التي مكنتها من التطور العظيم الذي حققته في الماضي.

●●●

وسأضطر أن أذكر بعض ملامح هذا التطور حتى أعمل على توسيع أفق فهمنا لتطور الهياكل الجامعية فيما مضى:

(١) حين كان على طه حسين أن يبحث عمن يشاركه أستاذية اللغة العربية في كلية الآداب، رشح الرجل شيخاً جليلاً تعلم في الأزهر ثم في مدرسة القضاء الشرعي وكان وقت ترشيحه يعمل قاضياً شرعياً.. ولكن تكوين هذا الرجل كان أكثر مؤهل له لتولي هذا المنصب.. وربما لم يوفق طه حسين الذي كانت حياته حافلة بالتوفيق في اختيار مثل توفيقه في هذا الاختيار، فلقد كان هذا الرجل هو أحمد أمين أستاذ الأدب العربي وعميد كلية الآداب بعد ذلك.

(٢) وقد تكرر هذا التقدير عند اختيار الشيخ أمين الخولي أيضاً لأستاذية الأدب العربي.

(٣) وقد حدث من قبل هذين الاختيارين أن طه حسين نفسه حين نال درجة الدكتوراه قد أدى امتحانات في التاريخ القديم، وفي الجغرافيا والأدب.. ولم يفرض عليه تخصص واحد في نطاق الرسالة.

(٤) كذلك كان معظم أساتذة كلية العلوم عند إنشائها في ١٩٢٥ من خريجي مدرسة المعلمين العليا (ما يناظر كلية التربية الآن) هكذا كان مشرفة وأحمد زكي ومع هذا كانت أقسام البيولوجيا من نصيب خريجي مدرسة الطب (الدكتور محمد ولي) ومدرسة الزراعة (حسين بك أفلاطون والدكتور كامل منصور)

(٥) وحين تأسست جامعة الإسكندرية اختار كل من طه حسين مدير الجامعة الناشئة وعلي باشا إبراهيم مدير الجامعة الأم (جامعة فؤاد) الدكتور حسين فوزي ليكون أول عميد لكلية العلوم، وكان كما نعرف في الأصل طبيباً تخرج في كلية الطب ثم نال بعثة في علم الأحياء المائية ثم بعدها مديراً لمصلحة الأبحاث المائية

(٦) تخرج اثنان من أبرز رجال التعليم والسياسة في مصر وهما الدكتوران مصطفى كمال حلمي وعطية عويضة في كلية العلوم من جامعة فؤاد الأول في ذات الدفعة سنة ١٩٤٢، وقد عيّن الدكتور مصطفى كمال حلمي بعد فترة معيداً للكيمياء في كلية هندسة عين شمس، وتدرج في مناصب هيئة التدريس في هندسة عين شمس حتى درجة أستاذ مساعد، أما الدكتور عطية عويضة فقد عيّن معيداً في العلوم، ونال الدكتوراه في الرياضة حتى إذا خلت درجة أستاذ كرسي الرياضة المالية في كلية التجارة تقدم لها ففاز بها.

(٧) نشأت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية من بين الذين تخصصوا في مجالها في كليتين كبيرتين وكان أساتذة كلية الاقتصاد يشغلون بالفعل مناصب جامعية في كلا الكليتين، فكان د. رفعت المحجوب ود. بطرس غالي من خريجي الحقوق على حين كان د. محمد فتح الله الخطيب من خريجي التجارة، وهكذا.

(٨) كانت طلائع هيئة التدريس في كلية العلاج الطبيعي من خريجي المعهد العالي للتربية الرياضية.

(٩) حصل الدكتور مصطفى زيور على شهاداته العليا من كلية الطب وعمل أستاذاً للطب النفسي في كلية الآداب.

(١٠) بعض أساتذة الاقتصاد في كلية التجارة كانوا في الأصل من خريجي كلية الزراعة، وتخصصوا في الاقتصاد الزراعي وقد وصل أحدهم إلى عمادة كلية التجارة كما وصل اثنان منهم إلى منصب وزير التخطيط وكان ثانيهما أيضاً عميداً لمعهد التخطيط القومي وهو الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء الحالي.

●●●

كان هذا هو الوضع القائم في الجامعات المصرية حتى استطاعت أن تصل إلى ما وصلت إليه مع مطلع السبعينات ثم إذا هي تقف محلك سر، وكأنها وصلت إلى النهاية فلا تسمح بعد هذا القانون الأوائل المتحارقة أن يؤدي عمله في إفادة كليات الجامعات المختلفة بخبرات الكليات الأخرى، ولذا الأمور تجعل رجال الجامعة وشبابها لا يسيرون إلا في نفق طويل مظلم تحت شعار «أن يكون مسبوقاً بالدرجة الأدنى في ذات التخصص».

(١) مع التوسع في إنشاء معاهد أو كليات التمريض في الفترة الأخيرة لم يكن هناك من يشغل مناصب المعيدات في هذه المعاهد، وأبدت كثيرات من خريجات الطب الرغبة في شغل هذه الوظائف حتى بعد المرور بدورات أو امتحانات تؤهلهن لمثل هذه الوظيفة، وكانت فرصة عظيمة لهذه المعاهد أن تستفيد بهذه الأعداد الراغبة من طبيبات حاصلات على تقديرات عالية ومراتب الشرف ولم يدركن وظائف هيئة التدريس في كليات الطب، وكن يؤثرن العمل في وظائف معيدات في معاهد التمريض على وظائف الطب الأخرى سواء اللاتي لم تعد تتوافق مع ظروفهن العائلية أو التي تقتضي منهن جهداً كن يشعرن أنهن لسن أهلاً له، ومع هذا لم يكن من الممكن تعيين الطبيبات كمعيدات في التمريض، وبعدم الإمكان هذا أفقدنا مشاعر مهنتي الطب والتمريض في نفس الوقت فضلاً عن أن الجامعة كجامعة خسرت جيلاً بأكمله!

(٢) كان أحد محاور النزاع والهجوم في موضوع انضمام خريجي معهد الكفاية الإنتاجية إلى نقابة المهندسين، هو هيئة التدريس، فعلى حين كان يقوم بالتدريس أعضاء هيئة التدريس في كليات الهندسة، وعلى حين تم تعيين معيدين في الشعبة الهندسية من خريجي كليات الهندسة فإنه لم يكن من الممكن السماح بإنشاء درجات علمية عليا في الكفاية الإنتاجية ولا السماح بتعيين خريجي الكفاية كمعيدين للهندسة، ويروى أن رئيس جامعة سابقاً كان رئيساً للجنة التعليم الهندسي كان يقول ما معناه إن المشكلة أنه ليس هناك في مصر من هو مؤهل لتدريس التكنولوجيا- وأعتقد أن المشكلة لاتزال (على هذا القدر) موجودة ما لم نضع بسرعة نقاطاً للاختلاف والاتفاق أو للتفريق والتوحيد بين الهندسة وبين التكنولوجيا على المستوى الجامعي!!

(٤) عجزت الجامعة عن استيعاب كل التخصصات العلمية الحديثة التي نشأت في العالم كله بعد وقوفها داخل النفق المظلم الطويل الذي اسمه ذات التخصص، فأصبحت البيئة تشغل العالم كله، وليس في مصر تخصص لها إلا ذلك المسمى القديم الخاص بالبيئة الحيوانية والبيئة النباتية في كليات العلوم، وحين بزغت محاولة لإنشاء قسم الهندسة البيئية في جامعة إقليمية سرعان ما تم ضم قسم البيئة إلى أقسام أكاديمية أخرى مع أول تعديل للائحة الكلية.

أما الوراثة بفروعها سواء الوراثة البشرية في كليات الطب، أو الوراثة في كليات العلوم والزراعة والطب البيطري فلم تكن أسعد حظاً، وكذلك الهندسة الوراثية والبيولوجية الجزيئية وما إلى ذلك من التخصصات العلمية رفيعة المستوى الآن، وقل مثل هذا عن علوم المستقبليات التي لاتزال في نظر الجامعة رجساً من عمل الشيطان أو بعبارة مهذبة مجالات لتخيلات الأدباء.

والخلاصة أن الجامعة غائبة تماماً عن كل ما تم استحداثه من علوم ربع القرن الماضي كله لأن روح قانونها تفرض أن يكون التخصص مسبوقاً بدرجة جامعية في نفس التخصص حتى ولو كان التخصص مستحدثاً لتوه.. فهل هناك ضيق أفق أكثر من هذا.

تليفونات القاهرة فى مطلع القرن القادم

د. محمد الجوادى

لاشك فى أن تليفونات القاهرة قد حظيت بطفرة حقيقية من اهتمام الدولة كما وكيفا، ولاشك فى أن هذه التليفونات قد أصبحت أحد العوامل المهمة فى تهيئة مناخ الاستثمار والتقدم فى هذا الوطن، وليس هذا المقال بالمقام المناسب للحديث عن ماضى التليفونات، ولا عن بعض السلبيات فى الخدمة المتاحة الآن، ولكنى أجده مناسبة مهمة للتعبير عن بعض ما نتمناه لمرفق المواصلات السلكية واللاسلكية فى القاهرة، وبالتالى فى غيرها من مدننا الكبرى خارج القاهرة، وسأوجز هذه المطالب فى نقاط محددة:

(١) لابد من توسيع نطاق منطقة القاهرة الكبرى ليشمل النطاق الإقليمى للقاهرة، والذى يمتد كما نعرف ليشمل بعض مدن الجيزة (كالحوامدية والبدرشين) على نحو ما هو ممتد الآن إلى بعض مدن القليوبية (كقليوب)، وذلك لأنه من الظلم لطائفة كبيرة من العاملين بالعاصمة أو بهذه المدن الأخرى أن تتحول مكالماتهم اليومية إلى مخابرات ترنك، بينما هم فى حقيقة الأمر قد أراحوا القاهرة من التكدس السكانى، ولهذا فلابد أن نرد لهؤلاء الجميل ونجعلهم تابعين لسنترالات القاهرة الكبرى، وبنفس رقم النداء الآلى (٠٢) الذى يتسع لعشرة ملايين خط لأن أرقامه مكونة من سبع خانات.

(٢) الشيء نفسه ينطبق على المدن الجديدة المرتبطة تماما بالقاهرة، كما فى العاشر من رمضان و٦ أكتوبر والعبور و١٥ مايو، حيث توجد المكاتب الإدارية ومكاتب الاتصال الشركات الصناعية فى القاهرة، وإذا كنا جادين فى تشجيع الاستثمار فلابد أن نرد لهؤلاء الجميل ونجعل اتصالاتهم بالقاهرة أمرا عاديا وليس مسافات طويلة، ولنتذكر دائما أنه فى ظل الكوكبة والعولمة وتحويل العالم إلى قرية صغيرة تبقى هناك حدود وفواصل كوضع أكواد وشفرات للأطباق الفضائية والأقمار الصناعية، وكذلك للتليفونات، فإذا نجحنا فى أن تكون المدن الجديدة مهما بعدت عن العاصمة تتمتع بنفس الرقم الكودى للعاصمة، فإننا نكون قد خطونا خطوة جبارة نحو تحقيق تنمية حقيقية بدون تدمير للعاصمة.. ولو كان الأمر بيدى لمضيت فى هذا السبيل خطوة أبعد وجعلت سنترال المنطقة الصناعية فى سوهاج أحد سنترالات القاهرة الكبرى، ولفعلت الشيء نفسه فى توشكى..

(٣) أرجو أن نسارع بأقصى ما يمكننا من سرعة إلى إعادة تنظيم توزيع الأرقام الثلاثة الأخيرة من أرقام التليفونات وبحيث تصبح هذه الارقام داله علي المنطقة التي تتم تركيب التليفون فيها ومع أنى أطمح إلى تطبيق هذا على مستوى الرقمين الأخيرين فقط فإنى لا أمانع فى تقبل وجهة نظر الهيئة فى أن يكون ذلك من خلال الأرقام الثلاثة الأخيرة، وسوف يقتضى هذا بالطبع تبديل كثير من الأرقام القائمة من أرقامها اليسرى كما حدث من قبل، ولكن لابد من الآن من وضع سياسة طويلة الأجل والمدى لإتمام هذا التغيير الهادف وبسرعة.. ذلك أن الوضع القائم لا يسر عدوا ولا حبيبا، وخذ مثلا مدينة نصر التى تحوى أرقاما تبدأ فى اليسار بـ ٤٠١ و٤٠٢ و٤١٥ و٤١٦ وبـ ٢٩٠ و٢٩١ وبـ ٢٧٠ و٢٧١ و٢٧٢ و٢٧٤، فضلا عن الأرقام القديمة ٢٦٠.. وهكذا. وقل مثل هذا فى الدقى الذى يبدأ بكوكتيل من الأرقام ٣٤٨ و٣٤٩ و٣٦٠ و٣٦١ و٣٣٧ و٣٠٠ و٣٠٢ و٣٠٣ و٣٣٥ و٣٣٦ و٣٣٧ و٣٣٨.. وهكذا فى كل السنترالات.. وأنا طموح إلى أن يعاد ترتيب كل أرقام السنترالات بحيث نعرف من الرقم المنطقة على نحو ما يتعود سكان باريس منذ زمن بعيد، وسوف تكون النتيجة أن المواطن لن يجهد نفسه فى حفظ وتذكر سبعة أرقام لكل تليفون، وإنما سيكتفى بحفظ أربعة أرقام فقط لأن الأرقام الثلاثة الأخيرة محددة تبعا لاسم المنطقة (أو السنترال التابع له الرقم)، وصحيح أن هذا قائم الآن جزئيا، لكنى أطمح إلى التوحيد بحيث يعرف المواطن أن أى تليفون فى الدقى يبدأ بالرقمين ٣٤ أو ٣٣ فقط بينما الآن تشترك الزمالك والجزيرة فى الأرقام ٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٢ بينما ٣٤٤ و٣٤٥ و٣٤٦ و٣٤٧ فى سنترال المهندسين ثم ٣٤٨ و٣٤٩ فى سنترال الدقى الذى يأخذ أرقاما أخرى من خانة ٣٦ ومن خانة ٣٣.. وهكذا.

(٤) أرجو أن تسارع هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية إلى وضع السياسة الكفيلة بالطباعة السنوية الدائمة لدليل التليفونات، وتحديث هذه الطباعة بفضل ما تتمتع به مؤسسات الطباعة الآن من أنماط عالية الوضوح كفيلة بتقليل حجم الدليل، وأرجو أن نصل إلى وضع اليابان حيث دليل التليفونات هو أكثر الكتب توزيعا، وأرجو أن نكون سباقين إلى أن يضم الدليل فى شريط مدمج ليزرى (سى. دى) وأن يتم إصداره على هذا النحو كل عام.

(٥) أرجو أن تنتبه هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية إلى كل ما توفره هيئات التليفونات فى العالم فيما يختص بأرقام الخدمات العاجلة والإنسانية والاستعلامات وبوليس النجدة والمطافئ والغاز والمياه والكهرباء والإسعاف والمستشفيات وصيدليات الخدمة الليلية والمطار وشركات الطيران واستعلامات السكة الحديدية.. ويؤسفنى أن أقول إن خدمة الهيئة فى هذا المجال متردية جدا رغم جهود الوزير والرئاسات، ولابد من الإسراع بالعودة إلى نظام الرقمين فقط لهذه الخدمات أو حتى الرقم الواحد، ولابد من التراجع عن نظام تخصيص أرقام من سبع خانات لهذه الخدمات العاجلة.. فمن هو القادر على أن يستوعب سبع خانات من الأرقام فى وقت الحريق!!

(٦) لابد أن تطور خدمة الاستعلامات بالتليفونات.. وبادئ ذى بدء لابد من تغيير المعاملة القاسية التى نلقاها حين نسأل ١٤٠ و١٤١ عن معلومة بسيطة، وفى ظنى أن استعلامات التليفونات بوضعها الحالى فى حاجة إلى مضاعفة العدد عشرة أضعاف على الأقل، ومن حسن الحظ أنه ليس من الضرورى أن تكون هذه الاستعلامات فى مبنى الهيئة الرئيسى أو مبنى سنترال رئيسى، بل إنه من الممكن أن يكون لها مقر فى أى مكان.. بل إنه من الممكن أن تكون هناك مراكز استعلامات بعدد لا نهائى وبحيث تتوزع عليها الأسئلة الاستعلامية تبعا المنطقة التى يطلب منها المواطن.

أما الخطوة الثانية التى لابد منها على عجل، فهى توحيد أرقام الاستعلامات فى جميع أنحاء الجمهورية، وبحيث أستطيع أن أسأل عن عنوان أى مواطن فى طنطا إذا طلبت رقم الكود الخاص بطنطا ٠٤٠ مضافا إلى رقم الاستعلامات الموحد على نحو ما هو حادث فى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال.

أما الخطوة الثالثة فلا أظن أنها مما لا نستحقه وهى أن تكون استعلامات التليفونات بمثابة الموسوعة (الانسكلوبيديا) الناطقة التى تمكنت من معرفة كل شيء عن أى شيء فى أى وقت مادمنا ندفع ثمن ذلك مكالمات تليفونية.. وتجارب العالم المتحضر فى هذا المجال ثرية وممتعة ورائعة.

(٧) بقى أن أعبر عن الأمل الذى لابد أنه راود كثيرين غيرى وهو أن نستغنى فى هيئاتنا الكبرى جميعا عن السنترالات الداخلية فلا يكون المواطن الذى يطلب مسئولا فى الأهرام أو مبنى الإذاعة والتليفزيون أو ديوان أية وزارة بحاجة إلى أن يطلب رقما تابعا لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ثم رقما داخليا، وإنما يتم ذلك أوتوماتيكيا، وذلك بأن تتسع سنترالات الهيئات الكبرى لتكون بمثابة سنترال داخلى وخارجى فى الوقت نفسه، وبحيث تستعمل الأرقام الأربعة على اليمين (أو الثلاثة على اليمين فى الهيئات الأصغر) لتكون بمثابة الرقم الداخلى داخل المؤسسة وتضاف إليها الأرقام الثلاثة اليسرى (والثابتة للمؤسسة كلها) ليكون نفس الرقم بمثابة الرقم الخارجى. وقد تحدثت فى هذه الفكرة مع كثيرين، وراعنى أنهم لا يكادون يصدقون حدوث ذلك مع أن الجامعة الأمريكية والسفارة الأمريكية وكل المجتمع الأمريكى فى القاهرة يتمتع بهذه الخدمة الممتازة من خلال أحد السنترالات القاهرية، كذلك فقد طبقت جريدة «الأهرام» هذه الفكرة بطريقة جريئة.

وفى واقع الأمر فإنى طموح إلى ما هو أبعد من ذلك، بأن يكون هناك سنترال كامل الخدمة الطبية يتيح الاتصال بين كل مؤسسات الخدمة الصحية فى القاهرة مهما تعددت انتماءاتها، سواء كانت تابعة للجامعات أو وزارة الصحة أو حتى لمستشفيات استثمارية خاصة أو حتى لعيادات الأطباء، ذلك أن هدف كل هذه المؤسسات واحد وهو خدمة المواطن فى صحته.

تطوير البحث العلمى .. وتشجيع العلماء

د. محمد الجوادى

إذا اردنا ان يكون للعلم مكانة فى حياتنا تساعدنا على ان نصل به إلى ماوصل الآخرون من امجاد وفوائد وتقدم وحضارة وسيطرة فلابد ان نفكر بصورة جدية فى المكانة التى يحتلها العلماء بيننا.. لابد أن نسأل انفسنا هل ينال العالم مكانته بعلمه ام بأسباب أخرى؟ هل يستطيع العالم أن يوظف قدراته من اجل العلم نفسه وهو مطمئن إلى انه سينال بفضل هذا التوظيف مكانة اجتماعية لن ينالها لو انصرف إلى انشطة اخرى، سواء كانت هذه الأنشطة اجتماعية او اقتصادية أو سياسية؟

هذا هو السؤال الكفيل بوضع الحقيقة المهمة امام اعيننا ونحن نتمنى ان نلحق بركب النمور او بركاب الدول المتقدمة.

وعندى ثلاثة أمثلة بارزة تلقى كثيرا من الضوء على الصورة التى احب لأهل بلادى ان يتفهموها تماما.

المثل الأول: هو ما فعله نابليون بونابرت حين اسس مدرسة البوليتكنك، وهى التى تقوم بوظيفة المؤسسة العليا للبحث والتدريب التكنولوجى والعلمى فى فرنسا منذ زمن طويل.. يقضى نظام البوليتكنيك بأن يمنح المقبولون فيها صفة عسكرية منذ اليوم الأول لالتحاقهم فيها. ولكن هذا لايعنى انهم يلتحقون بالعمل فى القوات المسلحة الفرنسية، ولكن هذا يعنى المكانة المتميزة لهم بمجرد هذا الالتحاق، وفى وسع هؤلاء بعد تخرجهم ان ينالوا افضل المناصب المدنية فى فرنسا كلها بما فيها البنوك والجامعات، وفى اختصار شديد يمكن القول بان الالتحاق بالبوليتكنيك يؤمن الشاب النابه فرصة عمل متميزة جدا فى المستقبل، وهكذا فإنه فى مجتمع كالمجتمع الفرنسى يهتم بالمراكز ويقدر الامجاد الفردية وهو قريب الشبه بنا إلى حد كبير فى هذه الناحية، يتجه النابهون إلى سباق محموم وتنافس شديد على المستوى القومى كله من أجل اللحاق بالبوليتكنيك، وهكذا تضمن فرنسا ان تحصل البوليتكنيك على أفضل العناصر من بين الشباب الفرنسى كله، وهكذا يتخرج هؤلاء بقدراتهم الذهنية العالية وبالتعليم فوق الممتاز ليملأوا الاماكن التى تحتاج إلى كفاءاتهم.. وهكذا يمضى المجتمع الفرنسى من نجاح إلى نجاح..

قارن هذا بمايحدث فى مصر من تخزين كل الكفاءات فى كانية واحدة ثم القضاء على كل طموحاتهم وقدراتهم فيها ثم الدفع بهم بعد استهلاكهم إلى اقصى حد إلى سوق خدمة عامة يتحقق النجاح فيها بفضل عوامل اخرى غير الكفاءة، ولايتحقق من نشاطهم فيها اى عائد يكفل لوطنهم اى تقدم!!

المثل الثانى: يتعلق بسيادة المفاهيم المغلوطة والانسياق وراء هذه المفاهيم، من ذلك ان الانجليز والنابهم اشاعوا فى اثناء احتلالهم للهند أن المحاسبين الهنود لايصلحون لاداء مهنة المحاسبة.. ومرت سنوات انفصلت فيها الباكستان عن الهنود المسلمين، ومرت سنوات أخرى فاذا المحاسبون الباكستانيون يمثلون ابرز المحاسبين فى العالم، وكانوا يديرون البنك الدولى نفسه فى السبعينات فضلا عن انهم سيطروا تماما على كل وظائف البنوك المهمة فى الشرق الاوسط والخليج العربى. اذن فلم تكن المسئولية ولا القضية مرتبطة بوراثة او عقيدة وانما كانت مرتبطة باتاحة الفرصة.

ومن الطريف ان كثيرا من اوضاعنا المغلوطة والخاطئة لاتحتاج فى حلها إلا إلى اتاحة الفرصة، وخذ على سبيل المثال اى مؤسسة قائمة فى مصر سواء كانت خاصة او عامة وسواء كانت خدمية او إنتاجية، لم تعدم فى داخل هذه المؤسسة من يتولى النهوض بها من العاملين فيها، ولكننا للأسف نصمم على ان نفرض عليهم من يزيد الفشل ونزعم اننا جربنا كل الوسائل.. ولو اننا اعادنا فى الاعلانات المطلوبة عن شغل الوظائف بالاهداف والخطط لتقدم لنا من يحقق الخطط ويرسم الأهداف، ولكننا للاسف الشديد لانزال وقد اوشكنا على الدخول فى القرن الحادى والعشرين نتبع فى اختيار القيادات اكثر الاساليب عقما، وانظر مثلا إلى شروط التعيين فى وظيفة رئيس هيئة الآثار «امين المجلس الأعلى» ان الشروط لاتزيد على أن يكون حاصلا على مؤهل عال مناسب وان يكون هذا المؤهل قد مضى عليه أكثر من عشرين عاما «اى ان يكون قد تخرج منذ عشرين عاما» وأن يكون المتقدم قد شغل وظيفة رئيس ادارة مركزية «اى وكيل وزارة» وقضى فيها فترة بينية لاتقل عن سنتين. هذه هى الشروط الاساسية جدا يليها شرط وهمى هلامى غير قابل للتحديد ولا للمعايرة ينص على ان تكون للمتقدم قدرة على القيام باعباء الوظيفة وان تكون تقاريره السنوية الأخيرة بدرجة ممتاز وان يجتاز التدريب وهو تدريب عام وصورى يحضره كل الناس سواء الذى سيشغل وظيفة وكيل وزارة لشئون الطب البيطرى او الذى سيشغل وظيفة وكيل وزارة فى هيئة التوحيد القياسى او هيئة المساحة الجيولوجية، وكل هؤلاء يذهبون إلى مايسمى بمركز اعداد القادة للقطاع الحكومى .. الخ

ومن الطريف ان احدا لايستطيع ان يطعن فى اختيارات اللجان التى تتولى شغل الوظائف العليا إلا من باب الاقدميات فهى الشىء الثابت والموضوعى فى العملية كلها او من باب عدم استيفاء الشروط الروتينية كأن يكون قد قضى سنتين الا يوما، بينما المطلوب سنتان على الاقل أو ان يكون قد نسى ان يودع الشهادة التى تفيد اجتيازه التدريب «والاجتياز فى حد ذاته لايعنى اكثر من الحضور».. هكذا انشغلت المحكمة الادارية العليا طيلة السنوات الماضية فى الفصل فى نزاعات من هذا النوع، ولكن احدا لم يطلب منها ولم يتقدم اليها قائلا انه اكفأ او ان غيره افشل. ذلك اننا لم نخضع الكفاءة حتى الآن للمناقشة، فكل الناس عندنا اكفاء مادام قد قضوا عشرين عاما مثلا بعد حصولهم على المؤهل العالى المناسب.

وهكذا فاننا لم نعط اى فرصة لأى تميز سوى تاريخ الميلاد واسبقيته!

قارن هذا بما فعلته السوق الحرة فى اكتشاف الكفاءة الباكستانية فى حسابات البنوك على الرغم من العقيدة التى كانت تكون ثابتة وغير قابلة للنقاش!!

وقد ذكرت مثل هيئة الآثار بالذات لانها عانت على مدى عشر سنوات من البحث لها عن مدير من خارجها، ولم تكن هى وحدها وانما كانت كل هيئات وزارة الثقافة فى الهم سواء، ومن الطريف ان فى موظفى وزارة الثقافة من هم اكفأ بلاجدال من معظم الذين تواردوا وتوالوا «لاسباب غريبة حقا» على شغل كل كراسى الرئاسات فى هذه الوزارة !!

المثل الثالث: مثل صعب بعض الشىء على افهامنا العامة بحكم تواتر الاوضاع الخاطئة فنحن لانتصور ان يكون دخل العالم المشغول بالتجارب على الحيوانات اكبر من دخل الطبيب او الجراح الشهير الذى يعالج المرضى بالعقار الذى يكتشفه العالم الأول.. نحن بحكم اسباب خاطئة وظالمة نظن ان هذا الطبيب او الجراح يؤدى رسالة انبل من رسالة العالم لانه يشفى الانسان الذى هو اغلى شىء فى الوجود.. ولكننا للأسف الشديد ننسى ان العلم الحقيقى هو ذلك الذى يبذل فيه العالم وقته فى ذلك المعمل، وننسى بل ربما نجهل ان الطبيب او الجراح لايؤدى البشرية مهما طال به الزمن نفس القدر من الفائدة الذى يؤديه ذلك العالم فى معمله.. ومن المؤسف انه فى ظل طغيان مبدأ الفائدة المباشرة يحظى الجراح أو الطبيب بالأجر العالى والمكانة الرفيعة، بينما يظل العالم فى بلادنا منتظرا للحظة التى يأتى فيها صاحب قرار يقدر قيمة العلم والبحث العلمى وربما تتأخر اللحظة فلايدركها فى حياته ابدا !!

ومن العجيب ان قومنا لايكادون يصدقون ان جوائز نوبل فى الطب مثلا لاتمنح للاطباء الممارسين وانما للعلماء المكتشفين.. ومن العجيب ايضا ان الانجاز العلمى الذى تحقق فى الاستنساخ لم يفتح أعين المثقفين على حقيقة دور واهمية وخطورة البحث العلمى واستغرقت الدهشة من النتيجة كل تفكيرهم.. وانى لاذكر حديثا مع أحد الزملاء الكبار وهو انجح طبيب فى مصر فى ممارسة تكنيك طبى معين، كما انه بالطبع صاحب دخل مهول نتيجة نجاحه فى هذا التكنيك، وقد قال لى ضمن ماقال فى هذا الحديث انه لوكان دخل العلماء الذين يشرحون الاجنة مجزيا وحافظا للكرامة البشرية فحسب لانصرف إلى العلم الحقيقى بدلا من هذه الممارسة التى تضعه بين نجوم المجتمع.

واظن ان هذه هى الحقيقة التى جعلت ستالين فى اعقاب الحرب العالمية الثانية يرفع مرتبات العلماء ثلاثة اضعاف مرة واحدة بدون ان يسوق اى مبررات او يدعى اية تضحيات، ولعلى اسارع ايضا إلى ان اعلن ان العلماء السوفييت ظلوا نصف قرن من الزمان لايعانون من الناحية المادية ابدا، ولم تكن هناك على الاطلاق مشكلة اجور عند هؤلاء.. وفى هذا المناخ الذى بدأه ستالين صعدوا القمر وسبقوا امريكا نفسها فى كثير من المجالات حتى انتبه كيندى ذات صباح.

رؤية مستقبلية لأزمة المرور والطرق (١)

د. محمد الجوادى

●لست فى حاجة الى ان اذكر ان القاهرة قد اصبحت على وشك الاختناق فى ساعات كثيرة من اليوم، ويزداد الإحساس بالمشكلة فى شتاء القاهرة، وبصفة خاصة فى اكتوبر ونوفمبر وديسمبر حيث يبلغ طول النهار حدوده الدنيا، ويكون على سكان القاهرة ان ينجزوا فى هذا النهار القصير ما ينجزونه بيسر اكثر فى نهار الصيف الطويل، ومما يزيد الاحساس بالاختناق ان هذه الشهور تتواكب مع المعدل الاقصى لانتظام الدراسة فى الجامعات والمدارس، ومازال اكثر من نصف التلاميذ والطلاب فى القاهرة يستعملون وسائل مواصلات خاصة او عامة للوصول الى مدارسهم وجامعاتهم، وذلك بسبب عوامل مختلفة ومتراكمة ليس هذا المجال مجالها، ولكنها اسهمت فى مضاعفة المشكلة بفضل سياسات قصر النظر الشديد، والانحياز للرأى الشخصى والنرجسية التى تمتع بها مسئولون كبار عن التعليم.

●ولست فى حاجة ايضا الى أن اذكر ان حل مشكلة المرور لا يكون بانشاء طرق جديدة فحسب، وأن هذا الحل هو الحل الاخير بعد سلسلة طويلة من حلول اخرى اسرع أثرا واقل تكلفة وهى على سبيل المثال لا الحصر تتمثل فى:

١ - رفع كفاءة الطرق الموجودة فعلا، ويقتضى رفع كفاءة الحيز بتقليل الإشغالات المتعددة والتى تصل فى بعض شوارع المهندسين «على سبيل المثال» الى ان تحتل اكثر من ٧٠٪ من مساحة الشارع المرصوف من اجل انتظار السيارات بصفة شبه دائمة. كما يقتضى إعادة رصف وصيانة كثير من الطرق التى تعرضت التدمير بفعل العشوائيات «انظر مثلا جوانب طريق النصر فى بعض مراحله».

٢ - إيجاد وانشاء بدائل الطرق الاقل تكلفة وينتظم هذا مجموعة مهمة وحيوية من البدائل وتتراوح هذه البدائل فى درجات اهميتها والحاحها من اقصى درجة كالساحات الجانبية المطلوبة لانتظار السيارات التى تتعطل فجأة على كوبرى ٦ أكتوبر، فيما بين ميدان التحرير ورمسيس حيث يكون الكوبرى فى أضيق اقطاره، وحيث يسبب اى عطل فى هذه المنطقة توقفا تاما للمرور قد يمتد الى العباسية من ناحية الشمال، او المهندسين من ناحية الجنوب ولمدة طويلة جدا قد تتعدى الساعة من الزمن، بينما سيارات الإسعاف والمطافىء والنجدة فى عنق زجاجة مسدود من الجهتين.. ولهذا فان إنشاء اربعة مساحات انتظار على جانبى الكوبرى العلوى اصبح يمثل ضرورة ملحة ينبغى تنفيذها منذ يومنا هذا لا من الغد! ويلى هذا فى الأهمية الجزء العلوى من كوبرى ١٥ مايو فوق الزمالك وأجزاء كثيرة من كبارى متعددة كالدقى، والمعادى.. عين الصيرة، ووادى الضباط والتجنيد فى جسر السويس، وكوبرى الزهراء فى مصر القديمة... الخ، وإذا كانت مثل هذه الانشاءات المكملة لكبارى القائمة تمثل الضرورة القصوى التى ينبغى البدء فيها منذ اليوم، فان هناك اولويات أخرى ينبغى ان نبدأ فيها منذ الشهر الحالى، وهى وضع خطة لانشاء جراجات السيارات وساحات انتظار السيارات سواء فوق سطح الأرض أم تحت سطح الأرض، ومن المؤكد ان تكلفة إيواء السيارات بالطريقة السليمة مرتفعة جدا من حيث تكلفتها الابتدائية، ويمكن القول ان مساحة الانتظار لأى سيارة تكلف الدخل القومى عشرة آلاف جنيه فى المتوسط (سواء كان المواطن هو الذى يدفع التكلفة او كانت الدولة هى التى تتحمل هذه التكلفة خصما على كفاءة الطرق وانسياب المرور) وبالتالى فان الفاقد المتمثل فى الوقت المهدر وفى الطاقة «الوقود» الضائعة نتيجة استغراق نفس الرحلة اضعاف الزمن يفوق فى النهاية الرقم الذى يمثل التكلفة الابتدائية لايواء السيارات (وهو رقم تكلفة ابتدائى غير متكرر)، وهكذا فان بناء جراجات السيارات أو تسوير مساحات وتخصيصها كساحات انتظار يمثل التكلفة الاكثر وفرا إذا ما قورن بالبديل الآخر الذى اضطررنا إليه متمثلا فى إشغال الطرق وتعطيل المرور وزيادة استهلاك الطاقة ولا يقف الامر عند هذه المضاعفات الاولية، ولكنه يمتد ليشمل مضاعفات ثانوية تشمل ارتفاع نسبة التلوث وزيادة نسبة الحوادث وزيادة الفشل فى تحقيق الاهداف العاجلة كالاسعاف والمطافى والنجدة.. وعندما نحسب الخسائر الناجمة عن هذا كله سنجدها تكلف المجتمع (وليس الدولة فحسب) اكثر بكثير من تكلفة بناء جراجات متعددة الطوابق او تحت الارض او تخصيص مساحات اكثر كساحات الانتظار.

٣ - اللجوء الى التشريعات الكفيلة بتحجيم المشكلة وتقليل آثارها المدمرة، كحظر الانتظار فى الشوارع التى تمثل شرايين ضيقة وقصر الانتظار على الجانب الايمن من كل الشوارع بلا استثناء، ويقتضى الاخذ بمثل هذا التشريع قدرا من الحكمة والحنكة والتدرج بحيث تقسم الشوارع تبعا لحيويتها الى اربعة مستويات، ويتم تطبيق القانون فى كل مجموعة منها على مدى ثلاثة شهور بحيث تسرى القاعدة تماما بنهاية العام، ومن المهم فى هذا المجال ان ننشىء بسرعة بالغة اكثر من مقبرة للسيارات فى الحزام الصحراوى المحيط بالقاهرة، وأن تكون بعض هذه المقابر مفتوحة لكل المواطنين وان يكون بعضها الآخر مغلقا على النيابة والشرطة بحيث توضع فيه تلك السيارات العديدة التى اصبحت للأسف الشديد من لوازم اقسام الشرطة، وأصبحت تحيط بها من كل جوانبها الاربعة ريثما يتم التحقيق فى القضايا التى ارتبطت بتدمير أو إصابة هذه السيارات.... وفى تصورى انه لابد من مقبرة كبيرة فى شرق القاهرة على سبيل المثال بين طريقى الاسماعيلية والسويس، والى الشرق من الطريق الدائرى ولابد من مقبرة أخرى بين مدينتى السادات و٦ اكتوبر، ولابد من مقبرة ثالثة على طريق الفيوم الصحراوى... وهكذا.

٤ - استخدام الإذاعة على موجات الإف إم فى توجيه السيارات السائرة فى الطرق على نحو ما تفعل دول أوربية كثيرة، وذلك بالاشارة الى مواقع التكدس او الحوادث او التوقف المؤقت بسبب اعمال الاصلاحات او الصيانة او المرافق العامة... الخ.. ومن الطريف ان سفارة إحدى الدول الكبرى فى القاهرة تربط كل سياراتها بلاسلكى يوجه قائديها الى الطريق الأسرع والاقل ازدحاما من خلال إذاعة خاصة، بينما اهل البلد انفسهم محرومون من مثل هذه الخدمة او النعمة.

٥ - التوسع فى لافتات إرشاد المرور وبحيث يكون لها معنى ارشادى ومرورى لا بيروقراطى لا أن تكون بالطريقة الصماء والبيروقراطية التى هى موجودة عليها الآن....
وهذا موضوع يطول شرحه.

ومع هذا كله ستظل القاهرة بحاجة ماسة الى مجموعة مهمة وحيوية من الطرق الكفيلة بان تهيىء لها أن تتوافق مع مستقبلها الذى سيجعلها اكبر عاصمة فى العالم قبل حلول عام ٢٠٣٠ وليس هذا حلما ولا مبالغة، فالحقيقة ان القاهرة تخطو بخطوات واسعة فى هذا الاتجاه، حتى إذا لم تكن بعض اجهزة الحكومة نفسها واعية لما تفعله القاهرة فى مجال النمو والتنامى بحكم التاريخ الطبيعى والتطور الحتمى.. ولهذا فإنى ارى انه من الضرورى ان تنتبه كافة الجهات المسئولة عن التخطيط والتطوير والمتابعة ودراسات المستقبل الى عدة عناصر فى مقدمتها الطريق الدائرى ومترو الانفاق..
والحديث بقية

رؤية مستقبلية لأزمة المرور والطرق (٢)

د. محمد الجوادى

ستظل القاهرة بحاجة ماسة الى مجموعة مهمة وحيوية من الطرق الكفيلة بان تهيىء لها ان تتوافق مع مستقبلها الذى سيجعلها اكبر عاصمة فى العالم قبل حلول عام ٢٠٣٠ وليس هذا حلما ولا مبالغة، فالحقيقة ان القاهرة تخطو بخطوات واسعة فى هذا الاتجاه، حتى إذا لم تكن بعض اجهزة الحكومة نفسها واعية لما تفعله القاهرة فى مجال النمو والتنامى بحكم التاريخ الطبيعى والتطور الحتمى.. ولهذا فإننى أرى انه من الضرورى أن تنتبه كافة الجهات المسئولة عن التخطيط والتطوير والمتابعة ودراسات المستقبل الى العناصر التالية:

١ - سيتم الطريق الدائرى إن شاء الله ولكن القاهرة فى حاجة الى طريق دائرى ثان على مسافة ٢٠ - ٢٥ كم من الطريق الدائرى الأول وسأبسط المسألة بتصويرها للذين زاروا باريس ويعرفون مثل هذه الفكرة من وجود طريقين دائريين، أو سأبسطها بطريقة أخرى بان الطريق الدائرى الثانى سيمر بعدة مدن من الحزام الاقليمى للقاهرة كالعاشر من رمضان وبنها ومنوف والخطاطبة ثم أطراف الواحات والفيوم والواسطى ثم مدينة ١٥ مايو فالعاشر من رمضان مرة أخرى مرورا بشرق.

القاهرة الجديدة بكل ما تمثله وما يتوقع لها، وسوف يكون هذا الطريق كفيلا بنقل حركة السيارات بكافة انواعها من الاتجاهات المختلفة دون أن تلقى بعبء جديد على القاهرة نفسها أو طريقها الدائرى الأول، كما سيكون هذا الطريق بمثابة شريان حيوى لربط مواطن الخامات والمنتجات الزراعية بمناطق التصنيع أو التوزيع أو الاستهلاك أو التصدير ولاننسى المناطق الحرة الجديدة التى اقيمت فى المدن الجديدة من أجل التصدير.... الخ.

٢ - شأن كل دائرة فان الطريق الدائرى محتاج إلى طرق علي هيئة اوتار او اقطار للدائرة كى تحقق له أقصى قدر من الكفاءة، اما الاعتماد على الطرق الطويلة والمرضية واللجوء إلى نظرية نقاط التماس بالدائرة فانه يقلل من فعالية الطريق الدائرى ومن الفائدة التى يمكن تحقيقها من خلاله، وفى هذا الصدد ينبغى الاشارة إلى توافر عدد من محاور مرورية قديمة فى القاهرة يمكن من خلالها تنمية مثل هذه الاقطار، وخذ على سبيل المثال أطول شوارع القاهرة شارع بورسعيد الذى يحظى باكبر قدر ممكن من الاهمال على الرغم من انه يعبر وسط القاهرة فى أكثر من موضع دون ان يحس به الناس (وذلك بفضل كوبرى غمرة القديم الذى سيتصل بالمرحلة الحالية من كوبرى ٦ أكتوبر فى ذكاء رهيب على سبيل المثال) وخذ أيضا محور شارع شبين الكفيل بنقل الحركة من وسط القاهرة إلى الكورنيش فى دقيقتين على الاكثر، وخذ أيضا كيف يمكن لكوبرى علوى عرضى عند ميدان السيدة عائشة وعبر المقطم إلى الطريق الدائرى أن يحيى منطقة باكملها وان ينقل جنوب القاهرة وغربها إلى مشارف القاهرة من كل ناحية، كذلك فانى لااستطيع ان اتخيل شارع مجلس الشعب وهو يكاد يختنق بينما هو كفيل ان يكون بمثابة أهم محور عرضى لوسط القاهرة إذا تم توصيله بكفاءة بشارع لاظوغلى الممتد حتى النيل هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى إذا تم عبوره لشارع بورسعيد ثم الحامية الجديدة بكوبرى، أو نفق حتى يصل إلى صلاح سالم والأوتوستراد والطريق الدائرى، وقل مثل هذا فى شارع السد «بالسيدة زينب» وفى شارع الظاهر وفى شارع الفجالة وفى شارع حسن الانور بمصر القديمة وفى شارعى سليم وعين شمس واتصالهما بمحور الفنجرى - كوبرى القبة، وبالطريقين الزراعى لمصر اسكندرية، والصحراوى لمصر الاسماعيلية، وقل أيضا مثل هذا فى محور شارع البستان وحسن الأكبر وتحت الربع الذى يمكن له الامتداد من ميدان التحرير حتى الطرق الشرقية الثلاثة صلاح سالم والنصر والدائرى وفى محورى عمر بن الخطاب وابى بكر الصديق الذى يمكن لهما الوصول إلى الطريق الدائرى وكذلك شارع احمد عصمت والزهراء..... الخ) وفى شارعى خلوصى وروض الفرج وامكان امتدادهما إلى صلاح سالم والطريق الدائرى عبر الشرابية والظاهر وشارع الفردوس.

٣ - لست افهم سر تردد الدولة فى ان تأخذ مسألة مترو الانفاق باكبر قدر من الجسارة والاقدام ولست استطيع ان اتخيل القاهرة بثلاثة خطوط المترو فقط بعد ٥ سنوات (انجزنا الأول ونصف الثانى) إنما أستطيع ان اتخيلها بخمسة عشر خطا على الاقل قبل بداية القرن القادم، ومن حسن الحظ أن الخطوط الثلاثة العاملة على ضاحية مصر الجديدة لاتحتاج تكلفة كبيرة فى إنزالها تحت الأرض، وقل مثل هذا فى خطى الدراسة - المطرية والدراسة - الألف مسكن ويحتاج خطان آخران إلى النزول تحت الأرض مع توسيع مساراتهما ومحطاتهما وهما خطا الماظة ومدينة نصر، وبالاضافة إلى هذه الخطوط الخمسة والخطوط الثلاثة التى رسمتها الدولة فاننا فى حاجة إلى خط تاسع يمتد طول شارع بورسعيد ويلتقى مع الخط الأول المترو فى محطة ابو الريش ويمضى حتى حدود محافظة القليوبية حيث ينتهى شارع بورسعيد، بينما يعبر خط المترو ترعة الاسماعيلية ليحمل جنوب القليوبية فى غير حاجة إلى النزوح إلى القاهرة، كذلك فنحن فى حاجة ماسة جدا إلى خط عاشر يمتد من الامام الشافعى وجنوبى منشية ناصر وفى المعادى والبساتين إلى القلعة فباب الخلق فالعتبة فشبرا فروض الفرج ويلتقى مع خط المترو الأول فى محطة عرابى ومع خط المترو الثانى فى محطة العتبة.

ونحن فى حاجة إلى خط حادى عشر يبدأ فى مدينة نصر ويسير بعرض القاهرة ويلتقى مع الخط الأول فى سراى القبة ثم يمتد بحذاء ترعة الاسماعيلية حتى يلتقى مع خط المترو الثانى عند كلية الزراعة بشبرا، ونحن فى حاجة إلى خط ثانى عشر يعبر شارع الهرم كله ويلتقى بالخط الثانى عند نهايته فى الجيزة ويعبر النيل ليلتقى بخط المترو الأول عند مار جرجس بعد ان يخدم حى المنيل كله، ونحن فى حاجة الى خط ثالث عشر يوازى طريق الأوتوستراد ويلتقى مع الخط الأول مرتين اولى عند حلوان والثانية عند عزبة النخل، ونحن فى حاجة إلى خط رابع عشر يمتد بامتداد شارعى فيصل والسودان ويلتقى بالخط الثانى عند الجيزة وبالخط الثالث عند امبابة، ونحن فى حاجة إلى خط خامس عشر يربط الأوتوستراد بصلاح سالم بالعباسية بالشيخ رمضان ويعبر النيل إلى إمبابة.

وفى كل الاحوال فان الأمل الأساسى والهدف الواضح الذى ينبغى لنا أن نخطط الوصول إليه هو ان يتمكن المواطن فى اى نقطة من القاهرة أن يصل إلى اى نقطة اخرى باستعمال خطى مترو فقط على اقصى تقدير وهو ماتحقق فى مترو باريس الذى كان من حظى ان ادرس الانجاز الحضارى فيه منذ ١٥ عاما حين كان يضم ٣٦٠ محطة، وعشرة خطوط يعمل عليها ٥٦٠ قطارا وكان طول قضبانه ١٩٠ كم وبالاضافة إلى هذا كله فنحن بحاجة إلى نوع آخر هو النوع الأسرع من خطوط المترو التى لاتتوقف فى كثير من المحطات والتى تكفل الربط بين كل المدن الجديدة والضواحى القديمة حول القاهرة فى دقائق معدودة وتحتاج هذه الخطوط إلى أن تمضى فى طبقات أعمق من طبقات الخطوط الخمسة عشر التى اشرنا إليها وان يقلل تقاطعاتها مع الطرق القائمة وعلى سبيل المثال فان خط المترو الذى ينتظر له أن يربط العاشر من رمضان بالسادس من اكتوبر لايتوقف فى القاهرة مثلا إلا عند الكيلو ٤,٥ وفى ميدان روكسى وفى ميدان الخلفاوى وفى اطراف حى المنيرة بامبابة وبهذا يمكن له ان يجتاز المسافة من العاشر إلى السادس من اكتوبر فى نصف ساعة! وفى كل الاحوال السابقة فان تجارب الدول المتحضرة حافلة بنجاحات ساحقة فى مثل هذا المضمار ولست أزعم لافكارى الصواب المطلق وإنما انا حريص بها على تفتيح الابواب للفكر والاخذ والرد وقبل كل هذا العمل الجاد قبل ان يفوت اوانه.

٤ - ونأتى إلى مايمكن تسميته بالنقط الحساسة والحرجة فى طرق القاهرة التى أصبحت منذ مدة تتعطش للانفاق الجديدة كتقاطع شارعى الحجاز وابى بكر الصديق فى ميدان المحكمة، وشارعى القبة والخليفة المأمون فى روكسى، والنزهة مع طريق النصر وامتداد رمسيس مع طريق النصر... الخ، واظن ان علاج مثل هذه التقاطعات بانفاق لم يعد يحتمل التأجيل.

٥ - ولابد من الحرص على وجود الزوايا المكسورة التى يفرض التخطيط وجودها عند التقاطعات الحرة أو تقاطع شارعين، ومن العجب ان هيئات حكومية كبرى هى التى تستنكف الالتزام بها، وخذ على سبيل المثال ناحية جامعة القاهرة مع الطريق المؤدى إلى شارع فيصل وهى زاوية قائمة لاتساعد على تسرب السيارات إلى شارع اليمين وتتكدس السيارات فى نهر الشارع بلا مبرر، وقل مثل هذا فى زوايا كثيرة من المصالح الحكومية الكبرى ومن المؤسف له ان هذه الزاوية لن تكلف المبانى شيئا يذكر، ولكن يبدو أن «اللامبالاة» اصبحت هى القاعدة وان حق الطريق اصبح غائبا عن المسلمين.

٦ - بقى أن أشير إلى حقيقة مهمة جدا وهى ان هناك كبارى علوية لابد من فكها واعادة تصميمها وبنائها لأنها تمثل الحل الخاطىء للأزمة بل إنها ربما تزيد الأزمة... ولانى اخشى ان اخطىء فى حق برىء فانى سأكتفى بالاشارة باننى فى شارع واحد من شوارع القاهرة المهمة جدا (والتى لابد للسائح ان يمر بها) يوجد كوبريان يفصل بينهما كيلو متر واحد او كيلو مترين، ولكن الأول هو اجمل كبارى القاهرة فى تصميمه وهو لهذا اكثرها فعالية وانجازا وراحة وجمالا أما الثانى فيكاد يكون اسوأ كبارى القاهرة على الاطلاق وهو لهذا لايحل مشكلة ولايريح العين... ومثل هذا الكوبرى بلا شك بحاجة إلى الفك وإعادة التصميم.

رؤية مستقبلية لأزمة المرور والطرق «٣»

د. محمد الجوادي

تناولنا في مقالين سابقين بعض الأفكار الكفيلة بالتغلب على أزمات المرور ورفع كفاءة الطرق في داخل القاهرة التي أصبحت تمثل ربع الاهتمام التنفيذي على الأقل فضلا عن أنها تمثل المأوى لأكثر من خمس سكان الجمهورية ومجال الحركة لحوالي ٤٠ ـ ٥٠٪ من المواطنين.

وفي مقال اليوم نتناول بعض الأفكار الخاصة بالمرور والطرق على مستوى الوجه البحري وفي هذا الصدد فانه يجب أن ننتبه إلى عدد من الحقائق الهامة:

١ – فلابد من الاهتمام في المرحلة القادمة بالطرق التي تسير مع خطوط العرض وذلك في مقابل الاهتمام السابق الذي كرس الاهتمام بالطرق الطولية منذ عهد الفراعنة ومنذ جرى النيل في أرض مصر، وجرت الطرق بالموازاة له ونحن الآن في حاجة ماسة إلى إنشاء مجموعة من الطرق العرضية التي تقطع الدلتا من شرقها إلى غربها وإذا نظرنا إلى خريطة الدلتا والطرق القائمة فيها فسوف نندهش حين نجد هذا النوع من الطرق العرضية يقتصر على خط المعاهدة الذي أنشيء بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ «الاسماعيلية - الزقازيق - ميت غمر - زفتي - طنطا» حين انتبه البريطانيون إلى الأهمية القصوى لمثل هذا الخط ومن المدهش «والمؤسف كذلك» أن هذا الخط أقل مما هو مطلوب له بمراحل قصوى.. فلم يتم ازدواجه ولم تم تزويده بالكباري العلوية العابرة المدن والطرق المتقاطعة معه.. والأدهى والأمر أن الطريق لايزال يستعمل مشايات كوبري السكة الحديد في عبور النيل بين زفتى وميت غمر حيث يتم التبادل بين اتجاه الشرق إلى الغرب واتجاه الغرب إلى الشرق كل خمس دقائق على سبيل المثال... وقد تأخر كثيرا إنجاز الكوبري العلوي البديل.

٢ – انطلاقا من هذه الفكرة فإن جسارة التخطيط الواعي تدعونا إلى انشاء أربعة طرق جديدة تماما بعرض الدلتا كلها وبعرض لايقل عن ٤٠ مترا الطريق الواحد وبكباري علوية لهذه الطرق تعبر بها النيل والترع الرئيسية والطرق الحالية والسكك الحديدية القائمة وتكون هذه الطرق على سبيل المثال على النحو التالي:

(أ) الطريق الأول: عند خط العرض ١٥ ٣٠ تقريبا ويبدأ من فايد على البحيرات المرة وطريق الاسماعيلية الموازي للقناة ليعبر صحراء بلبيس ووادي الجفرة وليصل بالقرب من شبكة الطرق والمواصلات المتقاطعة في شبين القناطر حيث ينتهي الخط الأول من مترو الانفاق، وليعبر طريق القاهرة الاسكندرية الزراعي في شمالي قها ثم يعبر فرعي النيل مارا باشمون ليصل الطريق الصحراوي بين القاهرة والاسكندرية عند مدينة السادات على سبيل المثال.

(ب) الطريق الثاني: عند خط العرض ٤٥. ٣٠ تقريبا ويمر من البلاح إلى الصالحية والسماعنة فكفر صقر وديرب نجم حيث يعبر طريق المنصورة الزقازيق الزراعي، ثم يعبر النيل في منتصف المسافة بين كوبري سمنود وكوبري ميت غمر - زفتى الجديد ثم يعبر طريق طنطا المنصورة الجديد وتقاطع خطي السكة الحديد بكوبري علوي عند محلة روح، ويمتد إلى بسيون ويعبر فرع رشيد حتى ايتاي البارود ليمتد إلى حوش عيسى وجنانكليس وأبو المطامير وطريق الاسكندرية الصحراوي.

(ج) الطريق الثالث: عند خط العرض ٣١ تقريبا مارا في بدايته بصان الحجر والمناطق الجنوبية الشرقية من محافظة الدقهلية إلى مركز بني عبيد ويعبر النيل «فرع دمياط» في منتصف المسافة بين كوبري المنصورة وكوبري سمنود ليصل مباشرة إلى حدود المحلة الكبرى ثم قطور ثم يعبر «فرع رشيد» في منتصف المسافة بين كوبري كفر الزيات وكوبري دسوق ليصل إلى شبراخيت وليعبر مدينة دمنهور من جنوبها وليعبر محافظة البحيرة بعرضها ثم يلتقي بالطريق الصحراوي عند العامرية متحورا مع بدايات طرق الساحل الشمالي والكنج مريوط وبرج العرب الجديدة.

(د) الطريق الرابع: وهو يبدأ في الشرق بقوس دائري ليتوازي ويتساير بطول كورنيش بحيرة المنزلة مارا بالمطرية في البداية ثم المنزلة «وكلتا المدينتين على شاطيء البحيرة» ثم الجمالية حيث الحدود الفاصلة بين محافظتي الدقهلية ودمياط وليعبر النيل في منتصف المسافة بين كوبري فارسكور العلوي على النيل وكوبري شربين الجديد على النيل أيضا ليصل مباشرة إلى بلقاس وبيلا والكوم الطويل وليعبر محافظة كفر الشيخ كلها بالعرض وليعبر النيل مرة أخرى «فرع رشيد» في منتصف المسافة بين كوبري دسوق وكوبري إدفينا وليلتف حول كورنيش بحيرة ادكو وبحيرة مريوط مارا بالطريق الزراعي القاهرة الاسكندرية عند كفر الدوار وليصل في النهاية إلى غرب الاسكندرية مرتبطا ببدايات الطريق الساحلي الدولي.

٣ – ويتطلب الأمر رفع كفاءة الطرق القديمة بحيث يتم تطبيق قاعدة صارمة وملزمة وهي أن كل طريق بين عاصمتين من عواصم المحافظات لابد أن يكون مزدوجا... ومع أن هذه القاعدة تكاد تكون مطبقة في بعض المحافظات بنسبة ٨٠٪ إلا أنه من المؤسف أن مدينة محورية كمدينة الزقازيق مثلا لا تتمتع حتى هذه اللحظة بأي طريق مزدوج مع أي عاصمة أخرى مع أنها ترتبط بستة طرق رئيسية مع خمس عواصم «طريقان للقاهرة، وطريق الاسماعيلية، وطريق المنصورة، وطريق لطنطا وطريق لبنها هو جزء من طريق القاهرة»... ومن الانصاف أن نذكر أن هذه الطرق لا تحتاج جهدا كبيرا في ازدواجها فهي مزدوجة في أكثر من ٧٠٪ من مسارها ولاينقصها إلا مراحل قصيرة لتصل إلى كامل الازدواج... ومع هذا فإن المشكلة ماتزال قائمة ولاينتظر لها أن تحل إلا بقرارات جسورة وفورية وعلى أن تتحمل كل محافظة مسئوليتها تجاه توفير أرض الطرق، وتعويضات نزع الملكية، واستعادة أرض طرح البحر.. الخ هذه السلسلة من الاجراءات التي تحتاج بشدة إلى تعاون الهيئات الشعبية والمحلية من أجل إحداث وتحقيق تنمية حقيقية.

٤ – فاذا أعدنا النظر في خريطة الدلتا وأجرينا عمليات التباديل والتوافيق الرياضية فسنجد أن الدلتا لا تزال في حاجة أيضا إلى ثلاثة طرق داخلية ترفع العبء عن الطرق الحالية وتختصر المسافات وتحيي كثيرا من الأرض الميتة والمنخفضة الاستثمارية وهذه الطرق على سبيل التحديد هي:

(أ) طريق يربط الاسماعيلية بالمنصورة مباشرة مارا بالصالحية والحسينية «التي تنتمي اسما لمحافظة الشرقية وتعتبر منفى الشراقوة» ثم صفنا والحدود المشتركة بين مركزي دكرنس والسنبلاوين وصولا إلى المنصورة.

(ب) طريق يربط الزقازيق بشبين الكوم مباشرة ويعبر النيل في منتصف المسافة بين كوبري بنها الجديد وكوبري ميت غمر الجديد ليصل إلى شبرا باخوم ويعبر طريق القاهرة الاسكندرية الزراعي فيما بين قويسنا وبركة السبع.

(ج) طريق يربط طنطا بمدينة السادات عبر المنطقة الغربية من وسط الدلتا مارا بمراكز تلا والشهداء، ومنوف وسرس الليان، والخطاطبة.

٥ – وفي جميع الأحوال فإن الطرق القديمة والجديدة في حاجة إلى أن تعبر الكتلة السكنية من محيطها الخارجي مع الاحتراس من قيام عشوائيات جديدة كتلك التي قللت إلى أقصى حد من كفاءة الطرق القديمة... وفي هذا الصدد فإنه يكفينا أن نتأمل مدى المعاناة التي يلقاها قائدو السيارات عند تقاطع الطرق مع المدن الكبرى من عواصم المراكز أو المحافظات حين يضطرون إلى عبورها مرغمين، ونذكر على سبيل المثال تقاطعات الطريق الزراعي القاهرة الاسكندرية مع شبرا الخيمة أو ايتاي البارود، أو طريق بنها المنصورة مع مدينة أجا، أو طريق دمياط - طنطا مع مدينة شربين... الخ، ومن الأهمية بمكان البدء في انشاء التحويلات By- Pass حول هذه المدن جميعا على نحو ماتم في المحلة الكبرى وفي بلبيس.

فاذا لم تكن هناك امكانية لانشاء هذه التحويلات إلا بتكلفة اقتصادية أو بيئية مرتفعة فلابد من توسيع الطرق القديمة وإنشاء حارات المرور البطيء على نحو ما تم في طريق القاهرة الاسكندرية عند بنها.. ولا أظن أننا سنتجاوز هذين البديلين إلى انشاء طرق علوية أو أنفاق مكلفة، ولكن يبدو أننا سنكون مضطرين في مطلع القرن القادم إلى هذين البديلين أو أننا تقاعسنا عن حل هذه المشكلة خلال السنوات الباقية من القرن العشرين.

القول الأمين فى قضية التحسين

د. محمد الجوادى



الآن وبعد أن انتهى مجلس الشعب من إقرار تعديلات قانون الثانوية العامة يمكن لنا، بدون تعد على السلطات ولا تأثير عليها، أن نتأمل فى قضية شغلت الرأى العام وأن نبدى فيها بعض الآراء المتواضعة، وأرجو أن تتسع صفحات «الأهالى» القراء لهذا المقال، بخاصة وأنها نشرت مقالا للدكتور حامد عمار تحت عنوان «القول المبين فى قضية التحسين» بذل فيه كل جهده وإمكاناته وقدراته من أجل إقناعنا بقضية ليست فى حاجة إلى إقناع أو اقتناع بعد القول الفصل الذى ضمنه وزير التربية مذكرته المقدمة إلى مجلس الشعب.. ولكننى حينما قرأت مقال أستاذ التربية الكبير وجدت من واجبى ويمكننى أن أذكر الحقائق الآتية:

(١) علمنا التاريخ أن شدة الحرص على الهدف قد تكون السبب فى القضاء عليه تماما وعلمنا الطب أن الإفراط فى استعمال العقار المضاد لمرض واحد ينتهى فى العادة بالقضاء على الجسم الحى وعلمتنا علوم الحياة جميعها أن التغير الكمى إذا زاد إلى حد معين فإنه ينقلب إلى تغير كيفى.. ويبدو أن فهم هذه الحقائق الثلاث فهما جيدا كفيل بفهم ما حدث فى موضوع التحسين، فقد كان الوزير من شدة تحمسه للنظام الجديد حريصا على أن يفرش له الطريق بكل الورود والأزاهير.

وربما يدهش القراء حين يعرفون لأول مرة الحقيقة المذهلة التالية، وهى أن أولى دفعات التحسين لجتازت السنة الثالثة الثانوية بعد عام كامل من اجتياز الدفعة المزدوجة لها، ولكن الأوركسترا الضخمة عزفت للشعب مقطوعة صاخبة كان مضمونها أنه لابد من زيادة أعداد المقبولين فى الجامعات فى ذلك العام من أجل الدفعة المزدوجة، وكانت نتيجة العزف أن زادت أعداد المقبولين بما يقارب الضعف على الرغم من أن هذا نفسه كان قد حدث فى السنة السابقة أيضا، وهكذا دخل الجامعة فى سنتين عدد لم يكن يدخلها فى السنوات السابقة إلا فى أربع سنوات، ثم سارت أعداد المقبولين على نفس المعدل دون أن تبذل الوزارة أى جهد فى إعداد الجامعات أو الكليات أو المعاهد لهذه الأعداد الكبيرة، وهكذا أصبح محكوما على كل مستويات الأداء الجامعى بالتدنى لأن الميزانيات محدودة وهذا هو ما حدث فعلاً فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى كلها، وهو ما أجمع عليه عمداء الكلية وأساتذتها.

(٢) علمنا التاريخ أيضا أن التربية والتعليم عملية بشرية قديمة وجدت وازدهرت قبل وجود الجامعات وقبل وجود المدارس وقبل وجود كليات التربية ووزارات التربية ووزرائها وقبل النظريات التربوية كلها بالطبع.

وعلمنا علم الفلك أن الحكم على التلسكوب يكون بمقدرته على رؤية الأجرام البعيدة بوضوح فإذا فشل التلسكوب فى ذلك فالعيب فيه. ولا يعنى هذا أن ننفى وجود الكواكب والأجرام السماوية، كذلك علمتنا علوم الحياة أن هناك ميكروبات لا تراها العين ولكن يراها الميكروسكوب، وأن هناك كائنات أصغر لا يراها الميكروسكوب العادى ولكن يراها الميكروسكوب الالكترونى. ويبدو أن الإحصاءات التى يوردها أستاذ التربية تحتاج إلى كثير من التدقيق حتى يمكن رؤيتها جيدا وحتى يمكن أن نفهم منها مغزاها الحقيقى لا الظاهرى.

(٣) سأتناول إحصائية واحدة يقول فيها سيادته إن نسبة المقيدين فى التعليم العالى ١٩٪ فقط من الشريحة العمرية بينما هى فى دولة أخرى ١٠٠٪ وسأحاول أن ألفت نظر سيادته إلى ثلاث حقائق تجعلنى أندهش من هذه الإحصائية المذكورة فالإحصائية لا تشمل إلا المقيدين فى الجامعات التابعة للوزارة أى أنها لا تشمل المقيدين فى جامعة الأزهر بكلياتها الست والخمسين، ولا فى أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ولا فى أكاديمية الشرطة، ولا فى أكاديمية الفنون، ولا الأكاديمية العربية للنقل البحرى، ولا فى الكليات العسكرية الأربع، والمعاهد العليا الخاصة التى قاربت المئتين، ولا فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة ولا الجامعات الأربع الخاصة، ولا جامعة بيروت العربية، ولا الملتحقين من أبناء مصر فى جامعات خارج مصر سواء فى البلاد العربية أو الدول الاشتراكية ومن التقدير الذى يمكن القول بأن إحصائية أستاذ التربية تختزل النسبة إلى أقل من النصف، هذا من ناحية

ومن ناحية أخرى فإن معدل مكوث الطالب فى الجامعات المصرية أصبح أقل من المعدلات العالمية كنتيجة ضمنية لزيادة أعداد الطلاب فمن هو العميد القادر على أن يوفر أماكن لخمسة آلاف من عشرة الآف إذا كانت النتيجة ٥٠٪ وبالتالى يصبح عليه أن يوفر فى العام القادم أماكن لخمسة عشر ألفا بدلاً من عشرة الآف، وهكذا كان الارتفاع المرضى وليس الطبيعى فى نسب النجاح... وهكذا فإنه لو قدر لهؤلاء الطلاب تعليم جيد يتيح الرسوب والنجاح بدون ملهوجة، فإن نسبة المقيدين ستنخفض مرة أخرى بسبب هذا العامل وحده إلى ما يقرب النصف.

أما الحقيقة الثالثة التى تجعلنى أندهش من إحصائية أستاذ التربية فإنه يأخذ شريحة عمرية مختلفة عن الشريحة العمرية التى تمثل ما يسميه علم الإحصاء «العينة الشاملة» فالشريحة العمرية الشاملة الآن لطلاب الجامعة المصرية أصبحت بعد إلغاء السنة السادسة هى من سن السابعة عشرة إلى سن الحادية والعشرين، وليس كما يذكر سيادته فهو يوسع العينة الشاملة «المقام» ليقلل النسبة المئوية لأن البسط ثابت فضلاً عن أنه أقل من الحقيقى بل إن الشريحة العمرية الشاملة ينبغى أن تشمل من وصلوا إلى سن السادسة عشرة من مستويات اجتماعية معينة أصبح متاحا لهم دخول الجامعة فى هذه السن بسبب بدء التعليم الأساسى مبكراً، ونحن نذكر أن الجامعة الأمريكية فى القاهرة استثنت منذ فترة قصيرة قانونا يجعل الخامسة عشرة بمثابة الحد الأدنى لدخول الجامعة، حين زادت أعداد المؤهلين لدخولها ممن هم دون هذه السن، وهذا كله يعطينا فكرة أعتقد أن من حق الوطن على أساتذتنا أن يراجعوا الإحصائية فى ضوء هذه الحقائق

هذه بعض الحقائق الضخمة التى لا يصعب على كل الناس إدراكها، وهناك حقائق أخرى كثيرة.

(٤) ومع هذا، فإن تحريك أعداد كبيرة من التعليم العام إلى الجامعة بعد امتحانات ميسرة فى الثانوية العامة وقبلها فى الإعدادية والابتدائية ثم تحريك هذه الأعداد من الجامعة إلى سوق البطالة المقنعة لا يعد إنجازا تربويا وإنما هو مأساة تربوية بلا أدنى شك، وقد كنا نشكو فى كليات الطب من زيادة الأعداد بعشرة فى المائة، فأصبحت تتضاعف مرة واثنتين وتتضاعف أعداد هيئات التدريس بينما يجنى التعليم وربما أستاذ التربية الكبير أصبح بحكم خبرته الكبيرة لا يلتقى إلا بطلاب الدراسات العليا فقط فهو لا يعرف ما أصاب الجامعة من سرطان فى السنوات الأخيرة ولهذا فإنى سأذكر له رقما واحدا فقط وهو أن الدفعة الواحدة فى إحدى كلياتنا الحديثة أصبحت تضم سبعة عشر ألف طالب أى أن الكلية تضم ٦٨ ألف طالب، فهل حدث هذا فى أى مكان فى الدنيا وفى أى وقت من التاريخ قبل الميلاد أو بعده؟ وهل يستطيع عقل مهما أوتى من قدرة على الفانتازيا أن يتصور وجود هذا الوضع الذى بدأ منذ ١٩٩٤ وسيظل يتكرر ما شاء الله أن يتكرر، ولن استطيع أن أصدم القراء الذين لا ذنب لهم بأعداد الطلاب فى كل كلية من كليات الجامعة على حدة، وقد أصبحت خارج نطاق العقل.. ولكنى أكرر أننى لست ضد نظام التحسين ولا ضد زيادة أعداد المقبولين فى الجامعات، ولكنى ضد أن يتم هذا فقط وأن يوصف بأنه هو الإنجاز، دون توفير الإمكانات الكاملة بتحويل هذه الزيادة الكمية الهائلة إلى نهضة حقيقية وليس مجرد نمو سرطانى سريع فى نفس المكان لا يترتب عليه إلا كل ما يترتب على المرض الخبيث. ولست أجد حرجا فى أن أقول إن ما حدث كان شبيها بما نعرفه فى الطب من حقن الهرمونات من أجل النمو، فتكون النتيجة الحتمية حدوث سرطان لا نهاية له إلا النهاية.

(٥) لا شك أن التحسين شأنه شأن أى نظام يتمتع ببعض الميزات كما يتمتع بالعيوب.. ولكن العرف على مميزاته كان صعبا دون الاعتراف بالعيوب، وأنها مثلا بديل مسئول عن بديل أصعب وأسوأ ثم حدثت المشكلة الكبرى فى نظام التحسين حين توصل الوزير إلى الأخذ بنسبة النجاح فى الثانوية العامة دليلاً على نجاح النظام الجديد، ومن ثم فإنه بذل كل جهده فى أن يرفع هذه النسبة، واستدعى هذا بالطبع زلزلة كثير من النظم المستقرة فأدخل واضعو الأسئلة من الأساتذة الأجلاء إلى التحقيق كما تم نقلهم بطريقة نقل عمر مكرم إلى دمياط والمماليك إلى الصعيد (فى حالتنا تم النفى إلى سوهاج وكفر الشيخ)، كما أصبح إلغاء بعض الأسئلة فى كل امتحان تقريبا خبرا يجرى فى الصفحة الأولى من كافة الصحف، والانتصار للطالب المتوسط على الطالب المتفوق على طول الخط على الرغم من أن الوزير من المتفوقين ويعرف معنى ومعاناة التفوق، وتم القضاء على تميز قمة الهرم بتوسيع قمة هذا الهرم بحيث أصبحت سقفا ولم تعد قمة، كما تم الحث على التساهل فى التصحيح إلى أبعد حد ممكن وإضافة درجات لا للوصول إلى النهاية الصغرى كما جرت العادة فيما يسمى بالرأفة، ولكن لتخطى النهاية العظمى نفسها

وهكذا كان من الطبيعى أن تكون نتيجة هذا الحماس الزائد لإنجاح النظام الجديد وبالاً على النظام نفسه، بحيث أن مجلس الوزراء أصبح مواجها بحالة من السخط العام والسخرية والمرارة لوضع الشاذ.. ولا يستطيع أحد أن ينكر أن هذه الدرجات العالية كانت شحما ولم تكن لحما.. وكانت سرطانا ولم تكن نموا، ومع هذا فقد أراد بها الوزير المتحمس أن يثبت جدارة النظام فكانت بمثابة الدافع الرئيسى لإلغاء النظام نفسه.

(٦) وتأتى إلى التحسين من وجهة النظر التربوية وكنت أعتقد أن أستاذ التربية الكبير سينبهنا إلى جوهر عملية التحصيل وطبيعة التعلم كعملية بشرية عقلية وبيولوجية ذات طبيعة خاصة جدا ولكننى وجدته يتحاشى عن هذا الجوهر، ولأنى لا أحب التهم ولا التفذلك وأعتقد أن أستاذ التربية الكبير كذلك فسأضرب له مثلاً يعرفه كل الناس، وهو أن الكتاتيب كانت تتولى تحفيظ القرآن الكريم للصبيان فمنهم من ينتهى منه فى سن العاشرة أو قبلها ومنهم من ينتهى فى سن الخامسة عشرة أو بعدها.. وهكذا فإن التلميذ الذى هو فى حاجة إلى التحسين بمعناه العرفى والدقيق يضيع مقابل هذا من عمره عوامًا على حين أن زميله وصنوه الذى بدأ معه الحفظ يتجاوز مرحلة الحفظ ويدخل من فوره إلى السنة الأولى من المعاهد الأزهرية القديمة، وهكذا كان يتم التحسين الذى يقصده أستاذ التربية حين يتحدث عن إتاحة الفرصة مرة واثنتين وثلاثا للحصول على مستوى معين من المعرفة، وذلك فى مقابل ما يطلق عليه أستاذ التربية منهج الغربال الذى يغربل الطلاب بين صالح وغير صالح.. والآن فإن التحسين بمعناه الذى يقصده أستاذ التربية وهو بالمناسبة معنى مختلف تماما عن سياسة الوزير، كان موجوداً فى النظام التعليمى المصرى حتى قبل نشأة وزارة المعارف... ولكن كان الذى يدفع الثمن هو التلميذ نفسه.. أما النظام الذى تجاناه مجلس الوزراء فقد كان يضع التفوق الحقيقى إلى البقاء تحت رحمة نتائج التحسين التى قد تجعل طالبا آخر أقل منه فى قدراته وجهوده يتفوق عليه بمنطق رقمى.. ومن العجيب أننا كنا نسمع أن الثانوية أصبحت فى نظام الوزير تعطى أربع فرص للطالب، ولكن الحقيقة المرة والدهشة معاً أنها كانت تعطى الطالب ست فرص وليس أربعا فقط لأنه كان بإمكانه أن يؤدى امتحانات السنة الثانية أربع مرات وليس مرتين فقط وأن يؤدى امتحانات السنة الثالثة مرتين.. ومن المدهش أن أستاذ التربية قد كشف دون أن يدرى بعض أوراق الوزير التى لم نكن قرأناها ولا فهمناها وذلك حين قال إن زيادة الأعباء الإدارية لهذه الامتحانات كانت فرصة لتحسين أوضاع المعلمين المتعبة.. وكأنه قد حكم على المعلمين المظلومين ألا يأكلوا طعامهم إلا من البضائع الراكدة فى مخزون الشركات الخاسرة!!

(٧) لابد أن أبدى إعجابى الشديد بهذا الصبر الجميل الذى تمتع به مجلس الوزراء على الرغم من هذه الحملات القاسية التى وجهت لبعض أعضائه حين ناقش وأصل هذا الموضوع، ولست فى حاجة إلى أن أذكر أحدا بوجود مجلس الوزراء ولا المسئولية الوزارية ولا طبيعة النظام الدستورى، ولكنى أحب أن أذكر أن التعليم العالى وما قبله ليس من مسئولية وزيرى التعليم فقط ولكنه بحكم الدستور والقانون وتبعا لتشكيل الوزارة يمتد فى مسئوليته إلى اثنى عشر وزيرا تتبعهم مؤسسات تعليمية تؤهل بالتعليم وبالشهادات وهم على سبيل الحصر: الدكتور الحمزاوى باعتباره وزيرا لشئون الأزهر وبجامعته وجامعة ٥٦ كلية، والمشير طنطاوى ٤ كليات عسكرية والمعاهد الفنية العليا، والمهندس سليمان متولى وتتبعه الأكاديمية العربية للنقل البحرى، وفاروق حسنى وتتبعه أكاديمية الفنون، وحبيب العادلى وتتبعه أكاديمية الشرطة، وزكى أبو عامر وتتبعه أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وعاطف عبيد وسليمان رضا ومحمد إبراهيم سليمان وتتبع ثلاثتهم مراكز ومعاهد تدريب ذات مستويات تعليمية مختلفة، وإسماعيل سلام وتتبعه مدارس التمريض ذات السنوات الثلاث، هذا فضلا عن الدكتورين مفيد شهاب وحسين كامل بهاء الدين نفسه.. وهكذا فإن أى نظام تعليمى يتعلق بشهادة عامة ترتبط بكل هذه الوزارات والوزراء من حيث المدخلات أو المخرجات أو المعادلة، لا ينبغى أن يحل القرار فيه من شأن وزير واحد بالنيابة عن اثنى عشر وزيرا، دعك من وزير القوى العاملة المسئول عن سياسات التشغيل ووزراء الاقتصاد والتجارة والمالية وشئون مجلس الشعب وشئون مجلس الوزراء المعنيين بانعكاسات سياسات التعليم والتخريج على المجتمع كله

والأهم من ذلك أنه على مستوى التعليم بمعناه التربوى الذى يشمل التعليم المستمر وتعليم الكبار والبحث العلمى ينضم إلى هؤلاء الوزراء فى المسئولية ثمانية آخرون يشرفون على مستويات تعليمية حيوية ومهمة، فالدكتور يوسف والى مسئول عن مراكز البحوث الزراعية والدكتور محمود أبو زيد مسئول عن مراكز ومعاهد بحوث الرى والصرف والمياه الجوفية.. الخ وعمرو موسى مسئول عن المعهد الدبلوماسى، ومعهد تدريب الإعلاميين ومراكز النيل للإعلام والتعليم والاتصال، وفاروق سيف النصر والمعهد القومى للدراسات القضائية، وطلعت حماد ومعاهد التنمية الإدارية ومؤسسات دعم وتدريب الموظفين، وظافر البشرى والمعهد القومى للتخطيط، ومحيى الدين الغريب ومعهد المصرفية، هذا بالإضافة إلى مسئولية رئيس الوزراء نفسه عن معهد التخطيط القومى، والمشير طنطاوى عن كلية أركان الحرب وأكاديمية ناصر العسكرية العليا، والمهندس سليمان متولى عن المعهد القومى للنقل ومعهد الطيران

لقاء النسور

القاهرة - دمشق .. علاقة متميزة

في مجلد ضخم وأنيق استطاع الأستاذ مازن يوسف صباغ أن يقدم للمكتبة العربية رؤية سياسية متميزة تحفل بالإحاطة وبالشمول وفي الوقت ذاته بالقدرة الفذة على التحليل الواعي للأحداث التي تمر بنا متلاحقة دون أن ندري على وجه اليقين الخط الدقيق الذي ينتظمها ولا الخيط الرفيع الذي يربط بين جوانبها المختلفة ولكن صباغ استطاع أن يقدم لنا هذا وأن يدلنا عليه في سفره القيم عن لقاءات القمة الاثنين والأربعين التي جمعت بين الزعيمين العظيمين حسني مبارك وحافظ الأسد سواء تلك التي تمت على أرض سوريا أو التي تمت على أرض مصر.





مازن يوسف صباغ

د. محمد الجوادى

وقد انتبه الأستاذ صباغ - بحكم ثقافته الرفيعة - إلى جوهر التماثل في شخصيتي الزعيمين العظيمين اللذين قادا بلديهما لفترات طويلة ومازالا يواصلان نهجهما المتميز في القيادة الحكيمة بتوجه قومي أصيل وبروح وطنية مخلصة حريصة على سعادة الجماهير التي يقودانها بالقدر نفسه الذي ينظران فيه إلى أهمية صياغة المستقبل بروح المسئولية الواعية والساعية إلى تهيئة أفضل غد للأجيال القادمة من أبناء الشعب العربي الواحد في مصر وسوريا.

وفي ظل من حرص الأستاذ صباغ على إحاطة قارئه بكل تفصيلات الحدث وبكل جزئيات السياق بذل المؤلف جهدا مقدورا في أن يقدم لكل حديث من أحاديثه عن كل من لقاءات القمة المشتركة بين الزعيمين نبذات وافية عن الظروف والتطورات التاريخية على الساحات الدولية والعربية التي واكبت انعقاد كل قمة من القمم الممتدة والمتواصلة، ولم يبخل الأستاذ المؤلف على القارئ بفقرات مطولة من الأحاديث والحوارات الصحفية التي أعقبت اللقاءات وأدلى فيها الزعيمان بكثير من الأفكار والرؤى للصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء العالمية. وفي الحقيقة فإن الذي يطالع كتاب لقاء النسور يخرج بانطباعات كثيرة لاتقف عند حد الإعجاب والتقدير للزعيمين المتميزين، وإنما تنطلق من هذا الإعجاب والتقدير إلى تفهم عميق لقدرة كليهما على التحدي وقبوله، وعلى ضبط الانفعال تجاه قضايا الساعة وعلى استشراف الآفاق المثلى لأبناء شعبيهما العظيمين ووطنيهما.

ولا أستطيع أن أخفي ما أبديه دوما من إعجابي اللامتناهي بقدرة كل من حافظ الأسد ومحمد حسني مبارك على فصل كل ماهو موضوعي عن كل ماهو ذاتي، وعلى فصل كل ماهو قابل التفاوض عما ليس قابلا، وعلى فصل الثوابت من المتغيرات والمصالح الممتدة عن المنافع الوقتية، والتكتيك السياسي عن الاستراتيجية الثابتة.. ولعل هذه القدرات المتميزة على الفرز الجيد والتي تمتع بها الزعيمان قد كونت جزءا بارزا من مجديهما وقدرتهما على قيادة السفينة إلى بر الأمان.

وحين تتقدم بنا السنون وتمر الأيام بعد صدور هذا الكتاب فسوف نكتشف - على مدى صفحاته - كثيرا من القدرة على الرؤية في الضباب، التي أجادها وتمتع بها القائدان اللذان اشتركا في القدرة المتميزة على تحقيق نجاح بارز في القيادة السياسية والاستراتيجية الحكيمة رغم الظروف الصعبة التي أحاطت بمسيرة حياة كل منهما طيلة توليهما المسئولية التاريخية في بلديهما الشقيقين.

وقد تمكن المؤلف من أن يطلع قراءه على عمق العلاقة التي ربطت بين الرئيسين والتي تعود إلى ثلاثين عاما مضت حين التقيا في ١٩٥٩ في مطار بلبيس وهو ما عبر عنه الرئيس الأسد بقوله في أحد اللقاءات: أنا والرئيس مبارك علاقتنا قديمة ونحن زملاء سلاح وأصدقاء وفي وقت من الأوقات كنا في جيش واحد ودولة واحدة.. وبالروح نفسها تحدث الرئيس مبارك عن أخوته وزمالته وعلاقته الشخصية بالرئيس حافظ الأسد.

وعلى الرغم من أن الكتاب يحمل عنوان «لقاء النسور» ويتحدث عن لقاءات الزعيمين إلا أن المؤلف - بحكم ثقافته وانتمائه البارز للعروبة فكرا وممارسة - اتخذ هذه اللقاءات كباب واسع للحديث عن العلاقات الأزلية التي ربطت بين الشعب العربي في مصر وسوريا، ولم يقف المؤلف عند حدود اللقاءات ليسجل إيمانه بهذه الفكرة الراسخة ولكنه أضاف إلى كتابه فصلا من أهم الفصول عن الروابط القديمة التي ربطت القطرين منذ المائة الخامسة من الألف الثاني قبل الميلاد حينما كانت سوريا جزءا من مملكة الملك المصري العظيم تحتمس الثالث الذي تمكن من توحيد القطرين في دولة واحدة قادها بحكمة وباقتدار من عاصمة مملكته في طيبة، وتمتعت البلاد تحت قيادته بحقبة مديدة من الأمن والسلام الممتد على ربوع المنطقة كلها.

وبالطبع فإن المؤلف لم يغفل الوحدات المتكررة التي انعقدت أواصرها بين القطرين الشقيقين، والتي لم يقدر لها أن تخبو أبدا على الرغم من كل الظروف الصعبة. ومع أن الرئيس مبارك تولى الحكم بينما العلاقات بين البلدين شبه مجمدة إلا أن حنينا قويا كان يدفعه إلى استئناف هذه العلاقة إلى القدر اللائق ببلدين خرجا لتوهما منتصرين من حرب أعادت للأمة العربية كرامتها وعزتها بفضل قيادة حكيمة لجيشين باسلين تمكنا من أن يحققا - في أيام معدودة - نصرا غير مسبوق في ظروف أقل ماتوصف به أنها كانت تصور الحرب نفسها مستحيلا من رابع المستحيلات.

وهكذا استطاع المؤلف أن يروي للقارئ تفصيلات مهمة عن الآلية التي عادت بها العلاقات بين مصر وسوريا ومصر والعرب.. ويروي المؤلف كيف صرح متحدث باسم الرئيس الأسد في مايو ١٩٨٩ بأن سيادته لن يعترض على اشتراك الرئيس مبارك في القمة العربية الطارئة المقرر انعقادها في الدار البيضاء في مطلع مايو ١٩٨٩ بأن سوريا ترى في حضور الرئيس مبارك لهذه القمة تطورا طبيعيا وإيجابيا، وأنها ترى أن مصالحها هي ذات مصالح مصر.

وقبل أن تمضي أسابيع قليلة كان نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام يزور القاهرة في نهاية ١٩٨٩ وأدلى بتصريحه الشهير: «كنت أتمنى لو أن هناك مقياسا لتحديد حدة المشاعر والتوترات ولو استطيع التعبير لعبرت، وإنني أشعر في الواقع بمشاعر عميقة تعيدنا إلى الماضي وتشدنا إلى المستقبل منذ اللحظة التي حطت فيها الطائرة في مطار القاهرة».

ولايفوت المؤلف أن يورد لنا الذكريات الجميلة التي أحاطت بزيارة السيد عبدالحليم خدام ومنها على سبيل المثال رده على سؤال عن إمكانية عقد لقاء بين الرئيسين، حيث رد بقوله: «إنني آمل أن يكون هذا اللقاء أقرب مما تتوقعون».. وهو ماحدث بالفعل حين التقى الزعيمان بعد شهر واحد في الكويت خلال القمة الإسلامية وبعد خمسة شهور في الدار البيضاء في القمة العربية.. ثم توالت اللقاءات حتى وصلت إلى ٤٣ لقاء سجل المؤلف تفصيلاتها جميعا.

وينتبه المؤلف إلى حقيقة مهمة يؤكدها في كل صفحات هذا الكتاب وهي أن العلاقة التاريخية بين الشعبين الشقيقين وتفاعلها الإيجابي ماضيا وحاضرا وديمومتها تمثل الركن الأهم والأكثر تأثيرا في قوة الأمة العربية وصلابة موقفها السياسي في مواجهة كل المخططات التي تعمل على النيل من السيادة القومية والوطنية لأقطار الوطن الكبير، ويضرب المؤلف الشواهد والأمثلة على حيوية وأهمية اللقاء بين أفراد الشعب الواحد في الوطنين العظيمين، وعلى مايمثله هذا اللقاء من ضرورة عند أرباب الصنع ووحدة القرار السياسي للأمة العربية.

ولست أستطيع أن أتغاضى عن الإشادة بقدرة المؤلف على الإفلات من إطارات الجمود التوثيقي إلى رحابة الفكر السياسي القادر على صياغة الرؤية الشاملة لقضايا وطنه وأمته ولا أظن أن المؤلف كان قادرا على أن يتجاوز عن خصائص شخصيته المثقفة المحبة المنعمة بحب العروبة إلى آخر مدى وبخاصة أنه يمثل بشخصه نموذجا بارزا للجيل الجديد من القيادات السياسية العربية الشابة التي بدأت تتبوأ مكانتها اللائقة بها في صنع حضارة وطننا العربي الكبير. وبالإضافة إلى ثقافته القانونية الرفيعة ونشاطه السياسي الممتد إلى مرحلة مبكرة منذ أوائل السبعينات فإن الأستاذ مازن يوسف صباغ يشغل منصب مستشار وزير الإعلام السوري فضلا عن أنه تولى إدارة عدد من المؤسسات الإعلامية المهمة كما مارس العمل البرلماني كعضو في مجلس الشعب السوري.. وهكذا فإن صفحات كتابه «لقاء النسور» تأتي معبرة عن قطعة من نفسه وفكره ووجدانه فهو سعيد إلى أبعد مدى بكل مافي هذا اللقاء وهو حفي باستمرار هذا اللقاء وازدهاره وتطوره إلى ماهو متوقع له بحكم التاريخ.

ولعلي أكرر هذا ماذكرته سلفا من أن هذا الكتاب سيزداد أهمية يقينا عاما بعد عام حين تصبح فترة التقارب الأخيرة نموذجا يحتذى لبناء الصورة المثلى لعلاقة عميقة لم تكف عن التنامي والازدهار بين أفراد شعب واحد في وطنين شقيقين.

وقد سجل وزير الخارجية المصري الأستاذ عمرو موسى هذه المعاني في لمحة وافية ومعبرة في تقديمه لكتاب الأستاذ مازن يوسف صباغ حيث يقول: «ولقد خلقت ثوابت الجغرافيا وعيا لدى كل من البلدين بأهمية الآخر لأمنه وسلامته وازدهاره، وتعمق هذا الوعي بشكل تلقائي منذ فجر التاريخ على مر العصور، لذلك ففي كل خطب جلل ألم بأمتنا لابد أن نجد مصر وسوريا قد تضافرت جهودهما لمواجهته، وتقف حطين وعين جالوت وأكتوبر ١٩٧٣ كعلامات مضيئة في تاريخنا الوسيط والمعاصر».

أما عن التواصل الفكري والثقافي فقد كانت مصر وسوريا أرضا واحدة تنقل بين ربوعها بحرية العلماء وأصحاب الفكر القومي والثوار ورجال الصحافة والطباعة والشعراء حيث فتحت مصر صدرها للمناضلين السوريين ومساندة كفاحهم من أجل الاستقلال، وكانت ملجأ المضطهدين وأصحاب الفكر من سوريا عاشوا في كنفها كما يعيش سائر المصريين وكانت قضية استقلال سوريا وإزاحة الاحتلال عن مصر دائما في قلب زعماء الحركة الوطنية في مصر وسوريا معا.. وكان اهتمامهم بها لايقل عن الاهتمام بقضية بلادهم.

ويحفل كتاب الأستاذ مازن صباغ بكثير جدا من الآثار الأدبية رفيعة المستوى وعالية القدر التي ناجى بها شعراؤنا الكبار شوقي وحافظ والجارم وعلي محمود طه ونزار قباني بلديهم في القطرين الشقيقين.

وعلى مدى صفحات هذا الكتاب القيم لايملك القارئ إلا أن يعبر عن إعجابه الشديد بهذا القدر المتنامي من الحرص على إثبات حقائق التاريخ بكل دقائقها.. ولست أشك في أن كثيرا من الذين يعرفون الأستاذ مازن يوسف صباغ كما أسعدني الحظ بمعرفته قد عبروا له عن تهنئتهم لهذا الجهد الذي كان عليه أن يبذله حتى يخرج هذا السفر القيم على هذه الصورة الجميلة، وبخاصة أننا في أركان تهتم بالنقد أكثر من اهتمامها بالبناء، وبالنقض أكثر من اهتمامها بالإبرام، وتعنى بالتركيز على نقاط الاختلاف وتحليل أسبابها بأكثر مما تعنى بمبررات الاتفاق.. ومع هذا أو رغم هذا كله فقد نجح الأستاذ صباغ في أن يجعل من صفحات كتابه صورة أخرى لهذا الوجد المستمر بين شعب واحد ووطنين عظيمين لم يعد اتحادهما على أمتهما إلا بكل خير.

ولست بمستطيع أن أفي تفصيلات العلاقة التاريخية بين البلدين ماوفاها الأستاذ صباغ من دقة وتحليل رائع في عبارات جميلة وموجبة تجمع بين الشاعرية والدقة وتجمع أيضا بين النصاعة والروعة. ولا أظنني مبالغا إذا قلت إنه لم يكن في كل ما قدمه إلا معبرا عن مبادئه الشخصية والخلقية الرفيعة وإيمانه الذي لايقدر وحماسه الذي لاينطفئ بالأهمية القصوى لتقوية علاقات أبناء الشعب الواحد في وطنيهما الحبيبين.

ولا أظنني قادرا على الإفلات من أن أعبر عن إعجابي الشديد بهذا الكتاب وبكل مايحتويه وبكل مايمثله من قيم، وإني لأعجب بكل مافي الكتاب من غلافين متميزين ومن إخراج جميل ومن صور معبرة ومن فقرات مختارة بعناية شديدة ومرتبة بعناية أشد.

ومن حسن الحظ أن صدر هذا الكتاب عن «دار الشروق» التي قادت مسيرة ثقافية رائدة تجلت فيها مظاهر وحدة الشعب العربي، وأكدت بكثير من إصداراتها القيمة كل معاني الوحدة المستمرة بين أقطار وطننا الكبير.

وأملي أن يكون هذا الكتاب فاتحة سلسلة من المؤلفات للأستاذ مازن صباغ الذي أثبت قدرة واعية على التعبير عن حب نبيل للوطنين العظيمين والزعيمين المتميزين حافظ الأسد وحسني مبارك.

تخفيف المناهج الدراسية.. ضرورى

د. محمد الجوادى



من العناوين المتكررة فى صحافتنا ان يصرح وزير التربية فى اول كل عام بانه أمر بتخفيف المناهج من الحشو، ومن العجيب أن هذا لا يحدث وإنما يزداد الحشو عاما بعد عام، وغنى عن البيان ان المقصود بالحشو فى تصريحات الوزير هو ذلك التزيد الذى لا لزوم له، ومن العجيب مرة ثانية ان هذا لا يحدث وإنما يزداد الإسهاب والإطناب واللغو والتفصيل والمقدمات الطويلة والمط والتكرار وكل انواع وصور التطويل والتوسيع والتضخيم.

وليس هذا الحشو هو موضوع مقالى اليوم.. وإنما أقصد كما لاحظ القارىء فى العنوان حشوا آخر هو مضمون المناهج نفسها.. ولن استعرض امام القارىء ما تحفل به كتب المرحلة الإبتدائية الآن ولكنى اقسم بالله غير حانث ان محتويات هذه الكتب صعبة على انا شخصياً رغم نعمة الله الكبرى على. وفى اكثر من اجتماع علمى أكاديمى على اعلى مستوى تطرقنا إلى استطلاع آرائنا كمجموعة من شباب هيئات التدريس بكليات الطب لانزال محتفظين بقدراتنا الذهنية العالية جداً فلم يشذ احد منا عن تقدير مدى صعوبة وحرج هذه المقررات الدراسية التى ابتلينا بها فى المرحلة الأخيرة تحت شعار تطوير التعليم..

وقد دفعنى الاندهاش أن اسأل زملائى فى الكليات الأخرى، وراعنى أن زملائى من اعضاء هيئة التدريس بكليتى الهندسة والعلوم يشعرون بما نشعر به فى كلية الطب من صعوبات مناهج العلوم والرياضيات.. وقد وصل الأمر بمنهج العلوم فى السنة الخامسة الابتدائية انه يدرس كل اجهزة الجسم البشرى بطريقة تفصيلية جدا فماذا ترك التعليم الابتدائى لكلية الطب إذن؟.. وقد نبهنى بعض زملائى انهم لا يشفقون على التلاميذ فحسب ولكنهم يشفقون ايضا على المعلمين الذين هم بحكم المهنة مطالبون كما تقول اصول التربية بان يكونوا فى موقف أقوى من مواقف التلاميذ، فإذا بهم من اجل تحقيق هذا الهدف وهذا المستوى مضطرون إلى بذل جهد مضاعف فى استيعاب هذه المناهج المحشوة، وقد ذكر لى كل من سألتهم من هؤلاء المعلمين انهم يبذلون الآن جهدا لا يقل بحال من الاحوال عن الجهد الذى كانوا يبذلونه اثناء دراستهم الجامعية! بل ربما كان لهم العذر فى الجامعة فى ان يهملوا بعض الأجزاء اعتمادا على مبدأ الأسئلة الاختيارية، وعلى ان تحقيق النجاح فى حد ذاته لا يقتضى اكثر من خمسين أو ستين فى المائة، ولكن موقفهم اليوم أصبح اصعب فلن يحتمل المدرس أن يرى نفسه وهو فى وضع العجز امام تلاميذه، وان يعطيه تلاميذه حق الإجابة على ثلاثة أسئلة فقط من كل اربعة اسئلة يوجهونها إليه..

وهكذا فقد وصلنا فى السنوات الماضية إلى الوضع الذى أصبح محتم على المدارس الخاصة الحريصة على سمعتها الا تستوظف لاداء وظائف التدريس فى المرحلة الابتدائية إلا الحاصلين على دبلومات عالية بعد البكالوريوسات أو الحاصلين لدرجات الماجستير، وليس سرا أن كثيرا من هذه المدارس تحفل الآن بالطبيبات والمهندسات اللاتى يؤدين وظيفة التدريس.. وربما كان هذا فى نظر البعض نوعا من الخير الذى يأتى ضمن الشرور لأن لكل وجه فى الحياة وجها آخر..

وقد تفضلت الوزارة بحل مشكلة هذه المناهج الصعبة والمكدسة بحل يبدو لها منطقيا بينما هو يمثل طامة كبرى، وذلك بان لجأت الوزارة إلى الإفراط فى تسهيل الامتحانات العامة، وحيث ان نسبة النجاح فى هذه الشهادة الابتدائية أصبحت فى الغالب قريبة جدا من ١٠٠٪ وأن متوسط مجاميع الدرجات فى هذه الشهادة أصبح يتعدى ٩٥٪.

لست بعد هذا كله فى حاجة إلى ان اقول واقرر ان هذا الاسلوب سوف يقضى قضاء تاما على عقليات افراد الجيل الذى نعلم به، وسوف يؤثر تأثيرا سلبيا بعيد المدى على ثلاثة جوانب من شخصية الجيل القادم وجوانب الإدراك فى هؤلاء التلاميذ الضحايا.

فأما الجانب الأول فهو فقدان احترام التلاميذ للعلم والأدب ولكل نص علمى أو ادبى ولكل مادة مكتوبة، ويأتى هذا كنتيجة طبيعية جداً وضمنية جداً للبون الشاسع جدا بين المناهج المقررة والامتحانات العامة ذلك ان واضعى الامتحانات قد اصبحوا يعلمون تمام العلم انه من المستحيل أن يضعوا امتحانا جادا أو حقيقياً فى هذه المواد الصعبة المكدسة ولهذا فهم مضطرون إلى وضع امتحانات صورية جداً.. وفى ظل السوط الذى يُرفع فى كل وسائل الإعلام ويلهب ظهور واضعى الامتحانات بأن تكون الامتحانات فى مستوى الطالب المتوسط وفى ظل رؤية هؤلاء لرأس الذئب الطائر المتمثلة فى العقوبات الشديدة والمتعسفة التى فرضت طوال السنوات الماضية على بعض واضعى الامتحانات الذين تجرأوا ووضعوا امتحانات فيها شبهة الامتحان.. وهكذا فإن التلميذ مهما ذاكر أو لم يذاكر يواجه بامتحان هين. وكما ذكرنا فقد اصبحت متوسطات المجاميع فى الشهادة الابتدائية فوق ٩٥٪ وهى النظرية نفسها التى كان الوزير يبشر بها فى نظام التحسين فى الثانوية العامة..

اما الجانب الثانى فهو احتقار التلاميذ لقدرات الاستيعاب والإدراك والتذكر والاستدعاء، وهى قدرات ذهنية من المفروض ان ينميها التعليم بالتدريج ولكن الذى يحدث فى ظل المناهج المتضخمة ان الذى ينمو هو البديل الكاذب لهذه القدرات فأساتذة الخصوصية يعلمون الطلاب كيف «يشبهون» على الإجابة بدلاً من التوصل إليها، وكيف «يلحنون» الكلمة بدلا من ان يصلوا إلى نطقها الصحيح، وكيف يستغلون العموميات فى الإجابة، وكيف يلجأون إلى الحلول الوسطى من اجل اجتذاب الدرجات الضائعة... وهكذا وهكذا وتصبح النتيجة ضياع الهدف التربوى.. وتنمو قدرات كاذبة كان من الأجدر ان تنمو بدلاً منها القدرات المثلى، وهكذا تنمو قدرات الفهلوة بدلاً من قدرات الذكاء، وقدرات التلفيق بدلاً من قدرات التوفيق، وقدرات التجميع بدلاً من قدرات التركيب، وقدرات الخلط بدلاً من قدرات التمييز، وقدرات التعميم السانج بدلا من قدرات التحليل الناضج، وقدرات الاستهزاء والتشكيك بدلا من قدرات النقد... وهكذا ينمو ايضا فى نفوسهم الإيمان بالحظ وبفكرة المؤامرة بدلا من دراسة الاحتمالات وتقدير المواقف.. وعلى هذا النحو تتهيأ من خلال التعليم التام وليس من خلال اية قناة أخرى كل السبل المؤدية إلى تكوين شخصيات سيكوباتية ومريضة بالفصام وبالبارانويا أو مركبات النقص.

اما الجانب الثالث فهو فقد القدرة على التعلم، وهى اهم القدرات التى يجب على المدرسة ان تنميها (أو تستبقيها على أقل تقدير) فنحن أمام نموذج التلميذ الذى يدرس منهجا فيه كل شىء، ويجتاز امتحانا يُهيئ له انه عرف كل شىء بنسبة مائة فى المائة. ومن الواضح أن هذا التلميذ لا يجد أى رغبة فى أن يستطلع شيئاً آخر بعد هذه الشهادة المطبوعة والموثقة!! ومن هؤلاء نجد اليوم أنماطا غريبة كالذين إذا سألتهم سؤالا بسيطا عجزوا عن إجابته، ولكنهم فى الوقت نفسه يجيبونك بالقسم بانهم يعرفون الإجابة لانهم حصلوا على الدرجة النهائية فى العلم الذى يحتوى هذا السؤال.. إذن جاوبنى يابنى.. فيكون الرد ولماذا اجيبك؟ هل تمتحننى انا الذى حصلت على النهاية التى لم تحصل عليها حضرتك انت أبدا!!

الشيخ محمد متولى الشعراوى .. فى رحاب الله

شيخنا الجليل .. هنيئاً لك ما أسلفت

من أشق الأمور على العقل والنفس جميعا أن ينعى الانسان شخصا حيا فى الوجدان والكيان.. وأنت ياشيخنا الجليل حى فى وجداننا ما بقينا نحن أحياء على ظهر الارض.. لقد كنت فذاً فريدا، بل كنت ومازلت وستظل علما وعلامة فارقة على طريق الايمان واليقين بالله عز وجل.. لقد كنت تحب الله ياشيخنا ولا تعدل به شيئا.. ومن أحب الله أحبه وحبب فيه خلقه. ونحو ما نراه فيك ونحسبه ولا نخطئه.. لقد جاهدت فى الله حق جهاده. ولم تفرط ولم تهن ولم تستكن.. ولم تدخر من جهدك ووقتك وصحتك شيئا بل ظللت تبلغ رسالة الله حتى النفس الأخير.. انت كالشهداء حى : باذن الله عند ربك. فإن كنت قد غادرت دنيا الناس بجسدك فإنك حاضر فى ملكوت الله «مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا. ذلك الفضل من الله وكفى بالله عليما». [النساء : ٦٩ ـ ٧٠]

فضيلة الامام محمد متولى الشعراوى.. كنت إنسانا كخير ما يكون مدلول الكلمة ومعانيها ومراميها.. وكنت لا تخشى فى الله لومة لائم، بل تحملت فى سبيله ما تحملت. لم يضعف ذلك من عزيمتك ولم تهتز لك شعرة.. بل كنت شامخاً راسخاً مترفعا عن الصغار كنت بحق داعيا الى الله على بصيرة.

شيخنا الجليل لايمارى أحد انك ستترك في دنيانا فراغا ما كان يملؤه غيرك.. ولكن أسوتنا رسول الله وخاتم الانبياء محمد صلى الله عليه وسلم اذ خصه ربه بقوله :

[وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افئن مت فهم الخالدون.. كل نفس ذائقة الموت ونبلوكم بالشر والخير فتنة والينا ترجعون] [الانبياء : ٣٤ ـ ٣٥]

فهنيئا لك ما اسلفت بإذن ربك :

[فهو فى عيشة راضية فى جنة عالية.. قطوفها دانية. كلوا واشربوا هنيئا بما اسلفتم فى الايام الخالية] [الحاقة : ٢١ ـ ٢٤]

امامنا وشيخنا الشعراوى :

سلام لك وسلام عليك، ودعاؤنا الى الله ان تكون ممن رضى الله عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشى ربه [البينة : ٨]...

سفير : د. فتحى مرعى

الشعراوى .. المحيط الهادى

فيما بين كل معاصريه تمتع الشيخ الشعراوى بقدرة فائقة على اجتذاب اكبر عدد من مختلف الطوائف إلى محيطه الهادى والهادىء. وكان شأن أصحاب الدعوات الصالحة يزداد اتباعا مع الأيام لانه لم يكن يهدف بدعوته إلى هدف يستعمل هؤلاء فى الوصول إليه على أعناقهم ولا على اكتافهم (ولا على جثثهم من باب أولى) وإنما كان يهدف فى بساطة شديدة إلى أن يرتقى بهؤلاء جميعا فى مدارج الايمان بالله والهداية إلى طريقه والسلوك المستقيم والنفس المطمئنة والشخصية الآمنة، وقد وجد الشيخ الشعراوى نفسه يقود مجموعات كبيرة جدا من الناس فى طريق أراده الله فلم يصبه لحظة واحدة غرور الزعيم، وإنما تصور نفسه كما كانت بالفعل نفسا مسئولة عن أنفس وضميرا مسئولا عن ضمائر.

وكانت معلوماته أقرب الى الشباب من معلومات الأستاذ القديم، وكان أداؤه أقرب إلى إمام ميت عمر منه إلى أداء إمام أى مسجد قاهرى. وكانت تعبيراته وتشبيهاته ومجازاته وصوره واستعاراته وتجديداته أبسط من أن يكتنفها أى تكلف أو تعقيد أو تركيب.. ومع كل هذا فقد كانت صلته بمريديه ومستمعيه ومتلقيه أبسط كثيرا جدا من أن يتصورها الانسان. كانت مباشرة جدا وحميمية جدا مع انها قد تبدو للمتفلسفين واهية كخيوط العنكبوت ولكنها كانت فيما بدا ـ ومازال ـ يبدو أقوى وأصلب من أى صلة أخرى. لأنها كانت صلة قلبية راسخة من حيث الطبيعة وإن لم تكن كذلك من حيث بناء العلاقة.

ولعله من المناسب أن نتأمل فى بعض الاختلافات حول شخصية الشعراوى وأثره: كان الشعراوى يلجأ إلى العامية الراقية حين يحتاج إليها وكان يفعل ذلك فى براعة الاطفال وبراعة الدعاة. ولهذا فقد قدره مجمع اللغة الفصحى نفسه ودعاه إلى تبوء مقعده بين الخالدين، وكان الشعراوى كثيرا ما يصرح بأنه لا يقرأ الا القرآن الكريم ولكن أحاديثه كانت تنم عن أنه لا يكف عن القراءة وانه متابع جيد لكل تفصيلات الحياة والعلم والاقتصاد ولأدق نظريات الاجتماع وتطورات العلوم الحديثة ومنجزات التكنولوجيا، وكان هذا أظهر ما يكون فى حديثه وتشبيهاته وحواشيه. ولكنه ـ والعلم عند الله ـ كان يلتزم الأمانة فى الا يقيد الناس بشىء يقرأونه اقتداء به.

وكان الشعراوى ـ ثالثا ـ واضح الانتماء فى أفكاره السياسية، ومع انه لم يكن ميالا إلى الحزبية بمعناها الديناميكى فانه حين اختار طريقه السياسى كان دائما فى الصف الذى فيه اغلبية الشعب .

وكان الشعراوى ـ رابعا ـ يستعمل المنطق والفلسفة والقياس فيما استعمله الأقدمون وربما اكثر. وكان الشعراوى يمضى فى استنتاجاتها الى نهايتها مادام مطمئنا الى وسائله ومقدماته.. ولكنه مع هذا ـ والحق يقال ـ كان يؤمن برحابة الفكر حتى وإن لم يدرك هذه الرحابة بما مكنه الله من وسائل عقلية. ولهذا فإن الاهتداء القلبى كان يقود خطواته فى التسامح الفكرى. وتقبل الآخر على الرغم من أن الجماهير ووسائل الاعلام والمشاعر الجارفة كانت طوع بنانه. ولو كان متعرضا ولو بنسبة واحد فى المليون لأشعل فى العقدين الأخيرين حروبا لا تقل ضراوة عن الحروب الصليبية ولعقد محاكم لا تقل قسوة عن محاكم التفتيش. ولكنه لحسن الحظ لم يفعل هذا ولم ينسق اليه، وكان امتناعه عن كثير من السلوك الارعن أعظم ـ فى رأيى المتواضع ـ بكثير جدا من كل انجازاته الفكرية والفقهية والبيانية، بل ومن كل انجازات أقرانه على مدى القرن العشرين، وكان الشعراوى موفقا جدا فى التوقف عند لحظة حاسمة فى كل الخلافات التى اشتعلت بينه وبين اعلام الفكر والأدب والسياسة.

على أن الاهم من كل هذا أن هذا الرجل كان يمضى فى طريق الاسطورة من حيث لا يدرى، ولكنه كان فى بساطة شديدة يحطم بنفسه اسطورة شخصيته، وكان يفعل هذا بتلقائية شديدة وبمهارة شديدة ايضا، فكان يلجأ من حين الى آخر الى الابرة ينهى بها البالونات التى تنتفخ لتكون من شخصه أو شخصيته اسطورة.. ولم يكن يكف عن تذكير نفسه والناس ببساطة أصول بل وببساطة علمه.. وعلى النقيض من كل أقطاب الفكر الذين عرضهم العالم العربى كان الشعراوى أقرب الناس الذين كتبوا سيرتهم الى الغربيين فى انتهاج منهج الصدق المطلق والحديث عن كل نوازع النفس. وكان الشعراوى يحاول على الدوام أن يسلط الاضواء على الجوانب المظلمة من حياته العقلية والدراسية. وقد انتهج فى هذا ايضا سلوك الواثقين الراضين حين نأى بخطوات حياته أن تكون متأثرة بظالم وظيفى أو خوف من عهد الثورة. وما ساءه من رأى واحد مع انه كان فى وسعه ان يفعل. ولكنه آثر أن يمضى بحياته بعيدا عن مثل هذه المسالك قصيرة الأجل.

د . محمد الجوادى

دروس من رواية كلينتون



بقلم الدكتور: محمد الجوادى

اقتربت رواية كلينتون من النقطة النهائية التى يتجسد فيها الحل حسب ما يقول دارسو الادب، وما باقى الفصول التى نشاهدها الا نهاية مطولة بعض الشىء، وهى سمة من سمات الفن الروائى الأمريكى على كل حال.. وما يهمنا من هذه الرواية هو الدروس التى قد تضىء رؤيتنا للحياة من حولنا.

● اما الدرس الأول فى رواية كلينتون فهو ان الحضارة الغربية بكل ما فيها من مفاسد ومثالب مازالت مصممة على استبقاء بعض الفضائل الخلقية، حتى وان بدا هذا فى اطار نفعى براجماتى واضح، فالصدق فضيلة والكذب رذيلة أيما كان موضوع الصدق او الكذب. لأن الصدق يقود آلة الحالة الاقتصادية على سبيل المثال إلى الطريق الاكثر فائدة على المديين الطويل والقصير..

وهكذا فان كلينتون مخطىء لانه كذب، وقد يكون مجرما لانه كذب بعد ان اقسم اليمين الا يكذب، وإذا استطاعت الحضارة ان تحافظ على القيمة المطلقة الصدق، والا تغتفر الكذاب جرمه، والانتظار بعطف فيما يراه مبررا لهذا الكذب، فسوف تحتفظ الحضارة لنفسها بأحد مقومات وجودها واستمرارها، اما ان تخلت عن هذه القيمة (واظنها لا تفعل ولا تنحدر إلى هذا المستوى) فانها تكون اقرب إلى السيدة صاحبة عمارة مصر الجديدة التى ازالت العمود الخرسانى حتى يتسع المكان المفضلة فكانت النتيجة ضياع كل شىء.

●●●

● الدرس الثانى فى مأساة كلينتون ان القيم الاسلامية اصبحت تفرض نفسها على الحياة الدنيا حتى فى غير بلاد المسلمين وحتى لو ان المسلمين انفسهم تجاهلوا هذه القيم.

ولعل ابرز قيمة فى مأساة كلينتون هى ان الحاكم مسئول امام المحكومين (الرعية) عن تصرفاته وعن اخلاقه وليس من قبيل التحيز لن ننكر ان الانسانية لم تعرف هذه القيم قبل حكم الاسلام فقد جاء القرآن لينطق به نبى الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم وليقول «انما انا بشر مثلكم».

وحين بدأ ابو بكر الصديق حكمه قال ان احسنت فأطيعونى وان اسأت فقومونى.

ثم جاء عمر ليرسخ هذا المفهوم بأقصى ما يمكن لحاكم ان يحتمل النقد.

ولنتذكر ايضا ان ازمة عثمان بن عفان فى نهاية خلافته لم تكن الا نتيجة للافراط فى استعمال حق الرعية فى انتقاد الحاكم ومعارضته راسا برأس.

كما ان الخليفة الرابع بكل ما كان مؤهلا له من قداسة (لو كان قد وجد فى مجتمع غربى من مجتمعات ماقبل الاسلام) عانى أشد المعاناة من الاسراف والافراط فى استعمال هذا الحق ضده بدون اى وازع.. وهكذا.

اما فيما قبل الاسلام وفيما قبل الحضارات التى اخذت عنه بمبدأ محاسبة الحاكم (فى الحقيقة فقد اضطرها التقدم الانسانى إلى هذا الاخذ) فقد كان من المحال ان تتم محاسبة الحاكم اى حاكم، وكان الحاكم يكتسب من كرسى الحكم قداسة الهية، بل ربما إلاهيا ونسبا إلاهيا كذلك، ولم يكن من سبيل إلى تصحيح اخطاء الحاكم الا العنف الشديد بكل ما يحتويه من تآمر او ثورة وبكل ما ينتهى اليه من مذابح قد يكون الحاكم نفسه من ضحاياها.

ومن العجيب ان بعض مفكرينا مايزالون يعتبرون ان محاسبة الحاكم فضيلة غربية ليس الاسلام عهد بها، بل ويجاهرون ان الاسلام يضفى قداسة على طبقة الحاكمين! وبعضهم يفعل هذا عن كراهية للاسلام، وبعضهم يفعله عن كراهية الزعماء الجديدين من أبناء هذا الوطن، والبعض الثالث يتورط فى سوء الظن بحضارته دون ان يعى.

●●●

● الدرس الثالث فى مأساة كلينتون: ان انانية فرد واحد قد تكون كفيلة بتوجيه ضربة قاضية وقاتلة لاكثر من قيمة من القيم العليا والرفيعة، فها هو كلينتون يقضى تماما على كل ما كان قد تبقى من حياء فى المجتمع الامريكى.

واستطيع ان اقول بثقة شديدة وعن معرفة ان نسبة كبيرة جدا من السيدات والامريكيات منهن لم يسمعن عن طبيعة هذه الممارسات الشاذة وحتى عن وجود ممارسات من هذا النوع الا حين جاء ذكرها فى رواية كلينتون، وها هو كلينتون نفسه يقضى على قيمة ايثار الوطن والشعب على الذات والنفس، فهو من اجل عدة شهور لن تصل فى اقصاها الى اكثر من سنتين يضحى بكل ما كانت تمثله الرئاسة الامريكية من سحر وبهاء، واذا بهذا الموقع يتلطخ ويتعرى ويستهان به على جميع المستويات يوما بعد يوم بفضل انانية مقيتة تفوق الانانية التى عبر عنها بيت الشعر العربى القديم: «إذا مت ظمآنا فلا نزل القطر».

وقل مثل هذا فى كثير من تصرفات السيد الرئيس كلينتون التى تتسم بالافادة من الدعارة العقلية كاللجوء إلى التلاعب فى تعريف العلاقة الجنسية، وكاللجوء إلى الكنيسة صباح كل يوم يكون متوقعا فيه الاحتضار وكتوجيه الاعتذار الي الزوجة والابنة مرة، واليهما وإلى مونيكا فى مرة اخرى.

●●●

● الدرس الرابع فى مأساة كلينتون: هو دأب القضاء فى مواجهة ما يمكن ان نطلق عليه الاهتمام الموجى عند الاعلام، فعلى حين يثور الاعلام ويهدأ، ثم يعود ليثور ثم يعود ليهدأ فان المحقق القضائى لم يكن هو وجهازه يمل ولايكل، فهو يقدم التقرير الضخم الموثق بعد ان كان قد قدم الاسئلة وبعد ان كان قد اجرى التحقيقات واحدا تلو آخر.. ومن الملفت للنظر ان المحقق القضائى لم يقف عند مرحلة من المراحل ليعلن النهاية لانه يعرف ان المعركة القضائية طويلة ولا تنتهى بصدور ما يعجب الناس أو ما يرضيهم وانما هى اجراءات وادلة ووثائق، ثم اجراءات وادلة ووثائق.

ولعل هذا يرينا كيف اننا فى حاجة إلى ان نتعقب الفساد على مستوى المحليات مثلا (ولو فى واقعة واحدة ندرس من خلالها نموذج الفساد)على نحو ما فعل المحقق القضائى ستار والا نكتفى بصرخة رئيس الوزراء فى هذا العام وصرخة رئيس ديوان رئيس الجمهورية فى العام الفائت حيث تظل هذه بمثابة صرخات فى البرية.

وليس فى هذا ظلما للصحافة ولا السياسة فالسياسى القدير ينبه الى رائحة او دخان الفساد وكذلك تفعل الصحافة بتفصيل اكثر، ولكن مثل هذه المفاسد تظل بحاجة الى القضاء ليحققها وليؤكدها وليبين بلا لبس عن وجه الخطأ والصواب حتى لا تعمم الاحكام ولايظلم برىء ولايفلت مجرم.

●●●

● الدرس الخامس فى مأساة كلينتون: انه يصعب خلط القيم وتقنينها على نحو مايشتهى رجل او تشتهى سيدة!

وقد برز هذا بوضوح فى كل الانتقادات التى وجهت إلى السيدة هلارى كلينتون على الرغم من الاعجاب المحدود والمحدد بشهامتها الزائفة، وعلى حين امكن المراقبين ان يظهروا اعجابهم باعجابها بزوجها فقد كان من الصعب تماما ان يتقبل احد دفاعها عن دفاع زوجها المتهالك، وهكذا فإن مضى هيلارى فى منحنى التأييد إلى نهايته لم يكن منطقيا.

ولم يهدأ الانتقاد لهذا المنحنى الغريب الا عندما سربت هلارى او بعض اصدقائها انها تفكر فى الطلاق بعد الخروج من البيت الابيض.

وهكذا اصبحت فكرة قبول مبدأ المصالحة مرتبطا بوجودها واستمرارها اكثر جاذبية من فكرة الاخلاص الزائف او البرىء الى ما لانهاية..

ورأى المراقبون العاقلون ان النص المسرحى لايجوز له ان يمضى الى النهاية بدون رفع القناع فى لحظة ما، وان يكون هناك شعور مسرحى عند المتفرجين بل وتيقن درامى بأن القناع سيرفع فى لحظة ما وان عليهم ان ينتظروها كما ان من حقهم ان يشاهدوا، حتى وان اضاف هذا الجهل باللحظة وانتظارها الى ابعاد التشويق المسرحى.

وهكذا تغلبت سنة الحياة فى النهاية على كل من يحاول ان يظن انه يستطيع ان يتغلب على نواميس الحياة حتى لو كان هذا الذى يحاول سيدة حديدية العواطف تغلبت على كل جروحها وجراحها من اجل مستقبل مازال طويلا فى دنيا الاعمال والمحاماة حين تصبح سيدة أولى سابقة عن قريب جدا وربما تصبح بعد سنوات اخرى مرشحة فحسب لتولى الرئاسة الامريكية تعويضا لها عن الصبر وعلى المهانة ايضا.

الجوانب السلوكية فى حوادث الطرق

د. محمد الجوادي

تناولت فى مقالى السابق (الأهرام ١٩٩٩/٣/٨) الجوانب المعرفية فى حوادث الطرق وأرجو أن أمس اليوم الجوانب السلوكية، ومن حسن الحظ أن الدين الذى تقوم عليه حضارتنا الإسلامية قد نبهنا مبكرا إلى حق الطريق، وقد كان الحديث الذى رواه أبو سعيد الخدرى عن النبى صلى الله عليه وسلم من الأحاديث التى تتضمنها النصوص المقررة فى المرحلة الإعدادية ولست أدرى هل لايزال هذا الحديث مقررا أم أن المنهج قد تأثر بالبيئة المحيطة!

ذلك أننا للأسف الشديد أصبحنا بعيدين تماما عن الإيمان بحق الطريق ونحن نتعدى على الطريق من وسطه ومن جانبيه بأشياء كثيرة لاتحدث فى أى مجتمع متحضر. وكعادة الاستثناءات المقننة تبدأ بما هو هين وتنتهى بأن تصبح هى القاعدة، ويبدو أن النسق المعرفى للشعب المصرى فى نهاية القرن العشرين أصبح محتاجا إلى التأكيد على أن إلغاء الاستثناءات مسألة مبدأ، وليس مسألة نسبية. ونحن نرى أشغالات الطريق وانتظار السيارات فى داخل القاهرة والاسكندرية تصل بالضيق القائم فى الطريق إلى أن يصبح المتبقى الصالح منه للسير متراوحا بين ٢٥٪ - ٣٣٪ على أقصى تقدير وذلك بعد استغلال جانبى الشارع لانتظار السيارات عموديا على الرصيف وأحيانا فى صفين وهكذا لايتبقى من نهر الشارع بعد ذلك إلا ربعه أو ثلثه على أكثر تقدير، ويدوم هذا الوضع بالليل وبالنهار وأصبح حقا مكتسبا لانستطيع أن نتصور أنه سيتغير أو يتقلص فضلا عن أن يزول، وهكذا تحولت ممرات أو مسارات (المرور) إلى مخازن (الانتظار طويل المدى) أو مستودعات (الانتظار قصير المدى).

وقد انتقل هذا الوضع «القدوة» إلى الطرق القومية جديدا فأصبح من المعتاد أن تلجأ الإدارات الحكومية قبل الأهالى إلى نهر الطريق لتوظيفه فى وظائف أخرى غير وظيفة المرور السريع ولست بحاجة إلى أن ألفت النظر إلى أكشاك نقابات النقل البرى التى تحصل الرسوم المفروضة لصالح هذه النقابات، وإلى أكشاك أخرى عند نهايات المدن الكبرى، وعند الحدود الإدارية الفاصلة بين كل محافظتين ثم تأتى المحطات المحلية لتقتطع من الطريق مايثبت لها ولنا أنها محطات على الطريق السريع!! تأمل هذا الذى تراه مثلا عند إيتاى البارود حتى ينقطع فجأة تدفق السيارات المارة فى الطريق الزراعى بين العاصمتين الكبيرتين لا لشئ إلا لأن السيارات التى تتخذ من الطريق محطة مشغولة بتخديم نفسها عمودية على الطريق، ويستحيل أن تخلو ساعة بل دقيقة من النهار من هذا التوقف المقيت عند إيتاى البارود، وقل مثل هذا فى شربين على طريق بورسعيد - المنصورة، وفى كفر شكر على طريق المنصورة بنها، وفى منيا القمح على طريق بنها الزقازيق... وهكذا وهكذا. ولاينكر أحد أن مثل هذه التقاطعات تهيئ الفرصة لكثير من حوادث الطريق بطريق مباشر، ولكن الذى يفوتنا أن ننتبه إليه أن أثرها غير المباشر أكثر ضررا لأنها مع تكرارها ومع طولها تصيب أعصاب قائدى السيارات بالاضطراب الشديد والتوتر وارتفاع ضغط الدم الذى ينعكس بطريقة مباشرة وفورية على أداء القائدين فى المسافات التالية لهذه التقاطعات المزعجة.

ويخطئ من يتصور أن «الاحتياطى الذهنى المتوافر» لدى قائد السيارة يظل ثابتا طيلة المدة التى يقطعها فى رحلته وفى الحقيقة فإن رصيد هذا الاحتياطى الذهنى يتناقص مع الزمن، ويصاب بالتآكل الشديد مع المواقف الكفيلة باستنزافه، وعن تجربة شخصية فإنى فى كثير من الأحيان أتوقف تماما عن القيادة قبل وصولى إلى نقطة النهاية لأنى لاأجد عندى رصيدا قادرا على إمدادى بالقدرة على القيادة السليمة والآمنة فى الفترة المتبقية من الطريق، ولا أستأنف القيادة إلا بعد معالجة نفسى وإعادة تأهيلها. وحين لاينتبه الإنسان إلى نفاد هذا الرصيد فإنه يبدأ مباشرة فى الوقوع فى الخطأ دون أن يدرى أنه يخطئ بالفعل. ولو أتيح لنا أن نأخذ نصوص حكايات قائدى السيارات الذين ارتكبوا أو تعرضوا لتوهم لحوادث الطرق وأن نحلل هذه النصوص بطريقة علمية ونفسية فسنكتشف هذه الحقيقة المذهلة وهى أنهم أخطأوا أو تعرضوا للخطأ دون أن ينتبهوا لذلك!! ولعلى أفضت فى الحديث عن الجزئية السابقة بما يكفى لفهم الآثار السيئة والأكيدة التى يحدثها كثير من السلوكيات المسيئة أو غير المسئولة، وتؤدى فى النهاية إلى ارتفاع نسبة الحوادث ولنأخذ على سبيل المثال السيارات التى تسير بدون العواكس الخلفية، ومنها نسبة كثيرة من سيارات الكارو وما شابهها. وهكذا يصبح من المفهوم مدى أهمية إخضاع هذه السيارات الكارو للرقابة الصارمة فيما يتعلق بالعواكس الخلفية.. ومع هذا فإن الطرافة المتأصلة فى نظمنا قد تدلنا على أن هذه العربات الكارو لاتتبع المرور ولاتخضع لسلطته ولاتحتاج قيادتها إلى رخصة قيادة(!!)

والأطراف من هذا مايرويه كثير منا من أن هؤلاء يتحولون بحكم التطور الزمنى إلى قائدى ميكروباصات أو قائدى سيارات نصف نقل ناقلين معهم تراث الجهل بآليات المرور وعدم التقدير الكافى للمخاطر التى قد تنشأ عن مثل هذه الأخطاء البسيطة..

وعلى الرغم من أن هذا قد يكون صحيحا بصورة عامة فإننى إحقاقا للحق أستطيع أن أؤكد أن من بين هؤلاء الذين يقودون الكارو والحناطير من يفهم ويتبع قواعد وقانون المرور بأفضل من قائدى بعض السيارات الفاخرة. وليس هذا مجالا لإيجاد طبقيات أو صراع طبقات ولكنى أحب أن أنبه إلى التحذير من بعض التعميمات التى قد تقود فى النهاية إلى الخطأ المضاعف.

ولعلى انتقل بعد هذا إلى النموذج السلوكى الثالث المتمثل فى إصرارنا على تعقيد المشكلات الطارئة حين تقع فى وسط الطرق السريعة، فنجد ذوى الشخصيات الفهلوية يلجأون بسرعة إلى استعمال الاتجاه المخالف من الطريق لتجاوز موضع الأزمة، ثم إنه فى ظل التسابق والاندفاع إلى استعمال الاتجاه المخالف يتوقف الاتجاه المخالف هو الآخر تماما.

ويصاب الطريق السريع بالشلل فى ناحيتيه، وتتضاعف المشكلة فى عجز أغلب سيارات الإسعاف والنجدة والأوناش عن الوصول إلى موقع الحادث لحل المشكلة ويكون عاديا جدا أن يؤدى حادث تصادم واحد إلى توقف الطريق السريع كله لمدة ست ساعات، وينشر هذا فى اليوم التالى فى جميع صحف الصباح، ويقرؤه الناس جميعا دون الانتباه إلى أن الجريمة اللاحقة تفوق فى بشاعتها الجريمة الأولى.. ولايقف الأثر المباشر لمثل هذا السلوك عند هذا الحد، وإنما نراه الآن وقد أصبح يوجد اتجاها خطيرا وهو ضرورة العمل على تأمين مواكب سيارات كبار المسئولين من طبقة الوزراء حين يزورون المحافظات حتى لايتعرضوا لمثل هذا الموقف الذى يضطرون إلى الانتظار فيه لمدة ست ساعات حتى يعود الطريق إلى حالته، وهكذا تصبح إدارة الطريق ذات مستويين: المستوى العادى القابل لحدوث هذه المفاجآت غير السارة. والمستوى المتميز الذى يتاح عند الحاجة فقط ويقتضى تعبئة شرطية على مستوى كفيل بالتعامل المباشر مع الاختناقات بالطريقة الكفيلة بتحقيق السيولة التى من المفترض أنها من طبائع الأشياء ولكنها باتت للأسف الشديد لاتتحقق إلا بتعبئة شرطية على مستوى معين! ولست أحب أن أضرب للقراء أمثلة كثيرة على أن الشرطة المصرية والمرور المصرى قادر تماما بتعبئة معقولة وغير مكلفة على تحقيق انضباطات نموذجية على جميع مستويات المرور لو أننا لبينا لرجاله طلبات محددة وعملية وغير مكلفة.. ولكنى سأكتفى بنموذج مضئ واحد وهو ماتحقق فى أثناء مؤتمر السكان الدولى الذى انعقد فى القاهرة منذ أربع سنوات وكان ولا يزال مضرب الأمثال فى إمكانية تحقيق السيولة والانسيابية والسرعة والأمان، وكلى أمل أن نعود إلى تكرار تطبيق جزئيات وتفصيلات هذا النمط وإخراجه بأقصى سرعة إلى حيز التطبيق العملى مهما كانت تكن وهى معقولة وفى المتناول بالفعل.

كيف يمكن تطوير الأداء الجامعي؟



بقلم الدكتور:
محمد الجوادى

لتطوير الاداء الجامعي مداولات كثيرة بحكم لانهائية المعرفة، وبحكم ان العلم نفسه لا يخضع او لا ينبغي ان يخضع إلا لنفسه، والا اصابه التقييد ومن ثمن الجمود والموات وفضلا عن هذين العاملين فإن الاداء الجامعي نفسه ينبغي ان يكرس قيم الحرية في البحث العلمي والاداء المعرفي، ومن ثم يصبح تقييده بتعريفات محددة نوعا من الارتكاس او الانتكاس على نحو ما نعرف وما حدث حين خضعت الجامعات في بيئات معينة لتنظيرات محددة استهدفت توظيفها لخدمة النظم الحاكمة والنظريات السائدة، فكانت النتيجة وبالا على الجامعات وعلى الانظمة نفسها.

ومن حسن الحظ ان الدولة متمثلة في الرئيس مبارك وفي الحكومة، واعية تمام الوعي لهذا المعنى، لهذا فإنها لاتفرض ابدا على الجامعة اساليب محددة لتطوير هذا الاداء وانما تدعو الجامعيين الى التفكير لانفسهم في هذا التطوير، وقد تجلى هذا في كثير من التصريحات والخطوات الهادفة التي بدأها وزير التعليم العالي الحالي الدكتور مفيد شهاب، كما تجلى حرصه على تخليص الجامعة تدريجيا من سياسات الرؤية الاحادية المتعسفة التي فرضت على الجامعات في بعض الجزئيات في عهد وزير سابق كان ميالا على الدوام بحكم تركيبته السياسية ومجده القديم إلى فرض المركزية والشمولية.

بيد ان ابرز تعبير عن ايمان الدولة بضرورة قيام الجامعة بمهمة تطوير نفسها، كان في احد اللقاءات المفتوحة للرئيس في معرض الكتاب منذ اكثر من عامين، حين حاول احد الاساتذة الاجلاء ان يقنع الرئيس بتبني مقترحاته من أجل تطوير الجامعة، وعند ذاك ذكر له الرئيس مبارك بكل وضوح انه يستحث الجامعة نفسها واساتذتها انفسهم على ان يطوروا انفسهم، وقد اردف الرئيس محذرا الكافة في المحيط الجامعي من الوقوف «محلك سر».

●●●

اما فيما يتعلق بالاداء الجامعي نفسه، فليس من شك انه قد اصبح في حاجة ملحة الى تطوير كثير، وكلنا نعترف بلا ادنى مواربة بأن مستوى الاداء في كل المهام التقليدية التي تقوم بها جامعاتنا مايزال حتى دون المستوى الذي حققنا على مدى فترات طويلة من عمر جامعاتنا المصرية.

ولست احب ان اخوض في تفصيلات كثيرة تنتقد المستوى المتدني لاداء الجامعة المصرية المعاصرة لوظيفتها في الوقت الحاضر، ولكني في الوقت ذاته لا استطيع ان اتناول مقترحات محددة من دون الاشارة الى انتقادات محددة.

وفي هذا الصدد فاني سأقتصر في هذا المقال على اهم عنصر في العملية التعليمية في التعليم الجامعي وهم القائمون بالاداء الجامعي من اعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم الذين سيصيرون حتما اعضاء في هيئات التدريس.

اما القيادات الجامعية فانها لحسن الحظ وبقوة القانون تأتي من بين اعضاء هيئات التدريس، وهكذا يمكن القول باننا نتعامل مع طائفة واحدة مع اختلاف مستويات المسئولية او الممارسة ولهذا فلابد في رأيي من الالتفات الى اهمية احساس اساتذة الجامعة بالارستقراطية الفكرية، ونحن لاندعو الى اعادة النظام الطبقي ولانرغب في ذلك، ولاننحاز لطبقة دون طبقة، لكن الجامعات في كل دول العالم ونظمه وحضاراته، لابد ان تكون في هذا الوضع الارستقراطي الفكري، اضافة الى الارستقراطية الاقتصادية والاجتماعية.

●●●

ومن المروع ان كثيرا من اساتذة الجامعة الآن لا يستطيعون فهم كثير من تطورات الحضارة، لا المغزى ولا المعنى ولا المردود ولا الفائدة من تذوق الفنون أو مطالعتها.

وليس سرا اني اعاني كثيرا في حث كثير من زملائي على الاستمتاع بالفنون الجميلة والراقية.

وليس سرا كذلك اني استعين على اقناع الزملاء الذين يصنفون على انهم من الاخوان المسلمين او من الجماعات الاسلامية بكتابات الاستاذ محمد قطب نفسه! وبما في كتابات الاستاذ سيد قطب. هذا فضلا عما في كتابات الشيخ الغزالي والدكتور محمد عمارة.

وليس سرا كذلك اني لم افشل ابدا في تحقيق هذا المعنى، وهذا من حسن الحظ، ولقد كانت هناك مشكلة ذات يوم في تنظيم اداء عمل طبي لايتم الا بتضافر ثلاثة محاور، وقد انتهزت الفرصة للاشارة الى قدرة المسرح الجاد بكل صوره بما في ذلك عروض الاوبرا والباليه على تعويد المتلقي على ضبط الايقاع من اجل انشاء ايقاع كلي اكثر دقة وتضافرا وتجاوبا مع الحاجة الانسانية، ومع المشاعر، وحتى مع ماتصدره الاجهزة الحديثة في لمح البصر.

وقد كان زملائي هؤلاء سعداء الى اقصى حد بهذه الملحوظة، وقد دفعهم خلقهم العلمي المتميز الى الاعتراف بالندم على انها فاتتهم فيما مضى من زمنهم، وقد كانت وصيتي في تلك اللحظة الا يحرموا أولادهم مما حرموا منه، وان يسعوا الى تزويدهم بما ليس متاحا من تلقاء نفسه في جامعات اليوم للاسف الشديد.

تطوير الدراسات العليا فى الجامعات المصرية

بقلم الدكتور: محمد الجوادى



صبحت معايير الجودة فى الدراسات العليا فى جامعتنا المصرية محل شك كبير، ولقد كان من الممكن ان تصاب بأصناف التدهور الذى اصاب الدراسات الجامعية اولا لولا ان طبيعة هذه الدراسات ترتبط باختيار الاشخاص المتقدمين لها لانفسهم اولا، وتحكم هيئة التدريس فى اختيارهم إلى حد ما (ثانيا)، ولطبيعة العلم (ثالثا) العلم ينفى خبثه كما قال الفقهاء والفلاسفة القدامى.

ومع هذا فإن اصلاح الدراسات العليا وتدارك امرها لم يدخل بعد مرحلة الاستعصاء على الحل، فمازالت هناك ايجابيات كثيرة قادرة على استعادة الوجه المشرق للجامعات المصرية فى هذا المستوى التعليمى الرفيع، وبصفة خاصة حين تصبح الدراسات العليا الجامعية احد مجالات الاحتكاك والمنافسة البارزة التى يمكن لمصر أن تتبارى فيها فى ظل العولمة القادمة، فى ظل الفهم الجيد الذى يتمتع به وزير التعليم العالى الحالى تجاه الاصلاح المدروس، وفى ظل التوسع فى تجارة الخدمات مع تقدم خطوات تنفيذ اتفاقيات الجات.

ونظلم انفسنا كثيرا اذا لم ننتبه بسرعة الى حقيقة أن الدراسات الجامعية العليا هى ارحب مجال ثقافى يمكن لمصر أن تحقق فيه انجازا ذا بال، وفى هذا الصدد فإنى احب ان اشير الى بعض الملامح الحاكمة.

١ - على حين تأخذ بعض كليات الجامعة بمبدأ عدم تسجيل الموضوع اذا كان قد سبق تسجيله فى اية جامعة اخرى، فإن بعض الكليات الاخرى تسجل نفس الموضوع اكثر من مرة دون ادنى اعتبار المبدأ الذى تأخذ به الكليات الاولى، وتجعل طلبتها يدورون على الجامعات كلها على هيئة قريبة مما يسمى «كعب داير» كى يتم التأكد من ان احدا لم يسجل ذات الموضوع من قبل. هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فإن بعض الاقسام تترك المشرفين او الطلاب مطلق الحرية فى اختيار موضوعات رسائلهم، على حين تلتزم اقسام اخرى قليلة بخطط بحثية متكاملة، ولست اشك فى اننا جميعا نعرف ان لكل تخصص ظروفه وخصائص دراسته، ولكننا نعرف ايضا انه لابد من خطة عامة ومنهج واضح فيما يتعلق بهذه الاطروحات الجامعية حتى لا تتحول الى ما تحولت اليه من انها استيفاء الشكل، ولابد ان تضع كل لجنة دائمة من لجان المجلس الاعلى للجامعات التى تفوق مائة وعشرين لجنة تصورها المرتبط بتخصصها، وان تلتزم به الاقسام المعنية فى كل الجامعات.

●●●

٢ - من تقاليد الدراسات العليا الراسخة فى العالم كله ان الاشراف على الرسالة العلمية يكون لاستاذ واحد فقط، ولكننا فى مصر - ولظروف لم تعد مبررة - وسعنا قاعدة الاشراف ليكون المشرفون اربعة فى بعض الاحيان وثلاثة فى معظم الاحيان واثنين فى النادر وواحدا فى الاندر، وقد ترتب على هذا ضياع معنى الاستاذية تماما، وتفرق دم الطالب بين المشرفين دون ان يعنى به احدهم عناية المشرف الوحيد، بل كثيرا ما حدثت نزاعات ومشاحنات بين المشرفين ليس هذا مجال الحديث عنها.. وقد حان الوقت للعودة الى التقاليد الجامعية الصحيحة والسليمة بدءا من العام الدراسى القادم مباشرة، مع استمرار التسجيلات السابقة على ماهى عليه وبدون احلال احد محل من يسقط عنهم الاشراف بسبب الاعارة او غيرها من الاسباب، وارجو ان يعيدنا هذا الى عصر التلميذ والاستاذ الحقيقى على نحو ما كانت كتب الطبقات (فى عالمنا وفى العالم كله بعد ذلك) تذكر ان شيخ الاستاذ كان فلانا، وأنه تلقى عنه العلم فلان وفلان، ومن ثم تعود لتظهر فى محيطنا الجامعى مدارس علمية متميزة لا تهتم بكثرة العدد وانما يهتم فيها الاستاذ بأن يكون تلميذه خير دليل على استاذيته.

●●●

٣ - لا اعتقد أن الرسالة او الاطروحة الجامعية فى القرن الحادى والعشرين تصبح وحدها كافية للتعبير عن تمكن استاذ المستقبل من ادوات البحث العلمى فى محيط تخصصه، ولهذا فإنى اعتقد انه لابد لكل تخصص علمى من جهد اكاديمى مواز ينجز فيه طالب الدراسات العليا انجازا كفيلا برفع قدراته البحثية والعلمية والتخصصية خصوصا وهو فى سن التكوين العلمى المتميز، ولست استطيع ان اتصور استاذا فى اللغة العربية او التاريخ او الفلسفة دون ان يحقق فى كل من مرحلة الماجستير والدكتوراه كتابا على الاقل من التراث العلمى، كما لا اظن استاذا فى الجغرافيا او الاجتماع دون ان يرسم خريطة علمية لمنطقة لم ترسم من قبل، ولا اظن استاذا فى احدى اللغات الاجنبية دون ان يترجم نصا ادبيا من اللغة التى تخصص فيها الى العربية ونصا من العربية الى اللغة التى تخصص فيها. وهذا هو ما تأخذ به الجامعات المتقدمة فى الدول الغربية، ولا اظن استاذا فى اية كلية للطب او العلوم او الهندسة لا يقدم لنا كتابا فى احدث انجازات تخصصه العلمى مكتوبا بلغة عربية سليمة، وأن يكون هو نفسه قد استحدث المصطلحات العلمية العربية التى تقابل المصطلحات الاجنبية، ولا اظن استاذا فى الادارة لم يقدم المثل فى تطوير احدى مؤسساتنا العامة او الخاصة حتى لو كانت شركة لا يعمل فيها اكثر من مائة.. وهكذا.

٤ - اعتقد انه قد آن الاوان لتكون الاعوام الجامعية فى الدراسات العليا منضبطة بعض الشىء لا تبدأ فى اى يوم ولا تنتهى فى اى يوم، وقد فصلت هذا فى مقالى السابق «الف باء تطوير الاداء الجامعى» الاخبار: ١٩٩٩/٥/٢٧.

٥ - لابد من زيادة عدد الاساتذة المناقشين للرسائل الجامعية الى اربعة او خمسة، وأن يكون احدهم من خارج التخصص تماما حتى نعود اصحاب الرسائل أن يصلوا بالايضاح فى لغة العرض، وبوضوح الفكرة التى توصلوا اليها من دراستهم الى حد اقناع من هم خارج التخصص تماما بما انجزوه فى تخصصهم الدقيق، وهذا ليس بالامر الهين، بل ربما هو جوهر العلم الذى يقوم على الوضوح، وبهذا فقط نقضى على عقليات النقولات والقص واللصق. كما اقترح أن يكون تكوين لجان المناقشة خاضعا لجدول الاساتذة فى كل الجامعات بترتيب دورى مطلق دون اعتبار لعلاقات الصداقة والتبادل بين استاذ واستاذ او بين كلية واخرى، ومن سخريات القدر أن جامعة مصرية كبيرة لا تنتدب للمناقشات فى الماجستير احدا من خارجها لأن فيها كليتين مكررتين ولا تندب احداً لمناقشة الدكتوراه الا من جامعة قريبة منها. ورغم انها جامعة متميزة إلا انها لا تفعل هذا ابدا من باب التستر على طلاب ضعفاء، وانما لان الاجيال الصاعدة فيها قد تصورت ان هذا الاسلوب هو القاعدة من كثرة ما تكرر.

إلغاء «الحفظ».. ليس تطويراً للتعليم

بقلم:
د. محمد الجوادي
طب الزقازيق.

في أوقات كثيرة ترتفع صيحات براقة، ويساعدها البريق نفسه على أن تنتشر وتنتشر في لمح البرق كما يقولون، ولكنها تبقى شأنها شأن البرق محدودة القدرة على صياغة ضوء مستمر أو دائم، مكتفية كما يكتفي البرق بإبداع اللحظة الخاطفة وجاذبيتها، ومع هذا فإن البريق نفسه كثيراً ما يتسبب في خسائر كثيرة إذا لم يكن المجتمع قد احتاط بمانعات الصواعق.

وإذا كان لنا أن نبحث في الأجواء التربوية لتعليمنا القومي في الفترة الماضية عن تلك الحدث الذي كان شبيهاً بالبرق المؤذي، فسوف نكتشف بعد جهد ضئيل أن صيحة التخلي عن الحفظ كانت بمثابة «البارقة» التي لم يسلم تعليمنا من آثارها المدمرة، وقد أصبحت كل صيحة تربوية بعدم الاعتماد على الحفظ وبإراحة الطلاب من مشقته، تلقى كثيراً من التصفيق من جانب الطلاب أنفسهم، وربما من جانب الصحافة، وربما يستثمر البعض هذا الاتجاه ليزكي أن إلغاء الحفظ والهجوم عليه هما بعض وسائل تطوير التعليم.. ووصل الأمر في بعض الأحوال إلى وضع الحفظ في كفة والفهم في كفة أخرى والإيحاء بأن التخلي عن الحفظ كفيل في حد ذاته بتنمية قدرات الفهم.. مع ما في هذا القول من مغالطة واضحة جداً لا يصعب إدراكها على متوسطي الذكاء.. غير أن الطامة الكبرى في هذا الموقف الديماجوجي كانت في الإيحاء أخيراً بأنه من أجل تحقيق الفهم فلابد من إلغاء الحفظ! وهكذا تطور الهزل إلى ما لا تحمد عقباه.

ولكن هل يعتمد تعليمنا العام على الحفظ إلى هذه الدرجة التي تتنامى معها مثل هذه الصيحات؟ هل حقاً يعتمد النجاح في تعليمنا على تحقيق قدر مهم من الحفظ؟ هل يتحقق التفوق في امتحاناتنا بالموازاة الحفظ؟ سوف يدهش القارئ حين يجد أنه لو تفحص المناهج المقررة لسوف يجد الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة بالنفي!! رغم كل الصيحات التي تحارب شيئاً لا وجود له شأن صيحات دون كيشوت.

أكثر من هذا فإنني أخاف الآن أن أصدم القارئ إذا ذكرت له أن تعليمنا يهمل الحفظ تماماً، بل ويحوله إلى شيء صوري لا قيمة له... وفي واقع الأمر فإنني لا أتكلم عن حوادث تقع في كوكب آخر، وإنما مررنا بها جميعاً في التعليم المصري، وسوف أذكر القارئ بها أو ببعضها في سرعة.

١ - نتذكر جميعاً أن مناهج «النصوص الأدبية» تتضمن حفظ بعض النصوص في كل سنوات الدراسة، وتتمادى المناهج فتحدد أن هذا النص للدراسة والحفظ وأن هذا النص للدراسة فقط وبدون حفظ ولكن التعليمات الواضحة والتقاليد الراسخة المتبعة أمام الطلاب وواضعي الامتحانات أنه لم يتم توجيه أسئلة تكشف عن حفظ أو عدم حفظ النصوص ولو من قبيل «أكمل الأبيات التالية» إذن فأين الحفظ؟ وما هي الدرجات التي سيفقدها من لم يحفظ؟ إذا كان الأمر مجرد نصوص ورقية لا تؤثر في نجاح أو رسوب أو تفوق أو تأخر؟ وهذه التعليمات القاضية بعدم توجيه أسئلة تختبر الحفظ ليست علنية وليست سرية كذلك، ولكن كل الطلاب يعرفونها ويعرفون أنهم لن يكافأوا على هذا الحفظ ولن يعاقبوا على تركه. ومع هذا فإن حلاوة النص نفسه تدفع كثيراً من الطلاب إلى حفظه والتمثيل به شأن كل البشر الذين يطربون للأغنية فيحفظونها ليرددوها استمتاعاً بها حين يرددونها، ويستوي في هذا الإقبال على الحفظ في حالة النصوص الجيدة والمرحية المتفوقون والمتوسطون!

٢ - نتذكر جميعاً أن مادة التربية الدينية تنقسم «بحكم مناهجنا التربوية» إلى ثلاثة فروع: القرآن والحديث، والموضوعات الأخرى التي تشمل العبادات وغيرها، ونتذكر أن هناك نصوصاً قرآنية يشار إليها أيضاً في المنهج على أنها للحفظ وكذلك بعض الأحاديث النبوية.. ولكن هذه النصوص القرآنية وكذلك الأحاديث تعامل نفس معاملة النصوص الأدبية التي أشرنا إليها من قبل.

ومن العجيب أن هذا يحدث في بلد ذي حضارة ممتدة كانت حتى قريب جداً لا تعرف إلا نظاماً واحداً للتعليم، وكان هذا النظام مرتبطاً بالأزهر الشريف، وكانت أولى أولويات هذا النظام التعليمي هي حفظ القرآن الكريم، سواء كله أو نصفه أو ثلث أو ربعه.. والأسف الشديد فإنه قبل أن يدور الزمان دورتين وقبل أن يمر عليه حولان، ينقلب الوضع إلى النقيض تماماً فيصبح أفراد الأمة المتعلمون بعيدين تماماً عن منبع عظيم للفكر والأدب واللغة كهذا المنبع الذي لا يوجد له في أية حضارة أخرى، وهو القرآن الكريم الذي هو نعمة من الله سبحانه وتعالى لهذه الأمة!!

٣ - نتذكر جميعاً أننا ندرس في العلوم والرياضيات كثيراً من القوانين التي تعتمد على الثوابت، كثابت بلانك وكالنسبة التقريبية «ط» التي تساوي ٣.١٤ والتي لابد من اللجوء إلى استخدام قيمتها في حسابات محيط الدوائر.. الخ ومن المؤسف أن جميع امتحاناتنا تصمم بطريقة روتينية على أن تنص إلى جوار السؤال أو المسألة الرياضية على أن ط = ٣.١٤ أو أن ثابت بلانك = ...

وهكذا.. كأنما الاعتماد على ذاكرة الطالب من هذه الجزئيات يعد تحميلاً لهم بما لا يطيقون.

٤ - ندرك جميعاً أنه يستحيل فهم الجغرافيا بدون قدر معقول من الحفظ سواء المواقع على خطوط الطول والعرض أو العواصم أو لعدد السكان أو المساحة بصفة تقريبية.. وهكذا، ومع هذا فإن امتحاناتنا من زمن طويل تحرص بكل طريقة على أن تتجنب هذا النوع من الأسئلة المباشرة، وأصبح المتعارف عليه أن هذه الأسئلة لا توجه ضمن مقرر الجغرافيا وإنما توجه ضمن بند المعلومات العامة في برنامج المنوعات الإذاعية أو التربوية كبرنامج «الفائزون».. وإذا تذكرنا أن بعض هذه البرامج تقدم في كليات الآداب نفسها فسوف تعجب لطالب قسم الجغرافيا الذي يتنازل طواعية عن الإجابة عن سؤال هو في صميم الجغرافيا لأن هذا السؤال يتبع المعلومات العامة.. وبلغت المأساة ذروتها في أن الطلاب لا يعرفون أسماء عواصم محافظات وطنهم، ولا دول وطنهم العربي الكبير.

هذه أربعة أمثلة جيداً تدلنا على أننا أهملنا الحفظ منذ زمن طويل، وأننا لا نلجأ إليه ولا نعتد به لا في التعليم ولا في الامتحانات.

ولهذا فإذا كان إلغاء الحفظ خطوة تقدمية فإنني أنبه الداعين إليها إلى أننا حققناها بالفعل منذ زمن بعيد.. وخسرنا بسببها كثيراً جداً وهذه بعض أمثلة:

● لست في حاجة إلى أن أذكر أن «الذاكرة نفسها» هي واحدة من أعظم نعم الله على الإنسان، فضلاً عن أنها في العقل البشري تمثل أعظم صور الإعجاز الإلهي في خلق الإنسان

● لست في حاجة إلى أن أؤكد أهمية الحفظ وفائدته.. ذلك أن البديهيات تبقى دائماً أقوى من أن تحتاج إلى تدليل على أهميتها.

● لست في حاجة أيضاً إلى أن أؤكد أن الحفظ وسيلة فعالة لمعاونة النشاط البشري على إتمام كثير من العمليات الذهنية والمنطقية والفكرية في سرعة تضيف إلى إنجاز المرء الفكري والعملي ولا تطرح منه.

● لست في حاجة - رابعاً - إلى أن أقرر أن النصوص الفكرية سواء كانت أدبية أم علمية، لا يمكن لها أن تتحد بالتفكير البشري وتتوحد معه، وتكتسب القدرة على التفاعل معه بدون الحفظ بأية صورة من الصور التي يمكن تحقيق الحفظ بها.

● لست في حاجة أخيراً إلى أن أقول إن للدارس لأي نص لا يكتسب حميمية مع النص بدون حفظه، حتى لو كان هذا النص مما لا يستحق الحفظ

ومع هذا كله فسوف نعاود سماع الأسطوانات السياسية التي تزعم أن هذا الوزير أو ذاك قد أتم النجاح في القضاء على الحفظ مع أننا قضينا على هذا «المتهم المجرم» من زمن طويل.. ومع أنه لم يكن متهماً ولا مجرماً وإنما كان صاحب فضل علينا وعلى البقية الباقية من حضارتنا!

رؤية لكادر وظيفي خاص لرجال التعليم (١ - ٣)

بقلم
د. محمد الجوادي
طب الزقازيق

اصبح من المسلم به ان وجود الكادر الخاص لمهنة من المهن يمثل احد اهم مفاتيح النهوض بهذه المهنة وبمستوى العاملين بها ومن ثم مستوى اداء هذه المهنة واصحابها في تحقيق الوظائف التنموية المنوطة بهم، والمرجوة من ادائهم المهني، وفضلا عن هذا فان التجربة المصرية المعاصرة في التنمية الادارية قد اثبتت بما لايقبل النقاش الفوائد الجليلة التي نشات عن اقرار كادر القضاء على يد صبري ابوعلم باشا، وتوحيد كادر الشرطة على يد زكريا محيي الدين، والنهوض الرائع بكادر الجامعة على يد شمس الدين الوكيل وعزيز صدقي، وارجو الله ان يتولى برحمته من قريب رجال التعليم العام بكادر خاص بهم، وخصوصا مع مابات المجتمع كله متنبها اليه من تزايد الضرورة الملحة لوجود هيكل وظيفي جديد لمهنتنا الام التعليمية، فقد اصبح الهيكل القائم غير صالح بالمرة للنجاح في العملية التربوية اداء او تقييما او ادارة، ولا المعلمين انفسهم من حيث هم فئة من فئات العاملين في الدولة ومن حيث هم اصحاب مهنة بل ومهنة مقدسة، ومن حيث هم ايضا اصحاب رسالة يتوقف على ادائهم النبيل لها القدر الاكبر من الامل في المستقبل.

ومن يكون التوجه العام هو بناء التفكير في كادر وهيكل وظيفي جديد للمعلمين، فثمة اعتبارات مهمة ينبغي على المشرعين وعلى المخططين على حد سواء ان يضعوها في المقام الاول من اعتباراتهم.

● فلا بد ان ينتبه المشرع وان ينتبه كذلك المخطط المثال لجهاز التنظيم والادارة الى ان مهنة التعليم مهنة سامية يسعد بها الذين يمارسونها، ويتمنى الناجحون والمتميزون في ادائها ان يظلوا يؤدونها طوال العمر .. هذا يلح في الا نتقاعس او ان نتعامى عن ان نعلن للآراء والمشرعين والمخططين ان قوانين الدولة وقرارات الوزارة منذ حوالي سنة ١٩٧٢ صممت هيكل المهن التعليمية على ان التدريس هو ادنى مهنة ووظيفة في سلم هذه المهن، وان اقصى حد للبقاء في الوظيفة الاصلية في الكادر كله وهي وظيفة المدرس لايتجاوز اربعة اعوام اذا مابقي الحاصل على الشهادة العليا في العمل بالتعليم الاعدادي، او ثمانية اعوام اذا ما انتقل الى التعليم الثانوي، او اثني عشر عاما (في حالة واحدة وهي ان يختار العمل مدرسا اول بالتعليم الثانوي) ويصبح المدرس بعدها مضطرا بحكم طوابير التنقلات ان يتدرج في وظائف التوجيه الفني او الوكالة او النظارة ثم رئاسة القسم ثم مدير ثم وكيل مديرية وهكذا.

وهذا يعني انه من بين السنوات الـ٣٨ المتاحة للمدرس في الخدمة فان الوضع النموذجي يتيح له ١٢ عاما كمدرس ومدرس اول ثم ٢٦ عاما كاداري، ولايتيح له النظام الحالي ان يعود الى وظيفته الاصلية كمدرس، على عكس مايحدث في الجامعة حين يكون في وسع رئيس الجامعة (وهو بدرجة وزير) ان يعود في اي وقت الى وظيفة الاستاذ التي هي قمة الوظائف الجامعية .. وهكذا يصبح الوضع مقلوبا بل ومخلوطا كذلك .. واذا افترضنا ان المدرس الكفء المحب لمهنته فضل واثر البقاء في وظيفة المدرس الاول واعتذر عن عدم قبول الترقيات، فإننا نجده بهذا الوضع يبقى قريبا من قاع السلم الوظيفي حتى لو بقيت مكانته عند الجماهير في اعلى مكان .. وقد حدث هذا بالفعل في السنوات الفائتة في مدارس القاهرة والاسكندرية حالة بهذا النموذج الذي يدلنا على عظمة المهنة رغم بلاء القوانين!! وليس في حجة هذا المعاصر نموذج ابرز من هذا النموذج للجمع بين هذين المتناقضين: عظمة المهنة وغباء القوانين المنظمة للمهنة.

● لابد ان ينتبه المشرع والمخطط والمنظم الى اهمية وضوح الوظائف المتتالية في نفس الكادر بحيث تكون هناك توصيفات واضحة للفروق بين الوظائف المختلفة التي تبدو وكانها تكرر نفسها، وعلى سبيل المثال فإن مدير المدرسة وناظر المدرسة يقومان بنفس العمل ولكن المدير درجة ارفع تمنح في المدارس الاكبر حجما او ذات الاهمية الخاصة، ولا يليق ابدا ان يكون هناك مدير وناظر في الوقت نفسه في المدرسة نفسها .. (فما بالنا بالوضع القائم الان من وجود عدة مديرين وعدة نظار).

● لابد ايضا من تقليل الوظائف الاشرافية الى ابعد حد ممكن، لانها بكثرتها تعطي الفرصة الذهبية لخلق المبررات والشماعات التي نعرفها جميعا ونعلق عليها معظم عناصر الاهمال والفشل في كل خطوة من خطوات العملية التعليمية.

● لابد ايضا ان يراعي الهيكل الجديد الفروق الطبيعية بين البشر من حيث قدراتهم المختلفة سواء في العلم او التعليم او التوجيه او الادارة او القيادة، ومن حيث رغباتهم الشخصية التي لابد من احترامها الى ابعد الحدود.

● لابد للهيكل الجديد ان يفصل بين مستويين من الوظائف: وظائف قومية تكون تابعة للوزير نفسه، وتكون مرتبطة بالوزارة وديوانها في القاهرة، ثم وظائف محلية تشمل كل ماهو دون درجة مدير عام في جميع محافظات الجمهورية بما فيها القاهرة، وتنتهي امور هذه الوظائف جميعا عند المحافظ المختص كما ينص قانون الادارة المحلية وان كانت الوزارة لاتعترف بهذا .. ومن الجدير بالذكر ان تتولى الوزارة في القاهرة تنظيم امور ٨٠ الف معلم!!

في ضوء هذه الاعتبارات الواضحة نستطيع ان نتصور ان الدولة قادرة على ان تحدد مجموعة من المعايير الخاصة الكفيلة برسم هذا الهيكل:

● فلا بد ان يتم تحديد عدد الدرجات العليا (وكيل اول وزارة - وكيل وزارة - مدير عام) التي يتسع لها الهيكل الوظيفي للمعلمين، ولابد ان تكون نسبة هذه الدرجات الى عدد المعلمين متساوية تماما مع نسبة عدد الدرجات المماثلة في النظام الاداري للدولة الى عدد العاملين الخاضعين لقانون العاملين.

● لابد ان يتم توزيع هذه الدرجات على المواقع العليا في جهاز التربية والتعليم بطريقة علمية تكفل النجاح في تخويل السلطة لكل وظيفة.

● كما انه لابد ان يتم توزيع هذه الدرجات بطريقة تكفل نجاح الوزارة في أربعة محاور رئيسية تقوم بها الوزارة وهي:

محور التعليم .. وهو المحور الاول الاساسي
ثم محور الادارة التعليمية في جميع مستوياتها
ثم محور التوجيه والتدريب في جميع مستوياته
ثم اخيرا محور التقييم والامتحانات

● اختصار سلسلة الوصول والتوصيل بين المعلم والوزير لتكون في خمس حلقات على اقصى تقدير، بدلا من الوضع القائم الذي لايصل بهذه السلسلة الى اقل من ١٣ حلقة.

● لابد من وجود الفرصة الدائمة لتحقيق التجديد المستمر والمتواصل في الوظائف العليا في كل قطاع من القطاعات الاربعة التي اشرنا اليها.

واحسب ان الهيكل الجديد الذي يكفل تحقيق الاعتبارات العامة التي اشرنا اليها (في اولا) ثم المعايير الخاصة التي اشرنا اليها في (ثانيا) يستطيع ان يترسم الملامح التالية:

● الملمح الاول: يبدأ عضو التدريس بوظيفة مدرس ولكن تكون هذه الوظيفة نفسها على درجتين او ثلاث .. فهي تبدأ بمدرس مساعد ثم مدرس (ب) ثم مدرس (أ) .. كل هذا على الورق دون ان يحس به التلميذ او الطالب، فكل المدرسين امامه سواء .. تماما كما يحدث امام المواطنين في النيابة، فهناك معاون نيابة ومساعد نيابة ووكيل نيابة وكلهم امام المواطنين وكلاء للنيابة.

وفي هذه الدرجات الثلاث مدرس مساعد ومدرس (ب) ومدرس (أ) يمكن ان نفاضل بين الكفاءات في ذروة قدرتها على العطاء، وهكذا يمكن للالمعي ان يحصل على درجة مدرس (أ) بأسرع من العادي وان يحظى العادي بها بأسرع ممن هو اقل من العادي.

وينبغي ربط هذه الدرجات الادبية بالمعاملة المادية داخل نفس الدرجة (وهي الدرجة الثالثة) التي يبدأ العاملون تعيينهم فيها.

الملمح الثاني: الفصل بين وظيفة المدرس الاول ورئيس القسم، فلا يصبح المدرس الاول ايا كانت اقدميته رئيسا للقسم اذا كان هو اقدم الموجودين، وتصبح درجة المدرس الاول درجة ادبية تنتفي عنها الصلاحيات التقليدية القديمة لوظيفة المدرس الاول والتي كانت تعطيه صلاحيات رئيس القسم بصفة اتوماتيكية.

إيجابيات فى قانون الجامعة الجديد

د. محمد الجوادى

يبدو بكل وضوح أن مشروع قانون الجامعات الجديد قد استطاع فى شجاعة تحسب للمجلس الأعلى للجامعات أن يتصدى بالتداول لعدد من أهم القضايا التى تتصل بالارتقاء بالأداء الجامعى، وعلى سبيل المثال:

(١) انتبه مشروع القانون الجديد إلى أهمية وجود وظيفة أستاذ الكرسى، وأن تكون هذه الوظائف محددة العدد فى كل قسم وكل كلية، وهو النظام المتبع فى جامعات العالم كله والذى كنا نأخذ به فى مصر بصفة مطلقة حتى عام ١٩٦٥ حين أنشئت وظائف الأساتذة بدون كراسى، وقد أقر القانون وجود وظيفة الأستاذ الحالية بل وجعلها شرطاً للتقدم إلى وظيفة أستاذ الكرسى، وهو ما أرجو أن نتخلص منه بعد فترة من الزمن بحيث يكون التقدم لوظيفة أستاذ الكرسى، متاحاً للأساتذة المساعدين ولغيرهم حتى من العاملين خارج الجامعة.. وسوف تنشأ بعد تنفيذ القانون وظائف أساتذة كراسى بمقتضى نص القانون، وتكون هذه المناصب الجديدة بمثابة أكبر دافع للأساتذة لتجديد مستواهم والارتقاء ببحوثهم ونشاطهم العلمى وأعمالهم الإنشائية من أجل الفوز بهذه المناصب التى لن تكون حسبما نص عليه مشروع القانون وظائف تكرارية، وإنما ستكون وظائف محددة وممولة.

ومن حسن الحظ أن مصر لاتزال حتى هذه اللحظة تضم بين صفوف علمائها عدداً من أساتذة الكراسى القدامى الذين نالوا هذه الدرجة قبل أن تلغى بمقتضى القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢، ونذكر من هؤلاء: الدكتور شوقى ضيف رئيس المجمع اللغوى، وأساتذة الجراحة الدكاترة محمد لطفى دويدار، وأحمد أبو ذكرى، وحسن على ابراهيم، وعبد الرازق حسن، وأستاذ الفسيولوجيا محمد يسرى حامد، والدكتورة سيدة إسماعيل كاشف أستاذ كرسى التاريخ الإسلامى فى جامعة عين شمس، والدكتور طلعت الغنيمى أستاذ كرسى الأمراض الباطنة وعميد طب الزقازيق الأسبق.. الخ.

(٢) تعامل المشروع الجديد بجدية تحسب له مع منابع تعيين أعضاء هيئة التدريس، وحاول المشروع أن يخرج الجامعات من النطاق القائم الذى يجعلها أسيرة للمعيدين الذين يبدأون حياتهم بها وينتهون فيها، وهو نوع من أنواع الركود الفكرى والذهنى، لايؤذى الجامعة فحسب، لكنه يؤذى بطريقة مباشرة المؤسسات الأخرى التى لاتستطيع الآن أن تستقطب الأكاديميين إلى العمل بها ولو لعقد من الزمان، لأن هؤلاء ـ وأنا بصراحة منهم ـ يخشون إذا خرجوا إلى محيط العمل فى المؤسسات العامة والخاصة خارج الجامعة ألا يستطيعوا العودة إلى بيتهم المحبوب فى الجامعة.. وليس هذا هو الوضع فى جامعات العالم المحترمة التى تجدد نفسها على الدوام ولاتسمح بعضها ـ خاصة الجامعات الألمانية ـ للأستاذ المساعد أن يترقى أستاذاً فى نفس جامعته.. وهكذا يتم التجديد المستمر الذى يكفل البحث العلمى أن يكون بناء ومثمراً.. ولست أحب أن أكرر ما أقوله من أن الوضع الحالى جعل الجامعات مصابة بكل الأمراض التى لاتنشأ ولاتزدهر إلا عند سيادة مبدأ زواج الأقارب فيما بين أقليات الجيتو.. وقد ترك لنا الهدى النبوى نصحاً بليغاً فى هذا المعنى.

من ناحية أخرى فإن ظهور التفوق العلمى والتعليمى لايتوقف عند حدود السنوات الأولى من العقد العشرين التى يتم عندها اختيار المعيدين، وربما لايظهر نبوغ العالم إلا فى الأربعين كما تدلنا على هذا دراسات علم النفس والتربية، وقديما عبر أمير الشعراء عن هذا المعنى ببيتين من أخلد مانظم حيث يقول:

كم غلام خامل فى درسه ... صار بحر العلم أستاذ العصر
ومجد فيه أمسى خاملا ... ليس فيمن غاب أو حضر

(٣) طرح مشروع القانون مفهوماً جديداً طالما تاق المشتغلون بالتعليم الجامعى إلى وجوده من أجل الارتقاء بالأداء الجامعى، وهو مفهوم تفرغ شاغلى الوظائف الإدارية، وأفضل لأسباب جوهرية تدبير الألفاظ الرئاسية (حفاظاً على حقوق أصحاب وظائف أخرى موازية)، وأذكر أن رئيس جامعة القاهرة الأسبق بادر لى فى نهاية مناقشة ثرية معه وجهة نظر مهمة بقوله: إنه لن ينبنى هذا الوطن بدون تفرغ كامل لمشكلاته بعيداً عن أسلوب الهواه.. وكلنا بلا استثناء ندرك هذا المعنى حتى وإن لم نعبر عنه هذا التعبير الجميل، ويحلو لى فى كثير من الأحيان أن أدل زملائى على قراءة التفاصيل التى أوردها أحمد أمين فى كتابة «حياتى» عن راتبه الشهرى من وظيفته الجامعية وكيف تفرغ هذا الأستاذ الوظيفة الجامعية بمعناها الواسع فقدم هذا الإنتاج المتميز الذى خلد اسمه، ويبدو لى أن التعديل الجديد قادر على أن يضمن لنا الظروف الكفيلة بتهيئة المناخ لوجود هذا الطراز المنقرض من الأساتذة.

(٤) طرح مشروع القانون عدة بدائل للاختيار فيما بينها فيما يتعلق باختيار العمداء، ولم تقف هذه البدائل عند البقاء على الوضع المستحدث فى عام ١٩٩٤ أو الرجوع إلى الوضع القديم فحسب، لكنها قدمت بديلاً جديداً تأخذ به الجامعات الغربية حين تكل الأمور الى لجنة قيادية أو لجنة تسيير، وربما يقودنا هذا فى مستقبل قريب الى وضع نظم كفيلة باشتراك مجالس الأمناء بدور أكثر فعالية وأكثر قدرة على الاختيار الصائب بين برامج عمداء لا بين أشخاص عمداء فحسب. وظنى أن هذا الاتجاه يكفل مواكبة لتطور طبيعى جاء نتيجة الارتقاء الناشيء عن زيادة عدد الكفاءات المتاحة.. أقول هذا وأنا الذى لا أسأم من تكرار القول بأن مشكلة مصر هى كثرة الكفاءات وليس قلة الكفاءات على نحو ما يشاع ويذاع، ولم أحضر لجنة أو اجتماعا على أى مستوى وترددت دعوى قلة الكفاءات فى شأن محدد إلا وعرضت التو واللحظة أسماء أكثر من خمسة مصريين قادرين على التصدى لما هو مطروح. ومن العجيب أن التعليق النهائى لايتعدى أن يقال لى: وكيف عرفت كل هؤلاء؟ وننسى القضية الاساسية وهى أن معاناة مصر اليوم أصبحت من كثرة الكفاءات وليس من قلتها ولاندرتها!

(٥) نجح مشروع القانون الجديد فى أن يتصدى (ولو بطريقة جزئية) لترهل المجالس الجامعية، وعلى سبيل المثال فقد لجأ المشروع الى قصر عضوية مجلس الكلية على رؤساء الأقسام فقط، على حين يتيح القانون الحالى عضوية أستاذين من كل قسم أحدهما الرئيس، كما اكتفى المشروع فيما يتعلق بمجالس الأقسام بعضوية أستاذ مساعد واحد ومدرس واحد ممثلين لأعضاء هيئة التدريس الذين يشغلون هاتين الوظيفتين، وكنت أود لو أن القانون نص على حد أقصى لعدد أعضاء مجالس الأقسام التى يصل عددها فى بعض الأقسام الآن إلى أكثر من مائة عضو، بحيث يستحيل وجود المكان المهيأ لانعقاد الاجتماع، فضلا عن صعوبة إدارة مثل هذه المجالس حين تضم هذا العدد الضخم كما تقول بهذا «ألفباء» علوم الإدارة وعلوم النفس بالاضافة الى البديهة والتجربة والمنطق.

التقسيم الإدارى للقاهرة الكبرى

د. محمد الجوادى

من أولويات الحياة فى القاهرة الكبرى أن يعرف المواطن إلى أى قسم بوليس يتبعه مسكنه، وإلى أى حى.

وليس هذا بالأمر البديهى، فإن أحد سكان حى شبرا - على سبيل المثال - قد يكون تابعاً لقسم الساحل أو لحى شمال دون أن يرد ذكر لفظ «شبرا» فى الكيانات الرسمية التى يتبعها. ويرجع هذا إلى أن التقسيم الإدارى لا يمشى تبعا للتقسيم الطبيعى، بل أن التقسيم الادارى يختلف فى الشرطة عنه فى الإدارة المحلية. وسكان أرض الجولف فى مصر الجديدة - على سبيل المثال - يعرفون أنهم يسكنون فى أرض كانت ملكا لشركة مصر الجديدة، وكل مرافقهم تمت من خلالها، لكنهم الآن أصبحوا يتبعون قسم شرطة مدينة نصر.. وهكذا. بل إن أكثر من نصف سكان مصر الجديدة يتبعون قسم النزهة، وهو قسم شرطة مختلف عن قسم مصر الجديدة، وتتركب الصورة ببعد ثالث عند الحديث عن السنترالات، فحدود سنترال مصر الجديدة تغطى بعض حى الزيتون.. وهكذا. وقد تكيف المواطنون وتأقلموا مع هذا. لكن منطق التقسيمات الإدارية والخدمية يستلزم حدودا دنيا وأخرى قصوى من التنظيم والتخطيط والتنسيق والترشيد، وبعيدا عن توصيف المشكلات والحديث عن تاريخها، وبعيدا عن شرح كثير من التصورات والعوامل الحاكمة لتفكيرى على مدى سنوات طوال فى كل ما يحيط بهذا الموضوع، فإننى أفضل البدء مباشرة فى عرض حزمة من الأفكار المترابطة التى لابد من التفكير فيها بعمق من أجل تسهيل أداء الخدمات والتحكم فى تنظيم الحياة اليومية للقاهرة الكبرى على نحو أمثل:

(١) لابد أن نقر أن القاهرة الكبرى فى حاجة إلى التوافق بين الأحياء وأقسام البوليس، ومن المنطقى والبديهى والعملى والأكثر فائدة أن يكون لكل قسم بوليس حى، وأن يكون كل حى مكونا من قسم بوليس واحد فحسب. (٢) لابد أن نفكر فى أننا ربما نحتاج بعد هذا التوافق إلى التوحيد، إذ لابد من إعادة النظر فى الازدواجية القائمة بين سيطرة وزارة الداخلية ومسئولية الإدارة المحلية من خلال الأحياء، ولابد من الوصول إلى الصيغة المعمول بها فى عواصم العالم المتقدم، ولأن هذا يحتاج إلى إعداد جيد للتشريع الجديد من أجل التنظيم الجديد وإعادة توفيق الأوضاع، فلابد من التفكير الجاد فى نقل اختصاصات بأكملها من الآن فى يد الشرطة لتكون مسئولة مسئولية كاملة عنها بدلا من الأحياء وذلك للتغلب على ضياع عنصر المسئولية ما بين قرارات الأحياء بالإزالة والهدم ومنع البناء وإشغالات الطريق، وبين تنفيذ الأحكام، لأنه ببساطة شديدة إذا ما كانت الشرطة هى المسئولة فى البداية والنهاية، فسوف تتحدد المسئولية تماما ولن يمكن حينذاك استغلال عنصر تمييع المسئولية. (٣) إذا اقتضى هذا كإجراء انتقالى نقل تبعية الادارات الهندسية [دستوريا وإداريا وتنفيذيا] من التبعية لرئاسة الحى كما هو الحال الآن إلى مأمور الشرطة، فليس هناك ما يمنع، وليس بدعا أن تشرف الشرطة على أعمال هندسية، بل إنها بالفعل تقوم الآن ومن خلال سلطاتها فى الأحوال المدنية بالإشراف على تطبيقات أدق تخصصات الهندسة، أعنى هندسة بحوث العمليات على سبيل المثال من خلال الرقم القومى، والتطوير الجديد للأحوال المدنية. ومن الجدير بالذكر أن الشرطة المصرية فى عصر سابق كانت تضم وظائف لمعاونى الإدارة يتولون كل المهام الإدارية والمدنية. وقد كانت التجربة ناجحة جدا ولم ينشأ عنها ما نشأ الآن من فساد متراكم فى المحليات.

(٤) إذا ما أمكن لنا بعد دراسة دستورية وقانونية أن نصل إلى الصيغ بتوحيد الأقسام والأحياء، وإعادة توزيع المسئوليات بطريقة إدارية جديدة، فإن مبانى الأحياء القائمة وعددها فى القاهرة أكثر من عشرين حيا) تصبح كفيلة بتوفير مقار جيدة للأقسام الجديدة التى سنقترحها فى هذه الدراسة.

(٥) من المهم أن ننتبه إلى أننا سنبدأ بالقاهرة كتجريب التطوير. فإذا نجحنا فإنه من الممكن تدريجيا أن ننتقل إلى العواصم الكبرى للمحافظات فكل عواصم المحافظات ثم المدن الكبرى ثم كل المراكز. (٦) من الطريف أن نذكر أنه حتى صدور قانون الحكم المحلى فى نهاية السبعينيات لم تكن القرى تخضع لرئيس مجلس المدينة فى عاصمة المركز بصورة اسمية بينما كانت تخضع للمأمور فحسب وبعد صدور هذا القانون أصبح مسمى رئيس مجلس المدينة رئيس مجلس مدينة ومركز بابيس (على سبيل المثال)

(٧) من الطريف أن نذكر أيضا أنه فى كثير من عواصم المحافظات يتجاور قسم الشرطة المسئول عن المدينة واسمه «قسم شرطة دمياط مثلا» مع قسم الشرطة المسئول عن المركز الذى عاصمته المدينة واسمه «قسم شرطة مركز دمياط مثلا» وهكذا.

(٨) من الطريف أكثر أنه فى نطاق القاهرة الكبرى وعلى بعد كيلو متر واحد من ميدان الكيت كات يوجد قسم شرطة إمبابة، وإلى جواره مباشرة مركز شرطة إمبابة.. ومن البديهى أن العالم المتقدم قد حل هذه الازدواجية الظاهرة منذ زمن بعيد من خلال تعريف ومفهوم المدن والضواحى، لكننا لسبب لست أدريه آثرنا استعمال ألفاظ الحضر والريف وجعلنا الأقسام للحضر والمراكز للريف، وتجسد هذا كما أقول فى إمبابة حيث يتجاور القسم مع المركز على نحو ما تتجاور قرى مركز إمبابة نفسه مع الحى المسمى بإمبابة، وبين الاثنين العشوائيات.

(٩) من الملاحظ أننا فى حاجة ماسة إلى نشأة أقسام عديدة فى القاهرة الكبرى، وقد لا يصدق الناس أن حى المهندسين الذى تبلغ الثروة العقارية وحدها فيه أكثر من عشرين مليار جنيه، لا يحظى فى الخريطة الشرطية بأكثر من نقطة شرطة تتبع قسم العجوزة، وقل مثل هذا عن مدينة نصر بكل ما تضمه من كثافة سكانية مرتفعة ومساحات كبيرة من الأرض ومع هذا فلا تزال مقسمة إلى قسمين فقط ولا خلاف على أنها تحتاج إلى خمسة أقسام على الأقل حتى يمكن السيطرة الأمنية والشرطية عليها قبل أن نفقد هذه السيطرة ثم نحاول الإمساك بها بعد فوات الأوان.

(١٠) لابد إذن من التفكير الجاد فى انشاء عدد جديد من أقسام الشرطة الجديدة فى القاهرة الكبرى، وعلى سبيل المثال فإن محافظة القاهرة فى حاجة إلى ١٤ قسما جديداً للشرطة على الأقل، وسأتناول هذه الجزئية بتحديد فى مقال لاحق بإذن الله.

ومع هذا الفهم المستقبلى فإن ثمة ملاحظات مهمة تتعلق بالحاضر وبالأبعاد الأخرى:

(١) إذا لم نعن العناية الكافية بمبانى أقسام الشرطة.. فبماذا نعنى؟ سؤال يراودنى كثيرا، سواء على مستوى الاهتمام بالمبانى أو الاهتمام بالارشاد إلى طريقه والوصول إليه.

(٢) من أحلامى ألا يقتصر التنظيم المدنى والمعلوماتى القاهرة على الأحياء والأقسام، وأن يكون هناك توازٍ تام بين «السنترالات التليفونية» و«السنترالات الشرطية»، لأن هذا هو الكفيل بتنظيم كل وسائل الدفاع المدنى والطوارئ والسيطرة على الأزمات وعلى كل مدخلات ومخرجات الأمن السياسى والاقتصادى والاجتماعى (٣) وماضيا مع الاحلام فإننى لا أكاد أتصور وجود أى تفاوت فى الدوائر الانتخابية عن الأقسام، فيجب أن يكون لكل قسم دائرة واحدة بعيدا عن أى خطوات تمت فى أى زمن سابق من أجل تفصيل دوائر معينة لمرشح معين

(٤) ولابد من التخطيط المستقبل المقبل على مدى مائة سنة بإذن الله، ويظهر هذا فى التفكير فى وجود أقسام مستقلة تماما للأحياء الجديدة فى التجمع الخامس والتجمع الثالث والعبور - على سبيل المثال - حتى إذا لم تكن الكثافة السكانية الحالية مستحقة لوجود قسم شرطة، ويقتضى هذا إقرار مبدأ جواز التفاوت فى القوى البشرية والشرطية فى كل قسم من الأقسام، وليس من المنطقى أن نشترط أن تصل رعايا الأقسام إلى عدد معين حتى يكون من حقها الاستقلال، ومع أن هذا حادث الآن فى أقسام كثيرة تشمل كتلا سكانية متضخمة جداً تكاد توازى فى تعدادها تعداد بعض الدول.

(٥) ومع هذا فلابد من وضع خطة كبرى Master plane لتحديد حد أقصى لأقسام الشرطة فى القاهرة الكبرى بحيث لا تتعدى فى النهاية ٦٠ قسما شاملة القاهرة والاجزاء الحضارية من الجيزة والقليوبية.

إهدار الطاقات .. في الجامعات

بقلم الدكتور / محمد الجوادي

يشمل اهدار الجامعات للطاقات فى عدد لامتناه من الظواهر حتى ليبدو ان الجامعات تقوم على فلسفة اهدار الطاقة وسوف نلمس بمنتهى الرفق بعض هذه الظواهر

ـ نظام السنوات الدراسية :

مازالت جامعاتنا تفضل الاخذ بالنظام القديم الاخذ بالسنوات الدراسية يمر بها الطلاب جميعا دون تفريق بينهم تبعا لاهوائهم او ميولهم او قدراتهم فاذا هم يمرون جميعا بالسنة الاولى حيث يدرسون كذا وكذا ثم الى السنة الثانية حيث يدرسون كذا وكذا ثم الثالثة فالرابعة يحدث هذا بينما الجامعات المجاورة فى البلاد العربية بل والجامعات الامريكية واكاديمية السادات للعلوم الادارية فى مصر تأخذ جميعا بنظام الفصول او الساعات المقررة وفضلا عما تحققه هذه النظم من توافق مع اهواء وميول وقدرات الطلاب واحساسهم لانهم يختارون ما يدرسون فى اطار ما هو مؤهل لهم فان نظام الفصول الدراسية والساعات المقررة كفيل بتوفير هذا الازدحام المصطنع وهذه الاعداد المهولة من الكتب التى تطبع وتباع ثم تستنفد اجزاء منها تبلغ النصف والثلثين فى النهاية وهذه المدرجات المشغولة على الدوام بطلاب يتخذون من وجودهم فيها فرصة لاستكمال الحديث الذى بدأ فى فناء الكلية ولو تأملنا مثلا النظام الذى كان يأخذ به الازهر فى مصر حتى مطلع هذا القرن لوجدنا فيه اساسا صالحا لنظام تعليمى حقيقى لا يقوم على طوابير طويلة متنقلة !

ـ الكتاب الجامعى المقرر :

يمثل الكتاب الجامعى المقرر اكبر مأساة حقيقية من حيث الامراض الاجتماعية فى جامعاتنا المصرية اليوم خاصة فى كليات الاعداد الكبيرة حيث يعتبر الكتاب المقرر بلا مواربة ولا خجل هو مصدر الرزق الذى يقسم على اعضاء هيئات التدريس وتخطى القواعد المنظمة لتقرير الكتب وعدد اللازم وسعر الورقة الخ باهتمام شديد من اجل تحقيق العدالة وبالطبع هى عدالة حقيقية ولكنها فى اطار العبث .. وقد كانت النتيجة الحتمية بالطبع مجموعة من الامراض الاجتماعية التى استشرت فيما بين مجموعات كبيرة من اعضاء هيئة التدريس لتضرب قواعد القدوة فى الصميم

وقد بلغ الميل الربحى ببعض اساتذة كلية لها مكانتها حين لم يجدوا الوقت لتأليف كتب من حقهم تقريرها على الطلاب فأصبحوا يؤثرون تصوير كتب الرواد كاملة لاهم الا من الصفحة الاولى والتوقيع الذى تختم به المقدمة حيث يضعون اسماءهم مكان اسماء الرواد ليحصلوا على حقوقهم فليس هناك وسيلة اخرى للحصول على هذا الحق «او الرزق» غير هذا

وعلى المستوى الجمالى حقق انتاج هذه الكتب اسوأ الانتاج بدءا من اختيار الورق الذى تطبع عليه هذه الكتب من اسوأ درجات الورق «وهو الورق الذى يمثل عادم ورق الصحف» الى غياب الغلاف كلية فى معظم الاحيان وربما غياب التدبيس والتجليد ايضا حيث يوزع الكتاب فى ملازم متفرقة اضافة الى غياب عمليات الجمع والتوضيب بحيث يكتب الكتاب فى افضل صورة على الالة الكاتبة ان لم يكن خط اليد ثم يدفع به الى المطبعة .. هذا اذا لم يكن مصورا عن اصل قديم حين كانت الكتب القديمة تحظى باهتمام الرواد الذين حملت اسماءهم.

وليس من شك فى ان استثناءات لهذا الوضع المتردى ولكن هذه الاستثناءات تبقى لتؤكد القاعدة كما يقولون

وغنى عن البيان ان هذا الكتاب الجامعى على هذه الصورة قد يمثل مع هذا الوضع توفيرا للطاقة لا اهدارا لها لان الاهدار تحقق من البدء بفكرة وجود كتاب جامعى مقرر على حين ان الفلسفة الجامعية تقوم على غياب الكتاب الجامعى المقرر ولكن المأساة ان كثيرا من الشباب الذين يقرءون هذا الكلام الان سيستعيدونه مرة واثنتين لانهم لم يتصوروا ان فلسفة الجامعات هى غياب الكتاب الجامعى المقرر لا وجوده .. ولكن اصبح الخطأ الدائم هو الصواب المقرر.

اريد ان اقول ان كل ما ينفق على الكتاب الجامعى المقرر هو اهدار المال العام سواء الالاف التى يصرفها الاساتذة فى انتاجه او الملايين التى يصرفها الطلاب فى شرائه او الملايين الاخرى التى تنفقها الدولة على دعم شرائه

اما الرشد فى هذه المسألة فهو العودة الى ما يسير عليه كل العالم من احترام الكتب المراجع التى تكون موجودة باعداد كبيرة فى مكتبات الجامعات للاستعارة عاما بعد عام وتكون ايضا متاحة فى الاسواق وفى دور نشر محترمة لمن يبغى شراءها والاحتفاظ بها

ـ الانفاق على المدن الجامعية :

على الرغم من ان الانفاق على المدن الجامعية لا يتعدى ملايين محدودة الا ان الطلاب انفسهم يفزعون حين يقال لهم ان تكلفة الطالب فى المدن الجامعية كانت تبلغ اكثر من مائة جنيه فى الشهر الواحد «عام خمسة وثمانين» ولا ادرى هل وصلت هذه التكلفة الى مائتى جنيه اليوم ام لا ولكنى اعتقد ان معدل التضخم كفيل بذلك

ولا توجد دولة فى العالم تنفق او بمعنى اصح تهدر هذا الانفاق على هذا النحو خصوصا اذا ما قرأنا دراسة عام ١٩٨٩ التى اعدها الدكتور يسرى حامد نائب رئيس جامعة اسيوط ان نسبة الطلاب الذين يتمتعون بالاسكان الجامعى بلغت ٣١٪ فى جامعة قناة السويس مثلا !!

ـ الانفاق على الامتحانات :

مازالت بعض جامعاتنا تجد اللذة بتعذيب نفسها حين تنصب سرادقها للامتحانات فى نهاية العام وتستدعى لها مقاولى الفراشة ثم تستدعى رجال الهيئة يمرون بخيولهم لحراسة هذه الخيام والسرادقات على الرغم من ان مدرجات ومعامل وطرقات الكليات كفيلة مع شئ من التنظيم والتخطيط بالقيام بهذه المهمة بدليل ان كثيرا من الكليات المناظرة لهذه الكليات تؤدى امتحاناتها بدون سرادقات .. ولكن التنافل الجامعى لا يسمح بالتراجع عن الموروثات الجامعية

ـ العمر الحقيقى للعام الجامعى :

يبدأ العام الجامعى فى اكتوبر ولكن جداول العام الجامعى نفسه فى كثير من الكليات لا تعلن الا بعد شهرين ولا يعمل بها الا بعد شهر اخر واحيانا كثيرة ما تكون بداية العام الجامعى الحقيقية بعد اجازة نصف العام .. ومع هذا تبقى استثناءات مشرفة تدل على امكان تحقق الامل فى انضباط مثالى فان بعض الكليات العملية تبدأ بالفعل منذ اليوم الاول وجداولها ثابتة لدرجة اننا كنا فى اعدادى الطب فى كلية علوم القاهرة مثلا نفاجأ بأن من سبقونا بعشر سنوات كاملة يعرفون جدولنا لانه لم يتغير .. ولكن على الصعيد الاخر وبدون ذكر اسماء فإن الفرقة .. فى كلية .. يعرفون ان اول محاضرة لاستاذهم .. ستكون فى شهر مارس !! فاذا كان الامر كذلك فلماذا نبدأ عاما دراسيا فى اكتوبر يقع العبء فيه على عاتق المرور والشوارع ووسائل المواصلات ؟

بعبارة اخرى اذا كان من الممكن عملا ان تؤدى المواد الدراسية لكلية ما فى يومين فقط من الاسبوع فلماذا تظل الكلية المناظرة لها فى جامعة اخرى تستجلب طلابها ستة ايام فى الاسبوع ؟؟

بعبارة ثالثة اذا كان المعروف ان ما هو مطلوب حضوره من طلاب الفرقة الثانية بكلية كذا هو ١٨ او عشرون ساعة فقط فما الداعى الى ان تكون هذه الفرقة الدراسية مستغرقة عاما دراسيا كاملا اى ما معنى ان تكون الدراسة الجامعية بهذه الكلية من ذوات الاربع بينما هى لا تستغرق فى الحقيقة الا عامين دراسيين حقيقيين.؟

هل يمكن التكثيف ام انه ليس مطلوبا لانه سيعجل بتخريج من سينضمون حتى البطالة لسنوات طويلة؟ وهذا هو الاحرى لابد من اعادة النظر فى مناهج الكليات الجامعية والمقررات فى ضوء ما استحدث فى العالم من اشياء جديدة ليس اخرها الحاسب الالى

تطوير الشهر العقارى

الشهر العقارى هو ذاكرة الملكية العامة والخاصة على حد سواء وهو الذاكرة الاولى لعناصر الثروة القومية ووجوده فى ذاته هو احد المكونات الاساسية العدالة وازدهاره هو بلاشك من اهم المقومات لحياة قانونية منضبطة مأمولة ولاحوال مدنية وتجارية مبشرة ولاستقرار اجتماعى لابد منه.

ينبغى قبل الحديث عن آمالى فى تطويره بطريقة جذرية ومتدرجة ان اسجل بكل الاعجاب والتقدير التطوير الحديث الذى شهدته مجموعة المصالح التابعة لوزارة العدل فى السنوات الاخيرة.. لكن يبدو ان التطوير فى حاجة الى ان يمتد الى تصميم النظام الادارية الحاكمة للاجراءات والخطوات التنفيذية ونحن فى بداية الالفية الثالثة.

فنحن نلجأ فى كثير من الاحيان الى الشهر العقارى لاجراء بسيط هو توكيل محام من المحامين او واحد من الاقارب او الاصدقاء القيام بعمل ما بالنيابة عنا وربما تقتصر علاقة سبعين فى المائة من المصريين المتعاملين مع الشهر العقارى على هذا الاجراء البسيط لكن العجيب ان هذا الاجراء مع التطوير والتسهيل والتزيين الذى اصاب الشهر العقارى يستهلك من المواطن مالا يقل عن ساعتين فى المتوسط.

●●●

وقد عجبت حين لاحظت هذا مرة واثنتين فذهبت مرة ثالثة لكى ادرس على سبيل التجربة الخطوات التى تجعل مثل هذا الشأن البسيط يستغرق كل هذا الوقت الطويل فإذا بى افاجأ بان نظام دورة الاوراق «كما تقول علوم الادارة» هو السبب الوحيد والحتمى لضياع كل هذا الوقت على هذا النحو!

ولن اطيل على القارىء فى وصف الخطوات التى لابد ان يمر بها المواطن بين ثمانية موظفين على الاقل هم رئيس المأمورية الذى يتولى توزيع القادمين على الموثقين والموثق نفسه والكاتب الذى يتولى كتابة التوثيق ومفهرس يتولى فهرسة التوكيلات ومقدر رسوم يثبتها على هامش التوكيل ومحصل الرسوم يتولى تحرير القسائم المالية العتيقة ذات الاصل والصورتين ولابد ان يثبت فى كل قسيمة مجموع المبالغ المحصلة قبلها ثم المجموع الجديد ولابد له ايضا ان يراجع هذا الجمع مع انتهاء كل صفحة من صفحات القسائم التى تضم اربع قسائم.

والى جوار المحصل فى نفس الحجرة

بقلم الدكتور
محمد
الجوادى



مراجع او مراجعان لان الامر على هذا النحو يستدعى وجودهما فكل قسيمة تضم خمسة او ستة بنود وهناك بعد هذا موظف الميكروفيلم «او التصوير» تبعا للمكتب هذا فضلا عن الاداريين والسعاة والامن والاستعلامات.

ومن البديهى ان احدا من المواطنين ان يقود خطوات نفسه العشر فى هذه الدورة من غير خمسة استفسارات على الاقل.. ولهذا تكون النتيجة ضياع ساعتين او ثلاث فى ابسط اجراء يقوم به الشهر العقارى وهو التوكيل.. فما بالنا بما لم اجد عندى خبرة به من تسجيل عقار او بيعه.. الخ؟

●●●

ومع هذا فان حل هذه المشكلة بسيط جدا باعادة النظر فى نظام الدورة كله ولكن هذا يستدعى قرارات عليا بتوحيد مسمى الرسوم وبتبسيط اجراءاتها الحسابية وبتوفير وقت الكتابة فى السجلات مع تكوين السجل نفسه من اصول التوكيلات نفسها وادخال الكمبيوتر الرقمى وتطوير وظيفة الموثق نفسها.

وعندئذ يمكن لنا ان نتوقع ان ينتهى اجراء التوكيل فى دقيقتين على اكثر تقدير وان تقل الحاجة الى هذه المساحات الشاسعة الكفيلة بحفظ هذه الاوراق المطولة التى يكفى اختصار ديباجتها الرهيبة فى سطر واحد بدلا من وجه وظهر من ورقة على حجم كبير يسمونها فى مصلحة الدمغة بورقة الاتساع فى عصر لم يعد يحتمل ضياع دقيقة ولا مليم ولا سنتمتر واحد من المساحات المحدودة!!

وعلى هذا النحو يمكن ان تصدر وثيقة التوكيل فى صورة ورقة مقواة لا يتعدى حجمها حجم البطاقة الشخصية «الجديدة» متضمنة اربعة بيانات فقط هى:

– رقم الوثيقة: ويتضمن هذا الرقم اوتوماتيكيا اسم المكتب الذى اصدرها على هيئة رقم يمثل الخانة الثانية من رقم الوثيقة وليس هذا بجديد ففى حقيقة الامر ان لكل مكتب من مكاتب التوثيق رقما خاصا به حتى فى ظل البيروقراطية القائمة.

– والبيان الثانى هو اسم الموكل ورقمه القومى

– والبيان الثالث هو اسم الموكل «بفتح الكاف» ورقمه القومى

– والبيان الرابع هو موضوع التوكيل وليس من الصعب حصر موضوعات التوكيلات جميعا فى عدد لا يتعدى الحروف الهجائية بحيث لا يكون المرء بحاجة الى ان يكتب ان هذا توكيل عام فذلك يعنيه حرف «ا» وان هذا فى البنوك «ب» وان هذا توكيل خاص فذلك يعنيه حرف «ج».. الخ

وربما سمح لنا هذا النظام البسيط ان نضيف خانة لأمد التوكيل بما يتيح للموكل ان يقصر مدة التوكيل حتى نهاية العام مثلا او الى امد معين بدلا من ان يعود بعد مدة لالغاء التوكيل ويكرر كل الخطوات السابقة.

●●●

هذا نموذج بسيط جدا للتطوير الادارى الممكن جدا للشهر العقارى فى خطوة من الخطوات التى يحتك بها الجمهور مرات عديدة مع هذه المصلحة العتيدة ولاشك ان تنفيذ مثل هذه الخطوة يحتاج تضافر اجهزة عديدة فى الدولة وليس الشهر العقارى وحده وسترحب وزارة المالية بالقطع بفكرة التعبير عن نوع التوكيلات بحرف «ا» و«ب» و«ج» وسيكون لكل منها رسم محدد لا يقتضى البحث عن مقدر للرسوم ومراجع ومحصل ومفتش وامين خزينة.. الخ فى كل مكتب من هذه المكاتب.

كذلك فان الرقم القومى الذى طال انتظاره لابد له ان يظهر حتى يغنينا عن ارقام البطاقات وتاريخ صدورها وهل هى بدل فاقد او تالف او سارية فضلا عن الرقم المطبوع على ورقة البطاقة نفسها والسجل المدنى الصادرة عنه!!

فاذا نجحنا فى مثل هذا التطور خلال شهرين او ثلاثة فان امامنا الخطوة الاهم والاكبر وهى تسجيل ثروات الوطن العقارية كلها بطريقة علمية مميكنة تتيح الحفاظ على الحقوق وتتيح ايضا ضبط كل شىء بدءا من الملكية والحيازة وحتى الارباح والكسب والتصرفات العقارية وعندئذ يمكن ان يكون لكل عقار رقم قومى ولكل فدان رقم قومى.. وليس هذا بمعجزة اذا إردنا.. واذا بدانا.. واعتقد ان احدا لا يمانع فى البدء ولا فى الرغبة

نحو تقسيم إدارى جديد للقاهرة

د. محمد الجوادى

اوضحت فى مقال سابق «الاهرام: ٢٧ يوليو ٢٠٠٠» انه لابد من التفكير الجاد فى إنشاء عدد جديد من اقسام الشرطة الجديدة بالقاهرة الكبرى، وعلى سبيل المثال فإن محافظة القاهرة فى حاجة إلى ١٤ قسما جديدا للشرطة على النحو التالى:

(١) أتصور نشأة قسم شرطة جديد تماما باسم السيدة الزهراء شاملا كل الكتلة السكنية الإدارية التى تقع إلى يمين شارع يوسف عباس حتى نهايته والتفافه بامتداد الطيران، فتشمل ايضا كل ما هو اليمين من شارع الدكتور عبدالله العربى، ويمتد هذا القسم فى مساحات واسعة تشمل مسجد السيدة فاطمة الزهراء وجامعة الازهر ومعظم مدنها الجامعية وقاعة المؤتمرات الدولية والنصب التذكارى.. إلخ.. وتكون الحدود الجنوبية لهذا القسم هى الحدود الفاصلة الآن بين مدينة نصر وحى الجمالية والوايلى.

(٢) اتصور اقساما أربعة متوازية تتوزع عليها المنطقة الشمالية من مدينة نصر شاملة كل ما إلى الشمال من شارع يوسف عباس وامتداده حتى نهاية الحدود الشرقية للقاهرة مع محافظة السويس والحدود الشمالية القاهرة مع محافظة القليوبية، واعتقد مستندا إلى مؤشرات كثيرة لا تخطئها العين انه لابد من هذا لكى تتناسب نظمنا وخططنا بسرعة مع الحاضر والمستقبل.

وفى هذا الصدد فإنى أتصور قسم أول مدينة نصر فى مقره الذى هو فيه الآن وتتبع له الكتلة السكنية الواقعة ما بين محور ابوالمحاسن ونبيل الوقاد ومحمد عبدالهادى من ناحية وطريق النصر من ناحية أخرى، وما بين شارع يوسف عباس من ناحية ونهاية الحدود الشمالية لمحافظة القاهرة من ناحية أخرى.

واتصور القسم الثانى لمدينة نصر فى مقره الذى هو فيه الآن وتتبع له الكتلة السكنية الواقعة ما بين طريق النصر من ناحية ومصطفى النحاس - على امين من ناحية أخرى، وما بين شارع يوسف عباس من ناحية، ونهاية الحدود الشمالية لمحافظة القاهرة من ناحية أخرى.

(٣) اما القسم الثالث فى مدينة نصر فإنى احلم بان يسمى باسم قسم النحاس وتتبع له الكتلة السكنية الواقعة ما بين مصطفى النحاس - على امين من ناحية، وما بين ذاكر حسين (وامتداده احمد الزمر من ناحية أخرى) وما بين شارع يوسف عباس من ناحية، ونهاية الحدود الشمالية لمحافظة القاهرة من ناحية أخرى.

(٤) اتصور القسم الرابع شاملا الكتلة السكنية التى على يمين طريق ذاكر حسين وحتى نهاية حدود مدينة نصر وحدود القاهرة نفسها من الناحية الشرقية، حيث تتصل عند الكيلو ٢٦ بمحافظة السويس، وما بين شارع يوسف عباس من ناحية، ونهاية الحدود الشمالية لمحافظة القاهرة من ناحية أخرى.

(٥) اتصور قسما جديدا باسم منشية البكرى او باسم (العبور) يمتد ليشمل شياخات منشية البكرى التابعة الآن لمصر الجديدة ويمتد إلى الشرق حتى يضم كل عمارات المدن التى انشأتها القوات المسلحة فى العبور، وامتداد العبور، وخلف العبور، والتوفيق، وعمارات امتداد رمسيس الواقعة الآن فى نطاق مناطق عسكرية سابقة تحولت معظمها إلى مبان سكنية من أبراج مرتفعة وتشمل كثافة سكانية عالية، وبهذا يكون القسم الجديد شاملا الكتلة السكنية الواقعة ما بين خط المحيط الذى ترسمه شوارع جسر السويس فالقبة فإبراهيم اللقانى فالعروبة فإسماعيل الفنجرى.

(٦) اتصور قسما جديدا باسم الماظة ليشمل مناطق متجاورة جدا لكنها مبعثرة الآن ما بين قسمى مصر الجديدة ومدينة نصر، ويكون هذا القسم شاملا لكل ما يقع ما بين صلاح سالم (العروبة) من ناحية حيث يكون قسم مصر الجديدة إلى الغرب منه، وحسين كامل سليم من ناحية أخرى حيث يكون قسم العروبة الجديد إلى الشمال منه ومحور ابوالمحاسن ونبيل والوقاد ومحمد عبدالهادى من ناحية ثالثة حيث يكون قسم أول مدينة نصر إلى الشرق والجنوب منه، وبهذا يشمل هذا القسم ما نعرفه الآن على انه الماظة والجزء الحائر ما بين مدينة نصر ومصر الجديدة (حى كلية البنات الذى يتبع مصر الجديدة فى معظم الخدمات لكنه منذ فترة أصبح تابعا لمدينة نصر من الناحية الإدارية والشرطية)، وذلك لأن القاعدة القديمة لم تطبق مطلقا، فبعض ما هو على اليمين من صلاح سالم لا يزال تابعا لمصر الجديدة (الماظة)، على حين أن ما هو يمين الميرغنى (كلية البنات) من حى مصر الجديدة ومن تقسيم شركة مصر الجديدة قد اصبح تابعا لمدينة نصر.

(٧) اتصور قسما جديدا باسم العروبة يشمل حى النزهة الجديدة وكل ما هو إلى اليسار من شارع جوزيف بروزتيتو حتى طريق الاسماعيلية، ويشمل المطار نفسه، وكل ما هو إلى اليسار من شارع حسين كامل سليم (امتداد ابوبكر الصديق) وكل ما إلى اليمين من طريق العروبة وحتى طريق النصر حيث يكون الجزء الشمالى من قسم مدينة نصر (٢) إلى الشرق من قسم العروبة الجديد.

(٨) اتصور نشأة قسم خاص يضم حى الزمالك والجزيرة فصلا من قسم قصر النيل، واظن ان حدود جزيرة الزمالك لا تحتاج إلى إيضاح او ترسيم.

(٩) اتصور نشأة قسم خاص بجزيرة منيل الروضة وامتدادها الشمالى حيث مستشفى المنيل الجامعى وفندق المريديان وتوسعاته ومعهد السياحة والفنادق والنوادى والملاهى المحيطة، وذلك فصلا من قسم مصر القديمة، واظن أيضا ان حدود هذه الجزيرة لا تحتاج إلى إيضاح أو ترسيم.

(١٠) اتصور قسما جديدا لحى المقطم بأكمله نقلا من قسم الخليفة، وهذه الحدود ليست (ثالثا) فى حاجة إلى وصف أو ترسيم.

(١١) اتصور قسما جديدا لحى من أكبر أحياء القاهرة فى حاجة إلى كل ما هو ممكن من اهتمام وتمويل ودعم، وهو حى منشية ناصر، ويكون القسم الجديد إلى جنوب قسم الزهراء.

(١٢) أتصور قسما جديدا باسم الإمام الشافعى يضم الكتلة السكنية التابعة لقسم الخليفة الآن والواقعة إلى يمين طريق صلاح سالم، على حين يتبقى لقسم الخليفة الكتلة السكنية الواقعة إلى يسار صلاح سالم، وربما يكون من الاحرى ان يسمى القسم الجديد المتبقى باسم السيدة نفيسة حتى يمكن التمييز بين الأسماء الجديدة والقديمة، فيظل الاسم القديم يعنى القسمين قبل انفصالهما.

(١٣) اتصور قسما جديدا تقع كل كتلته السكنية إلى يمين شارع صلاح سالم ويضم الأجزاء الواقعة فى الكتلة التى تتبع الآن قسمى الجمالية (فى الشمال) والدرب الأحمر (فى الجنوب) ولا يخفى على احد مدى تضخم مستويات هذين القسمين وتكدسهما الآن، واتصور ان يسمى القسم الجديد باسم الإمام الحسين، وان يسمى القسم الجديد باسم جوهر الصقلى، وان يبقى الاسم القديم (الجمالية) بمثابة اسم تاريخى مثل اسم الخليفة، كما اتصور ان يسمى الدرب الأحمر الآن بقسم الدلمية حيث يقع القسم نفسه فى وسط هذا الحى العريق.

(١٤) اتصور ضرورة نشأة قسم خاص بحى دار السلام الذى يتبع قسم المعادى مع الارتفاع الشديد فى معدلات الكثافة السكنية فى هذين الحيين فى الفترة السابقة التى شهدت اقصى معدلات الإنشاءات الجديدة، سواء فى المعادى أو دار السلام.

(١٥) اتصور ان ينقسم قسم الساحل إلى قسمين بحيث يقتصر قسم الساحل على الكتلة السكنية الموجودة غرب شارع شبرا، وان ينشأ قسم جديد باسم المنتزه ليشمل الكتلة السكنية الموجودة شرق شارع شبرا، وذلك على نحو ما هو حادث فى تقسيم الجزء الجنوبى من شبرا بين قسمى شبرا وروض الفرج.

وعلى نفس الخط يمكن لنا أن نفكر بطريقة أعمق فى الأجزاء التى تتبع القاهرة من محافظتى الجيزة والقليوبية.

(١٦) اتصور نشأة قسم خاص بحى المهندسين (فصلا من قسم العجوزة) ليضم كل ما هو إلى شمال جامعة الدول العربية وإلى شمال شارع ٢٦ يوليو فى الجزء الممتد من ميدان سفنكس إلى مسرح البالون، وهكذا يتبقى لقسم العجوزة الكتلة السكنية المحصورة بين خمسة أضلاع تمثلها شوارع ٢٦ يوليو وجامعة الدول العربية والبطل أحمد عبدالعزيز ونزال والكورنيش.

(١٧) اتصور ان ينقسم قسم إمبابة إلى قسمين، والحد الفاصل بينهما واضح وهو شارع المطار الذى يقسم امبابه بالفعل إلى قسمين، واتمنى بالطبع ان يحمل القسم الجديد اسم طلعت حرب.

(١٨) اتصور ان قسم شبرا الخيمة ينقسم بالطريق الزراعى إلى الشرق والغرب، ثم ينقسم ما هو شرق الطريق الزراعى إلى شمال وجنوب الترعة التوفيقية.

السكة الحديد.. أولى بالتجديد




بقلم الدكتور: محمد الجوادى

ابدا بان اعبر عن اعتقادى فى ان السكة الحديد وسيلة حضارة قبل ان تكون وسيلة مواصلات ونقل واتصالات، ونحن جميعا نكاد نحس بهذا المعنى حين نجد ان ابناء المدن التى تخدمها السكة الحديد أكثر انتظاما فى مواعيدهم وخططهم، لانهم يتعودون من صغرهم على الارتباط بمواعيد ثابتة ومحدد سلفا لوصول وتحرك القطارات، كما تتنامى فى شخصياتهم قدرتهم على اختيار البدائل وفهم قيمة محددات التكلفة المادية والوقتية، بالطبع فان هذه القاعدة شأن كل قاعدة تتسع للاستثناءات، فمن الناس من لا يؤثر فيه النظام مهما بلغت دقته، ومن الناس من تضبط على مواعيده الساعة حتى لو لم تكن مواعيده الا لنفسه وليس للآخرين، ومن الناس ايضا من اذا وقف على شاطىء البحر الابيض فى الاسكندرية عمت الفوضى ايطاليا وجنوب فرنسا.

فضلا عن هذا فإن مجتمع القطار يكفل صورة من تلاقى الزملاء بطريقة شبه دورية، ويتيح الفرصة لاحاديث ومناقشات القطار، ومع «رزمية» او وتيرة القطار تنضبط «رزميات» او وتيرات كثيرة فى حياة مستعملية.

ومع هذا كله فان استخدام السكة الحديد يوفر الدخل القومى نفقات طائلة تنفق على الوقود، فضلا عن النفقات الجنونية التى تنفق على شراء سيارات بمعدلات هى على الاقل ضعف اقصى معدلات مناظرة لنفس الطبقة فى البلاد المتقدمة.

فالطبيب الامريكى المناظر لى ينفق على شراء وصيانة سيارته المناظرة لسيارتى ربع ما انفق، فاذا افترضنا ان الربع يذهب الجمارك وضرائب المبيعات، فان الربع الثانى ينشأ عن استخدامى السيارة فى اغراض ومسافات لا يستخدم فيها الامريكى سيارته، اما الربع الثالث فانه يذهب فى مصروفات الصيانة المترتبة على ظروف ننفرد بها عن غيرنا بسبب سوء حالة الطرق والمرور النسبى.

ومعنى هذا ان السكة الحديد كفيلة بتوفير نصف الانفاق على السيارات، وهو مبلغ كبير فى انفاقنا القومى، بل لا اكاد ابالغ اذا قلت ان انفاقنا على سياراتنا يفوق انفاقنا على بيوتنا.

وربما يعجب الذين يقرأون هذه العبارة الآن من انهم لم يدركوها الا الآن، لكننا - وهذا من حسن الحظ - قوم متوكلون، ننفق والله يرزق، ونسعى الى الرزق والله يرزق.

●●●

بعد هذه المقدمة فإنى اعجب من اننا لانزال نعبث فيما يتعلق بخطط تنمية السكة الحديد مع ان هناك محددات كثيرة تجعل من الانفاق على تنمية السكة الحديد فرضا لابد من ادائه قبل ان يكون خيارا صائبا نحبذ الاتجاه اليه.

ولست احب ان افيض فى العوامل التى تدعم وجهة نظرى هذه، لكنى يكفينى ان اشير الى ثلاثة عوامل على سبيل المثال:

العامل الأول: ان السكة الحديد نشاط استثمارى من ذلك النوع المطلوب لنا وهو النوع الكفيل باستيعاب نسبة عمالة مرتفعة، واذا كانت مشكلة استثمارات الصناعات الحديثة تمثل فى ان فرصة العمل الواحدة تتكلف مئات الألوف من الجنيهات، فان الحال فى السكة الحديد على النقيض من هذا، سواء فى مراحل الانشاء او التشغيل، بل ان الواجب الوطنى يقتضينا ان نوفر لابناء العاملين فى السكة الحديد - وهم بلا جدال من الطبقات المطحونة - الفرصة فى العمل فى المؤسسة التى افنى اباؤهم واولياء امورهم اعمارهم فى العمل فيها.

العامل الثانى: ان السكة الحديد الناجحة هى انجح الوسائل والمخططات فى تفريغ العاصمة «اية عاصمة» من الكثافة السكانية، لان ابناء الريف يفضلون البقاء فى مواطنهم الاصلية مع السفر المنتظم للعاصمة دون ان يتنقلوا اليها بأسرهم ويحقق لهم هذا وفرا اقتصاديا ووفرا اجتماعيا فى البقاء بجانب مواردهم الاقل تكلفة وبجانب اهاليهم وروح الاسرة، فضلا عما يوفره البقاء بجوار الاهل من تمويل حقيقى بتوفير النفقات.

والمثل على هذا واضح ومعروف لكل المصريين، ومن الثابت فى دراسات الجغرافيا السكنية لاقاليم مصر ان الاقاليم التى ترتبط عن طريق السكة الحديد بالقاهرة، لا تمثل مواقع نزوح الى العاصمة مهما بعدت، على حين ان اقاليم ومدن اخرى اقرب جغرافيا لا تتمتع بنفس الميزة بسبب فقدان الاتصال اليومى المنتظم بالعاصمة عن طريق السكة الحديد.

ولست احب ان اذكر امثلة كثيرة على هذا، لكننى سأقفز الى مثل يمتد لاكثر من مسافة ٢٠٠ كيلومتر وهو الاسكندرية، فمن السهل الانتقال من اجتماع او جلسة يعقد فى الاسكندرية الى القاهرة، او فى القاهرة من الاسكندرية اذا ما قورن ذلك بمدن اخرى لا تبعد عن القاهرة اكثر من مائة كيلو متر، ولن اذكر اسماءها لانه يكفى اهلها ما يشعرون به من ظلم.

●●●

العامل الثالث: الذى لابد لى ان اشير اليه هو ان كل مشكلة الساحل الشمالى الآن تنحصر فى غياب السكة الحديد الفاعلة عن الوجود، ولو ان خطا جديدا كهربيا سريعا السكة الحديد امتد من المشارف الفريدة لمدينة ٦ اكتوبر «فيما بين القاهرة والمدينة الجديدة» الى الساحل الشمالى، لاصبح الساحل الشمالى مستثمرا طيلة ٧ اشهر على الاقل فى كل عام، ولاصبح الساحل الشمالى لاهل القاهرة «بلا ادنى مبالغة» بمثابة مدينة رأس البر لأهالى دمياط، وبمثابة العجمى لأهالى الاسكندرية.

العامل الرابع: هو ان ثلاثة أرباع الانفاق الحكومى على المدن الجامعية والانفاق الخاص على السكن الطلابى يمكن توفيره اذا ما تحقق النهوض الحقيقى بالسكة الحديد على نحو ما نرى فى كل بلاد العالم المتقدم.

بل لست ابالغ اذا قلت ان مستوى التعليم الثانوى نفسه سيرتفع وسيعود الى ما كان عليه فى الثلاثينيات والاربعينيات حين كان هناك عدد محدود من المدارس الثانوية المتميزة جدا فى مدن محدودة العدد، بدلا من المدارس الثانوية التى اصبحت الآن منتشرة بافراط فى القرى من اجل تحقيق غاية واحدة هى ازدهار الغش من خلال المبانى الملاصقة المحيطة بها من كل جانب.

وحتى استكمل الصورة فانى اذكر ان القطارات الآن فى اوروبا تشمل بعض عربات سكة حديد نصفها مخصص لجلوس الركاب، ونصفها الثانى مخصص لان يضع الطلاب فيه دراجاتهم التى يصلون بها من بيوتهم الى المحطة، ثم يصلون بها الى مدارسهم من المحطة، وانى اتمنى ان اشهد عن قريب مثل هذا الطراز فى مصر.

ربما انى احلم، ولو كان الامر بيدى ما صعب علىّ تحويل الحلم الى حقيقة، واذا كان الامر كذلك فانى احلم بكهربة السكة الحديد كلها، وهذا موضوع ثان.

واحلم كذلك بأن تكون خطوط السكة الحديد «القضبان» الممتدة

قيادات الجامعات والاختيار الصائب

بقلم الدكتور:
محمد الجوادى

من المعتقدات الشائعة ان الإدارة الجامعية شأن ادارة الاعمال الفكرية والعلمية لا تتطلب جهدا دءوبا من القائمين بها، لان البنيان الاكاديمى بطبعه يكون قادرا على الضبط الذاتى فى مجالات التخطيط والتنظيم والمتابعة والرقابة.

وقد وصل الحال ببعض المجتمعات الجامعية المتقدمة الى ان يتحكم الجيل الجديد من الحاسبات الآلية فى تسيير العمل الجامعى من خلال برامج معلوماتية ذكية تستطيع الوصول الى القرار الصحيح متى كانت المدخلات المعلوماتية أمينة ودقيقة. ولكن الأهم من هذا بالطبع ان يكون برنامج التشغيل نفسه برنامجا ذكيا ومرنا وقادرا على الإبداع.. وهذا هو باختصار شديد جوهر ما هو مطلوب فى القيادات الجامعية اذا لم يكن من الممكن تسيير أمور الجامعات بالكمبيوتر الذكى او برنامجه المبدع.

ونحن نلاحظ فى كثير من الاحيان ان الاداء الجامعى ينهار تماما ويصبح مدعاة للاسف والسخرية، بل والازدراء، ونبحث عن السبب ونتسابق فى تسجيل مجموعات مختلفة من الاسباب، لكنها فى النهاية تتجاهل السبب الحقيقى وهو عجز القيادة الجامعية عن القدرة والعطاء الفكرى، ومن ثم فانها تبتدع اسبابا عديدة لا تخرج عن اسباب «عبده الكوماندا» المدير الكبير.. وقد باتت الاسباب الجاهزة لكل فشل فى الاداء الجامعى معروفة ومحفوظة سلفا من قلة الامكانيات «وهو افتراء واضح» وكثرة الاعداد «وهو افتراء اكثر وضوحا» وقدم النظم الجامعية «مع ان الجامعة مفوضة تماما بقانونها فى ادارة امورها بنفسها».

ومن حسن الحظ ان الامور تتغير تماما وعلى طريقة الـ ١٨٠ درجة حين يتم تغيير القيادة الجامعية. ومع ان جماهير شعبنا وجموع هيئات التدريس يلاحظون هذا ويلمسونه، الا ان كثيرين منهم لا يزالون يكابرون فى أهمية اختيار القيادات الجامعية، ولا يدركون قيمة التدقيق فى اختيار النماذج المضيئة لتولى المناصب الجامعية، ويكررون المقولة العتيقة البالية التى تقول بأن الاهم هو الاسلوب او النظام وليس الأشخاص!.

وفى رأيى ان استمرار هذه المقولة هو اكبر بلاء يصيب مستقبل الجامعات المصرية، ذلك ان الجامعات فى البداية والنهاية لا تقوم الا على القدوة، ولا تتقدم الا بالمدارس العلمية، ولا تزدهر الا بمن تنتجهم من علماء أو باحثين متميزين، ومن ثم ما ينتجه هؤلاء من عطاء فكرى متميز.

●●●

وقد تصادف ان الصحافة سلطت الضوء مؤخرا على حقيقة الخطوات التى مر بها ترشيح نجيب محفوظ لجائزة نوبل منذ الستينيات، وقد تأكد بوضوح ان اتجاه الدولة فى تأييد هذا الترشيح بل وحتى قبوله، لم يحدث الا حين تولى وزارة الثقافة استاذ كبير من اساتذة النقد الادبى هو الدكتور احمد هيكل، ولولا هذا لظل ترشيح نجيب محفوظ امرا تتأباه الاجهزة الرسمية التى هى بالطبع غير مؤهلة لادراك قيمة عمله وفكره «القارئ، ان يراجع الاهرام الأدبى ٩/٢٠٠٠».

ومن حسن الحظ ان اختيار القيادات الجامعية فى الفترة الاخيرة قد عاد الى المسار الأصوب من حيث الكفاءة الفكرية، والسمعة الشخصية، والاداء النشط، والحضور الدولى، والقدرة على العطاء، والانجاز، والتطوير، وتجلى هذا بصورة بارزة فى اختيار اربعة رؤساء جامعات جدد، وقد تميز احدهم – على سبيل المثال – بقدرة فائقة على وضع جامعته الاقليمية «ومن ثم وطنه» على خريطة النشاط العلمى الدولى فى مجال تخصصه والاخلاص المتناهى لهذا التخصص والتخصصات الدقيقة المرتبطة به جغرافيا وعمريا.

وقد اهله هذا النشاط البارز المكثف الذى امتد طيلة ربع قرن «وعشرة مؤتمرات دولية منتظمة الانعقاد كل عامين» الى ان يحتل مكانا مرموقا بين اساتذة تخصصه فى المجتمع الدولى، وقد حافظ على هذا الوجود بإخلاص دون أن ينزلق – وهذا هو الاهم – الى إدعاء قدرة على الاختراع او الاكتشاف او التجديد ملتزما حدوده العلمية فى تطوير البحث العلمى والتعليم الطبى فى حدود الامكانات المتاحة، وقد جمع الى هذا النشاط الاكاديمى حضورا مجتمعيا على مستوى وطنه، سواء فى العمل الشبابى أو الرياضى او فى خدمة البيئة، وقد طور من خلال توليه منصب نائب رئيس الجامعة لشئون البيئة من بعض مفاهيم تتفاعل الجامعة مع المجتمع، بل والاتصال الجامعى نفسه بقدر ما مكنته الظروف، ومع إحساسه الفنى الراقى، بل وممارسته للفن فى شبابه فان جديته الصارمة مكنته من الحفاظ على النجاح والتألق على الدوام.

●●●

وقد انعكس هذا كله بصورة تلقائية على طبيعة قراراته الجريئة فى الاسبوع الاول من قيادته لجامعته، فاتخذ خطوات تنفيذية من اجل القضاء على التدخين داخل الحرم الجامعى، وذلك بتطبيق القانون الموجود بالفعل والذى يصل بالغرامة الى آلاف الجنيهات.

كما تصدى من تلقاء نفسه وبنفسه لواقعة تسريب الامتحان فى احد المعاهد التابعة للجامعة، وضبط الواقعة بنفسه واتخذ قراراته فى موقع المخالفة وفى نفس الصباح وليس فى نفس اليوم فحسب، ولم يترك المعهد العالى الا وقد نحى عميده وعين عميدا آخر له.

وقد تم كل هذا قبل ان يتوجه اغلب اعضاء هيئة التدريس الى مواقعهم، على حين كان السلوك الجامعى قد وصل من التدنى الى حد ان تترهل مثل هذه الواقعة – القضية على مدى سنوات طوال، بل والى حد ان تدافع القيادات الجامعية عن الخطأ.. بل وهذا هو الاخطر والذى يكاد يقضى على تألق الحياة الجامعية وتميزها وصل الامر الى البحث عن الاسباب التى دفعت من اكتشف الخطأ ومن دل عليه الى اكتشافه والإشارة الى وجوده، والربط الحتمى بين هذا الصواب ونظرية المؤامرة، ومن الانصاف ان نذكر ان العميد لم ينزلق الى اى من هذه المسارات الخطرة على روح الجامعة، بل ادرك فى ذكاء وشجاعة ادبية موطن الخلل حين اسند الامانة الى غير اهلها.

ولست انكر اننى بذلت من جهدى واعصابى قدرا هائلا خلال الايام الماضية لاقناع كثير من الزملاء والاساتذة بخطورة تبسيط المخالفات الجامعية والتهوين من شأنها وبخطورة ترديد نغمة ان النظام أهم من الاشخاص، وان المسيرة تمضى فى طريقها دون حاجة الى تقييم وتقويم لان التيار اقوى من كل محاولة تبذل لتحويله.. ولكننى ادركت فى النهاية قدرا مهولا من النجاح حين بدأ الرأى الجامعى يستعيد – من خلال التجربة – الوعى بأهمية وجود القدوة والقدرة فى القيادات الجامعية.

●●●

ومن حسن حظ مصر وجامعاتها ان هذه الجامعات بدأت وازدهرت وتفوقت معتمدة كل الاعتماد على رموز فى العلم والفكر، وقد اسندت اليهم القيادة فى الجامعة لانهم كانوا بالفعل اصحاب مكانة فكرية تؤهلهم لهذه القيادة الجامعية قبل ان يكونوا اصحاب شهادات او قدرة على التسلق والوصول، او قدرة على تمويل الطموحات المادية غير المشروعة المتداخلين فى اختيار القيادات الجامعية بحكم مواقعهم الموازية وغير المسئولة فى السلطة، وهو ما حدث بالفعل جهارا نهارا فى جامعات مصرية اخرى. ولا يستطيع احد ان يمارى فى ان اختيار احمد لطفى السيد لرئاسة الجامعة الاولى كان له تفسير غير هذا التفسير.

ومن حسن الحظ ان الرؤساء الاوائل لجامعاتنا كانوا جميعا اصحاب بصمة بارزة على جامعاتهم بحكم فكرهم الوثاب، لا بحكم شهاداتهم او ادائهم المهنى او الوظيفى او السياسى.

وهكذا كان احمد لطفى السيد وعلى ابراهيم ومشرفة وابراهيم شوقى وعبدالوهاب مورو واحمد زكى فى الجامعة الاولى.

ثم طه حسين ومحمد عوض وحسين فوزى فى الجامعة الثانية ثم محمد كامل حسين ومصطفى نظيف وعبدالحليم منتصر فى الجامعة الثالثة.

ثم سليمان حزين فى الجامعة الرابعة.

ثم احمد حسن الباقورى فى الجامعة الجديدة التى نشأت فى رحاب الازهر، ثم عبدالمنعم البدراوى، وشفيق بلبع، وهشام نصار، وعبدالحى مشهور، ومحمد طلبة عويضة، ومحمد عبداللطيف، وعبدالرزاق عبدالفتاح، وعبدالمنعم كامل، وعبدالمجيد عثمان فى الجامعات الاقليمية فضلا عن رؤساء الاكاديميات: عادل عز، وجمال مختار، وعبدالكريم درويش، والرؤساء الاول للجامعات الخاصة الاربع: احمد خضير، وحسن حمدى، ومحمود نجيب حسنى، وسمير البدوى.

الجيل الرابع من المدن الجديدة

لايزال التفكير المصرى يعانى من الانشغال بالمرحلة الراهنة عن التفكير فيما بعد، ومع انه من المتصور ان التخطيط المصرى لايقع هو الآخر فيما يقع فيه التنفيذ بحكم ان المسئولين عن التخطيط يتمتعون بقدرات تفوق بكثير قدرات المنفذين وعامة الناس، إلا انه يبدو لى ان التخطيط المصرى لايزال هو الآخر يعانى من نفس السمة التى كلفتنا فيما مضى اثمانا باهظة حين اجلنا البدء فى خطوات ضرورية حتى تفاقمت مشكلات كثيرة نتيجة تأجيل اتخاذ الخطوة الضرورية فى الوقت المناسب.

ولعل هذا يتضح بصورة جلية فى غياب الخطوات الجادة من اجل رسم ملامح جيل جديد من المدن الجديدة، على الرغم من ان الجيل الاول من المدن قد وصل الى مرحلة التشغيل التام والامتلاء والتشجيع ولم يعد فيه او فى مواقعه الاساسية حيز لم يخصص بالفعل، كما ان الجيلين الثانى والثالث قد مضيا خطوات واسعة على نفس الطريق، لكننا للاسف الشديد مازلنا مشغولين بمناقشات قديمة فات اوانها حول الفكرة نفسها، ثم حول مناقشات اقتصادية تتعلق بسياسات التخصيص واعادة التخصيص والتشغيل والمشكلات الناشئة عنه دون ان نعنى بما هو اهم من هذا كله وهو التخطيط المستنير لجيل رابع من هذه المدن يكفل لنفسه نجاحا يفوق النجاحات التى تحققت بالفعل فى مدن الاجيال الثلاثة، ويتجنب ما امكنه كل السلبيات التى لم تكن فى الحسبان عند وضع تخطيط هذه المدن العظيمة

واعتقد اننا فى حاجة ماسة الى ان نبدأ من الآن التخطيط الجيد لانشاء الجيل الرابع وما يليه من الاجيال، كما اعتقد ان التفكير فى هذه الاجيال لابد ان يتوزع على عدة محاور فيما يتعلق ببناء المدن الجديدة.

المحور الاول: ان تخرج الحكومة من دائرة البناء والتنفيذ الى دائرة التخطيط ووضع المواصفات ثم الرقابة وتقييم المنتج، ويتواكب هذا مع الاخذ بفكرة تطبيق نظام طرح المدن الجديدة على شركات المقاولات العالمية (والمحلية التى ترغب فى المنافسة مع الشركات العالمية) لتنفيذها بنظم حق الانتفاع، واظن اننا قد بلغنا من الرشد الاقتصادى المرحلة التى تمكننا من التنفيذ الفورى لهذه الفكرة، ويتطلب هذا الانجاز عقليات قانونية اقتصادية متفتحة قادرة على وضع الاطار القانونى لهذه العمليات التى ليست بالشئ الجديد على وطننا الحبيب. ولعلنا نذكر - على سبيل المثال - تجربة شركة مصر الجديدة فى اوائل القرن ونفيد من ايجابياتها الرائعة، ونذكر فى نفس الوقت تجربة شركة المقطم فى السبعينيات ونستفيد من سلبياتها القاتلة.

وفى الحقيقة فانى لا اتوقف على الحلم بان تأتى اربع شركات يابانية والمانية وكورية وصينية «على وجه التحديد» لتبنى اربع مدن على الاقل نتعلم من خلال بنائهم لها اسلوب هذه الشعوب فى البناء والانجاز والدقة والجمال.

المحور الثانى: اتصور اطار التعاقد على تخصيص هذه المدن مكونا من ثلاثة اركان:

الركن الاول: ان تقدم الشركة قسم البوليس ومقر الحى والمستشفى والمدارس والمكتبات العامة والحدائق ودور العبادة والاسواق ومحطات الاتوبيس والنادى الرياضى جاهزة التشغيل.

الركن الثانى: ان تحتفظ الشركة بملكية مؤسسات تجارية تحقق لها عائدا استثماريا على المدى الطويل مثل مراكز المحلات التجارية والسينمات والمسارح وساحات (او عمارات) انتظار السيارات ومحطات البنزين والغاز الطبيعى.

والركن الثالث: ان نطلق يد الشركات البانية فى بيع الاراضى او بيع المساكن المنشأة على هذه الاراضى، طبقا للمواصفات المحددة والمتفق عليها فى عقود التعاقد مع الحكومة، ويشمل هذا بالطبع المساحات الخضراء والفراغات والارتفاعات والالتزام بمناطق سكنية، وكل ما من شأنه الارتقاء بمستوى الحياة فى المجتمعات العمرانية الجديدة.

ومن البدهى ان قيمة المنشآت التى ستعرضها الشركات البانية للبيع والاستثمار سترتفع وتنخفض فى سوق العرض والطلب بناء على المزايا التى استطاعت الشركة البانية توفيرها فيما بنت.

المحور الثالث: اتصور ان العوامل الحاكمة لتحديد مواقع المدن الجديدة ينبغى ان تأخذ فى اعتبارها تخطيطنا الاستراتيجى لسلامة وسيادة وطننا فى المقام الاول، ثم رغباتنا المشروعة فى التنمية والتطوير فى المقام الثانى، وان يأتى على نفس الخط عامل ثالث هو التوجه الى حل المشكلات المرتبطة باضطرابات توزيع السكان الراهنة، وهى الاضطرابات التى اصبحت مسئولة بصورة اساسية عن مشكلات التلوث فى المقام الاول (وبكل معقبات ومضاعفات التلوث التى وصلت بالفعل الى حدود خطرة) ومشكلات التكدس السكانى وما يترتب عليه من مضاعفات صحية وبيئية، بل وامنية.

وفى هذا الصدد فان مشكلة القاهرة المزمنة اصبحت قابلة التكرار بصورة كربونية فى عدد من العواصم الاقليمية، بل ربما ان مشكلات هذه العواصم فى ساعات الذروة تفوق مشكلة القاهرة، لولا ان الصحافة لاتكتب فى صفحاتها المتعددة عن تلك العواصم، ولو انى كتبت اسماء عدد من هذه العواصم - على سبيل المثال - لوجهت بغضب اصدقائى من المواطنين الذين يسكنون عواصم اخرى، ومع هذا فتكفينى الاشارة الى ان توقف الشوارع الرئيسية فى مدينة الزقازيق فى ساعة الذروة يفوق بكثير توقف شوارع القاهرة.

لهذا فانى لا اتصور صواب رأى محافظة الشرقية وهى تقف مكتوفة الايدى وبسلبية بارزة امام وضع خطة لاستغلال الظهير الصحراوى لها وهو شاسع، على حين تعانى الدقهلية ندرة مثل هذا الظهير.. وربما تحتاج المنوفية والغربية الى قدر من السعى لدى مجلس الوزراء للامتداد بحدودها فى الصحراء الغربية فى غرب الطريق الصحراوى بالموازاة لمدينة السادات لتنشئ لها كيانات تسمح بان تنشئ فيها مدن جديدة.

وعندى ان تصور مدن الجيل الرابع ينبغى ان يكون متواصلا ببعضه بحيث تنشأ مجموعة من سبع او ثمانى مدن على خط واحد تكون كفيلة بتحقيق طفرة حقيقية فى مستوى الحياة على ارض مصر، فاذا كان هذا الخط هو الخط الموازى للساحل الشمالى فى سيناء الشمالية، او الساحل الغربى فى سيناء الجنوبية على بعد عشرة كيلو مترات من اى من الساحلين فاننا نكون قد حققنا شيئا كبيرا يستحق ان يطلق عليه بحق مسمى الجيل الرابع من المدن الجديدة.



د. محمد الجوادى

مضاعفة خطوط السكة الحديد

بقلم الدكتور:
محمد
الجوادي

لو أنني كلفت بكتابة برنامج حزب انتخابي يخوض انتخابات عامة في بلد تام، لجعلت أول بند في برنامج التنمية الذي يعد هذا الحزب بتنفيذه أن يرتفع بأطوال خطوط السكك الحديدية الممتدة إلى عشرة أضعاف، ولو كان هذا الحزب في مصر لجعلت الارتفاع إلى عشرين ضعفا، ولو كان هذا الحزب هو الحزب الوطني الحاكم الآن لجعلت الارتفاع إلى ثلاثين ضعفا كي أعوض التقصير الذي وقعنا فيه طيلة الفترة الماضية.

كان والي مصر عباس الأول، الذي يظلم في التاريخ ظلما بينا لأنه يقارن بوالده محمد علي وبابن أخيه إسماعيل رجلا عظيما متفتحا، مد السكة الحديد في مصر قبل أن تمتد في كل العالم، وقبل أن توجد في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وحين جاء السلطان عبد العزيز لزيارة مصر في عهد الخديو إسماعيل، كانت السكة الحديد من أبرز ما افتخر عليه به الحاكم المصري.

ومنذ ذلك الحين توقفنا عن تطوير السكة الحديد إلا بسرعة السلحفاة، ولعل أصدق وصف يلخص لنا مأساة البطء في تجديد السكة الحديد، هو المقارنة المتداولة بين الذامي بأن بناء كوبري حجر النواتية الجديد في مدخل الإسكندرية، وهو كوبري قصير جدا (لأنه يعبر ترعة المحمودية فحسب)، قد استغرق من الوقت ضعف الوقت الذي بني فيه السد العالي.

لا أحب أن أطيل في المقدمات، ولكني سأكتفي بأن أذكر أن طول خطوط السكة الحديد في مصر لا يتعدى خمسة آلاف كيلو متر فقط.

●●●

ولست أستطيع أن أتصور هذه الخطوط إلا وقد أصابها التطوير السريع على ثلاثة محاور.

المحور الأول: تربيع وتسديس وتثمين وتعشير الخطوط الحالية، فلا أتصور خطوط السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية وقد وقفت عند خط واحد للذهاب، وخط آخر للعودة، وإنما أتصور بأن نبدأ بتربيع هذه القضبان على نحو ما هو متبع ما بين القاهرة وقليوب، ونحن نعرف أن المسافة بين القاهرة وبنها – على سبيل المثال – تستعمل الخطوط المتجهة إلى طنطا والإسكندرية وبلاد المنوفية والغربية والبحيرة وإلى مرسى مطروح وإلى الزقازيق وبورسعيد والإسماعيلية وإلى المنصورة ودمياط فضلا عن خطوط الضواحي، وما بين بنها وطنطا يوجد من زمن قديم طريقان: طريق بركة السبع الشهير، وطريق أخر، وأظن أن الحاجة الماسة إلى تنمية السكة الحديد تقتضي مد قضبان جديدة لتكون عشرة خطوط على الأقل على مدى المسافة بين القاهرة وقليوب، ثم ثمانية خطوط على الأقل على مدى المسافة بين قليوب وبنها، ثم ستة على الأقل ما بين القاهرة وطنطا، ثم أربعة على الأقل ما بين طنطا والإسكندرية... وهكذا.

أما الخطوط التي لا تزال فردية فهي على أقل تقدير في حاجة إلى إقرار وتنفيذ خطة الازدواج بأقصى سرعة، ليتم القضاء على نظرية الخط المنفرد الذي تنتظر القطارات عليه بالساعات حتى يخلو، ومن ثم يمكن عندئذ الوصول من القاهرة إلى دمياط – على سبيل المثال – في نصف ساعة أو ثلاثة أرباع الساعة بدلا من الساعات الأربع التي يحتاجها القطار الآن، وحتى يمكن أن يقوم قطار دمياط الآخر بثلاث رحلات في اليوم بدلا من رحلة واحدة يقوم بها اليوم، وقل مثل هذا في شأن قطارات خطوط الإسماعيلية وبورسعيد.

●●●

المحور الثاني: يحتاج الوجه القبلي إلى اهتمام مضاعف عن الاهتمام الذي صورناه في الفقرة السابقة للوجه البحري، ولست أظن أن من حق الحكومة (أية حكومة؟) أن تفخر بأي نجاح تنموي إذا هي لم تحقق في مدى ثلاث سنوات على أكثر تقدير الوصول إلى أسوان من القاهرة في أربع ساعات أو خمس ساعات على أقصى تقدير، ولو كان الأمر بيدي لنفقت كل الموازنة المخصصة لوزارة السياحة وأهيئاتها جميعا على مدى خمس سنوات للإنفاق على بناء خطوط السكة الحديد الجديدة، وأن يتم هذا بنقل الموازنة نقلا مع الاحتفاظ بحق السياحة في استعادة الموازنات المنقولة بعد خمس سنوات، ومساعفتها فإن السياحة نفسها هي التي ستنطق بمدى الانجاح الذي أتيح لها، ومن الصعب على إنسان القرن الحادي والعشرين أن يتقبل فكرة ضياع يوم كامل من عمره في السفر بالقطار من القاهرة إلى أبو سمبل على سبيل المثال.

من ناحية أخرى فإن من المهم أن نفهم وندرك أن المجتمع المصري في الوجه القبلي مجتمع معدوم الموارد لا يتحمل أن يدفع في تكلفة السلع المنقولة إليه تكلفة نقل عالية، ولابد أن يتاح نقل هذه السلع عبر السكة الحديد بأقل تكلفة ممكنة لكي تؤدي بصورة واقعية حقوق المواطنة لأهالي الصعيد.

ومن الظلم أن يدفع مواطن سوهاج على سبيل المثال ضعفيها كاملا ثمنا لكيلو الطماطم الذي تكلف نقله ستين قرشا ما بين تكلفة نقل بسيارات النقل العاملة بالديزل وتكلفة التالف في أثناء النقل في الجو الحار، بينما النقل عبر ثلاجات (حاويات) السكة الحديد كفيل بأن يخفض التكلفة إلى عشرة في المائة فقط من التكلفة الحالية، وإلا فما معنى أن المواطن في سوهاج مواطن مصري ولا يقدم له الوطن الخدمة في سعر الذنج الذي يستخدمه في طعامه كل يوم؟

●●●

المحور الثالث: هو خلق خطوط جديدة للسكة الحديد:

وفي هذا المجال فإني أذهب مع أناة طويلة في تصور الخطوط الحرجة والملحة التي لابد من وجودها:

١- فلابد من وجود خطين آخرين يجتازان قناة السويس ويعبران سيناء بطولها وعرضها، خط إلى الجنوب مباشرة من بورسعيد، وخط إلى الشمال مباشرة من السويس.

٢- ولابد من خط ينتقل بالقادمين من الصعيد عند بني سويف ليعبر شرق كتلة القاهرة الكبرى كلها ليربط خطوط الصعيد بخطوط الوجه البحري والقناة، بحيث تكون المحطة التالية لبني سويف هي الزقازيق مباشرة.

٣- ولابد من خط آخر ينتقل بالقادمين من الصعيد عند الواسطى إلى الفيوم محييا الخط الذي دمرناه لتونا وكان موجودا ما بين الفيوم والواسطى، وينتقل غرب كتلة القاهرة الكبرى كلها ليربط خطوط الصعيد كلها بخطوط غرب الوجه البحري والإسكندرية والساحل الشمالي، وبحيث تكون المحطة التالية للفيوم هي طنطا مباشرة.

٤- ولابد من خط يعبر مصر كلها بالعرض من الدرفة إلى الأقصر إلى برنة في جنوب ليبيا، أو ليكون هناك معبر جنوبي إلى ليبيا من الجنوب بالإضافة إلى المعبر القابل للامتداد الآن في الشمال.

٥- ولابد من إحياء خط السودان بكل السبل الممكنة والتكنولوجيات المتاحة حتى يصبح الوصول إلى الخرطوم من القاهرة في نفس اليوم ميسرا.

٦- ولابد من الوصول إلى تركيا (للوصول إلى أوروبا كلها من خلال خطوط الشرق السريع والأكسبريس)، سواء تم هذا عن طريق غزة وسوريا، أو عن طريق الممر الآمن المزمع إنشاؤه في أراضي فلسطين، أو حتى عن طريق إسرائيل، وإلا فما معنى أن لنا علاقات معها وسفارة وقنصلية؟

٧- ولابد من وجود خط سكة حديد في شرق النيل يمر بعواصم الدلتا كلها، لأن الخط الحالي المنصورة ودمياط لا يمر إلا غرب النيل عبر زفتى وطنطا وشربين تاركا ميت غمر والمنصورة وفارسكور ودمياط.

٨- ولابد من إحياء سكة حديد الدلتا التي لم يتورع بعض المسؤولين في الحقبات للأسف عن بيع القضبان السكة الحديد المخصصة لها، وبيع الأراضي التي كانت مخططة لمرور قطاراتها.

وعلى سبيل المثال أن هناك خطا كاملا ما بين المنصورة ودمياط بطول الترعة الشرقاوية فتوقف.

وكان هناك خط آخر لا تخلو مذكرات سعد زغلول من الإشارة إلى استعماله له في كثير من الأيام للوصول إلى عزبته في مسجد وصيف.

وكانت هناك خطوط كثيرة تربط عواصم الدلتا جميعا بطريقة ذكية، ولا تزال بعض خطوطها تعمل، كما أن بعض قضبانها لا تزال في أماكنها لأنها لحسن الحظ لم تصادف حيتان الإدارة المحلية.

وكل هذه الخطوط تحقق التواصل بين بلاد عالية الكثافة، وهي في حاجة إلى الإحياء، وما كان تصور هذا الإحياء مستحيلا، حتى لو أصبحت بعض أجزائها تحت الأرض على نحو ما فعلنا في الصوف القطني.

أما ما فعلناه من إماتة هذه الخطوط فجريمة خلقية ووطنية لا حدود لها، ولكن الله غفار الذنوب.

اصلاح حال المعلم المصرى

يبدو هذا الموضوع محاطا بكثير من الأشواك لأنه يتطلب التعامل مع عدد من البديهيات المتعارضة. فمن البديهيات أنه لن يمكن احداث أى تطوير أو تحديث أو رقى فى التعليم إلا إذا أصلحنا حال المعلم، ومن البديهيات مرة ثالثة أن حال المعلم المصرى قد تدهور اليوم عنه فيما قبل الثورة، وعنه فيما بعدها مباشرة، وعنه فى ظل القرارات الاشتراكية التى كانت تضمن له ألا تتعدى مظاهر إنفاق ذوى الدخول الطفيلية ماهو متاح له من قدرة على الإنفاق ومن البديهيات رابعا - وهذا هو المهم - أن تكلفة أى رفع لأجور المعلمين تمثل تحديا صعبا أمام أية حكومة، لأن عدد أعضاء المهن التعليمية يكاد يقترب من المليون، وهكذا فإن زيادة الاعتمادات الخاصة بأجورهم بمتوسط ثمانين جنيها شهريا لكل منهم تحتاج إلى مليار جنيه مباشرة، ومع أن هذا أقل القليل الذى هو مطلوب، لهذه الفئة، فإنه لن يكون كافيا لإصلاح الأحوال العامة للمعلمين، وإن كانت مثل هذه الخطوة فى ذات الوقت كفيلة بتحقيق بعض ما هو مطلوب بالفعل. ومع هذا فإنى أؤمن بأن إنفاق مليار من الجنيهات على اصلاح أجور المعلمين أجدى فى نظرى من الإنفاق على جوانب كثيرة من العملية التعليمية، بما فى ذلك المبانى المدرسية، والكتب المدرسية التى تستحوذ على اعتمادات مالية ضخمة يذهب كثير منها فى أحيان كثيرة أدراج الرياح. وهذا موضوع آخر طويل وشائك كما نعرف. ومع هذا فإن هناك عددا من الملحوظات المهمة الكفيلة بتحقيق عدد من الانجازات السريعة الكفيلة بإضافة انجازات ذات قيمة من أجل الغاية المنشودة، وهى اصلاح أحوال المعلمين:

(١) لابد من اعادة استخدام موارد النقابة بطريقة اقتصادية رشيدة، ولست أدرى من هو صاحب المشورة السيئة التى أشارت فى الزمن الماضى بإلغاء استغلال استثمارات النقابة لأحد أهم مواردها وهو فندق البرج، وبدلا من أن يكون هذا الفندق بموقعه المتميز واحدا من السلاسل المتميزة: شيراتون أو هيلتون أو ماريوت أو أوبروى، إذا به يحمل هذا الاسم المحلى جدا، وإذا التخريب يحيط به ويتعطل استغلاله عاما بعد عام، ولا من سميع ولا من مجيب، وكأن مليونا من المصريين لا يعنى أمرهم وأمر معاشاتهم ونقابتهم أحدا.

(٢) لا أعتقد أن نقابة واحدة كفيلة بأن تقدم خدمات معقولة لهذا العدد الضخم، ومن ثم فإنه ينبغى التفكير وبسرعة فى اعطاء النقابات الفرعية واللجان النقابية أكبر قدر ممكن من حرية الحركة من أجل مصالح النقابيين. وإذا لم يحدث هذا فى القريب العاجل فستبدأ النقابة نفسها - وبحكم طبائع الأشياء - فى الاتجاه أو التحرك إلى التفتت، والتشرذم، فمن رابطة لخريجى المعلمين إلى رابطة التعليم الابتدائى.. إلخ، على نحو ما كان موجودا فى الثلاثينيات.

(٣) ينبغى أن توفر الوزارة بالإضافة إلى النقابة كل الدعم الكافى لنشأة جمعيات خدمات العاملين، فتكون هناك جمعية لخدمة المعلمين والعاملين فى التربية والتعليم بمحافظة الدقهلية مثلا، وجمعيات مشابهة فى كل المحافظات أو الإدارات التعليمية، وينبغى أن تلقى هذه الجمعيات الدعم الكافى والكفيل لها بأن تقدم خدمات النقل اليومى فى وسائل نقل جماعية خاصة (على سبيل المثال)، وأن تكون قادرة على تقديم الخدمات الموسمية (الحج والعمرة، والمصايف والمشاتى.. إلخ) وعلى التعاقد بالتقسيط والتخفيض معا لشراء السلع المعمرة من أفضل المنافذ المتاحة.. فليس من شك أن كل هذه المنافذ (سواء شركات انتاج السلع الاستهلاكية والمعمرة وشركات السياحة) ستختص المعلمين بمعاملة أفضل من كل الفئات الأخرى تعبيرا عن دين المجتمع لهذه الطائفة صاحبة الفضل.



د. محمد الجوادى

اهمية الوعى الجماهيرى بقضايا الإصلاح الاقتصادى

من حسن حظ الحكومة المصرية - اية حكومة - ان هذا الشعب المصرى شعب عظيم وعظيم جدا باكثر مما يتخيل اى وزير واى دارس، وعند هذا الشعب استعداد هائل وكامل وكامن للتحمل من اجل الإصلاح الاقتصادى، وليس ادل على هذا من ان هذا الشعب تحمل سنوات عجافا ما بين ١٩٦٣ و١٩٧٣ (اى منذ بدات حرب اليمن وحتى تحقق النصر المجيد).

د. محمد الجوادي

جامعة الزقازيق

واظهر هذا الشعب من الجلد فى هذا التحمل ما كان كفيلا بأن يتحقق النصر له فى النهاية، ولو ان شعبا اخر غير الشعب المصرى تعرض لما تعرض له هذا الشعب فى تلك الفترة السوداء، لا نفرط عقده إلى الأبد.

ونحن نذكر أن شعبنا هذا الأصيل قد تحمل الخوف والجوع والقلق والتهجير والتدمير وغارات العمق ونقص الغذاء والكساء والوقود والمواصلات، وكان هذا الشعب فى مجموعه لا يجد قوته ولا مستلزمات الحياة اليومية إلا بشق الأنفس، ومع هذا عبر تلك الأزمة التى طالت الى عشر سنوات وكتب الله له البقاء والنصر المؤزر الذى لم يكن أحد يحلم به.. وصحيح ان احدا لا يستطيع أن ينكر ان الشعب كان هو البطل الاول فى تحمل المعاناة، ثم فى صنع النصر.

وربما تقودنا هذه التجربة الرائعة إلى إدراك حقيقة مهمة، وهى أن شعبا استطاع ان ينجح فى اقتصاديات الأزمة قادر بكل تأكيد أن ينجح فى اقتصاديات الرخاء وان يحيل هذه الاقتصاديات من اقتصاديات عشوائية الى اقتصاديات منضبطة ومنتظمة، ولا نقول اقتصاديات مخططة، فذلك وهم تجاوزته حركة التاريخ بالفعل، فضلا عن أنه قيد على أغلى ما وهب الله الإنسانية من قدرة على الإبداع والتطوير والإنجاز والإضافة.

ومنذ ان تفضل «الأهرام» ونشر مقالى السابق «الرهان الوحيد والمضمون للاقتصاد المصرى» (الأربعاء ٣١ يناير ٢٠٠١)، وأبدى بعض القراء كثيرا من العجب والاستنكار، وظنى أن من حق كل هؤلاء المستنكرين على وعلى الدولة وعلى كل مفكر اقتصادي أن نوضح كثيرا من الحقائق الكفيلة بتنمية الفهم الشعبى للاقتصاد والإصلاح الاقتصادي، ذلك انه بدون هذا الفهم الشعبى يستحيل لأى إصلاح اقتصادى أن يمضى فى طريقه إلى النجاح.

وفى هذا السياق أحب أن القى الضوء على ثلاث جزئيات كثر ترددها فى كثير من احاديث القراء وكتاباتهم إلى:

(١) يعتقد البعض ان طموحى إلى الإفادة من السياحة مبالغ فيه، ويعتقدون أن السياحة مورد أجنبى من جميع الوجوه، حتى إنهم يظنون أن التحكم فيه لا يتأتى من جهودنا، ولكنه يتأتى من سماح الدول الكبرى لنا ببعض القطرات حين يفتحون صنبور السياحة فى اتجاهنا، او يغلقون هذا الصنبور دوننا، ومع أن لمثل هذه الأفكار ظل فى الحقيقية، فإنها لا تمثل الحقيقة المطلقة ولا النسبية، فضلا عن أن هذا التأثير الذى يتحدث عنه القراء تأثير تال، لا يؤثر فيما يجب علينا أن نبذله من أجل السياحة، وحين نبذل ما ينبغى علينا بذله فإن كل التأثيرات الأجنبية ينكمش أثرها ويتضاءل حتى يصل إلى درجة الانعدام، وفضلا عن هذا فإن هذه التأثيرات الأجنبية - إن وجدت - تأثيرات محددة أو مقلصة (أو سلبية التأثير)، ولكنها ليست تأثيرات منشئة، أى أنها ليست كفيلة بإيجاد سياحة حين لا تتوافر للسياحة مقوماتها، وإنما ينحصر تأثيرها وأثرها فى محاولة تقليل الفرص المتاحة لمكان سياحى، وإذا ما تجدت مثل هذه التأثيرات فى سنة من السنوات، فإنها سرعان ما تندثر فى السنوات التالية.. وهكذا فإن إلقاء العبء فى فشل الاستثمارات السياحية على قوى خارجية ليس من الحكمة فى شيء، فضلا عن أنه ليس من الواقع.

على أن الأهم من ذلك كله هو مفهوم السياحة والدخل السياحى. فالسياحة من الناحية الاقتصادية ليست مقصورة على هؤلاء «الخواجات» القادمين للأقصر أو لأسوان وللأهرام، ولكنها نشاط اكبر من ذلك بكثير، وقد كنت اتناقش فى مردود مقالى السابق مع بعض زملائى من اطباء القلب فى أحد فنادق القاهرة الكبرى، وكان من حسن حظى أن ألفت نظرهم إلى ان وجودنا ونشاطنا فى هذا المؤتمر يندرج فى النهاية تحت بند الدخل السياحى جامعا ما بين السياحة الداخلية لأطباء مصريين، والسياحة الخارجية لأطباء أجانب، ولم يكن أحد منهم يتصور ولا يتوقع حجم الانجاز السياحى الذى تحقق فى هذا المؤتمر على سبيل المثال، بينما كان الحجم مذهلا الى أبعد الحدود. فقد اشترك فى المؤتمر فى اليوم الأول من أيام التسجيل ألفان وخمسمائة طبيب، منهم الف من خارج مصر، ولم تبق غرفة واحدة من غرف الفندق الكبير وأربعة فنادق أخرى قريبة منه إلا وكانت مشغولة طيلة ستة أيام، ودارت تكاليف أو رقم الإنتاج (بلغة الاقتصاد) الخاص بالمؤتمر حوالى مليونين من الجنيهات وكانت كل مطاعم الفندق (أكثر من ستة مطاعم تظل مشغولة لأكثر من اربع ساعات كل يوم من اجل وجبة الغداء فقط).

ومع هذا كله كان هناك اعتراف وإجماع واضح على أن فى وسع المصريين ان ينمو من الخدمات والدخل المتحقق فى مثل هذا المؤتمر بطرق مثلى ومتعددة. وليس هذا المقال مجالا لاستعراضها، لكنها كلها تصب فى بند السياحة، والسياحة الداخلية، وإذا علمنا أن هذا المؤتمر يمثل واحدا على خمسمائة من النشاط العامى المتمثل فى سياحة المؤتمرات فى مصر، لاستطعنا أن ندرك بكل وضوح مدى التقصير الذى مازلنا نمارسه تجاه مصادر مضمونة للدخل القومى.

(٢) يعتقد بعض القراء الذين ناقشونى أن تقديرى للدخول التى يمكن تحقيقها عن طريق الزراعة فيه قدر كبير من الظلم، ومع هذا فإنى لا أستطيع أن انكر خطورة وأهمية الاكتفاء الزراعى خصوصا من الحبوب والغذاء، وهى قضية استراتيجية بالغة الاهمية، فضلا عن علاقتها المباشرة بالأمن القومى، ومع هذا فإنى لا أستطيع مرة ثانية أن أمنع نفسى من الحديث عن أهمية العناية بكل ما هو مرتبط بالزراعة من ثروة حيوانية ومراع وصناعات غذائية، وفى يقينى أن الفلاح المصرى فى حاجة إلى دعمين حيويين: دعم فنى كبير باختيار السلالات والطرق العلمية والماكينات المساعدة والطاقة الرخيصة، ودعم مادى كبير يوفر له فى صورة عينية ما يبدأ به نشاط المراعى او الصناعات الغذائية. ولو كان الأمر بيدى لمنحت من فورى كل فلاح مصرى وكل مزارع رأسين من الماشية القابلة للتكاثر، ولإنتاج الألبان عن كل فدان فى حوزته دون أن أتقاضى ثمنا لهذه الرءوس.. وهذه فى رأيى هى الطريقة الوحيدة لتحسين دخل الفلاح ورفع مستوى إنتاجيته من ناحية، وهذه هى الطريقة الوحيدة لتنمية الثروة الحيوانية والوفاء بمتطلباتنا منها من ناحية أخرى، ولابد من تفكير ذكى وخصب فى كل خطة طموح لتحقيق اكتفاء ذاتى فى اللحوم البيضاء والحمراء قبل خمس سنوات على أقصى تقدير.

ومن العجيب أن الإنفاق على تزويد الفلاحين والمزارعين برءوس الماشية ربما لا يصل فى الرقم الإجمالى له إلى ما ينفق الوقاية من مرض واحد تنقله شحنة واحدة من شحنات الاستيراد المصرح به أو غير المصرح به، وربما لا يصل فى الرقم الإجمالى له إلى ما ينفق على منافذ فحص الواردات من اللحوم الحية أو المذبوحة.

ومن العجيب مرة أخرى اننا نهمل إهمالا فظيعا تربية كثير من الأصناف والسلالات التى كنا متفوقين فيها، ويأتى هذا الإهمال لأسباب لا تمت للعلم ولا للاقتصاد بأى صلة، وهكذا نهمل على سبيل المثال كثيرا من سلالات الإبل والأرانب مع كل ما هو معروف عن الفوائد والمميزات الصحية فى لحومها. أما إهمالنا فى صناعات الأجبان والزبادى وعسل النحل والورد والزهور والحدائق والموالح، فقد كان فى مجمله لسوء الحظ نتيجة سياسات ضرائبية قصيرة النظر استهدفت ذبح الدجاجة التى تبيض ذهبا، ظنا منها أن البيض الذهبى متاح بكثرة فى بطن هذه الدجاجة.

ومن واجبنا اليوم أن نعود للنظر فى كل هذه السياسات الضرائبية والإرشادية لنتغلب على ما أتينا به الفلاح المصرى فى غفلة من الزمان.

(٣) يخلط بعض القراء بين مفهومى الدخل الحكومى والدخل القومى، وهم يظنون ان المصطلحين يدلان على شيء واحد، ولهذا تعجب بعض الطلاب فى إحدى محاضراتى العامة (لطلبة غير طلبة كلية الطب، وكانت للأسف الشديد كلية ذات علاقة بالاقتصاد) حين أشرت إلى دخول المصريين العاملين فى الخارج على أنها جزء من الدخل القومى، وقد بذلت فى ذلك اليوم جهدا كبيرا حتى اقتنع الطلاب بمفهوم الدخل القومى، وفهموا أنه يمثل جميع دخول ابناء الوطن، وليس معناه ما يدخل جيب الحكومة كما كانوا يظنون ويعبرون.

ومن اللافت للنظر ان مثل ذلك الفهم الخاطئ يكاد يسيطر على قطاعات عريضة من ابناء الوطن، وهم لا يدرون أن الدخل القومى هو مجموع دخولهم اجمعين، وان كل مكسب يحققه واحد منهم هذا أو هذاك يضيف إلى الدخل القومى، وان كل استهلاك أو إنفاق هذا او هذاك هو خصم من الدخل القومى.. ولعل هذا المعنى يحتاج إلى إيضاح فى لغة الخطاب السياسى للحكومة القائمة، ومن حسن الحظ أن شعبنا يفهم ويعى كل شيء بعمق رائع إذا ما وضعت أمامه الحقائق، وقد جربت نجاحا مذهلا فى هذا الصدد حيث تحدثت لكثير من الذين ناقشونى عن أن المليارات التى أنفقت على شراء أجهزة المحمول كانت فى البداية والنهاية جزءا من الدخل القومى، وكانت - ثانيا - مجالا للصرف على شيء لم يكن باب الصرف عليه موجودا فى السنة السابقة على دخول المحمول إلى الخدمة، وكانت - ثالثا - مجالا للإنفاق من رصيد الوطن وأفراده من العملات الصعبة، حتى لو أن كل واحد منا اشترى الجهاز بالجنيه المصرى، ذلك أن كل اجهزة المحمول لا تصنع فى مصر، وتحتاج إلى عملة صعبة لشرائها، سواء دفع المستهلك النهائى الثمن بالجنيهات المصرية أو بغيرها.

هذا فضلا عن أن الإنفاق على إنشاء وتشغيل ونشر شبكة المحمول وإعلاناته وعلى ارباح شركاته كان لابد أن يتحول فى النهاية إلى رقم بالعملات الصعبة.

وقد أدرك الذين ناقشتهم حجم ما أنفق على المحمول وعلى أجهزته استنتاجا من الأرقام المعلنة عن مليونى مشترك فى الشبكتين (معتمدين على متوسطات الأسعار وعلى الأخذ بمتوسطات الإنفاق وتكاليف الاشتراك فى الخدمة)، وحين أدركوا حجم الإنفاق القومى الدولارى على هذا البند الواحد من بنود متعددة وكثيرة، لم يملكوا انفسهم إلا أن حمدوا الله على أن الدولار وصل إلى حدود أربعة جنيهات فقط، وعلى أن اقتصادنا رغم كل السفه والكسل لا يزال بخير، وهذا من فضل الله على شعب يضم بين ابنائه شيوخا ركع.. وأطفالا رضع.

خمسة اقتراحات لحل أزمة المبانى التعليمية

بقلم الدكتور
محمد
الجوادى



على الرغم من كل التحفظين والرفض الذى احاط بجهود هيئة الابنية التعليمية فى السنوات الاخيرة، فإننا جميعا ندرك ان الابنية التعليمية لاتزال تعانى ازمة خانقة، وليس ادل على هذه الازمة من ان نظام الفترتين لايزال موجودا معنا ونحن ندخل الالفية الثالثة بالفعل. وقد كنا نظن اننا سنترك هذا النظام فى الالفية الثانية، ولكننا اصطحبناه معنا ونحن قد اصبحنا فى الالفية الثالثة بالفعل.

كما انه ليس ادل على ازمة الابنية التعليمية من ان الشكوى بدأت تتصاعد من العجز عن توفير الحدود الدنيا من اعداد هذه الابنية خلال السنوات القريبة القادمة، هذا فضلا عن تهدم بعض الاسوار وتصدع بعض المبانى. وليس هذا هو كل ما يواجه الابنية التعليمية ذلك انى اعتقد كدارس للطب ان هناك ابنية تعليمية ذات سلبيات بارزة قد تفوق انهدام الابنية، وعلى سبيل المثال تشمل هذه الابنية غير الصحية والمرضة وربما القاتلة كل بناء يعرض الطلاب لضوضاء الطريق على مدى ساعات دراستهم وبتكثيف عال لدرجة مرتفعة وخطرة بمقياس الديسبل، وهى درجات كفيلة بفقدان السمع على مدى سنوات معدودة تقل عن سنوات الدراسة التى يقضونها فى هذه المدارس المزروعة الآن وسط الضوضاء.

كذلك فان الطلاب الذين يدرسون فى مدرسة بلا فناء يصابون بحالة مرضية تجعلهم يتعودون - ولابد - التسكع فى الطرقات واشغال مداخل العمارات المجاورة لمدارسهم، وينمو فى شخصياتهم اخلاق لا تنمو الا فى شخصيات الاطفال الذين ينشأون فى الاسر التى يطلق عليها فى المدن الامريكية المزدحمة انهم بلا مأوى ولا منزل Homeless

ومن العجيب ان بعض المدارس المصرية الخاصة والمتميزة التى تتقاضى رسوما دراسية مرتفعة، اصبحت توفر للاعداد المتزايدة منهم فصولا مكدسة على مدى ستة ادوار فوق بعضها، بينما لا يزيد فناء المدرسة على مترين مربعين بالكاد. وهكذا يتشرد طلاب هذه المدرسة حين تأتى حصة الالعاب الرياضية على سبيل المثال وهى اى حصة يغيب مدرسها، وتكون النتيجة ان تمتلئ بهم مداخل العمارات المجاورة للمدرسة، وان يستمتعوا فى نشوة بالغة بالجلوس على السيارات المحيطة بمدارسهم وما الى هذا من السلبيات التى تؤثر بالاسقاط وبالمباشرة على شخصياتهم وسلوكهم.

* * *

من ناحية ثالثة فان المدارس التى تخلو من دورات مياه وهى كثيرة، توفر الفرصة المبكرة لامراض الكلى والفشل الكلوى من ناحية، والمعاناة من اضطراب المثانة وربما الامساك من ناحية ثالثة، فضلا عن مشكلات اخرى تتعلق بالنظافة والصحة والعادات الغذائية الاخراجية والسلوكيات الاجتماعية فى مجملها.

ولست احب ان افيض فى تكرار امثلة اخرى نكاد نعرفها جميعا، ولكنى احب ان انتقل مباشرة الى الحلول التى ينبغى لنا ان نأخذ بها فى اقصى سرعة ممكنة، خاصة مع التفاقم الوشيك الذى بدأت نذره تتضح فى الافق مع مضى السنوات الخمس على بدء العمل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦ وممارسة ملاك العقارات القديمة حقوقهم فى استرداد ممتلكاتهم فى ابنية المدارس القديمة.

١٠ فلابد من الاسراع بدراسة سن تشريع عاجل وقوى يمكن وزارة التربية والتعليم، بل واصحاب المدارس الخاصة واصحاب المشروعات التعليمية من استئجار ابنية المدارس من هيئات اقتصادية تتولى بناء المدارس وتأجيرها.

ولنفترض الصورة فنقول: ان بعض البنوك والشركات الخاصة وشركات المقاولات تشترك مع بعضها فى انشاء شركة او شركات قابضة كبيرة لبناء وتجهيز المدارس من احجام وسعات وانماط ومستويات ولاغراض مختلفة.

وتتولى هذه الشركات بناء هذه المدارس وتجهيزها ثم تأجيرها للتربية والتعليم او للجمعيات التعاونية التعليمية او المؤسسات الفنوية او الجمعيات الخيرية او لفاعلى الخير او للاوقاف او لاصحاب المدارس الخاصة، وذلك نظير ايجار استثمارى محدد يتفق مع قواعد السوق ويحظى بالحصانة من القرارات الاشتراكية والقرارات الصادرة للملكية التى جعلت بعض القصور فى الماضى تؤجر رسمية لمدة ايجارها اجبارا فى مقابل جنيه واحد!!

ولذا كانت المدرسة الواحدة تتكلف فى حدود خمسين الف جنيه مثلا، فانه يصبح من العدل ان يكون ايجارها السنوى اربعة الاف جنيه، وان يتم التعاقد وفقا لمدد محددة حسب القانون ١ لسنة ١٩٩٦، وان يتم ايضا الاتفاق على تجديد العقد مع الزيادة بنسبة محددة سلفا، وتصبح الصورة فى هذا شبيهة بما كانت شركات الفنادق المصرية تصنعه حتى فى ظل السيطرة المطلقة للقطاع العام والنظام الاشتراكى.

وهكذا تنمو شركات بناء مدارس فى ذات الوقت الذى تزدهر فيه شركات ومؤسسات ادارة المدارس بدلا من الوضع القائم حاليا والذى يلقى بالعبء كله على شخص واحد.

* * *

٢٠ ان تتعهد الحكومة من ناحية اخرى بان توفر من املاك الدولة الاراضى اللازمة لبناء المدارس فى مواقع صحية حيث الهواء النقى والبيئة النظيفة، وان تمنح الحكومة هذه الاراضى للشركات الجديدة التى تتولى الاستثمار فى مجال الابنية التعليمية وهى الشركات التى اشرنا اليها فى الفقرة السابقة، وذلك مقابل ايجار اسمى زهيد لا يتعدى جنيها واحدا فى العام على سبيل المثال، وذلك لمدة ٩٩ سنة، وبهذا تضمن الحكومة تحقيق المساهمة الفعالة فى خفض تكاليف بناء المدارس بما لا يقل عن اربعين فى المائة كما تضمن فى ذات الوقت الاسراع فى الاستثمار فى هذا النشاط الحيوى والضرورى، وهو النشاط الفعال والحيوى الذى هى عاجزة عن الوفاء بحقوق المواطنين عليها فيه، ومن ناحية ثالثة تضمن الحكومة عدم التلاعب فى هذه الاراضى بالبيع او الشراء او المضاربة او صور التسقيع الاخرى المعهودة، وما الى ذلك من السياسات العقيمة التى عانينا منها فى الفترة السابقة، ولاتزال نعانى آثارها حتى فى المدن الجديدة التى لم تتخذ ضد هذه الامراض الباطنة التى تختفى تحت سياسات التمليك والتخصيص.

وقد ثبت ان السياسة التى كانت تأخذ بها حكومات ما قبل الثورة من منح الاراضى بايجار اسمى لمدة طويلة، كانت وراء انشاء كل مبانى النقابات والهيئات التعليمية والخيرية على نحو رائع.

٣٠ ونأتى الى الاقتراح الثالث بان تمنح الحكومة سلطات واسعة للمحليات فى انفاق الموارد المخصصة للابنية التعليمية. وان تسن من التشريعات ما هو كفيل باعادة استخدام الموارد بطريقة مثلى، كبيع ارض المدارس المملوكة للدولة والكائنة فى اماكن تجارية واستخدام هذا الثمن فى اقامة ابنية تعليمية جديدة ذات عشرة اضعاف المساحة الحالية للمبانى القديمة، مع سن تشريع يتيح للسلطات والمؤسسات التعليمية والمحلية برئاسة المحافظ اتمام مثل هذه المقايضات والبدائل من خلال عقود واضحة الصياغة والالتزامات يوكل على اعدادها ومراجعتها مستشارو مجلس الدولة المتميزين مع المسارعة الى دعم هيئات الابنية التعليمية المحلية بالكفاءات القانونية والاقتصادية على سبيل الندب من مجلس الدولة والبنك المركزى والجهاز المركزى للمحاسبات من اجل اتمام الصيغ المثلى لمثل هذه التعاقدات.

* * *

٤٠ المسارعة الى انشاء جهاز متميز وكفء وذى صلاحيات للتفتيش على كفاءة مبانى المؤسسات التعليمية من حيث عنصرى السلامة والصحة، على ان تكون من صلاحيات هذا الجهاز توجيه الانذارات بإغلاق المحال التعليمية التى لا تصلح لاتمام العمليات التعليمية، سواء كانت هذه المحال التعليمية مملوكة للوزارة نفسها او للقطاع الخاص، فبدون مثل هذا الجهاز لن يمكن تجديد ولا تطوير ولا تحديد ما هو غير صالح من ابنية تعليمية مزرية بالعملية التعليمية، بل وبالانسانية نفسها.

٥٠ الاسراع فى وضع الخطط الكبيرة بنقل اجرام ومجمع حرم الجامعات الكبيرة فى عواصم المحافظات الى المدن الجديدة او الى الظهير العمرانى المستحدث لهذه المحافظات، واعادة استغلال مبانى الكليات الجامعية والعشوائية من اجل التعليم العام، مع تعويض هذه الجامعات والكليات بالقيمة، سواء بطريقة نقدية او بسندات مالية على الدولة تنفق منها المؤسسات الجامعية على تمويل مبانيها الجديدة.

وفى هذا الاطار فمن الانصاف ان تنزل او تتنازل حتى او بمقابل بعض الجامعات الاقليمية عن المبانى الضخمة التى كانت مملوكة للمدارس الابتدائية والثانوية القديمة فى عواصم المحافظات، ثم استسهل المحافظون والمحليون تشجيع الاستيلاء عليها لانشاء الجامعات الجديدة، ومع ان هذا السلوك توقف بحمد الله وفضله منذ سنوات، فان ما تكرس منه فى الماضى اصبح فى حاجة الى الاصلاح وعودة الحق الى اصحابه.

وكلنا فى النهاية اشقاء

٢٩ مارس ١٩٩٧

٤ سنوات من عمر الأهرام العربى



بصدور الاهرام العربى منذ ٤ سنوات ودخولها السنة الخامسة منذ ايام حيث صدر العدد الاول فى ١٩٩٧/٣/٢٩ حققت مؤسسة الاهرام خطوة كبيرة نحو امل طالما راود عشاق الاهرام اليومى فى ان يجدوا الى جواره شقيقة اسبوعية تتميز بما تتميز به الاسبوعيات من تقديم خدمة صحفية رائدة تتكامل مع الخدمة الصحفية اليومية. وفيما كانت الآمال الطموح إلى وجود هذه المجلة الاسبوعية تزدهر حينا بعد آخر فى مؤسسات صحفية اخرى، فقد ظل الامل المعقود على المؤسسة العريقة قائماً ومتجدداً حتى أتيح له ان يتحقق منذ سنوات قليلة على يد مجموعة من ابرز الصحفيين المتفوقين فى «الاهرام» تساندهم وتدعمهم الخبرات المهنية الرفيعة التى يحفل الاهرام بها ويستقبلها من بين كافة رموز الفكر فى الوطن العربى كله.

ويمكن لنا القول إن الأهرام العربى كان مطالبا بان يطوع كل أعاصير التكنولوجيات الإعلامية والاتصالية والمعلوماتية المتاحة لخدمة الوظيفة الإعلامية التى يقوم بها على ان يبدو فى هذا التطويع وكأنه لم يفعل شيئا إلا أن يؤدى الوظيفة البسيطة السهلة والممتعة التى يؤديها من يركب الموجة..

وأشهد ان اسرة التحرير فى الاهرام العربى قد وصلت فى نجاحها فى أداء هذه المهمة إلى أقصى مايمكن لأسرة تحرير أن تصل إليه، وبقدر ماكان نجاحها فى تحقيق السهل الممتنع فإنها بجهد دائب وجهيد ومستمر ومستنفد الهمم ومستنزف للاعصاب قد كرست انفسها إنجازاً حقيقيا يصعب تكراره على المدى القريب، ومن ثم فقد استحوذت أسرة الأهرام العربى لنفسها وعلى مدى سنوات قادمة على نجاح متميز، يبدو وكأنه السهل الممتنع، بينما هو فى حقيقة الأمر صعب وغير متكرر.

وليس من شك فى أن هذا الوعاء الإعلامى المرن الذى اختارته الأهرام العربى لنفسها منذ صدورها، وعلى مدى أكثر من مائتى عدد قد مكن هذه المجلة من أن تحقق نجاحات بارزة ومشهود لها فى أكثر من مجال.. وحين نتأمل هذه النجاحات اليوم، فاننا نبدو أسرى الدهشة من أن تستطيع مجلة واحدة أن تجمعها كلها على هذا النحو فى هذا الصدد، وساكتفى بالحديث عن ثلاثة ملامح للاهرام العربى :

(١) فقد أثبت الاهرام العربى نجاحاً بارزاً فى توجهه الديمقراطى، فقد حرصت المجلة فى كل مانشرت من أراء على أن تسعى وراء الرايين فى نفس الوقت، ومع أن الأهرام العربى كانت محظوظة فى كثير من المرات حين حصلت على خبطات صحفية وسياسية من خلال حوارات متميزة وغير مسبوقة، إلا أن التوجه الديمقراطى الحاكم كان يدفع أسرة الأهرام العربى إلى ان تقرن هذه الأراء الصريحة الواضحة بالآراء الأخرى، وكانت تجهد نفسها فى كثير من الأحيان من أجل أن يجتمع الرايان معا فى ذات العدد.. وقد تكرر هذا مرات كثيرة على مدى عمر الأهرام العربى القصير.

ومما لا شك فيه أن هذا الأسلوب قد تطلب من قيادة المجلة كثيرا من التضحيات غير المسبوقة واللانهائية وان الإيثار وروح الفريق وحدهما كانا بمثابة القوى المحركة نحو التضحية بالرأى الذى تصوره الخبرة صوابا - على سبيل المثال - من اجل الرأى الذى تراه الجماعة أولى بالاتباع.

(٢) أثبت «الأهرام العربى من ناحية أخرى قدرة غير محدودة على الاستيعاب وعلى التخلى عن الاستبعاد فى ذات الوقت، وقد ظهرت قدرة «الأهرام العربى» على الاستيعاب على مستوى الشخصيات وعلى مستوى الأفكار والتوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ايضا، ويستحيل على اى مراقب محايد ان يزعم أن الأهرام العربى قفلت أبوابها او صفحاتها فى وجه أى فكرة او أية جماعة فكرية.

وفضلا عن هذا فإن تيار الاستيعاب الواضح لم يكن ليسمح لأى دعوات عنصرية أو فئوية أو شللية أن تفرض نفسها على أى ركن من المجلة.. والشاهد أن نجاح الأهرام العربى فى هذا الصدد كان نجاحا غير مسبوق فى الفترة المعاصرة كما أنه مثل نوعا من الألوان المركبة التى تبدو للرائى وكأنها لون واحد أساسى أوبسيط بينما هى مركبة من درجات مختلفة ومن الوان مختلفة من الطيف الواسع، وربما يصبح من التزيد أن نضرب أمثلة على هذا النجاح الذى حققه الأهرام العربى بجدارة منقطعة النظير، لكن الأمل يحدونا كقراء أن يتواصل عطاء المجلة على هذا الدرب حتى تصبح صورة حقيقية لبرلمان حقيقى من ناحية ولهايد بارك عصرى من ناحية أخرى.

(٣) نجح الأهرام العربى فى أن يستعرض الوجوه العربية المختلفة لعديد من القضايا المعاصرة، وقد أجادت المجلة تقديم تحقيقاتها «متعددة العواصم»، ومع ان الأهرام العربى لم يتعسف فى فرض هذا النموذج من التحقيقات أو الاستطلاعات المصورة «متعددة العواصم» الا أنه فى نفس الوقت لم يرو عطش القراء الى هذه التحقيقات التى نجحت بما نشر فيها فى توسيع أفق القراء وتوسيع مجال الرؤية للمشكلات أو الاداء التنفيذى أو التوجهات الجماهيرية.. ومع هذا فيبدو لى أن تفعيل مسار التطور الطبيعى والمتدرج فى مثل هذه التغطيات الصحفية يمثل صمام أمان يكفل أن تظل المجلة محتفظة بطابع العروبة وفى ذات الوقت بطبيعة الإصدار القاهرى، وربما تمثل هذه الجزئية أهمية خاصة فى ظل غياب إصدار قاهرى ذى توجهات عروبية طيلة خمسة عقود ماضية كانت الطرز الغالبة على مثل هذا التوجه مرتبطة بمناخ ليبرالية الثقافية فى الحكومة أو حرية الاعلام فى بيروت أو التواصل مع الآفاق العالمية بحساب معروف فى دمشق وتونس وبغداد ثم لندن وباريس، ومع هذا ظل العطش العربى متطلعا وبشدة الى أن تلعب ؟ المصرية دورا كان يناديها ولا يزال يناديها.

كأنى أريد أن استحث الأهرام العربى على أن تسرع وتكثف من خطواتها فى السبيل القويم الذى ينتظر منها عطاء أكبر، وعدد صفحات أكثر وملاحق أغزر وصوتا أعلى ونجاحا لا يقل عما سبقه من نجاح.

د. محمد الجوادى

التدريس.. هل هو علم أم فن؟!

بقلم الدكتور:
محمد الجوادي

أعرف واحدا من مثقفينا البارزين الرياضيين، لاشك في إلمامه المتميز بقضايا وطنه وبالمعارف والآداب العالمية المختلفة في ذات الوقت، ومع سعة اطلاعه فإنه دقيق فيما يرويه أو يتحدث عنه، كما أنه يتميز بالابداع الفكري، فأفكاره تعبير عنه، ولا يستسهل نقلها عن الآخرين كما يفعل غيره، ولا يكاد الناس يعرفون تخصصه لأنه يتحدث بنفس الدرجة من التمكن في عدد من التخصصات.

وقد سئل مرة بعد أخرى عن السبب في هذه العبقرية وهذا التفرد الذي لا يقف عند حد تخصص معين؟ ومع أنه كان يحاول الهروب من الاجابة حتى لا يسجل على نفسه الغرور أو الثقة الزائدة في النفس، ومع أنه كان يحيل الأمر إلى دعابة، فإنه اعترف ذات مرة باعتراف له مغزى عميق، وظني أنه يمثل الاجابة الصحيحة والصادقة بل والوحيدة عن سر التفوق الذي يتمتع به.

وقد قال في إجابته العابرة: إنه حين كان تلميذا في المرحلة الابتدائية وكان النقل من سنة دراسية إلى السنة الأعلى نقلا آليا، أي بدون امتحان، كان يحسب منذ صغره لامتحان الشهادة الابتدائية في نهاية السادسة الابتدائية، وكان هذا الامتحان هو أول امتحان يواجهه الطفل في النظام التعليمي المصري مثل هذا الوضع حتى عام ١٩٦٨، وكان صاحبنا يظن أنه لابد له لكي يجتاز هذا الامتحان أن يحصل على النهايات العظمى للدرجات أي أن يحصل على عشرة من عشرة وعلى خمسين من خمسين وعلى مائة من مائة في كل امتحان، وهكذا فإنه ظل طوال طفولته يحصل على الدرجات النهائية في كل صغيرة وكبيرة، متحسبا لامتحان الابتدائية حتى يجتازه لأنه في ظنه لن ينجح فيه إذا لم يحصل على النهايات العظمى.

●●●

وقد ظل هذا الاعتقاد «الخاطئ» إذا جاز وصف مثل هذا الاعتقاد بالخطأ، مسيطرا على ذهن صاحبنا حتى منتصف السنة الدراسية السادسة حين عقدت مدرسته امتحان تجربة للطلاب يشبه من وجه أو آخر امتحان الشهادة الابتدائية وحصل صاحبنا بالطبع على النهايات العظمى في كل المواد الدراسية، ولكنه اكتشف أنه لم يكن الناجح الوحيد، وأن كل الذين حصلوا على النهايات الصغرى ٥٠٪ قد نجحوا أيضا!

وللمرة الأولى عرف صاحبنا أن لكل امتحان نهاية عظمى ونهاية صغرى، ولم تكن معرفته المتأخرة لهذه الحقيقة البديهية لتغير شيئا من خلقه، فقد ظل في كل ما يتناول من علوم ودراسات متأثرا كل التأثر بهذا «الخطأ» أو الخلق القديم، وهكذا أتيحت له من حيث لا يدري هو ومن حيث لا يدري أحد قدرة رهيبة على معالجة كل ما يقرأ وكل ما يدرس بجدية فائقة وحيوية لا تنتهي، ويستطيع القريبون منه أن يحكوا الأساطير عن قدرته على التنظيم والتخطيط والتبويب والابداع هذا كله. ورغم كل ما أثقلته به الحياة وأثقل به نفسه من جهود، فإن تفوقه كتلميذ لا يزال يساعده على التفوق في كل ما يعالجه من أمور نظرية أو عملية.

●●●

تذكرت هذه الصورة بحذافيرها حين بدأت أطالع أحاديث متنوعة عن الوسائل الكفيلة بتحقيق الجودة في التعليم.

ومن الأوقع أن أنقل القارئ إلى حديث آخر سريع عن شهادات الجودة التي تعطى «الآن» للصناعات والصنائع، فقد روى وزير الاقتصاد في احدى الدول العربية أن رئيس المؤسسة المانحة لشهادات الجودة «الأيزو» قال له في معرض مناقشة بينهما إن بوسعه أن يعطي على سبيل المثال مصنعا للسيراميك شهادة الأيزو في صناعة السيارات، لأنه ببساطة شديدة لا يقيم المصنوع نفسه وإنما يقيم أساليب الصناعة والادارة تبعا لمعايير ثابتة درست ووضعت وبوبت سلفا.

وهذه حقيقة ربما لا يدري عنها رجال التربية والتعليم عندنا شيئا. فقياس الجودة في التعليم لن يتوجه إلى المناهج ولا إلى مدى الإلمام بها. ولكنه سيتوجه إلى أشياء أخرى كثيرة. وأخشى ما أخشاه أن تتكرر في قياس الجودة قصة الكاريكاتير البديع الذي قال فيه ضابط المرور للسائق الذي يحمل شحنات المخدرات إنه غير معني بالمخدرات ولا بأن السيارة تسير بدون لوحات معدنية، لكنه معني بالحزام فقط!

ومن حسن حظ التعليم المصري أنه وضع لنفسه منذ مرحلة مبكرة نظما كثيرة لتحقيق الجودة وقياسها، بل إن كل مدرس يتعرض للتقويم من وجهتي نظر مدير المدرسة، وموجه المادة، ولكل من هذين تقرير سنوي بالكلمات وبالدرجات، ويعني كل منهما بالأداء من وجهة النظر التي يمثلها، فموجه المادة يعني بالناحية الفنية أي بالمادة والتدريس والموضوع والقدرات المرتبطة بأداء العملية التعليمية، على حين يعنى ناظر المدرسة «أو مديرها» بالجوانب الأخرى في الأداء التربوي واليومي لكل معلم، ويتولى الموجه تقييم كل مدرس في دورتين متتاليتين دوره في الفصل الأول من العام الدراسي، ودورة أخرى في الفصل الثاني، وربما يحتاج الأمر لدورة ثالثة، ولا يخلو الأمر من زيارات الموجه الأول على مستوى المنطقة التعليمية، أو الموجه العام المخصص لهذه المنطقة من بين الموجهين العموميين الكبار على مستوى الوطن كله.

وبدلا من أن نطور من هذه النظم القائمة ونتلافى سلبياتها ونعيد إليها فاعليتها وبدلا من أن ندرب كلا من القائمين والقائمين على تطويراتها فإننا سنبدأ سلسلة جديدة من العبث التربوي على مستوى مراكز «قاهرية» تعنى بالتشكيل والتنظير وتسوم التعليم عذابا آخر فوق ما يعانيه من عذابات حالية.

●●●

ولا يستبعد أحد أن توضع كتب على مستويات متعددة في هذا التقويم، وأن تعبأ استمارات وأن تفرغ هذه الاستمارات، وأن يتم كل هذا على حساب العملية التعليمية نفسها فتقتطع الساعات الدراسية من أجل هذا التقويم الجديد وشرح فلسفته الثورية، وميثاق العمل الوطني الذي فيه، وتكون النتيجة بعد فترة قصيرة إضافة كبيرة على عاتق العملية التعليمية تنزل بها عن مستواها الذي تدهورت إليه بالفعل.

مع كل هذا التخوف من المأساة القادمة فإني أظن أن من حق التربية والتعليم علينا أن ننبه بصوت عال إلى أن الجودة في التعليم لا تتحقق ولن تتحقق بمثل هذا التطوير الشكلي أو التقويم الشكلي، وإنما تتحقق بشيء من الجدية في تقويم القائمين بالعملية التربوية، وكلنا لانزال نتذكر أي مدرس متميز تتلمذنا على يديه بل ونتذكر كل كلمة قالها، بل وكل حركة وكل سكنة وكل ابتسامة، كما أننا لا نزال نتذكر المدرس الضعيف على قدرته على التدريس الذي تمنينا لو أنه لم يمر علينا في حياتنا الدراسية، كما كنا نتمنى أن ينتهي درسه قبل أن يبدأ!

وأظن من واجب الوزارة أن تنفق على الارتفاع بالقدرات التعليمية لمدرسيها قبل أن تطالب التلاميذ وأولياء أمورهم بالامتناع عن الدروس الخصوصية، ولو أن عهد المدرسين المقتدرين عاد إلى المدارس لانتهت ولانتفت الدروس الخصوصية إلى الأبد. ولا أظن أن من الصعب على وزارة التربية إذا أرادت أن تعيد عهد المدرس المتميز، وليس من الصعب على أي وزارة للتربية أن تضع الخطط المرحلية للارتفاع بكفاءة المدرسين، سواء لجأت في هذا إلى تقوية دراسات التربية العملية فيما قبل تخرجهم، أو إلى توفير دراسات توجيهية وعملية لهم، أو إلى وضعهم لمدد طويلة مع أقرانهم الأكثر خبرة وقدرة حتى يكتسبوا الفن الذي لا فن بعده وهو فن الأستاذية.

وقديما كان كل كتاب في طرق التدريس يبدأ بفصل كبير يحاول الإجابة عن السؤال التقليدي: هل التدريس علم أم فن؟ ورأيي المتواضع أن التدريس مثله مثل الطب: فن يمارسه رجل علم.

ورأيي مرة ثانية أن في هذه العبارة القصيرة السر الأعظم لمن أراد الإصلاح.

أهمية الوعى الجماهيرى بجدوى القرارات الاقتصادية

فى كثير من الأحيان يشعر المواطن العادى بأن بعض القرارات الاقتصادية قد خرجت إلى الوجود دون دراسة كافية، وفى أحيان أخرى يتساءل المواطنون عما يسمى بالسر الدفين فى صدور قرارات معينة، مع أن عكس هذه القرارات قد يكون حتى من ظاهر الأمور. أكثر فائدة للمجتمع وللاقتصاد الوطنى وفى أحيان ثالثة يشعر المواطن أن بعض القرارات السائدة التى تمتنع الجهات المسئولة عن إصدارها تعوق بعدم صدورها حركة التطور الاقتصادى والتنمية، وأعتقد أن من أولى أولويات الحكومة فى المرحلة القادمة أن تنتبه إلى أهمية تقديم مبرراتها الكافية لإقناع الجماهير بمدى صواب توجهاتها فيما اتخذته فى الفترة الماضية من قرارات إيجابية أو سلبية.

د. محمد الجوادى
جامعة الزقازيق

كأنى أريد أن أقول أنه إذا كان وعى الحكومة بأهمية الوعى الجماهيرى أمر فى غاية الخطورة فإنه مما لا يقل أهمية عن هذا أن يتحقق وعى الحكومة نفسها بأهمية وعى الجماهير بأنها واعية لقراراتها وتوجهاتها وأنها لا تصدر فى قراراتها إلا عن درجة مطلقة (أو على الأقل عالية) من هذا الوعى بالجماهير (أولا) وبأهمية وعيهم (ثانيا).

ولهذا السبب يتناول المقال مثلين من الأمثلة المحددة تدلنا على مدى ما يمكن أن ينشأ من مشكلات نتيجة لافتقاد هذا الوعى.

١) سأبدأ بالنموذج الثالث وهو «القرارات السلبية التى تمتنع بها الحكومة عن دفع المناخ الاقتصادى فى اتجاه التنمية»، فلا أحد يجادل فى أن البنوك هى عماد النظام المصرفى، وأن من أساسيات المصلحة القومية زيادة فروع البنوك العاملة فى أنحاء مصر المختلفة وبصفة خاصة فى خارج القاهرة.

مع هذه الحقيقة الظاهرة فإن هناك بنوكا كثيرة أعدت بالفعل فروعا جديدة لها فى عدد من المراكز التجارية المهمة من عواصم المحافظات، ومع هذا فإنها لا تزال تنتظر ترخيص الدولة لها عاما بعد عام حتى مضت أكثر من عشرة أعوام على تجهيز بعض هذه الفروع بديكورها الداخلى ومع هذا فإن الدولة عن عمد لا تمنح لهذه البنوك الترخيص اللازم لبدء تشغيل هذه الفروع مع ما فى هذا من تعطيل واضح للاستثمارات والقوى البشرية والنشاط الاقتصادى.

ويحدث هذا على الرغم من أن البنوك القائمة وفروعها تعج بكثرة المتعاملين معها وتشتكى من ضيق أماكنها عن أن تستوعب ضغط الجمهور عليها، بل وتتهرب من كثير من الوظائف المصرفية بسبب انشغالها الزائد بما هى مرتبطة به من نشاط، وقد تفضل على القراء والمسئولون بأمثلة واضحة على هذا التصرف من جانب الحكومة. ولأن القضية قضية عامة بالفعل وليست قضية فرع أو فرعين أو بنك أو بنكين، فإنى أتصور أنها فى حاجة إلى تناول جاد ومسئول وبخاصة بهذه القضية وربما يكرر المنطق السقيم فيها أن شركات الصرافة الكبيرة والملتزمة اضطرت إلى رفع قضايا فى المحاكم الإدارية فحكم لها بأحقيتها فى فتح فروع جديدة، وكانت الحكومة قد امتنعت عن الترخيص بهذه الفروع. بل أن الأكثر خطورة من هذا أن أقاليم كاملة من مصر لا تتمتع بوجود العدد الكافى من غرف المقاصة فى «بنوك العاملة فيها» .. وهذا المثل الثالث يدل دلالة صارخة على مدى ما يعتور نظامنا الاقتصادى من سلبيات ناشئة عن قرارات سلبية وليس عن خطأ .. أى ناشئة عن إهمال جهات عليا وليس عن خطأ جهات منفذة.

٢) وأنتقل إلى ما أشرت إليه فى البداية من «صدور بعض القرارات الاقتصادية دون دراسة كافية» وعلى سبيل المثال فإن مما يتداوله الرأى العام الآن السؤال القائل: أيهما أجدى على الدولة والاقتصاد الوطنى.. أن ترفع الدولة - بقانون جديد ومفاجئ - من رأس مال شركات الصرافة المدفوع ليكون عشرة ملايين جنيه من أجل أن تبقى فى السوق الشركات الكبيرة فقط على حين تنسحب من السوق أو تتحد مع بعضها الشركات الصغيرة، أم أن الأجدى هو بقاء الحال على ما هو عليه الآن حيث تبقى الشركات الصغيرة، المنتشرة هنا وهناك؟

فى رأيى المتواضع - وقد أكون مخطئا ولكنه فى الحقيقة ليس رأيى وحدى ولكن رأى قطاع كبير جدا من المثقفين أيضا - أن بقاء الوضع على ما هو عليه هو الأفضل ظاهريا للاقتصاد المصرى، لأنه يتيح للاقتصاد المصرى بقاء عدد كبير من الشركات التى تخشى القانون بحق، لأن أنذارها أو عقوبتها بالإيقاف شهرا على سبيل المثال يجعلها تلتزم لأنها تتأثر بهذا الإيقاف وتتحسب له، أما الشركات الكبيرة فإنها ستكون من ناحية بمأمن من أن يؤثر فيها هذا العقاب لأنها كبيرة وتعكس استثمارات ضخمة لا تتأثر بشهر إيقاف.

ومن ناحية أخرى لأن نفوذ أصحابها سيكون كفيلا بحمايتها من أى تصد لها حين تخطئ، وستجد - كالعادة المصرية - كثيرا من التبريرات بخطأ موظف صغير أو متوسط أو كبير، وأنه ينبغى ألا يتحمل أصحاب رأس المال خطأ الموظف صغر أم كبر، وكالعادة فإن مثل هذه التبريرات المصرية سوف تصادف القبول فى النظام المصرى على نحو ما نعرف جميعا من أنفسنا وهكذا ستجدى مثل هذه الشركات الكبيرة من العقاب مرة بعد أخرى ثم يستشرى وضعها وتصبح مثل التاكسى فيه عداد والعداد معاير ومنضبط ولكنه لا يعمل، بل ربما تتطور إلى مؤسسات مالية كافية وكبيرة على نحو ما عانينا من كبار تجار العملة فى بداية الثمانينيات أو من بعض شركات توظيف الأموال فى نهاية الثمانينيات، ومنذ أربعة عشر قرنا من الزمان تنبأ نبينا الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام، بما يداور هذا الوصف فى قوله: «إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الغنى تركوه وإذا سرق الفقير أقاموا عليه الحد!».

ولعل هذا النمط «الحاضر» المرتبط بالتفكير فى شركات الصرافة يعكس طبيعة الصورة المتكررة من التفكير الإدارى العلوى الذى يصدر عن منظمى حركة الإجراءات الاقتصادية فى ضبط ومراقبة تسيير قطاعات كثيرة من التى تتصل بخدمة الجماهير، وهو نمط فكرى يقود إلى تعقيدات تؤذى الصغير وتحد من نموه، على حين تسمح للكبير بمزيد من المخالفة والنمو فى ذات الوقت.

وهكذا يعاقب فى مصر سائق الميكروباص بأكثر مما تعاقب شركات السياحة الكبرى التى تتمتع بكل الإعفاءات حتى من الجمارك والضرائب، ولكنها لا تقدم للمجتمع ما يوازى هذه الإعفاءات والتسهيلات من خدمة إذا ما قورنت بسيارات نقل الركاب الصغيرة، أما الميكروباص الذى ينقل مليون مواطن يوميا فى القاهرة فإنه من حين لآخر يعانى محاولات إلغائه وتقييده، وهو الأمر الذى دفعنى ذات مرة إلى أن أكتب مقالى المعروف فى الأهرام «لا تقتلوا السرفيس ولا تظلموا الأتوبيس»، ومن حسن الحظ أنه كان لهذا المقال مردود إيجابى.

وخلاصة القول فى هذه الجزئية أننا لابد أن نشجع الكيانات الصغيرة على نحو ما نشجع الكبيرة، ولابد أن نشجع الصناعة الصغيرة حتى فى النقل وفى الخدمات المالية والتعليمية وكل ما هو منتج بلا أى استثناء ومن حسن الحظ أن الرئيس مبارك قد نبه وشدد على هذه المعانى أكثر من مرة فى الأيام الماضية سواء فى حديثه إلى الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام أو فى افتتاح سوق القاهرة الدولية.

أنيس منصور والجائزة الكبرى

د. محمد الجوادى
جامعة الزقازيق

مثل منح جائزة مبارك فى الآداب لهذا العام تكريسا القيم الادبية الرفيعة.فأنيس منصور هو المبدع الذى لم تقف ابداعاته عند حدود أى نمط من أنماط الكتابة الأدبية، ومع هذا فقد تسنم الذروة السامقة فى كل الموضوعات التى تناولها، والأنماط التى مارسها، وهو الفيلسوف الذى مارس الفلسفة فى كل ما كتب وقدم، وكان بمثابة رسول الفلاسفة فى الأدب العربى الحديث والمعاصر، وهو المفكر الذى فتح بجسارة شديدة كثيرا من الابواب المغلقة وسيطر باقتدار بالغ على كل زوايا الفكر المتميزة التى قدر له ان يوجدها وينشئها وينميها فى التفكير المعاصر، وهو نمط نادر من الكتاب والأدباء والنوادر فى تاريخ الآداب العالمية الذين تتاح لهم فرصة الشهرة المبكرة ولكنهم يؤخرون - عن عمد - انتشارهم من أجل التجويد ثم اذا هم بعد الوصول الى اقصى درجات الشهرة والتجويد لا يبخلون على قرائهم ولا على معاصريهم بإنتاج غزير كثيف لا يكف عن الارتقاء والتفوق على كل ما سبقه ، فإذا هم من قمة الى قمة، وإذا هم يجمعون ويحرزون ويحصدون ويسجلون تفوقا فى الكم والكيف يصعب ان يفكر أحد فى اللحاق به، وفى حالة انيس منصور فإنه يجمع بالاضافة الى هذا إعجاب الأذكياء والعامة والمتذاكين والمتبسطين، ويجمع بين تقدير الأكاديميين وطلاب المدارس، ويجتمع على تقدير موهبة كل الناس شبابا وشيبة ورجالا ونساء وأطفالا. وإذ هو فى كل ما يمارس وينشىء من زاد فكرى عميق المحتوى ينسج خطوطا من حرير الوطنية الحقة التى لا تختلط بأى قدر من اقدار الشوفونية، ولا تصطنع بأى نسبة من الايديولوجية، إنما هى وطنية راقية متزنة عاقلة مبصرة حفيةٌ بكل تقدير وإعجاب.

وأنيس منصور هو النموذج التاريخى للعبقرى الذى يولد بلمحات العبقرية ويتاح له من التعليم ما يؤجج العبقرية، ثم يتيح هو لنفسه من استكمال التعليم ما يكفل للعبقرية المتأججة ان تتوهج، ثم لا يفتأ العبقرى يعنى بعبقريته الى الحد الذى يجعله أثناء الليل وأطراف النهار يضيف اليها ويصقلها ويشذبها ويراجعها ويركزها ويكثفها، والعبقرية فى كل هذا تستجيب له استجابات مضاعفة، تحفظ عليها جوهرها ومظهرها، وتجدد لذات العبقرية الطاقة الكفيلة بالحفاظ على الذات ، تبذل العبقرية من ذاتها كل الطاقة الكفيلة بتوليد الطاقة.

أنيس منصور هو السهل المطلق الذى لا سبيل الى تصعيبه او تعقيده، ولا الى تحويره او تدويره، يقرأه كل الناس فيحرزون اقدارا متساوية من الفهم دون ان تحتاج نصوصه الى كهنة او مفسرين او شراح، لانه لا يكتب الا إذا وصل الى كبد الحقيقة وقلب الحقيقة وباطن الحقيقة حتى او كانت الحقيقة هى الحيرة نفسها، وقد مكنه علمه الفلسفى الغزير وتفوقه المعلوماتى الساحق ان يدرك منذ مرحلة مبكرة ان نهاية البحث الجاد قد تكون سؤالا كما انها قد تكون جوابا، ولهذا نجا انيس منصور فى كل ما كتب والف وابدع وسجل وقرر من التعالم والتصنع والتمعل والتمعمل والافتعال والتذاكى والادعاء والتحذلق والتفذلك، وجاءت أراؤه وأقواله على الدوام نموذجا للحكمة الخالصة حتى لو كانت الحكمة هى البحث عن الحكمة فحسب.

وأنيس منصور هو المزيج ذو الكود السرى الامثل بين رباعيات العلم والفن والأدب والفلسفة، وهو السبيكة النفيسة النادرة فى تناسق نسبها بين كل هذه المكونات الأربعة التى يندر ان تجتمع بأقدار مثالية فى شخص واحد او قلم واحد، وكما ان سبيكته عبقرية فى جوهرها فانها عبقرية فى قشرتها الخارجية بما انصهر عليها من مقادير محسوبة من بلاغة وفصاحة واشراق ودقة ونعومة.. وهو النموذج المعبر عن الفن الراقى الذى يدرك عن فهم اصيل مبادىء الصنعة وأفاق التجديد، وهو فى ذات الوقت النموذج البارز للأدب الذى يرتقى بالمعرفة ويوجهها فى اتجاهات لم يكن اصاحبها عهد بها قبل ان يقرأ أنيس منصور.

ويندر أن تجد فى الأدب العربى من نجح فى توظيف الفاظ اللغة العربية على نحو ما وظفها أنيس منصور فى التعبير عن المعانى الدقيقة والمبتكرة على حد سواء، وعلى نفس النمط فعل بقواعد المنطق وبأصول التفكير الفلسفى وبحقائق علم النفس والصحة النفسية، وقد مكنته دراساته المتصلة وقراءاته المتعمقة من أن يحقق بكل هذه الأدوات مستوى رفيعا ولا يضاهى من أسلوب متميز يحمل اسمه معه فى كل جملة من جمله، وهو اقصى بكثير مما يسعى اليه الاسلوبيون من نجاح، إذ أن غاية جهدهم ان يعرف الكاتب من فقرة، ولكن أنيس منصور وصل الى ما هو ابعد من ذاك حيث يعرف فى كثير من الأحيان من سطر أو من جملة او حتى من عبارة. بل إن أنيس منصور نحت المفاهيم الفلسفية المستحدثة والعصرية فى اللغة العربية عبارات بأكملها، ويسر للقارىء العربى الاطلاع على روح كثيرٌ من المدارس الفلسفية التى كانت - بدون جهده - ستبقى أشبه بالمدارس النقدية المعاصرة التى يعجز النقاد أنفسهم عن تبسيط مضمونها ومصطلحاتها بل واسمائها للجمهور.

وقد نجا أنيس منصور من كل أنواع التكلف الخلقى والاجتماعى والأدبى والسياسى والفكرى، لكنه لم يحقق هذا النجاح إلا بعد سباحة متواصلة صارع فيها الأمواج من أجل الوصول الى جوهر الحقيقة ولب الفكرة.

وربما يرى البعض ان يمتدحوه بقولهم إنه أمة فى رجل، وربما يصور آخرون قدره بقولهم إنه تاريخ فى شخص، وربما تجسد طائفة ثالثة انجازه على أنه بمثابة موسوعة القرن العشرين كله بما تبلور فى القرن العشرين من معارف وفلسفات القرون السابقة، بيد ان كل هذه الأوصاف وغيرها تتضاءل أمام حضور طاغ، ومكانته فى الأدب القومى - اليوم - تفوق بلاشك مكانة سلفه العظيم والترايبمان فى الولايات المتحدة الامريكية والمجتمعات المرتبطة بثقافتها.

بيد أن حضوره الطاغى غطى حتى على تقويم مجمل أعماله، لأنه أصبح فى مخيلة المعاصرين بمثابة المحيط الذى لا يمكن وصف حدوده ولا تصويرها الا بالخروج من الكرة الارضية، ويكفى الأحياء أنهم يجدونه محيطا بهم من أى ناحية اتجهوا إليها.

حلول متدرجة لقوانين الإسكان القديمة

بقلم الدكتور: محمد الجوادى



لايؤمن شعبنا بالفصل بين الحكومات او الوزارات المتعاقبة فهو يؤمن بأن الحكومة هي الحكومة، وهذا من حسن حظ بعض الحكومات بلاشك، ذلك انه يتيح لكثير من الوزارات نسبة انجازات الاسلاف الى نفسها، كما يتيح لها في الوقت نفسه التنصل من السلبيات حتى ولو بدعوى غير مقبولة.

وليس شعبنا فقط هو الذي يؤمن بالفصل بين الحكومات المتعاقبة، بل ان الدستور نفسه يرسي مبادئ المسئولية الدستورية والعامة تتجاوز اليوم والسنة الى كل ماهو قائم.. ومن قبل المذهب والدستور والقانون فإن الدين الاسلامي يحثنا على الا نسكت على وضع خاطئ، تحت دعوى اننا وجدناه هكذا او انه من عمل السالفين او الاولين، فنحن مسئولون عن تغيير المنكر متى توافرت لنا القدرة على هذا التغيير.

كانت هذه مقدمة لابد منها للحديث عن مسئولية مجلس الوزراء الحالي ومجلس الشعب الحالي «كليهما» عن الخلود الذي لامبرر له لقوانين الاسكان الاستثنائية التي اصبحت هي نفسها بمثابة العقبة الكبرى امام حل مشكلة الاسكان.

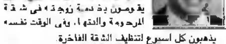
●●●

ولسنا في حاجة الى استعراض الاسباب الوجيهة الداعية الى التخلي عن هذه القوانين والعودة الى القانون المدني الطبيعي والى مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين» ولكن مايقف المرء له مدهوشا هو تقاعس الحكومة امام التخلص من الآثار السلبية للقانون القديم، مع ان في وسع الحكومة الحالية ان تستأنف خطوات الحكومة السابقة بمعالجة الازمة على مراحل. ونحن نعرف ان الوزارة السابقة قد استثنت قانون الايجارات الجديدة من مادة واحدة، وقد نفذ هذا القانون على مدى السنوات الخمس الماضية بدون اية مشكلات على الاطلاق، وكان احرى بالوزارة ان تستثمر مثل هذا النجاح في مجابهة الاشكالات القديمة المستمرة بنفس الروح.

بل ان الحكومة قبل السابقة «اى وزارة الدكتور عاطف صدقي» قد عالجت مشكلة الايجارات في الاراضي الزراعية بذات المنطق، واستطاعت من خلال تشريع تدريجي استغرق تدرجه خمس سنوات ان تنهي هذه المشكلة الى الابد.

فإذا كانت حكومتنا الحالية -لاسباب لانعرفها- غير عازمة على ان تتصدى لقانون الاسكان القديم، فإني اقترح عليها حلولا متدرجة تواجه بها هذا القانون:

التدرج الأول: عدم الامتداد بعقود الايجار القديمة الى الورثة الا في ظل تعاقد جديد.. وتحضرني هنا عدة حالات تطالعني اثارها كل صباح ومساء.. الحالة الاولى قبل ان يموت الجد فاحش الثراء انتقل الحفيد للاقامة معه على الرغم من ان ثروة الحفيد تقدر بالملايين، وذلك حرصا على الشقة ذات الجنيهات الثلاثة التي لا يملك اصحابها غيرها وغير الشقة التي يقيمون فيها في نفس العقار بجاردن سيتي، واثر الحفيد ان يتزوج في شقة جده بعد حفل زفاف اسطوري تكلف مائة الف مثل الايجار الشهري «الزهيد» ويبدو ان لعنة الظلم اصابت الحفيد الذي فشل في زواجه رغم قصة الحب الطويلة التي سبقت الزواج وهو الآن «موزع» بين شقة والدته وشقته «المزعومة» اي شقة جده!! الحالة الثانية لضابط شرطة برتبة رائد صمم على ان يترك شقته الفاخرة في مصر الجديدة لينتقل مع زوجته واولاده الثلاثة «!!» الى حجرة فوق السطوح كانت تسكنها والدة زوجته في منطقة اقل مكانة من منطقة شقته، وذلك لكي يثبت اقامته في هذه الحجرة وشهوده في محاضر الشرطة الآن هم من المجندين وسائق سيارة الانتشار السريع الذين يقومون بخدمة زوجته في شقة المرحومة والدتها. وفي الوقت نفسه يذهبون كل اسبوع لتنظيف الشقة الفاخرة.



●●●

الحالة الثالثة: طبيب مصري مهاجر حاصل على جنسية احدى البلدان الاوروبية من دول الشمال، عز عليه ان يترك الشقة التي عاشت فيها والدته نصف قرن بعد وفاة والده منذ عام ١٩٣٨، وكيف يتركها لاصحابها الاصليين ؟ فما كان منه الا ان عقد قران «ابنته» التي هي «الحفيدة» صوريا على احد الشباب المغامرين وكان هذا الشاب المغامر اذكى من الشر بالطبع، وهو الان الذي يتمتع بشقة فاخرة بخمسة جنيهات وربع الجنيه بمقتضى حق واحد هو انه كان زوجا «صوريا» لحفيدة المستأجر التي لم تر الشقة مرة واحدة في حياتها.

وعندي وعند غيري امثلة كثيرة.. فهل تقتنع الحكومة الرشيدة؟

الخطوة الثانية في التدرج التشريعي الذي هو ادنى مما هو مطلوب من الحكومة تأتي من اتاحة الفرصة القانونية لصاحب العقار المؤجر ان يعرض رسميا عن طريق القضاء تعويضا للمستأجر او ورثته او لمن استولوا على العقار كسكن «عن طريق المساكنة وما الى ذلك من الحيل القانونية التي تمتد بعقود الايجار خارج النطاق الطبيعي» وذلك في مقابل اخلاء العين المستأجرة خلال ثلاثة اشهر يدبر فيها المستأجر امره، سواء بشراء شقة تمليك او بايجار جديد، ويتحدد هذا التعويض الذي يعرضه المالك باحدى مضاعفات القيمة الايجارية «الف ضعف او عشرة الاف ضعف.. الخ» مع اعطاء الطرفين الحق في زيادة هذا المقابل او نقصه.. ومع ان بعضنا قد ينظر الى مثل هذا المقابل على انه نوع من السحت، فإن رضا الملاك به يدفعنا الى اقراره لانه قد يكفل لهم لم شمل الاسرة في عقارها الاصلي او القرب من الوالدين المسنين المحتاجين الى رعاية.. وهكذا.

●●●

الخطوة الثالثة في التدرج تأتي من تدخل شركات عقارية كبيرة لاعادة بناء وتخطيط مناطق عمرانية عشوائية ذات موقع متميز، وعندئذ فإن التشريع يكفل للمجتمع ان تؤدي هذه الشركات مثل المقابل المشار اليه في البند السابق على وجه السرعة والتزامن.. وذلك من اجل العمل الوطني الجاد على سرعة ازالة بؤر كثيرة للجريمة ولانعدام التخطيط ولانعدام الحياة الصحية والبيئة السليمة واتاحة الفرصة للافادة من اراضيها ومواقعها في بناء عمراني جديد يضيف الى قيمة مدننا الكبرى والصغرى، بل وقرانا ولايطرح منها.

بل ربما نكون في حاجة الى ازالة بعض بيوت قديمة من اجل شق طريق او فتح محور جديد فاذا بنا امام طائفة المتمسكين بالاستئجار وهي تفوق عددا وصوتا طائفة الملاك انفسهم.. وفي هذا الصدد فان تحمل الحكومة او الشركات التعميرية الكبرى لمقابل مادي اكبر من القيمة الحقيقية يصبح بمثابة اتجاه حتمي ومحمود حتى يمكن تشجيع الحركة الديناميكية الكفيلة بازالة بؤر الجريمة والفساد، اما مادرجت عليه الحكومة في بعض الظروف المماثلة من بخس الناس اشياءهم تحت دعوى المصلحة العامة والنفع العام، فاساليب لم يعد يتفق مع روح العصر، ولا مع امال المستقبل.

لا مستقبل للبطالة

د. محمد الجوادى

لا جدال فى أن أصعب مشكلة اجتماعية يواجهها وطننا العربى الآن وفى المستقبل وعلى اختلاف أقطاره هى البطالة، ولا جدال أن هذه المشكلة تسير فى سبيل التفاقم يوما بعد يوم لأسباب كثيرة، منها انخفاض معدلات فرص العمل المتاحة عاما بعد عام، وذلك بسبب عوامل كثيرة منها على سبيل المثال الاتجاه الكونى إلى اختصار خطوات الإنتاج من خلال العلم والأوتوماتيكية والميكانيكية وانتاج الجملة. ومنها أيضا الاتجاه الكونى إلى تقليل الوظائف الوسيطة فى التجارة من خلال ازدهار وتشجيع أساليب غير تقليدية فى البيع، سواء فى ذلك البيع الالكترونى أو البيع بطريقة خدمة النفس فى سلاسل محلات السوبر ماركت العملاقة، ومنها أيضا إسهام وسائط المعلومات الجديدة فى تنظيم كثير من العمليات الروتينية، وحلولها بالتالى محل أعداد كبيرة من الموظفين.

لكن الحقيقة أنه مع هذا كله يتبقى للإنسانية هامش عريض تستطيع من خلاله أن تجدد المجال أمام الأجيال الجديدة فى إيجاد فرص عمل جديدة، ذلك أن طبيعة الحضارة الحاضرة تعتمد فى المقام الأول على التجديد المستمر، ومن حسن الحظ أن هذا التجديد المستمر لا يتحقق إلا بتفكير إنسانى فيما يمكنه أن يطور به من المتاح من أجل جديد آخر غير متاح حتى نفس اللحظة، ويستطيع المتأمل لطبيعة الحضارة أن يلاحظ بكل وضوح أن كل جديد أصبح لا يلغى القديم، وإنما يبنى عليه، بل ويفيد منه، بل ويكاد يعتبره اعتصارا لصالحة الجديد، وهكذا تتحدد امكانات النجاح الذى يحققه الجديد لا بقدرته فقط على النجاح، لكن بما هو متاح أمامه من فرص النجاح أوجدها القديم.. ومن المذهل أن إيجاد القديم لفرص نجاح الجديد لا يتوقف على إيجاد ما هو إيجابى فحسب، ولا على إبقاء ما هو سلبى فحسب، وإنما يتوقف - وهذا هو المدهش - على مجموع ما هو إيجابى وما هو سلبى معا. وكأننا هنا أمام مقولة فولتير الخالدة عن الحرية، سواء عملت معها أو عملت ضدها فإنك تعمل من أجلها.

ولنأخذ مثالا على هذا ما حدث من إفادة شبكات التليفون المحمول من التليفون القديم، فنحن ندرك أن تقصير الشبكات التليفونية السلكية القديمة فى تلبية رغبات المشتركين الجدد كان فى حد ذاته عاملا من عوامل النجاح السريع لشركات الشبكات الجديدة التى أتاحت ما هو مطلوب، أو ما هو أفضل مما كان مطلوبا، أو ما كان محلوما به فحسب، وقد تكثف الاستفادة من مثل هذا الوضع، حيث أتيح لهذه الشبكات أن تحصل على شريحة كبيرة وضخمة من المشتركين الذين طال بهم الانتظار حتى تحقق لهم وبسرعة ذلك الحلم الذى لم يكن على البال.

وقد أتاح هذا للخدمة الجديدة (أو المنتج الجديد) مساحات واسعة وشاسعة من فرص النجاح التى لم تستثمر حتى هذه اللحظة بأقصى ما هو ممكن وجائز من استثمار.

من ناحية أخرى فقد اعتمد نجاح الجديد على الإيجابيات التى حققها القديم، ونحن نعرف أن المحمول اعتمد فى كيانه نفسه على وجود حجم كاف من التليفونات القديمة وإلا لكان نجاحه محدودا ومعتمدا فحسب على حجم محدود من الاتصالات البينية بين كل محمول ومحمول، وعند ذلك فإنه كان سيصبح شبيها فحسب بشبكات اللاسلكى التى تستخدمها الشرطة، أو بشبكات النداء (البليب) التى تستخدمها المستشفيات والمصانع الكبرى.

هذا فضلا عن إفادة المحمول القصوى من شبكات وتجهيزات وكل البنية الأساسية للخطوط السلكية، وربما لا يمكن فهم وتقدير مدى الإفادة التى حققتها شركات المحمول من إيجابيات القديم، إلا إذا أجرينا مقارنة ذهنية بين الحال التى تعيشها مصر اليوم على سبيل المثال مع وجود أربعة ملايين خط تليفون سلكى، ومليونى خط محمول جديد، وبين حال آخر كان ممكن الوجود لو أن عدد التليفونات القديمة كان لايزال عند رقمه القديم أى أقل من نصف مليون خط (وهو ما كان عليه الحال قبل سنوات قلائل)

وطبيعى أنه لم يكن من الممكن أن تحقق شركات المحمول التعاقد على مليون خط بينما الموجود من القديم لا يتعدى نصف مليون مهما كانت الحاجة إلى الاتصالات التليفونية، ونحن ندرك بكل سهولة أن الاقبال على المحمول لم يتحقق إلا من أولئك الذين كانوا قد تطبعوا من قبل واقتنعوا بأهمية الاتصال التليفونى، ويستحيل بل ويندر أن يبدأ إنسان بممارسة أميته التليفونية باستعمال المحمول (على نطاق وظيفى) قبل أن يكون قد استعمل التليفون العادى، ونحن نقول (استعمل) ولا نقول (تملك!!). ومجمل القول فى هذه الجزئية إن الوسائل الجديدة تبنى مكاسب وإنجازات متعددة على إيجابيات القديم وسلبياته بنفس القدر، وهذا من طبائع الأشياء.

لعلى بعد هذا أقفز لأعود إلى ما كنت قد بدأت بالحديث عنه، وهو التحدى الذى يواجه الانسانية بضرورة إيجاد فرص عمل جديدة تواجه الزيادة السكانية من ناحية، وتعوض الوظائف التى فقدتها الإنسانية من جراء انتشار التكنولوجيات المستحدثة البديلة والجديدة، ونستطيع فى هذا المجال أن ننبه بكل وضوح إلى أهم الحقائق فى هذا الموضوع، وهى أن التكنولوجيا لا تقلل فرص العمالة على سبيل الإطلاق، لكنها تعيد توزيع خريطة العمالة تبعا للكفاءة، ومن ثم فإن أولى نتائج هذا التوزيع قد يكون الاستغناء عن الطبقة الدنيا والعريضة من العمالة، وهى الطبقة التى تتميز ملامحها بالأجر الضئيل، والجهد البدنى القاسى، والمؤهلات العقلية البسيطة.

ولكن التكنولوجيا الجديدة فى المقابل تفتح فرص عمل واسعة أمام الطبقة الأرفع ذات الجهد العقلى المتميز، والأجر العالى، وقلة الجهد البدنى وتراجعه إلى المحل الثانى أو الثالث.

وسأضرب على هذا نموذجا بما يحدث فى أى مستشفى متميز الآن من زيادة نسب أسرة الرعاية المركزية وزيادة حالات الجراحات ذات المهارات الخاصة، ومع أن أحدا لم ينتبه بالقدر الكافى إلى مردود هذا على القوى العاملة، فإنى أحب أن أنبه النظر إلى هذه الحقيقة من خلال الإشارة السريعة إلى عدة حقائق، ومنها على سبيل المثال زيادة الطلب على الأطباء الشبان المتميزين، بحيث أصبح متوسط دخلهم أضعاف متوسط دخل نظرائهم منذ عقد أو عقدين من الزمان. كما تكونت - فيما بين هؤلاء - بحكم الحاجة طبقة عريضة - وليست محدودة العدد - من ذوى الكفاءات المتميزة.

وفى المقابل فقد فاتنا الانتباه إلى حقيقة مهمة وهى أنه قد تضاءلت بل واختفت الحاجة الملحة إلى هيئات التمريض التى كانت أزمتها الخانقة والمستحكمة قد بلغت ذروتها ووصلت إلى أبواب موصدة، فلما حدثت الطفرة فى وسائل العلاج وتكنولوجياته انخفضت بطالة الأطباء الشبان المتميزين، وتلازم وتزامن مع هذا أن تلاشت أو كادت الأزمة القديمة فى هيئات التمريض، وقد حدث هذا فى هدوء شديد دون أن ينتبه أحد إلى طبيعة التحول وخطواته التى تتالت بسلاسة بحكم طبائع الأشياء، وربما كان من نعم الله - سبحانه وتعالى - أن هذا قد تم دون أن ينتبه إليه المشررون بالهزائم وهواة المشاكل ومشعلو الحرائق.

وسأضرب مثلا واحدا يصور حقيقة الأمور للقارىء، ففى إحدى كليات الطب لم يكن هناك حتى عشرين عاما مضت مركز لرعاية الحالات الحرجة، وبدأ المركز منذ عشرين عاما، وفى بداية التسعينيات كان عدد الأطباء المتميزين العاملين فيه يدور حول العشرة، لكن بعد عشر سنوات فقط أصبح العدد يقترب من السبعين، أى أنه تضاعف سبع مرات فى عقد واحد من الزمان، مع أن العدد الإجمالى للأطباء لم يتضاعف بذات القدر.. وليس معنى هذا أننى أطالب بمضاعفة عدد الأطباء بذات القدر، فذلك هو الجنون بعينه، وليس معنى هذا أيضا أننى أتصور أنه من الممكن (أو أنه من الجائز حدوث) أن ترتفع أعداد فرص العمل بهذا المعدل العالى.. لكن المعنى البسيط والواضح الذى أريد أن ألفت النظر إليه هو أن توظيف التكنولوجيات الجديدة كفيل فى حد ذاته بزيادة فرص العمل، فضلا عن تحسين نوعية فرص العمل المتاحة، سواء فى هذا أكان التحسين قادما من الجوانب المادية، أو الأدبية، أو الإنسانية، وهى الآن واضحة الدلالة والإدراك.

الجوانب الطبية فى قوانين الإسكان الجديد

استقرت الادبيات التنموية على تعريف الصحة على انها : حالة اكتمال السلامة بدنيا ونفسيا ، وذلك فى مقابل التعريف القائل بأنها الخلو من المرض ، وتبعا لهذا التعريف يمثل المسكن اهم العناصر الاساسية فى صياغة الحالة الصحية للافراد والمجتمعات المختلفة ، وتتأثر الصحة «العمومية» للمجتمعات والاوطان بمدى وفاء المساكن بالاحتياجات الانسانية الاساسية والثانوية والاجتماعية والبيئية ، بل ان المسكن تبعا لهذا التفكير يمثل ابرز العوامل التى ينبغى فحصها عند دراسة تأثير البيئة على الحالة الصحية للفرد .

د. محمد الجوادى

ويلحظ المشتغلون بالصحة ان هناك عديدا من التفاعلات والتداخلات مابين الصحة والمسكن ، وليس ادل على هذا من تنامى كثير من الآثار الحادة والمزمنة لقوانين الاسكان الاستثنائية ، فيما يتعلق بصياغة محددات البيئة السكنية والصحية التى يعيشها الانسان المصرى ويمكن لنا بسهولة ان نعدد الآثار السلبية التى حفلت بها ملاحظات القائمين على الممارسات الطبية الاكلينيكية ، كما يمكن لنا ايضا ان نستعرض ملامح السياسة الاسكانية فى المجتمعات المتقدمة ونقارنها بوضعنا الحالى فى مصر ، ولكنى افضل ان اتوجه مباشرة الى الصدى المنطقى والمتوقع لبعض المقترحات الكفيلة بصياغة امثل للتداخلات المتوقعة بين سياسات الاسكان والصحة ، وفى هذا المجال اود ان ادعو الى تفهم عدد من النقاط المهمة:

١ ـ "الصحة" وديناميكية حركة الاستيطان البشرى :

لابد ان يحرص قانون الاسكان الجديد على ابراز المقدرة الناجزة لمواد وروح التشريع على احداث واستعادة ديناميكية حركات الاستيطان البشرى ، وهو المبدأ الذى قضت عليه قوانين الاسكان الاستثنائية بأقصى واقسى صورة من صور القضاء . ويستتبع هذا ببساطة شديدة ان يكون المستأجر (فردا او اسرة) قادرا بسهولة ويسر على اتخاذ القرار بالانتقال من مسكن الى مسكن ، وعلى تنفيذ هذا القرار فى مدى زمنى معقول . ذلك ان تغيير المسكن يمثل فى كثير من الاحوال المرضية العنصر الاول فى «الروشتة الطبية» كما فى حالات الاعاقة الحركية التى تستلزم الوجود فى الادوار الارضية او فى المبانى المتاح فيها مصاعد (عاملة) ، او فى حالات التقاعد ، والوصول الى كبر السن فى حين يصبح الوجود فى نفس الدور المرتفع الذى بدأ المستأجر فيه حياته منذ اربعين عاما نوعا من التعذيب البدنى القاسى . او فى حالات كثيرة من امراض القلب والاوعية الدموية .

وفى المقابل توجد قائمة طويلة اخرى من الامراض التى تكون اولى خطوات علاجها هى «الصعود» بالمسكن الى الادوار العلوية بعيدا عن عناصر الرطوبة ومسببات الحساسية الصدرية على سبيل المثال .. الخ ونلاحظ اننا فى هذه الامثلة اقتصرنا على نموذج واحد هو ارتفاع الدور ، وبوسعنا ان نقيس على هذا عناصر كثيرة اخرى لها ارتباط وثيق واكيد بالمشكلات الصحية كتهوية المسكن ، والتعرض الشمس والتصميم الداخلى .. الخ هذه الجوانب التى يدركها الناس جميعا . هذا فضلا عن العلاقات الاخرى المرتبطة بالموقع وعلاقته برجل الشارع ، وهنا نشير على سبيل المثال الى العلاقة الوثيقة بالمسكن بنمو امراض السمع الناتجة عن الضوضاء . من الواضح اذن انه لابد من تطوير الوضع الاسكانى بحيث يصبح بالامكان امام كل ساكن ان يحصل على السكن المناسب لحالته الصحية ، وليس على سكنه الذى هو فيه بالواقع التاريخى فحسب !!

اريد ان اقول بعبارة اخرى : انه مادام هناك مساكن متاحة لملايين من البشر فلابد ان يتبادل هؤلاء البشر هذه المساكن بالطريقة التى تتناسب مع ظروفهم الصحية فينتقل الراغبون فى الادوار العليا محل الراغبين الذين يرغبون عنها . وهكذا كما كان يحدث فى الماضى او كما لايزال يحدث فى الخارج حيث يكون فى وسع الانسان ان يغير مسكنه من آن لآخر لا للظروف الصحية فقط ، ولكن لتطور حجم اسرته ، سواء بالزيادة او النقص ، او تغير موقع عمله ، او تغير قدرته المالية او حتى المزاجية ، او تغير طبقته الاجتماعية، سواء الى اليمين او اليسار.

٢ ـ البنية الصحية والموازنة بين الحقوق المطلقة والحقوق المكتسبة : يستتبع اقرارنا المبدأ الاول ان يسعى التشريع فى ذكاء الى اقرار حالة من التقدير الكمى لقيمة الاوضاع او الحقوق المكتسبة التى افرزتها سياسات سابقة ، بحيث يمكن للناس جميعا ان يختاروا الانسب لصحتهم النفسية والبدنية فى ضوء «حقوقهم المكتسبة» التى ربما يعتمدون عليها كمتكأ الحياة . وربما يقتضى هذا الاسراع بالنص الصريح على تقييم مقابل مقنن «لخلوات الرجل» كأن يكون على سبيل المثال مساويا لايجار مائة عام او مائة وخمسين عاما فى المبانى القديمة ، وان تزال صفة التجريم عن تقاضيه ، بل وان يحث التشريع بطرقه المختلفة على تقاضى هذا المقابل النقدى للخلو من اجل تحقيق نمطين من الاستثمار المرتبط بالحياة الاجتماعية والصحية واقصد بهذين النمطين استثمار هذا المال فى الحصول على المسكن الملائم لحالة صاحبه الحائز بالفعل لسكن غير مناسب مساو فى قيمته الفعلية (التى هى غير رسمية او غير قانونية) ، اما الاستثمار الثانى فهو استثمار المكان لمن هو فى حاجة حقيقية اليه .

٣ ـ حق الصحة العمومية للمجتمع فى الموارد الإسكانية المعطلة : اعتبر المسكن المناسب دائما من اهم العوامل الحاكمة فى نجاح السياسات الصحية الدولية الرامية الى تحقيق الصحة للجميع ، وهى السياسة التى التزم المجتمع الدولى بالعمل الجاد والمستمر على تحقيقها من خلال المنظمات الدولية والمحلية . فإذا ما اخذنا فى الاعتبار هذه الحقيقة (الدولية والمدروسة) فلابد ان يتنامى الايمان بضرورة الوصول الى الصيغة الكفيلة بتفعيل القانون والنشاط الاقتصادى فى إبراز هذا الحق واعطائه اهميته النسبية فى التطور الاجتماعى والاقتصادى ، وفى التنمية البشرية خاصة، وفى هذا الصدد فلابد لنا ان ندرك مدى الفشل الظاهر فى سياستنا الاسكانية والصحية على حد سواء حين نجد انفسنا نشكو (وبحق) من توافر قرابة مليونى وحدة سكنية مغلقة ، ونشكو فى ذات الوقت من حاجتنا الى مليونى وحدة سكنية لايواء مواطنينا الذين يعيشون بلا بيوت . اذن فالمسألة على الجانب الاحصائى تمثل وفرة ولكنها فى الحقيقة اصبحت تمثل جريمة تخطيطية كبرى مزدوجة الجانب ، وذلك حين نتغاضى عن الاسراع بايجاد تشريع اجتماعى كفء كفيل وتحريك، وتداول السكن بين الناس قبل ان يكون البديل هو محاولة اغتصاب الملكية بالقوة حين لايكون هناك مفر امام اصحاب العراء من اقتحام الوحدات السكنية المغلقة على الهواء !!

ومـا لم يتم تداول السكن بين الناس فى اسرع فرصة وبالطريقة التى تتيح للجميع الارتقاء ـ على المدى الطويل ـ فسوف يكون البديل صعبا ومرا .

وهذه الحقيقة يعرفها او يتوقعها (او يشمها) الجميع بلا استثناء .

٤ ـ الإسكان والعوامل النفسية والتربوية فى الحراك الاجتماعى : لست فى حاجة الى ان انكر القراء بمدى علاقة تداول المساكن بالحراك الاجتماعى ، بل وحقيقة ان المسكن فى مجتمعات كثيرة منها المجتمع المصرى ، ظل بمثابة ابرز المظاهر الدالة (فى سطحية او فى عمق) على اتمام او انجاز عملية الحراك الاجتماعى وترتبط هذه العملية بكثير من عناصر الصحة النفسية والعقلية التى نكاد ندركها جميعا بحيث لاتحتاج الى شرح ، ولكن ثمة ظاهرة جزئية ومحدودة ـ فى هذا المجال ـ اود ان اتعمقها فيما يتعلق بسكان البدرومات على سبيل المثال : فالملاحظ فى كثير من مبانى الاحياء الراقية القديمة (الدقى ـ الجيزة ـ مصر الجديدة ـ وسط البلد ـ جاردن سيتى ـ الزمالك) ان البدروم وغرف البواب والطباخين وغرف الخدمات قد اصبحت تتيح السكنى لعدد من العائلات قد يفوق سكان العمارة نفسها . ويفضل هؤلاء هذا الوضع بسبب قرب الموقع النسبى من المواصلات العامة وتمتعه بالخدمات التى ربما لا تكون متوافرة بنفس القدر فى اطراف المدينة . وعلى الصعيد الاقتصادى او الادارى ربما ينظر البعض الى هذا الوضع على انه حل لابأس به وانه يمثل وضعا اقل خطورة من غيره ، لكن للاسف الشديد ينبغى لنا ان ننبه بقوة إلى ان ميزانية الدولة والافراد سوف تعانى على المدى الطويل نتيجة سكنى البدرومات وملحقاتها ، وذلك نتيجة المشكلات الصحية الناجمة عن هذا السكن حيث يتاح على سبيل المثال الحمى الروماتيزمية التى تم استئصالها فى الكثير من بلدان العالم ان تعود وتنتشر وتزدهر وتترك اثرها الخطير على صمامات القلب ومفاصل الجسم فى سهولة ويسر .

هكذا تتعدى الآثار السلبية لهذه الظاهرة ماقد نتصوره غير مهم او غير حفى بالاهتمام من مظاهر مرتبطة بالصحة النفسية الى مظاهر اخرى مرتبطة بالصحة العضوية .

ولاشك ان اهمالنا أمر هؤلاء السكان بتركهم فى هذه المساكن غير الصحية يمثل جريمة قومية لاتحتمل الاعتذار ، ولابد من تشجيع اعادة توطين هؤلاء جميعا فى المساكن والاحياء الجديدة ، وحثهم على ذلك بكل المغريات ، من اباحة مقابل لخلو الرجل ، الى اقامة المساكن الجديدة بأسعار معقولة واقساط معقولة ودعم هذه المساكن ، الى الاقناع الحقيقى والصادق والمخلص برقى الاحياء الجديدة التى ينتقلون إليها وقربها من المواصلات العامة ، ثم الى سرعة استغلال الاماكن التى كان يسكنونها فى اغراض اخرى غير السكن ، وتحريم وتجريم سكن هذه الاماكن بعد اليوم ، واعتقد ان هذه هى اولى مهام وزارتى الصحة والبيئة فى المجال الوقائى بعيد المدى ، على الرغم مما قد يتصوره البعض من بعد كليهما عن مثل هذا الموضوع .

٥ ـ السلامة النفسية لأبناء الجيل الجديد بتشجيع المبادرات والذات : اذا فهمنا الصحة العمومية كما ذكرنا فى المقدمة على انها اكتمال السلامة النفسية والبدنية ، فلابد لنا ان نتواكب بخططنا وتشريعاتنا نحو التوافق مع المتطلبات النفسية والاجتماعية لافراد الاجيال القادمة، ومن اهم هذه المتطلبات: توفير وتشجيع الاعتماد والاعتداد بالذات وتشجيع الطموح وتنمية الارادة وهكذا ينبغى ان نأخذ فى اعتبارنا الاجابة عن السؤال المتعلق بأهمية اين نقود خطوات التفكير العقلى لاولئك الذين يبحثون عن مكان يبنون فيه بيوتهم المتواضعة ، هذا على الاقل اذا لم نكن قادرين كحكومة على ان نبنى للناس، وهى الحقيقة الكبرى التى لامراء فيها ، ولاننسى فى ذات الوقت ان بناء المساكن يمثل الاستثمار التقليدى والاول (وربما الوحيد) المتاح امام الطبقات المتوسطة والكادحة ، اى امام اغلبية الشعب اريد ان انبه الى حقيقة انه ينبغى على الحكومة ان تعلن بوضوح ان عندها قطعا ومساحات من الاراضى المجهزة للبناء كفيلة ببناء مليونى وحدة فى السنوات العشر القادمة وليس على نحو ماتقول الآن وماقالت بالامس من ان فى خطتها بناء مليون وحدة سكنية مثلا . كما ينبغى ان نذكر الحقيقة التى تغاضينا عنها لسنوات معدودة ، وهى ان هذا الشعب ظل يبنى مسكنه وهو سعيد طيلة سبعة آلاف سنة ، ولابد انن من ان تعلن الحكومة عن تبنيها سياسة مؤداها ان يقوم القطاع الفردى والخاص بما يوازى تسعين فى المائة من الاستثمار فى بناء المساكن ، وذلك فى مقابل تركيز جهد الحكومة فى توفير مساحات الارض والاحياء والمدن اللازمة لبناء الوحدات السكنية . وهنا ينبغى لنا ان نستوعب دروس المآسى الكبيرة فى احياء بيجام وبولاق الدكرور والعمرانية وغرب فيصل ومنشية ناصر !

وليس سرا انه بينما كانت السياسات الصحية ماضية على قدم وساق الى ازالة مناطق ما يسمى SLuMS واعادة توطين سكانها ، كانت المليارات من دخول طبقاتنا كدحا وعناء تصرف فى مصر لبناء SLuMS جديدة طيلة السبعينيات والثمانينيات . وفيما يبدو فإن التفكير فى هذا الجانب غائب تماما عن قانون الاسكان الجديد ، مع ان الهدف من التشريع فى الحقيقة لايعدو البحث عن العمل على اشباع حاجات المجتمع بطرق مشروعة ، ومن ثم تلثيم الطرق غير المشروعة ، وكما نعرف جميعا فإن السيارة لاتسير بالفرامل وحدها !!

واظن اننا بعد هذا كله نستطيع ان نعبر عن امنياتنا فى ان يتضمن قانون الاسكان الجديد توجهات اساسية متوازية :

١ ـ الصياغة القانونية والمحللة والمسهلة الكفيلة باعادة صياغة الذهب المتاح بالفعل بحيث يتناسب مع احتياجات الناس ، ويجتهد كل فرد فى مواءمة ما يناسبه فيه من بقاء «الذهب» على صورته القديمة وفى هيئة حقوق مكتسبة تكتسب حجيتها لمجرد وضع اليد الراغبة فى ان تنطلق ، فإذا هى مغلولة .

٢ ـ الحوافز الكفيلة بالاتجاه (او بالاحرى) العودة الى الاستثمار فى الذهب .

٣ ـ الالتزام الحكومى بتوفير مساحات ومجتمعات جديدة للبناء والاستثمار الفردى والخاص ، وليس مجرد اماكن حتى يمكن اولا : اتاحة هامش للاختيار ، وثانيا : اتاحة فرصة التخطيط للمستقبل القريب ، وثالثا : اعطاء الفرصة لنمو حقيقى يتنامى ولايتداعى .

الحل الوحيد لمشكلة الكتاب الجامعى

بقلم الدكتور: محمد الجوادى



تمثل مشكلة الكتاب الجامعى نموذجا للمشكلات الظاهرة التى تخفى وراءها مشكلات دفينة، ومن حسن الحظ أننا كلنا الآن ندرك هذه الحقيقة، فلم تعد طباعة أى كتاب تمثل مشكلة فى ظل الزيادة الرهيبة فى الطاقة الطباعية على مستوى مصر كلها وعلى مستوى أقاليمها المختلفة كذلك. ولم يعد إعداد المادة العلمية للطباعة مشكلة فى ظل الانتشار المذهل لأجهزة الماكنتوش.. ولم تعد عملية النشر نفسها [illegible] فى ظل وجود ما لا يقل عن مائتى ناشر لا يجدون ما ينشرون.

ولم يعد التوزيع مشكلة فى ظل التطور الهائل فى إعداد وسائل المواصلات، والذى يجعل بالإمكان أن تتحرك السيارة بالكتب إلى حرم الجامعة وتتحول السيارة فى لمح البصر إلى منفذ توزيع على نحو ما يحدث مع كل السلع الاستهلاكية والغذائية فى كل مدن الوطن العربى

لكن تبقى المشكلة الدفينة فى موضوع الكتاب الجامعى متمثلة فى اعتقاد الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس، سواء بالحق أو بالباطل، بأن الكتاب الجامعى يمثل جزءا مقررا من دخلهم المتاح لهم بحكم وظائفهم، وعلى الرغم من كل المحاولات التى بذلت لزحزحة مثل هذه الفكرة فإن الفكرة للأسف الشديد قد تكرست بالفعل وانتقل الحديث عن مشروعيتها من السر إلى العلن، بل قد أصبح هناك من ينادى بضرورة الحفاظ على حقوق الأساتذة فى دخلهم من الكتاب الجامعى باعتباره حقا فكريا شأنه فى هذا شأن الحقوق التى ترعاها جمعية المؤلفين والملحنين.

ولعل هذا يقودنا إلى تصور ما تعانيه هذه المشكلة من أنها ستظل موجودة بصورة أو بأخرى إلى الأبد وهو ما يطلق عليه فى الطب: تأبيد المشكلة، أو تأبدها أى أن المشكلة ستظل موجودة باستمرار وقد لا تتفاقم فى شدتها عن حالها اليوم، لكنها لن تتضاءل ولن تختفى وسيظل بإمكان أستاذ الجامعة أن يؤخر صدور كتابه زيادة فى التشويق واعتمادا على الشماعات الجاهزة بانشغال المطابع أو إهمالها أو تباطؤها ثم يصدر الكتاب قرب نهاية الفصل الدراسى، ويصبح من المحتم على الطالب اقتناء الكتاب على الصورة التى ظهر بها حتى ولو لم تكن هذه الصورة تستحق كل هذا التأخير فى الصدور.

•••

وتتأبد المشكلة وتتفاقم نتيجة وجود بعد آخر وهو المطالبة بخفض أسعار الكتاب الجامعى ولا يكون أمام أعضاء هيئة التدريس غير طبع الكتاب على أسوأ ورق متاح وبدون غلاف تقريبا وبدون تجميع أو توضيب أو قص، فضلا عن سوء الإخراج الداخلى والتنسيق على وجه العموم. ورغم كل هذا فليس لأحد أن يتصدى، وحين يتاح لجامعة ما أن تضع قواعد تنظيم نشر أو توزيع أو تسعير الكتاب الجامعى فإن القواعد لا تفعل شيئا أكثر من أن تكرس الوضع القائم.

ومما يؤسف له أن المجالس الجامعية تجد نفسها مضطرة إلى التفكير فى وضع قواعد أو أطر بيروقراطية تزيد من تعقيد صورة المشكلة كأن تنشىء جهازا للكتاب الجامعى، أو وحدة ذات طابع خاص، أو أكشاك توزيع، أو أن تتدخل بشراء الكتاب كله من الأستاذ وإعادة توزيعه، وعندئذ يضمن الأستاذ حقه عن كل النسخ حتى لو بقيت نسخ بدون توزيع.. وهكذا.

وظنى أن الأمر لا يحتمل مثل كل هذه التعقيدات، وإنما يحتاج قرارا شجاعا واحدا فقط يتمتع بالشفافية ويحترم حقوق الأطراف الثلاثة وهى: الطالب والأستاذ والجامعة على حد سواء.

وفى عصر الثقافة والمعلومات فإن تكلفة طباعة أى كتاب ليست سرا حربيا ولا مخابراتيا، بل ربما كانت أقرب إلى أن تكون خبرا مذاعا ومشاعا.

وهكذا فإنه فى وسع كل جامعة أن تعلن فى بدء كل فصل دراسى عن أن سعر بيع الملزمة من الكتاب ذى الألف نسخة يساوى عشرة قروش مثلا، وأن سعر تكلفة الملزمة من الكتاب ذى الألفى نسخة ينخفض إلى تسعة قروش، وأن سعر تكلفة الملزمة من الكتاب ذى الثلاثة آلاف نسخة ينخفض إلى ثمانية قروش، وذلك طبقا للأصول المحاسبية القائلة بانخفاض سعر الوحدة المطبوعة بصورة طردية مع زيادة العدد الكلى للنسخ المطبوعة ومع حسبان الغلاف ذى الألوان الأربعة بمثابة ملزمة، وذى اللون الواحد بمثابة نصف ملزمة، وهكذا يمكن حساب سعر تكلفة أى كتاب تبعا لعدد الملازم، وهو عدد معروف وله حد أقصى بموجب قرارات المجالس الأعلى للجامعات السابقة

•••

وفى مقابل هذا الالتزام الذى تلزم به الجامعة أعضاء هيئة التدريس يكون على الجامعة من ناحية أخرى أن تطبع مؤلفات الأساتذة فى مطابعها بما لا يتجاوز خمسة وعشرين فى المائة من سعر البيع المحدد، وأن تكون الخمسة والعشرون فى المائة الثانية مقابل إعداد أصول الكتاب للطبع، وهو ما يتولاه الأستاذ بمعرفته من خلال مكاتب الجمع التصويرى والجرافيكات المنتشرة، ومع أن هذه الخمسة والعشرين فى المائة تبدو وكأنها مغالى فيها فإنه لابد من وجودها حتى يبذل الأستاذ أقصى ما يمكن من جهد ومال من أجل تجويد الكتاب الجامعى وجعله ناطقا بالمعرفة والخبرة والفن ومجيدا لعرض المعلومات والحقائق مهما احتاجت نصوص كتابه من رسومات أو صور توضيحية.. إلخ

ويتبقى للأستاذ والتوزيع بعد هذا كله خمسون فى المائة من سعر غلاف الكتاب، سواء استعان الأستاذ بموزع خارجى (خارج حرم الجامعة) أو داخلى (داخل الحرم الجامعى) أو وزع الكتاب عن طريق سكرتيرية القسم أو وزعه بنفسه على نحو ما يحدث الآن فى معظم الأحوال.

وفى ظل هذه الشفافية والوضوح لن يتعدى ثمن مجموعة الكتب المقررة على أى فصل دراسى أكثر من ستين جنيها على أقصى تقدير.

يبقى تحفظ واحد فيما يتعلق باحتمال وارد جدا وهو حين تكون مطابع الجامعة عاجزة عن أن تطبع للأساتذة بسعر السوق المعلن، نظرا لارتفاع تكاليفها البيروقراطية وهو وضع مؤسف ولكنه موجود بالفعل، وعندئذ فمن المفيد أن تنتبه الجامعة إلى ارتفاع التكلفة الإنتاجية لمطابعها، ومن اللازم أن تتعاقد الجامعة بسرعة البرق وفى خلال مدة سابقة عن بدء العام الدراسى بما لا يقل عن ستة أسابيع مع إحدى المطابع الكبرى، سواء المطابع الصحفية أو القطاع العام أو القطاع الخاص أو قطاع الأعمال أو القطاع الحكومى على أن تنجز هذه المطابع للأساتذة طباعة كتبهم بسعر السوق المعلن مع دخول الجامعة كضامن أو وسيط فحسب ودون تورطها فى عمليات إنتاجية أو محاسبية أو تمويلية أو تسويقية.

على هذا النحو وبهذه الطريقة فقط يمكن إنهاء أصعب مشكلة تواجه إدارات الجامعات المصرية منذ ثلاثين عاما، ولكنه آن الأوان لحلها فى ظل سياسات السوق والشفافية وانتشار المحمول والأطباق الفضائية.

هل تنتقل الجامعات إلى مواقع أرحب؟

بقلم الدكتور: محمد الجوادى

ثمة ملاحظة مهمة يدركها كل المرتبطين بالجامعة أساتذة وطلابا وأولياء أمور، وهى أن معظم كلياتنا الجامعية أصبحت الآن فى مواقع غير مناسبة لها من حيث المساحة، ومن حيث الموقع، بل ومن حيث الحاجة إليها.

ومع أن فكرة توحيد الأحرام الجامعية تهدف فى المقام الأول إلى الإفادة من الخدمات الجامعية العمومية والمجمعة كالمكتبات الجامعية، أو قاعات الاحتفالات، وملاعب الجامعة، والأقسام الجامعية المشتركة التى تتولى تدريس نفس العلم لأكثر من كلية، مستعينة بمعامل متخصصة ليس من الحكمة تكرار وجودها فى كل كلية، وبخاصة مع ارتفاع تكلفة إنشائها، مع هذا كله فإن أغلب الأحرام الجامعية القائمة تفتقد إلى مثل هذه المقومات التى تمثل العنصر الأول فى فرض بقائها وأولوية تواجد الكليات المختلفة داخلها.

وليس من شك أن كثيرا من العوامل المتباينة قد ساعدت على وصول الوضع إلى ما وصل إليه الآن، ولم يكن أحد ليتوقع أن تنمو أعداد طلاب الجامعة التى أنشئت لتضم خمسة آلاف طالب لتصل إلى أكثر من خمسين ألف طالب.

وثمة حقيقة مهمة أخرى، وهى أن المساحات المتاحة فى كثير من الكيانات الجامعية أصبحت أقل مما هو مسموح به فى أى تجمع بشرى سوى، ولولا انخفاض نسب الحضور إلى معدلات دنيا لأصبح الحضور إلى الجامعة فى حد ذاته مشكلة مؤرقة.

ولا يخفى على القارئ الجانب الثانوى من القضية، وهو أن أماكن الانتظار المخصصة لسيارات أعضاء هيئات التدريس أصبحت أقل من أن تستوعب عشرة فى المائة من هذه السيارات.

وليس سرا أن كلية طب القاهرة ومستشفياتها فى حاجة إلى مأوى ضخم للسيارات كفيل باستيعاب عشرين ألف سيارة على الأقل، وربما يمتد بنا العمر لنرى المعاهد القائمة إلى اليمين فى بداية شارع قصر العينى وقد أزيلت لبناء مأوى ضخم لسيارات قصر العينى يكون انتقال الأساتذة منه عبر أربعة طرق سماوية (SKY WAY) تمتد فوق النيل إلى مستشفى المنيل الجامعى من ناحية، وإلى المستشفى الفرنساوى الجديد وكلية الصيدلة من ناحية أخرى، وإلى مستشفى أبو الريش اليابانى والجديد والمركز الوقائى الاجتماعى من ناحية ثالثة، وإلى معهد الأورام ومستشفياته من ناحية رابعة. وسوف يكون هذا هو الحل الأقل تكلفة إذا ما قورن ببناء جراجات السيارات تحت فرع نهر النيل فى سيالة الروضة.

●●●

ويبدو أن هذه الصورة قد أخذت فى الانهيار والتكرار فى بعض عواصم المحافظات التى تضم كليات طب إقليمية متنامية الحجم والأعداد والنشاط وربما كانت المنصورة وطنطا والزقازيق أبرز الأمثلة على حجم المشكلة التى باتت معها مشكلات ساعات الذروة فى هذه المدن تفوق ساعات الذروة فى القاهرة الكبرى.

وفى المقابل فإن كثيرا من المدن الجديدة تنادى وتجأر بصوت مرتفع (ولكنه ليس مسموعا) تطلب قدرا من التعمير الكفيل ببدء الحياة فيها وفى مرافقها، وفى تحويلها إلى أماكن قابلة للحياة بالنهار، وبأول الليل.

ومن العجيب أن قصر النظر الشديد كثيرا ما يدفع بعض القيادات المحلية إلى اتخاذ بعض المواقف المتعثرة المبطئة لسير الحضارة، وذلك بالوقوف ضد انتقال بعض الكليات الجامعية إلى المدن الجديدة التى تمثل الظهير العمرانى للمدن القديمة المتميزة بمشكلاتها وسكانها، والتى أصبحت تئن تحت وطأة ما هو مطلوب من مرافق محدودة.

وليس من شك أن قرار نقل الكليات الجامعية إلى خارج الكتل السكنية الجديدة يمثل ضرورة قومية ينبغى أن يتصدى لها مجلس الشعب بنفسه وبخطط كبيرة مرحلية تضمن ألا يحل العام الدراسى ٢٠١١/٢٠١٢ على سبيل المثال، أى بعد عشر سنوات كاملة من الآن، إلا وقد تم نقل كل الكليات الجامعية إلى مدن جديدة، بما فى ذلك كليات الطب نفسها، إذ ليس من المعقول أن تلقى كليات الطب بعبء التدريس والتدريب الأكاديمى على مبانى المستشفيات الجامعية وتتذرع بهذا إلى بقاء كل كياناتها فى داخل مقار المستشفيات الجامعية التى أصبحت فى حاجة إلى كل سنتيمتر للتنفس.

وينبغى لنا أن نفهم وبكل وضوح أن عملية نقل المقار الجامعية عملية شاقة ومكلفة وتحتاج إلى قدر كبير من التنظيم والتخطيط والتدريب الذى لابد أن يتفرغ له العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام فى كل كلية لمدة ٦ أشهر على الأقل، كما تحتاج إلى وجود أسطول معقول من عربات النقل وجنود الإنجاز على نحو شبيه بما يحدث فى الحملات العسكرية التى تتم بها قواتنا المسلحة مثل هذه التنقلات.

●●●

ورغم كل هذا فإننا فى غاية الاضطرار الحقيقى إلى هذا الطريق، وليس أمامنا بديل حقيقى ولا مجازى له، ومن الحق أن البديل المتاح والمتوقع لمثل هذه الفكرة بديل مر ومكلف إلى أبعد الحدود، وربما يكون تنفيذه فى المستقبل الوشيك من رابع المستحيلات، وربما تواجه الكليات القائمة نوعا من الموت البطيء بسبب الاختناق، فسوف يصبح وصول الأساتذة إليها مستحيلا، وكذلك يصبح وصول الطلبة، ولا يخفى على أحد حقيقة ما أكرره من أن كل هذه الكيانات الجامعية غير مستعدة على الإطلاق لأى خطة للدفاع المدنى فى حالات الكوارث، وهكذا فسوف تتعرض هذه الكليات الجامعية (وبالتأكيد) للهجران التدريجى ولفقدان الوظيفة حتى مع استمرار قيد الطلاب فيها وانتظامهم الصورى فى الدراسة.

أما ما هو أهم من هذا كله فهو التخطيط الخلاق لأن يكون الانتقال إلى المواقع الجديدة متسقا ومتوافقا مع طموحات قرن جديد بأكمله، فتكون معدلات المساحات المخصصة المبانى والحدائق وللانتظار وللتوسع وللاحتياطى، متوافقة وزائدة على المعدلات العالمية فى هذا الصدد، والتى تأخذ فى الاعتبار كل شيء قابل للحدوث وتضع المنظومات المتكاملة لسكن الطلاب المؤقت ولسكن أعضاء هيئات التدريس الدائم والنشاط الجامعى من طبع وتصوير وإحصاء ورسومات وجرافيك وكمبيوتر ومعامل صغيرة واستوديوهات طلابية وإعداد المشروعات فى مؤسسات صغيرة وذكية متخصصة تكون مع بعضها طابع المدن الجامعية.

ومن حسن الحظ أننا لا ينقصنا شيء من أجل تحقيق التمام فى هذا كله، ومن سوء الحظ - فى ذات الوقت - أننا ينقصنا شيء واحد أهم من كل شيء، وهو الإرادة!

نحو منظومة جديدة للأحوال الشخصية

بقلم الدكتور
محمد
الجوادى

لم تكن حادثة السوبريكي على نحو ما صورتها الصحف هذه الحادثة الأولى التي يتم فيها تجاوز القوانين الإسلامية والمدنية معاً، ولن تكون، وليس صعباً أن ندرك أن التنظيم الحالي لمسائل الأحوال الشخصية يساعد على وقوع مثل هذه الأخطاء أو الجرائم والخطايا.

وسأقصر حديثي في هذا المقال على الجانب التنظيمي بعيداً عن الخلافات الشرعية والسياسية التي أحاطت بالموضوع، لهذا فسوف أسارع بأن أطرح السؤال المهم وهو: كيف يمكن لنا أن نضع تنظيماً يضمن التزام الجميع بالشرع الإسلامي الحنيف دون تعسف في التطبيق؟

وجوابي بسيط وسريع.. وهو أن تكون الأحوال الشخصية منظمة عن طريق الرقم القومي، ويكون هذا الرقم وارداً في كل شهادات الزواج والطلاق والرجعة، بل وأن يتم تفريغ بيانات هذه العقود في خانات هذا الرقم على قاعدة المعلومات متى تم العقد، ومن خلال قاعدة البيانات هذه يمكن لنا في لمح البصر أن نكتشف أي تجاوز يقع في هذا المجال، سواء من ناحية الزوج، أو من ناحية الزوجة دون اللجوء إلى أسلوب التحريات السرية المطولة التي لا تكشف إلا عشرة في المائة أو عشرين في المائة من التجاوزات، وبعد أن تكون الفأس قد وقعت في الرأس بالفعل.

ومن البديهي أن برنامج الكمبيوتر الذكي قادر على أن يؤشر على (أو يشير إلى) كل الشيء به الذي الاجتماعية ليس من حيث الزواج الحالي أو عدمه فحسب، ولكن من حيث الزواج السابق أيضاً، ومتى انتهى.. وهل لاتزال في العصمة.. أم أن عدتها انتهت.. وهل تحمل لها الهوية إلى زوج سابق أم أنها استوفت الطلقات الثلاث بالفعل!

●●●

كذلك فإنه من وسع برنامج الكمبيوتر الذكي أن يدلنا في لمح البصر على الزيجات اللاتي في عصمة الزوج وعلى مطلقاته السابقات، وهل لايزال جائزاً له الرجوع إلى أي منهن لأنها لاتزال في عصمته أو في عدتها.. إلخ.

ويقتضي هذا بالطبع إعادة تصميم استمارات عقود الزواج والاشهار والطلاق والرجعة لتكون قابلة وقادرة على تغذية برامج الحاسبات الآلية، كما يقتضي هذا من ناحية أخرى فرض قدر معقول من الالتزام بأن يكون تحديد القائم بمسئولية عقد الزواج تبعاً للرقم القومي بحيث يكون من اختصاص كل مأذون (أو موثق) أن يعقد عقود الإناث اللاتي يقع رقمهن في إطار رقم معين، وذلك تبعاً لمحل إقامة الأنثى، وهو نفس المنطق الذي تأخذ به النظم الخاصة بالرقم القومي من ناحية، والتي تأخذ به الأصول التي تنظم عمل المأذونين الشرعيين والموثقين من ناحية أخرى.

إنما الجديد أن توزيع العمل على المأذونين سيكون محكوماً بمجرد النظر إلى الرقم القومي للأنثى بدلاً من الاجتهاد في تحديد المأذون المسئول تبعاً لتوزيع المناطق السكنية في الأحياء والمدن، وبهذا يصبح معروفاً أن عقد قران الأنثى ذات الرقم القومي يتم بمعرفة المأذون الذي يتولى عقد قران الإناث اللاتي يقعن في السلسل التي يضم عشرة آلاف رقم على سبيل المثال من الرقم القومي ٢١١٢٣١٤٢١٥٢٠٠٠١ إلى الرقم القومي ٢١١٢٣١٤٢١٥٤٠٠٠٠.. وهكذا..

وقد قلت بقدر معقول من الالتزام، بقدراً ما تفرضه الظروف من أن تكون العروس مقيمة في وقت زواجها خارج مصر، وعندئذ يتولى المكتب القنصلي بالخارج إتمام توثيق الزواج ولكنه يصبح ملزماً بأن يخطر المأذون (أو الموثق) الذي تقع في نطاقه الأرقام القومية المسئول عنها.

وبنفس الفلسفة يمكن الاستئذان من الإخطار إذا كانت العروس وأهلها ترغب في عقد الزواج في مصيف أو مشتى أو عاصمة أو على يد مأذون أو مأذون أو موثق يرغبه الأهل لأي سبب من الأسباب، وعندئذ يوافق لهؤلاء جميعاً شرط إخطار المأذون الأصلي، وذلك من أجل تكوين قاعدة بيانات بشرية (لدى الموثقين والمأذونين) تزيد من حماية ودعم قاعدة بيانات الحاسب الآلي.

●●●

والأهم من هذا أن تقضي على تلك الظاهرة الشائنة والنادرة التي أشارت إليها الصحافة في القضايا الأخيرة وهي ظاهرة المأذون شبه الخصوصي الذي يتنقل مع أصحاب الشهوات لإتمام الصورة الرسمية التي لابد منها لرغباتهم وشهواتهم، ثم يقاضيا بنفسه في المحكمة مرة والثنتين، وقد يصبح متهما لا شاهداً فحسب، بل ربما يصبح شريكاً في الجرم لسبب مهم، وهو أن القوانين لم توجد في البداية نظاماً كفيلاً بأن تحقق لها التطبيق السليم والمرن في ذات الوقت.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر.. فإنني أرى أنه قد أصبح من العار أن تظل الدولة على سياستها في تقاضي رسوم زواج أو طلاق وهي نفسها الدولة المعنية بالقضاء على الزواج العرفي ومشكلاته والمتعددة.

وأرى أنه قد آن الأوان لأن تلغي الدولة كل الرسوم المفروضة على العقود المتعلقة بالزواج والاشهار والطلاق والرجعة، وأن تتنازل عن كل هذه الرسوم المحسوبة بالمليم من رسوم تنمية وغير تنمية ونظافة وتنمية موارد.. إلخ. بل وأن تسعى الدولة سعياً حثيثاً في أن تعفي المواطنين من أن هم مكافأة المأذون على عقد العقد، وذلك بأن ترتب الدولة أمورها لأن يكون كل المأذونين خلال عدة أعوام لا تزيد على العشرة من المستشارين السابقين، على النحو الجميل الذي بدأته الدولة على يد وزارة العدل في لجان توفيق المنازعات، وبهذا يكون أضحى المأذون الشرعي (أو الموثق) أجره من الدولة تقاسماً فحسب. ولنتذكر أن المأذون الشرعي ظل طيلة عهد وجوده منذ أيام الفاطميين بمثابة النموذج الأقدم لقاضي التوفيق في المنازعات.

وهكذا يصبح المستشار السابق (المعهود إليه بوظيفة المأذون) أياً كانت درجته السابقة في القضاء بمثابة شخصية عامة كبيرة في كل مجتمع مصري تتولى تقديم النصح العاقل في جميع المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، بل والخلافات الاجتماعية المتجددة. كما يكون بحكم هذا الوضع عضواً في جميع اللجان المعنية بالتنمية المحلية على المستويات المتعددة التي تتكون منها الإدارات المحلية ممثلاً بهذا مكسباً حقيقياً للمحليات والإدارة المحلية!

حتى لا تكون جامعاتنا صورا كربونية من بعضها

بقلم الدكتور: **محمد الجوادى**

إن الافت النظر أن بقايا عصر الشمولية الذى سيطر على حياتنا السياسية لفترة طويلة صبغت بعض فكرنا التعليمى بصبغة تشجيع متماثل والحث عليه، وإذا بنا نريد من مؤسساتنا التربوية والجامعية ان تكون صورا طبق الاصل من بعضها ما دمنا فى نفس الوطن، بل ان بعض الصيحات البرلمانية تنادى بهذا من منطلق الظن بتكافؤ الفرص او المساواة أو توحيد القوانين والنظم.

ونحن بحكم تربيتنا الجامعية والعلمية نعلم ان فى هذا وأدا لروح العلم والبحث العلمى، ولكننا مع هذا نواجه بالحديث عن اهمية ان تكون هناك كليات وأقسام بل جامعات نمطية حتى إذا ما اراد الطالب التحويل من مكان إلى مكان اخر وجد الامور كما هى، وكأنما يراد بنا «أولنا» ان نفرض الذوق الاستهلاكى الموحد على جامعاتنا.

وقد اشرت فى مقال سابق بجريدة «الأخبار» إلى فكرة تشجيع التمايز المثمر فى جامعاتنا، وضربت مثلين احدهما قائم بالفعل والاخر ممكن القيام، بل كان كلاهما بمثابة «موطن اقتراحى» من اجل تشجيع التمايز المثمر.

●●●

وأرجو فى هذا المقال أن استعرض من خلال تاريخ الجامعات المصرية نفسها بعض الامثلة الأخرى الكفيلة بالا تكون جامعاتنا وكلياتنا الجامعية بمثابة صور كربونية «أو ضوئية» طبق الاصل من بعضها:

(١) كانت كليات الحقوق تأخذ بمبدأ دبلومى الدراسات العليا المعادلين لدرجة الماجستير ثم الدكتوراه، ثم بدأت الدراسة لدرجة الماجستير فى الحقوق، وبدأت تبزغ الدعوة إلى اقرار الدراسات العليا فى كليات الحقوق على طريقة الماجستير والدكتوراه، ومن المتوقع ان تستتبع هذه الدعوة دعوة أخرى إلى الغاء التأهيل للدكتوراه بنظام الدبلومين على نحو ما حدث فى كليات الطب فى بداية السبعينات.

واعتقد ان مثل هذا التوجه يحرمنا الافادة من اسلوب كان فى حد ذاته كفيلا بتوسيع الافق، وتخرج من خلاله كل اساتذة القانون والاقتصاد الذين ثبت نجاحهم وتفوقهم فى ادائهم لوظائفهم، ولهذا السبب الناشىء عن تجربة تاريخية ناجحة فاننا نرى ان تنتهج بعض الكليات فى المستقبل مبدأ التأهيل للدكتوراه عن طريق الدبلومين على حين تنتهج بعض الكليات الأخرى مبدأ الماجستير، اذ ليس من سبيل إلى نجاح الكليات التى لاتتمتع بوفرة فى اعضاء هيئات التدريس فى الاخذ بأسلوب الماجستير لما يطلبه من اعداد كبيرة تكفل الاشراف الدءوب والمكثف، بل وربما كان من الافضل ايضا اعادة تقييم صلاحية كل من الاسلوبين تبعا للتخصصات المختلفة، فلربما وافق اسلوب الماجستير اقساما علمية معنية ببحث القضايا الجزئية التى تتطلب بحثا مرجعيا كاقسام القانون الدولى، على حين تظل اقسام اخرى كاقسام القانون الجنائى بحاجة إلى الالمام اوسع بمبادىء القانون العام من خلال احد الاقسام المؤهلة لدراسة الدبلوم بها.

●●●

(٢) فى احدى نوبات التعصب المقيت «والتى لا تكف عن البزوغ» صدر قرار بالتوقف عما كان سائدا من قبول خريجى الثانوية الازهرية فى كلية دار العلوم واقسام اللغة العربية فى كليات الاداب، ولم يكن الامر مصادفة انه منذ ذلك اليوم المشئوم امتدت لعنة التطرف الى كلية دار العلوم، فضلا عن افتقاد الكلية لهؤلاء الذين كانوا يجيئونها مؤهلين بأفضل ماتتطلبه الدراسة فى هذه الاقسام والكليات.

ومن العار اننا نقبل استمرار هذا الوضع الشاذ الذى لا يدل إلا على قلة الوعى بألف باء حقوق المواطنة من ناحية، وألف باء حقوق الوطنية من ناحية اخرى.

بل ان من المثير للفزع فى نفس اى زائر اجنبى ان يكتشف اننا تخلينا عن هذا النظام الذى درس وتخرج تبعا له رئيس مجمع الخالدين «مجمع اللغة العربية» الحالى العلامة الجليل الدكتور شوقى ضيف الذى هو بلا جدال عميد الدراسات الادبية العربية، هذا فضلا عن مئات الاساتذة المتميزين فى جامعاتنا المصرية والعربية، سواء فى دار العلوم أو فى كليات الاداب والتربية والبنات والالسن، بل والحقوق. وقد آن الاوان للعودة الى الصواب.

من ناحية أخرى كانت جامعة الازهر تسمح بقبول الحاصلين على الثانوية العامة فى كلياتها، فإذا هى تحاكى الاوضاع الشاذة وتفقد دماء جديدة هى احوج ما تكون اليها.

بل لعلى اذكر مثلا واحدا كانت جامعة الازهر قد تفوقت فيه على كل جامعاتنا بسبب فتحها الباب لابناء الثانوية العامة من ناحية، ولدراسة متميزة لم تكن موجودة فى الجامعات المصرية فى الوقت ذاته وهى كلية اللغات والترجمة.. ودعك من كليات الطب والهندسة والعلوم والزراعة التى استعانت على مدى عقدين كاملين بروافد الثانوية العامة.

●●●

(٣) كانت كلية الاداب فى جامعة عين شمس فى بداية عهدها تأخذ بمنطق أو منهج السوريين فى توزيع المواد الدراسية على السنوات المتتالية، بحيث يتفرغ الطالب طيلة عام دراسى كامل لدراسة نفس المادة، ثم يدرس مادة أخرى فى السنة التالية.. وهكذا. ومع حاجتنا الماسة الى الاخذ بهذا النظام من اجل ضمان تكوين أمثل لاساتذة المستقبل، إلا اننا عدلنا عن الاخذ به دون مبرر، وربما تكون هناك فرصة للعودة الى الاخذ به من خلال نفس الجامعة التى نمت فيها خلال السنوات الماضية عدة مراكز متخصصة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة يمكن للطلاب ان يتخرجوا من خلالها وقد اجادوا دراسة المناهج المتصلة بها

فى كلياتنا.. ومعاهدنا

تفعيل القيادة الجماعية

بقلم الدكتور:
محمد الجوادى

يدرك المتأمل لتشريعاتنا الجامعية مدى انتباه هذه التشريعات بقدر كاف الى توزيع صلاحيات السلطة الادارية فى الجامعة ما بين القيادات الجامعية ذات المناصب المحددة، وما بين المجالس الجامعية متمثلة فى مجلس القسم ثم مجلس الكلية ثم مجالس الجامعة ثم المجلس الاعلى للجامعات بالاضافة الى ثلاثة مجالس نوعية فى كل جامعة وعدد من اللجان فى كل كلية فضلا عن مجالس استحدثتها تعديلات قانون الجامعات فى ١٩٩٤ ولم تر النور بعد، وفضلا عن المجلسين المهمين اللذين اقترحت ورسمت صورة لاختصاصهما ونشاطهما على صفحات جريدة «الاخبار»، وهما المجلس العالى للجامعات «الاخبار: ٢٩ مارس ٢٠٠٢» والمجلس الاعلى للهيئات الجامعية «الاخبار: ٥ ابريل ٢٠٠٢».

فى جميع الاحوال فإن هذه المجالس تصبح بمثابة ملتقيات عابرة لأعضائها إذا لم ننجح فى تطوير طريقة ادائها لصلاحيتها بالطريقة الكفيلة بإنجاز جامعى حقيقى وليس مجرد الانجاز الورقى.

وفى ظنى ان الاصلاح يقتضى ثلاثة محاور متوازية يتعلق الاول بتخليص المجالس من اختصاصاتها الشكلية الزائفة من قبيل عرض خطابات دورية الوصول الى قرار من قبيل احيط المجلس علما. ويتعلق الثانى بإناطة سلطة حقيقية ومسئولية فعلية بهذه المجالس. ويتعلق الثالث برفع مستوى المعونة اللوجستية «الفنية» الكفيلة بتطوير هذه المجالس فى الاتجاه الذى حققته جامعات العالم المتقدمة.

على انه لا يفوتنى ان اذكر اهمية الانتباه الى اساسيات اخرى تتعلق بتفعيل هذا الدور حتى من قبل الانطلاق الى هذه المحاور الثلاثة، وفى هذا الصدد فإننى استطيع ان اقترح بعض نماذج التفكير الكفيل بالتطوير والتفعيل:

●●●

«١» اهمية تحديد او فرض حدود قصوى لعدد اعضاء كل مجلس جامعى، وذلك بإعادة النظر فى النصوص المنظمة لتشكيل المجالس، وفى بعض الكليات التى تعدى عدد اقسامها الثلاثين قسما اصبح مجلس الكلية يمثل بالفعل مشكلة كبيرة إذ يفوق عدد اعضائه السبعين، وهو ما يحد بالتالى من فعالية المجلس والمناقشات، بل يمثل صعوبة فى ادارة اعماله.

وفى هذا الصدد فإننى ومن باب تقريب وجهات النظر وتبسيط الافكار، انكر ان تشكيل المجلس الأعلى للجامعات نفسه حتى عام ١٩٩٤ كان يضم كل رؤساء الجامعات وكل نواب رؤساء الجامعات، بل اقدم العمداء فى كل جامعة، فلما وصل عدد اعضاء المجلس الى رقم كبير لجأت الدولة الى قصر عضويته على رؤساء الجامعات الاثنتى عشرة فقط بالاضافة الى عدد من الاعضاء من الخارج.

●●●

«٢» العمل على توظيف خدمات الانترنت والبريد الالكترونى فى القيام بوظائف وهمية من قبيل «احاطة المجلس بها» فيما يتعلق بالخطابات التى تصل الى القسم متضمنة اخبار اللقاءات العلمية والمؤتمرات والندوات والدورات وما اليها، بدلا من الوضع القائم الذى يجعل المجلس لا يجد ما يناقشه فى معظم الاحوال إلا بريدا واردا يكون القرار فيه «احيط المجلس علما».

ويمكننا اللجوء الى لوحة الاعلانات لمدة عام او عامين حتى نوظف الانترنت فى هذا السبيل، بل ان خدمات البريد الالكترونى كفيلة بأن تضع برامج كمبيوتر تتولى الاخطار او الاعلان بكل هذه المؤتمرات والندوات واللقاءات والمنح وورش العمل والتعديلات الجديدة والانجازات، ومشروعات البحوث.. إلخ.

«٣» النص صراحة على تحديد ادوار تعليمية وبحثية منوطة بمجلس القسم، كأن يقدم المجلس فى نهاية كل عام دراسى تصوره الشامل التطوير المطلوب فى البرامج الدراسية والتعليمية او محتوى المناهج، او طرق الامتحانات، ومن الملاحظ ان كثيرا من الاساتذة يعبرون فيما يكتبون ويتحدثون به من مناقشات عامة مع القيادات الجامعية، عن املهم فى الاخذ بالكثير من النظم الجديدة والامتحانات المطورة، مع ان تقرير هذا التجديد هو من صميم اختصاصهم فى مجلس القسم بحكم القانون على سبيل المثال ولكن سيادة النمط المقرر لما وجدنا عليه اسلافنا يحول بين هؤلاء وبين مجرد التفكير فى تسجيل اقتراحاتهم فى مجلس القسم وليس من شك ان بعض هذا يعود الى تكاسل او عجز الغالبية عن كتابة مقترحاتهم والتعبير عنها بصورة تشريعية، وهو عجز متوهم وغير حقيقى، لكنه يتصور على انه عجز، ولكن الوضع سيتغير حتما اذا ما الزم القانون هذه المجالس بتقديم مقترحاتها فى كل عام فى صورة مكتوبة وتفصيلية.

مستقبل صناعة المعلومات الوطنية

بقلم الدكتور:
محمد الجوادى



من حسن حظ المجتمع العربى انه لم يحل بين نفسه وبين إدراك حقيقة عصر المعلومات الذى بدأ يسيطر على الحضارة الإنسانية، كما كان من حسن حظ هذا المجتمع انه لم يتأخر طويلا فى الاندماج فى هذا المجتمع استهلاكا وانتاجا، بل يمكن القول ان بعض البلدان العربية شهدت سباقا محموما نحو اللحاق بهذا العصر.

ويتعلق أمل كبير فى تنمية مستقبلنا الحضارى بالقدرة على التفوق فى صناعة المعلومات باعتبارها صناعة المستقبل فى العالم، ومع كل تقديرى لهذا الأمل ولأهمية التعويل عليه من ناحية، والاهتمام الكافى به من ناحية اخرى، فاننا نجد انفسنا فى حاجة إلى تأكيد مجموعة من المحاذير التى لابد من وضعها فى الاعتبار عند صياغة تفكيرنا القومى فى هذا الجانب:

(١) أول هذه المحاذير هى ان ندرك أن صناعة المعلومات رغم كل جاذبيتها وبريقها وسطوتها وسيلة وليست غاية، وهى وسيلة ناجحة وفعالة إلى أبعد الحدود، ولكن لابد من تحديد غاية تستغل من أجلها، الأمر فى هذا شبيه بالطائرة أو السيارة أو أية وسيلة من وسائل المواصلات التى لا تعنى حركتها الدائبة شيئا إلا ان تكون ذات هدف ومن أجل تحقيقه.. هكذا صناعة البرمجيات على سبيل المثال، فلابد ان يكون هناك طلب على البرمجيات المنتجة وإلا فقدت الصناعة أهميتها وقيمتها.

●●●

ثانى هذه المحاذير ان ندرك اننا لا نستطيع تقديم أى نوع من أنواع الحماية الجمركية لصناعة المعلومات، ويكفى فى هذا الصدد ان ندرك حقيقة شبكة الانترنت وكيف يمكن لها ان تحول بيننا وبين أية محاولة لتقييد تدفق المعلومات من أى مكان، وفى أى وقت، بل ان الأمر بهذا يصل إلى حد اننا قد نغلق أجهزة الاتصال ثم نفتحها فنجدها تنبئنا ان رسالة أو رسائل قد وصلتنا واحتفظت لنفسها بموضع فى بريدنا فى اثناء اغلاق الاجهزة.

هكذا ينبغى لنا ان نفهم مدى سطوة صناعة المعلومات وقدرتها على النفاذ والاتصال متغلبة على كل ما يمكن لنا ان نتخيله من قيود توضع عليها.

(٣) ثالث هذه المحاذير يرتبط بمدى قدرة الحياة الإنسانية على استيعاب اعداد متزايدة من مصممى البرامج وصناعها، ومع ان هذا المجال قد يبدو متسعا وممتدا إلى آفاق بعيدة، إلا انها فى واقع الأمر ليست آفاقا لا نهائية، وانما ستتضاءل الحاجة الى برامج المعلومات بعد فترة من ازدهارها وانتشارها وتشبع مجالات الحياة بها وبقدراتها، ومن ثم يبدأ الطلب على هذه البرامج فى التراجع شأنه شأن الطلب على كثير من متطلبات الحياة التى تشهد منحنيات صاعدة بسرعة ثم مستقرة عند سقف معين.

(٤) وإذا كان هذا أمرا متوقعا ولابد ان يحدث فانه يفرض علينا ضرورة التفكير فى المستقبل البعيد لجيل من صناع المعلومات قبل ان يجد هؤلاء انفسهم متورطين -بحكم اقتصاديات البطالة- فى أنشطة غير مشروعة تفيد من الخبرة الهائلة بالحاسبات والمعلومات تزييف النقود، وبطاقات الائتمان على سبيل المثال، وهذه ربما تكون فى ذلك الوقت اخف الجرائم، على حين يمكن تصور جرائم السطو والاختلاس المدعمة بالامكانات المعلوماتية وقد تمكنت من نقل الأموال من حساب بنكى إلى آخر، أو من تدمير حسابات أية مؤسسة مالية أو مصرفية.. ولن يقف الأمر عندئذ عند حدود ارتكاب الجرائم، وانما سيتصل ايضا بالتهديد بارتكابها، أى انه سيصل إلى حدود مشابهة لما نعرفه من الابتزاز والاغتصاب وما إلى هذا كله من صور جرائم لا نهاية لها.

●●●

(٥) خامس المحاذير يعكس أهمية التفكير فى المشكلات الجانبية الناشئة عن توظيف تكنولوجيات المعلومات لانجاز العمليات الانتاجية والخدمية على حد سواء، اذ ان اصعب هذه الآثار هو نشأة بطالات جديدة نتيجة الاستغناء عن خدمات الجهد اليدوى والقائمين به من بشر، وهو ما حدث من قبل فى مراحل مختلفة واكبت تطور الصناعات والتحول الانتاجى إلى الأوتوماتية، وربما ان هذا الاثر هو اقل الآثار خطورة إذا ما قورن بالمحاذير السابقة، ولكنه مع هذا يظل ماثلا وقائما وبخاصة فى مجتمعات تقبلت كثرة الوظائف الخدمية المعاونة، بل ورأت فيها ما يبدو وكأنه الحل الأمثل لمشكلات البطالة.

ومع أننا قد نستطيع الآن وفى الظروف المعاصرة التحكم فى الظروف الكفيلة بتوزيع قوى العمالة المتاحة، الا ان فترات لاحقة من المستقبل قد لا تمكننا من هذا النجاح بنفس القدر، وهو ما ينبغى ان نتحسب له من الآن على نحو كفيل بمواجهة توزيع امثل لخريطة القوى العاملة.

الإسكان: المشكلة الاجتماعية الأولى

بقلم الدكتور:
محمد الجوادي

تعاني كثير من الوزارات مواقف طارئة يدعو بها الناس الى التفاؤل والتشاؤم، كما تعاني بعض الوزارات مواقف اخرى تكون نتيجة لتراث قديم من العبث القانوني أو التقصير الاداري. ومما لاشك فيه ان اكثر التعقيدات الكامنة خطورة هي ما يتعلق بمشكلة الاسكان، ومن الملاحظ ان الحكومة بدأت تخدع نفسها وتترك اهم مشكلة تواجهها وتواجه مصر، وهي المشكلة الاجتماعية التي لاتزال متفاقمة بعد ان تم التحكم الى حد بعيد في المشكلة الاقتصادية.

ومما يثير النفس أن الحكومة القائمة اكتفت في تناولها لمشكلة العلاقة بين المالك والمستأجر بإحالة ملف المشكلة على وزير الاسكان واكتفت بهذه الاحالة امام الرأى العام فحسب.

ولعلى الجأ الى مثل طبي يقرب إلى افهامنا حقيقة الخطورة التي تتمثل في اهمال التعامل مع مشكلة الاسكان وقوانين الاسكان القديمة.

ولعل النموذج الذي يصور المسألة للقارئ العادي هو مريض مصاب بالسكر والضغط معا ونحن نعرف ان علاج السكر قد تكون له الاولوية، لكن هذا لايعني اننا طالما نعالج السكر فان من الممكن ان نهمل أو ان نؤجل علاج الضغط، أو ان نتعلل بأننا لن نعالج الضغط إلا بعد الانتهاء من علاج السكر، مع اننا نعرف ان السكر ليس له علاج نهائي وانما هي سياسات تحكم طبي مستمره، ولهذا فلابد من علاج الضغط بسرعة قبل ان يدمر ثلاثة اجهزة حيوية هي المخ والكلى وشبكية العين، فضلا عن القلب نفسه.

***

ولاجدال في ان ابرز ملامح المشكلة الاجتماعية في مصر الآن تكاد تكون منحصرة في بعد واحد هو علاقات السكن.

ومن المؤسف ان نذكر ان شعبنا عاش الاف السنين بدون هذه المشكلة التي لم تخلق ولم تتم إلا بفعل الحكومات والتشريعات الوقتية القاصرة أو قصيرة النظر، وصحيح ان الحرب العالمية الثانية خلقت حالة من صعوبة المساكن في وقت من الاوقات لتشمل ايضا التحكم التام في صرف جميع مواد البناء التي اصبحت توزع من خلال الحكومة والاتحاد الاشتراكي، وبالتالي اصبح نشاط البناء نفسه كأنه ملك الدولة وعليه صندوق والصندوق في يد الحكومة، ومن حسن الحظ ان اليات السوق قد تغلبت على كثير من صعوبات المشكلات الاسكانية، ولكن بقي جزء جوهري من التدخل الحكومي كان كفيلا بارباك الحركة الطبيعية في السوق، ويتمثل في هذه التشريعات الحاكمة لايجارات المساكن وبصورة ادق في قانون العلاقة بين المالك والمستأجر القديم الذي لايزال سائدا بطريقة ماسوية تجعل مضاعفاته تتضاعف ولاتستوي، ويمكن لنا تعداد بعض هذه المضاعفات على النحو التالي:

١- أصبح الاتجاه السائد منذ خمس سنوات هو الاهتمام عن الاستثمار في الاسكان المتوسط والاقتصادي والشعبي والاتجاه الى الفاخر جدا.. وبصراحة شديدة فان ما ينفق الآن في مشروع واحد من ثلاثين مشروعا قائمة في نفس الوقت، يكفي لتدبير مساكن للوفي مواطن بلا اية مبالغة!

ومن المؤسف أن قانون الرهن العقاري صيغ وصدر ليشجع نفس الاتجاه وهو الاسكان الفاخر، على حين اكتفت الحكومة ومجلس الشعب منهما نصا في قانون الرهن العقاري على انشاء صندوق لمساكن محدودي الدخل، وهي مهمة اكبر من ان تنجح فيها الحكومة، وكان الظن أن الحكومة ستعود الى الطبيعة فاذا بها تعود إلى الشمولية مكتفية بالنص القانوني وهو مصادرة للمانون غير كفيل باتاحة الفرصة لحل المشكلة الرئيسية على نطاق واسع، ومتجاهلة لقوانين البلاد المتقدمة، وكأن من الصعب ان نلجأ الى نقل القوانين الناجحة وتطبيقها في بلادنا.

ولطالما ناديت بتطبيق سريع وذكي وديناميكي لسياسة كسياسة قرض البيت التي تأخذ بها الولايات المتحدة الامريكية وغيرها بتقسيط ثمن المساكن على ١٠٠ سنة وليس ١٥ سنة أو عشرين سنة، ولا مانع ايضا من أن تحتفظ الحكومة بملكية الارض في المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة وتمنحها بايجار اسمي لمدة مائة عام، وذلك حتى تستطيع بحكم احتفاظها بحق الملكية وما يترتب عليه من حق التصرف، أن تحارب مبدأ تسقيع الاراضي من ناحية، وأن تمنع بعض الذين اصبحوا يدمنون الارتفاع الى ارتفاعات غير مرغوبة من ناحية ثانية، أو البناء على مساحات لا تسمح بالتهوية الصحية ولا الصحة من ناحية ثالثة.

٢- اصبح من المسلم به ان ما لايقل عن ٢٠٪ من الوحدات السكنية المبنية حديثا لم تستغل على مدى ٢٥ عاما حتى الآن، أي أنها اغلقت ثلث عمرها أو نصف عمرها مغلقة، وهذا الرقم وهذه النسبة ربما تكون اقل من الحقيقي، والاحصاءات موجودة عند الحكومة وليس هناك تدمير وعدم استخدام non utilization اسوأ ولا اكثر اجراما من هذا النموذج من التدمير الحي!

***

٣- ولعل الاهم من هذا وذاك فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية للوطن هو استمرار تدهور العلاقات الاجتماعية بين طوائف الشعب: فطائفة تظن أن غيرها من الطوائف تستغلها وتعيش على حسابها، وطائفة أخرى تتوهم أن من حقها أن تستغل غيرها مادامت الحكومة قد رأت هذا في زمن من الازمان، وطائفة ثالثة تستسهل الابقاء على المزايا التى حصلت عليها منذ زمن دون ان تبذل انفسها بما فتح الله به عليها من رزق، وتنفق مثل هذا الدخل في سفه ما دوظ، وطائفة رابعة تعزل نفسها عن المجتمع حتى لاتفقد ماهو مملوك بمجرد الايجار، وهكذا اصبح الشك في المستقبل متفشيا.

وهكذا نشأت حوادث الارهاب والعنف والبلطجة لأن القانون نفسه انشأ لطبقة ما حقوقا تجاه طبقة اخرى دون ادنى مبرر، ومن الطريف ان فلسفة الصراع الطبقي في الادبيات الشيوعية نفسها لاتقول بهذا.

٤- لايزال اكثر من اربعين في المائة من وقت المحاكم المدنية ومستوياتها المختلفة في مصر موجه لهذا العبث الذي يمكن الانتهاء منه بقانون واحد شجاع، وقل مثل هذا عن معاناة الشرطة في التمكين وابقاء الوضع على ماهو عليه واثبات الانتفاع والحيازة.. الخ.

٥- مع هذا كله فان من المؤكد ان الوزارة واجهزة الحكومة غير عاجزة عن علاج أي آثار سلبية، بل ان حسن الحظ يدلنا على ان التجربة المعاصرة قد اثبتت علو كعب الحق، ولم يحدث أي شيء مدمر أو مثير للمشاعر عندما تم تطبيق القانون على الاراضي الزراعية، بل بالعكس انخفضت الايجارات الآن عما كانت عليه في السوق السوداء التي كانت تتولى تأجير واستئجار الارض التي كانت في ايدي اصحابها، وعجز بعضهم لاسباب تعليمية واقتصادية عن مواصلة مهنة الزراعة.

٦- قبل هذا كله ستتم حركة الانتقال من مسكن إلى اخر بطريقة تكفل سعادة الناس وسعادتهم وحل جزء كبير من أزمة المواصلات وتوفير مساكن قريبة من اماكن العمل بما يحقق من رفع مستوى الاداء.

مع هذا كله الذي يفهمه الدكتور عاطف عبيد فان الوزارة الحالية آثرت اللجوء الى حل مشوه، وهو ترك المشكلة أو احالتها على سبيل الامانة الموضوعة ولا المحفوظة في يد وزير الاسكان مع أنها ليست من اختصاصه إلا من الناحية اللفظية فقط.. وهي صورة من صور الجرائم اللغوية..

نحو سياسة أمثل لتمويل الأبنية التعليمية

بقلم الدكتور:
محمد
الجوادي

ليس من المتوقع أن تنجح موازنة الدولة في القريب العاجل في أن توفر التمويل اللازم لبناء المدارس المطلوبة، وليس من المتوقع أن تستمر الدولة في ضخ بناء المدارس كل هذه الأهمية والأولوية المطلقة التي منحتها لها طوال السنوات الماضية، وقد قدمت الدولة أكثر مما كان متوقعا منها من أجل الأبنية التعليمية، ونحن نعرف أن هذه الأبنية قد عانت من الإهمال طيلة الفترة التي انشغلنا فيها بالحروب والتي لم تتح فيها أن يعلو صوت على صوت المعركة، لكننا نعرف كذلك أن الأبنية التعليمية لم تكن وحدها التي عانت من الإهمال، كذلك فإنها ليست وحدها التي في حاجة إلى الاهتمام والتركيز، ذلك أن قطاعات كثيرة من قطاعات الخدمات قد بدأت تطالب بحظها وحقها من الاهتمام مع خطورة استمرار إهمالها.

ويكفي -على سبيل المثال- الإشارة إلى ما تتطلبه السكة الحديد من الاهتمام، وإلى ما تتطلبه الشبكة الكهربية من توسيع وتجويد، وإلى ما تتطلبه عمليات الصرف الصحي والتخلص من النفايات من موازنات ضخمة قبل أن تتفاقم أحوال مرضية خطيرة كفيلة بأن تأكل الأخضر واليابس.

قبل هذا كله فإن مساجدنا في حالة تتطلب كثيرا من الاهتمام ولا أتحدث عن المساجد القائمة فحسب، ولكني أتحدث عن المساجد المطلوبة لكثير من المناطق، ومن المؤسف أن بعض أحياء القاهرة المستحدثة والمكتظة بالسكان تخلو من مسجد جامع، وتعتمد على مجموعة من الزوايا الكفيلة بتفريخ الإرهاب وتشجيعه.

●●●

من ناحية أخرى فليس من المعقول أن تظل الدولة مندمجة ومنخرطة بكل قواها في عمليات بناء وتشييد المدارس، فهي مهمة لا تقوم بها وزارة التربية والتعليم التي هي معنية في الأساس بالتربية والتعليم وليس بالتشييد والصيانة، وإن كان الحفاظ على مستويات متميزة من التربية والتعليم يتطلب قدرا كبيرا من الاهتمام الحثيث بالتشييد والصيانة، سواء عاد هذا الأمر إلى وزارة الأشغال أو للإسكان والتعمير أو المحليات أو البلديات.

ومن ناحية ثالثة فلا يزال دور المحليات -كما نعرف- ضعيفا جدا فيما يتعلق بتقديم الخدمات والإمكانات المؤسسات التعليمية، وفي المشاركة في صياغات القرارات المحلية المتعلقة بتدبير الموارد وتوزيع الإمكانات توزيعا عادلا والبحث عن البدائل الأقل تكلفة، وذلك من قبيل الأخذ بسياسات التمويل بتخفيض النفقات.

لهذه الأسباب مجتمعة أرى أنه لابد أن تلجأ الدولة إلى تطبيق نظام جديد في بناء المدارس والمؤسسات التعليمية، وهو نظام متوازن ومتكامل يقوم على حزمة من التدابير والتشريعات:

١- تعلن كل من وزارة التربية والأزهر الشريف عن الأماكن التي تحتاج إلى بناء مدارس فيها، وعن حجم وطاقة كل مدرسة من هذه المدارس المطلوبة، وذلك في إطار خطة خمسية شاملة الأعداد والتوقعات وما هو متاح بصورة نموذجية، وما هو متاح بصورة مؤقتة، وما هو متاح بصورة جزئية.

٢- يعتمد لكل نوع من أنواع المدارس عدد محدود من النماذج المعمارية والإنشائية شاملة كل التفصيلات المعمارية والإنشائية والصحية والمادية.

٣- تعلن الحكومة أنها بحاجة إلى استئجار مدرسة ما للغرض المعين في منطقة ما، وأنها ستدفع إيجارا قيمته كذا لهذا المبنى إذا ما قام ببنائه وتأثيثه الأفراد أو الشركات، وأنها ستلتزم بمصروفات صيانته، كما أن العقد ستكون مدته عشر سنوات قابلة للتجديد.

●●●

٤- يسمح للأفراد والشركات والمؤسسات ببناء مدارس على نماذج متعددة تقدمها وزارة التربية والتعليم على نحو ما أوضحنا في البند الثاني.

٥- يكون تحديد قيمة الإيجار في حدود ١٠٪ من التكلفة التقديرية للمبنى، وبذلك يضمن البناءون من أفراد وشركات أن يتم تمويل المبنى على مدى عشر سنوات هي مدة العقد، ولابد أن يكون هذا العائد مجزيا كوسيلة من وسائل الادخار المضمون.

٦- في المقابل فإنه بتطبيق هذه السياسة الجديدة تضمن الدولة بناء عشرة أضعاف ما تقدمه الآن من خلال الاستثمار الأمثل للموازنات المتاحة حاليا، وبهذا يمكن حل مشكلة النقص في المباني التعليمية على مدى سنتين أو ثلاث على أكثر تقدير.

٧- من ناحية ثالثة تساهم الدولة بهذا في تخفيض معدلات التضخم، كما أنها يفتح بها الباب لهذا النمط الاستثماري تتيح مجالات استثمارية مضمونة لأصحاب الثروات الصغيرة وهم أغلبية الطبقة الوسطى والمتميزة في مصر.

٨- ليس من الضروري أن تأخذ الدولة بهذه السياسة بنسبة ١٠٠٪، فمن الممكن أن تأخذ بها بنسبة ٥٠٪ أو ٧٠٪ وأن تظل تبني بنصف الموازنة، وتستأجر بالنصف الباقي، وذلك حتى يتم الاقتناع بالفكرة واطمئناننا إلى جدواها.

حاجتنا إلى مجلس أعلى للمؤسسات الجامعية



بقلم الدكتور: **محمد الجوادى**

شهدت الاعوام الثلاثة الاخيرة محاولات جادة فى سبيل ضبط هياكل مؤسسات التعليم العام والبحث العلمى والتنسيق بينها، وقد اثبتت التجارب مدى حاجة المجتمع العلمى الى تكرار التقاء القادة المسئولين عنه فى لقاءات دورية منظمة تطرح فيها على بساط البحث القضايا المتجددة، والافكار المتجددة ايضا، ونظرا لأن تاريخ التعليم الجامعى والعالى فى مصر قد شهد عدة تشريعات ومجموعة اخرى من التوجهات، فضلا عن التراث العريق الذى يقف شامخا وراء المؤسسة التعليمية الاقدم فى العالم كله، وهى الازهر الشريف، التى تطورت حتى من قبل نشأة التعليم المدنى لتضع اسسا واضحة للشهادات الجامعية وما فوق الجامعية.

وفى احيان كثيرة يجد الجمهور المصرى نفسه وهو يبشر بحديث طويل وواعد عن الاتجاه الى الاخذ بنظام تعليمية متقدمة فى احدى المؤسسات التعليمية، فإذا الجمهور نفسه يندهش من هذا الحديث الطنان الرنان الذى يتفضل به بعض المسئولين، بينما يعلم الجمهور تمام العلم ان هذا النظام الموصوف بأنه جديد موجود بحذافيره فى مؤسسة تعليمية مصرية اخرى ومنذ زمان بعيد، وقد حدث هذا منذ اكثر من عشر سنوات عندما تم التهليل لفكرة الأخذ بالمجموع التراكمى فى ترتيب الطلاب عند التخرج فى الجامعات، بينما كانت الكليات العسكرية تأخذ بهذه الفكرة بالفعل منذ اكثر من نصف قرن.

ومنذ فترة قصيرة انعقدت ندوة رائعة للجنة القومية لتاريخ وفلسفة العلم فى اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، وقد خصصت الندوة التى رأسها الدكتور عبدالحافظ حلمى مقرر اللجنة القومية المبحث فى اهمية وضرورة تدريس تاريخ وفلسفة العلم، سواء فى مراحل التعليم العام او التعليم الجامعى، وحين وصلنا الى مرحلة صياغة التوصيات المحددة الموجهة الى مسئولين كبار بعينهم، وجدتنى حفيا بالاشارة الى ان كليات الحقوق تخصص مادة كاملة وقسما كاملا لتاريخ وفلسفة القانون.

●●●

وقد اثار هذا التنبيه اعجاب اساتذة الكليات العلمية التى لم تصل بعد الى هذه المرحلة المتقدمة من تضمين مناهجها الدراسية مقررا من اهم المقررات فى تكوين شخصيات الطلاب وعقليات الخريجين، فضلا عن حماية هذه النفسيات من قابلية الانخداع او الانسياق وراء الافكار البراقة ايا كان مجالها، سواء فى العلم أو فى الحياة.

وفضلا عن هذا العنصر المهم الذى اشرت اليه فى الفقرة السابقة، وهو عنصر تبادل الخبرة الحقيقية والافادة من التشريعات والنظم والتجارب، بل والالمام بها كسبيل الى الافادة منها أو استلهامها أو تقديرها فى المحل الاول، فضلا عن هذا العنصر فإن هناك روحا قومية ينبغى ان نسعى الى نشرها على كل مؤسساتنا، لا من اجل توحيد الطابع وهو امر حيوى، ولكن من اجل تناسق الاجزاء بما يسمح بكل متميز وكفيل بإعطاء صبغة مصرية حقيقية لكل مؤسساتنا.

ومع ان هناك دعوات جادة لا مجال للانتقاص من صواب دوافعها الى ان تكون الوزارة المسئولة عن التعليم العالى والجامعى وزارة واحدة بقدر الامكان، على نحو ما تأخذ كثير من الديمقراطيات الغربية بمسئولية وزارة واحدة عن كل الجوانب الحضارية والثقافية فى المجتمع، الا ان ظروف الهيكلة الحالية فى المجتمع المصرى المعاصر وبنيانه الادارى تدفعنا الى التفكير فى وسائل اقل جذرية واكثر عملية تحقق الجزء الاكبر من الاهداف دون ان تقتضى كثيرا من التعديلات والتبديلات فى نظم كثيرة قائمة ومتعددة، وحتى لا يضيع وقت كثير فى التحويل على وسيلة واحدة من اجل تحقيق اهداف كثيرة لا ينبغى التأخر عن المضى قدما فى سبيل العمل على تحقيقها.

●●●

من هذا المنطلق احدنى واجد القراء معى نطالب بإنشاء مجلس اعلى للمؤسسات الجامعية، الى جوار المجلس الأعلى للجامعات، بحيث يظل المجلس الأعلى للجامعات مختصا بالجامعات التابعة لوزارة التعليم العالى، على حين يمتد نطاق المجلس الأعلى للهيئات الجامعية ليشمل مؤسسات التعليم العالى والجامعى غير التابعة لوزارة التعليم العالى، وهى على وجه التحديد ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: وتشمل ثلاث مؤسسات هى:

١- جامعة الأزهر: التى تتبع رئيس مجلس الوزراء مباشرة باعتباره وزيرا لشئون الأزهر.

٢- اكاديمية السادات للعلوم الادارية: التى تتبع وزير الدولة للتنمية الادارية.

٣- اكاديمية الفنون: التى تتبع وزير الثقافة.

وتمثل هذه المؤسسات الثلاث جامعات موازية تكاد تخضع فى كل نظمها وقوانينها لقانون الجامعات، وان اختلفت فى عناصر بسيطة على رأسها تبعيتها «الدستورية» لوزير آخر غير وزير التعليم العالى، فضلا عن عدم عضويتها فى المجلس الاعلى للجامعات على الرغم من عضويتها فى اتحادات الجامعات العربية والاسلامية والافريقية والدولية، ومقتضى هذا التفريق ان تحتاج كل شهادة صادرة من هذه المؤسسات الجامعية الى معادلة من لجنة المعادلات ولجان القطاعات فى المجلس الأعلى للجامعات، وفى اغلب الحالات فإن معادلة الشهادة اصبحت تتم الأن على مستوى الشهادة نفسها وليس على مستوى حالة بحالة، ولكن هذا لا يمنع ان وضعا قلقا من امكانية عدم الاعتراف لايزال قائما وممكنا مع اننا فى وطن واحد ونتقدم لوظائف واحدة.

المجموعة الثانية: تشمل مجموعة الجامعات ذات الموصوفات وهى الجامعات الاربع الخاصة التى انشئت عام ١٩٩٦ وما سبقها من جامعات خاصة انشئت بقوانين خاصة واهمها مؤسستان ذاتا شأن خاص وهما الجامعة الامريكية والاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا التابعة للجامعة الامريكية، هذا فضلا عن الجامعتين الالمانية والفرنسية اللتين اوشكتا على بدء نشاطهما.

وعلى الرغم من ان هذه المؤسسات الجامعية الست او الثمانى لها قوانين خاصة، الا انها تطبق كثيرا من قوانين ونصوص التعليم الجامعى العالى المصرى، بل وترتبط بوزارة التعليم العالى من خلال مستشارين يعينهم وزير التعليم العالى، بل ان الوزير نفسه هو الذى يصدر قرارات تعيين رؤساء الجامعات الخاصة بناء على طلب مجلس الأمناء، هذا فضلا عن ان الاغلبية العظمى من طلاب هذه الجامعات يلتحقون بها بعد الحصول على الشهادات المصرية او الشهادة المعادلة لها، كما ان الاغلبية الساحقة من الطلاب من حيث الجنسية هى للمصريين، وهكذا يمكن القول ان ضرورة التنسيق بين هذه الجامعات وبين الجامعات المصرية تقتضى قدرا اكبر من الجهد والتسريع.

●●●

المجموعة الثالثة: تشمل مؤسسات تعليمية ربما تبدو اقل علاقة بالجامعات الحكومية، نظرا لأنها ترتبط بمؤسسات سيادية وكادرات خاصة مجموعة الكليات والمعاهد العسكرية واكاديمية الشرطة.

بيد ان حسن الحظ يحدثنا بكل وضوح ان هذه الكليات والاكاديميات اصبحت تنتهج نظما جامعية تماما وتلتزم الى اقصى الحدود بهذه النظم ربما بأكثر من التزام الجامعات الحكومية بها، فمنذ زمن بعيد توقف ما يسمى بتخريج الدفعات الاستثنائية فى هذه الكليات، ومعنى هذا ان الدراسة فى هذه الكليات اصبحت ترتبط بعدد محدد وحد ادنى من السنوات الدراسية، هذا فضلا عما تم فى تطوير واضافة مناهج علمية الى مناهج هذه الكليات بحيث اصبح خريجوها يتمتعون بالفعل بالحصول على شهادات جامعية فى الوقت ذاته الذى يتمتعون فيه بشهاداتهم العسكرية.

ومن ثم فإن عضوية هذه الاكاديميات فى المجلس الأعلى للمؤسسات الجامعية ستكون بمثابة خطوة متقدمة فى طريق تتويج جهود كثيرة بذلت فى سبيل تحقيق النسق الواحد والروح الواحدة.

وخلاصة القول ان المجلس الأعلى للمؤسسات الجامعية سيضم فى عضويته اثنتين وعشرين مؤسسة جامعية على حين يضم المجلس الاعلى للجامعات اثنتى عشرة جامعة، وستكون العلاقة بينهما شبيهة بالعلاقة بين المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للهيئات القضائية.

الحياة
الثلاثاء ٢ نيسان (ابريل) ٢٠٠٢ الموافق ١٩ محرّم ١٤٢٣ هـ العدد ١٤٢٥٧
AL HAYAT TUESDAY 2 APRIL 2002 ISSUE NO 14257

محطة ١٩٥٤ في مصر: جمهورية ليبرالية يحطمها خلاف الضباط

□ في مثل هذه الايام قبل ٤٨ عاماً اجتازت ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢ ما يعرف في التاريخ المعاصر بأزمة آذار (مارس) ١٩٥٤ منهية حقبة من الديموقراطية والليبرالية وبادئة حقبة جديدة من مراحل العمل الوطني رغم معاناة مصر حكم الفرد ونتائجه وعواقبه. لا نستطيع ان نذكر حقيقة مهمة، هي ان هذا الحكم ربما جنبها سلسلة طويلة من الفتن والقلاقل كان من الممكن ان تنساق إليها لو ان كل سلاح من الاسلحة او كل مجموعة من مجموعات الضباط نجحت في ان تصل الى الحكم عبر انقلاب او بواسطة القوة، ولو حدث هذا لكانت مصر بكل ما فيها انخرطت وانزلقت الى دوامة الانقلابات العسكرية التي عرفتها دول شقيقة ومجاورة.

محمد الجوادي *

■ لم ينته العام ١٩٥٤ إلا وقد ابعد محمد نجيب اول رئيس للجمهورية وعزل في منفى قاسٍ في المرج (في شرق القاهرة) وابعد صلاح سالم في ١٩٥٥، ولحق به شقيقه جمال سالم. وهكذا فإن اللجنة التنفيذية القيادية للضباط الاحرار كانت فقدت اربعة من اعضائها قبل أن يصبح جمال عبدالناصر رئيساً منتخباً للجمهورية (باستفتاء عام) في ١٩٥٦، مكرساً بالاستفتاء والانتخاب انفراده بالحكم بحل مجلس قيادة الثورة نهائياً. ولم يكن باقياً منه إلا نصف اعضائه الاصليين البغدادي، والسادات، وكمال الدين حسين، وعبدالحكيم عامر، وحسن إبراهيم. ومن بين من بقوا فإن اثنين اثروا تجنب النزاعات تماماً واكتفيا بمناصب بروتوكولية الى حين وهما: أنور السادات وحسن إبراهيم.

هكذا فإن العشرة الذين كانوا في مواقع القيادة ليلة الثورة قد انقسموا خلال اربع سنوات فقط الى اربعة واثنين واربعة:

اربعة ابتعدوا نهائياً (محمد نجيب، وخالد محيي الدين، وصلاح سالم وجمال سالم).

واثنان بقيا على الهامش موقتاً (السادات، وحسن إبراهيم).

واربعة ظلوا يمارسون الحكم والسلطة (عبدالناصر، وعبدالحكيم عامر، وعبداللطيف بغدادي وكمال الدين حسين) ولم تسمح الظروف بعودة احد الى تفعيل دوره إلا أنور السادات.

كما كان نصف الاعضاء الجدد الذين ضموا في آب (اغسطس) ١٩٥٢ قد ابعدوا (عبدالمنعم امين، ويوسف منصور صديق) في حين بقي النصف الآخر (زكريا محيي الدين، وكمال الدين حسين).

ومع مطلع الستينات كان ثلاثة من اعضاء مجلس القيادة الاولين (البغدادي وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم) يحسون بأنه آن لهم ان يبتعدوا كزملائهم السابقين، وقد تكرس ابتعادهم بطريقة رسمية في ١٩٦٤، في حين بقي من زملاء عبدالناصر الاولين اثنان فقط هما: عبدالحكيم عامر على رأس المؤسسة العسكرية نائباً للقائد الاعلى للقوات المسلحة، وأنور السادات على رأس المؤسسة التشريعية رئيساً لمجلس الامة.

ولم يكن غير هذين الصديقين الصدوقين لعبدالناصر من استطاع البقاء الى ١٩٦٧. وليس من الدليل الذهني ان نزعم ان كليهما كان يعتقد سراً او علناً في صداقته هو الأجدر في ان يتولى بحكم الفرد ولولا هذا ما بقيا.

على أن الأهم من تأمل كل هذا التتابع في «التحريف» ان نتأمل في طبيعة الخلافات التي ابعدت هؤلاء جميعاً عن بعضهم البعض، منذ سنوات مبكرة في ممارستهم للحكم. ومما يؤسف له ان هذه الخلافات لم تكن تنم إلا عن اخلاق مرضية من قبيل التعصب الشخصي، والروح القبيلية، وضيق الافق، وقلة الثقافة، وانعدام الوعي. ولم يحدث ان كانت هذه الخلافات خاضعة لمنطق او عقل، او نابعة من فهم او فكر، وإنما هي كما تريدنا المذكرات التي نقرأها (مذكرات حسين حمودة احد السبعة الاوائل في تنظيم «الضباط الاحرار») خلافات قائمة على الظن والشك والانانية، ومنه صورة في الاعتقاد باحتكار الصواب وانعدام البدائل.

ومن العجيب ان يحدث هذا بين الذين من المفترض انهم عاشوا شبابهم في ظل حكم ليبرالي كانت السلطة تتداول فيه وان جاءت احزاب الاقلية الى الحكم بالتزوير وكان الوفد صاحب الاغلبية يحترم القانون وان اسيء استخدامه. وكانت الزعامات الكبيرة ترتضي العمل مع بعضها من اجل الوطن في كثير من الاحيان. وليس ببعيد عن الذاكرة ان محمد محمود وإسماعيل صدقي باشا وغيرهما من كبار رجال الاحزاب الناوئة للوفد كانوا اعضاء برئاسة النحاس باشا في الجبهة الوطنية التي فاوضت بريطانيا حتى تم إبرام معاهدة ١٩٣٦. وليس ببعيد كذلك ان الجبهة الوطنية كانت تعترف لأحمد ماهر ولمكرم عبيد لا بزعامة الوفد، ولعبد الحميد بدوي (ولم يكن وفدياً) بالجهود التي بذلت في إعداد الاعتبارات الاحصائية بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ على يد النحاس باشا.

وقبل هذا فإن سعد زغلول باشا (بكل ما كان يمتلكه من سطوة حب الشعب وتأييده واستبساله ورائه وحصوله على الغالبية الساحقة من الاصوات في انتخابات ١٩٢٦) قبل بأن يشكل عدلي باشا الوزارة وان يتولى هو نفسه رئاسة مجلس النواب وان يترك حسين رشدي مجلس الشيوخ، ولما اصر عدلي باشا على الاستقالة بعد حين كان سعد نفسه هو الذي سعى الى عبدالخالق ثروت حتى يقبل برئاسة الوزارة.

بل إن عبدالخالق ثروت نفسه قبل ان يعمل وزيراً برئاسة عدلي يكن بعد ما كان قد وصل الى رئاسة الوزارة، وكذلك قبل حسين رشدي ان يكون نائباً لرئيس الوزراء عدلي باشا يكن في وزارة الثالثة، بينما هو الذي اختار عدلي وزيراً للمرة الاولى وذلك في وزارته عام ١٩١٤.

وقل مثل هذا عن قبول صدقي الحمل وزيراً في وزارة محمد محمود باشا بعد ما كان تولى رئاسة الوزارة لفترة اطول برئاسة محمد محمود. وقل مثل هذا ايضاً عن قبول عبدالفتاح يحيى العمل تحت رئاسة محمد محمود.

وعلى النقيض من هذا كله فإن احداً من رجال الثورة جميعاً (على الرغم من ضعف مقومات العظمة في شخصياتهم) لم يقبل بالعمل برئاسة من هو احدث منه لا في كشف الاقدمية وحده ولكن في عقيدته هو. وقد ادى هذا بالطبع الى نتيجة خطيرة، وهي تطلّع كل واحد من هؤلاء الى ازاحة من هم اقدم منه من طريقه حتى يصعد مهمة، وكان هؤلاء جميعاً يؤمنون بالتالي بروعة الخلاص ممن هم اعلى في الكشف، لأن هذا كان بمثابة السبيل الوحيد للوصول.

ولم يكن صعباً تخيل مدى ما يمكن للمجتمع والبيروقراطية ان تعانيه في ظل الحكم العسكري. فالحكم العسكري بطبعه ينقل للحياة المدنية اسلوباً لا يتوافق مع طبيعتها، لكنه مع هذا ينقل لنفسه السيطرة على الحياة المدنية وإن لم تقبله وعبرت عن رفضها له ولا يقتصر هذا الاسلوب على مبدأ إطاعة الاوامر الصادرة من أعلى، فهذا اهون ما في طبيعة الحياة العسكرية لكنه يتعدى هذا الى الاساليب الادارية الاستثنائية التي لا بد منها في الحياة العسكرية، على حين ان الحياة لا تستقيم بها ولا معها في الحياة المدنية.

من حسن حظ الثورة المصرية في ١٩٥٢ انها وجدت مصر حافلة بكفاءات متميزة في كل مجالات الحياة المدنية، وكانت فرصتها واسعة في اختيار تلو اختيار، بحيث انها لم تكن تضطر الى الحفاظ على كفاءة معينة لأنها كانت تجد بدائل متعددة من كفاءات ممتازة تعلمت ونمت وازدهرت في عصر الليبرالية المصرية.

وكان التعليم المصري - كما نعرف - قادراً على الوفاء بمصر وللمنطقة كلها بالكوادر في جميع المستويات، ومع هذا فإن الثورة - بقدرة قادر - مارست في تعاونها مع الكفاءات الجديدة اسوأ اساليب الاختيار والانتقاء بل المعاملة، وكان هذا واضحاً وضوح الشمس حتى وإن اخفاه سماسرة الثورة في التعتيم والتجميل واخفاء الحقائق والاكتفاء بصوت اوحد تتناقل منه الاقاويل على انها الحقائق بينما هي الأكاذيب مضخمة او مزورة او ربما مختلقة من الاساس.

ان الحل ما يمكن للكفاءة الوطنية ان يفعله في مثل هذه الظروف هو ان يحاول بشتى الطرق والاساليب ان يعوق الانجاز الثوري او ان يهدئ من سرعته، او ان يجمحه او ان يدفع به رويداً الى الاتجاه. فذلك هو السبيل الأوحد لتقليل الآثار السلبية للسياسات المرتجلة التي تتولد عن الديكتاتورية العسكرية، لهذا السبب يمكن فهم النجاح الذي يحسب للدكتور محمود فوزي الذي عمل مع الثورة طيلة عهد عبدالناصر وزيراً للخارجية، ثم مساعداً للرئيس للشؤون الخارجية، فقد كان الرجل يتولى بقدرة ملحوظة وغير ملحوظة تنفيذ كل ما يمكنه من التلطيف والتطييب من اجل التقليل من آثار الجموح القطعي والجذوح الفكري وكان يستعين على اداء لهذه المهمة بكل ما كان يمكن له ان يحققه لو انه ادى وظيفته بما ينبغي من حماسة.

وهكذا يمكن لنا فهم سر الانتقادات المتعددة التي توجه له من بعض الناس وسر الثناء الذي يحظى به من اناس لا يختلفون في توجهاتهم عمن ينتقدونه والأمر ببساطة انه كان كعباً ما في ذلك من شك. ولكن الظروف لم تتح له ان يستغل كفاءته في اداء وظيفة دبلوماسية وانما اضطرته الظروف الى اداء مهمة محصورة في التقليل ما امكن من الآثار الجانبية. وكثيراً ما تحول الى وظيفة محسوبة في ان يكون بريئاً امام حساب لبعض المظالم التي تم تناولها بطريق الخطأ.

ولم يكن الاثر قاصراً على مهنة الدبلوماسية وحدها. بل إنه تعدى هذا الى كل المهن تقريباً بما فيها المهنة العسكرية نفسها. ومن الطريف ان الثورة تدخلت (مع مشيرها المفضل الفريق علي يديها اللواء ثم فريقاً ثم مشيراً) برئيس للاركان من الطراز الجامد الذي لا يحظى بمحبة الضباط او تقديرهم له والتفافهم او التفاهم حوله. وحين عبر احد الثوار للرئيس عبدالناصر عن انه دائم حب للضباط لرئيس الاركان هذا، كان جواب عبدالناصر انه ليس من المطلوب ان يكون رئيس الاركان محبوباً لدى الضباط!!

ولم يبق من الغريب ولا من العجيب اذاً ان تتلازم وتتزامن وتقترن بداية الثورة بالبيروقراطية متضخمة في الوقت نفسه بأبرز الكفاءات التكنوقراطية التي تعاونت معها في مطلع الثورة. ومع ان احداً لم يدن برئاسة هذه الثلاثة برئاسة وحدة ومحله فإن قراءة سريعة للتاريخ تعطينا انه مع انتهاء ازمة آذار (مارس) لمصلحة عبدالناصر ومجموعته في مواجهة الاحزاب والقوى السياسية، بل وفي مواجهة سلاح الفرسان، مع هذه النهاية التي توجها الاعتداء «الثوري» على الدكتور عبدالرزاق السنهوري كانت نهاية اخرى لتعاون طائفة من ابرز التكنوقراطيين المصريين مع الثورة، وخرج من الحكم نهائياً كل من عبدالجليل العمري وعلي الجريتلي ووليم سليم حنا وعباس عمار وحسن بغدادي، وهم خمسة متميزون لم تعوضهم الثورة ابداً على رغم زخم الكفاءات التي استعانت بها!!

وبتمكن الثورة من الحكم بدأت في فرض لعب جديدة ومبتكرة من الاختيارات، ومن حسن حظ الثورة كما ذكرنا انها لم تعانِ في الخمسينات من اختياراتها على نحو ما تعاني منذ نهاية الستينات، لأن البدائل الكثيرة التي كانت متاحة كانت كلها متميزة، وكما ذكرنا فقد تكفل التعليم المصري في الفترة السابقة على الثورة بالتخطيط على الآثار الجانبية لاهداف الثورة من اختياراتها للتكنوقراطيين المتعاونين معها.

إن قيادة تاريخية كعبدالناصر سرعان ما كانت تقع - للاسف - في هوى، حدثية الامور، وقد زعموا كما ذا الرجل نفسه مضطراً الى ان يلجأ الى التجديد حتى يواجه في المناقشة الحقائق التي تبين تصرفاته وتصرفات من هو مسؤول عنهم وتفتح ردود عبدالناصر في مثل هذه المناقشات ابواب الشك والريبة واليأس والتململ، ويرى كل هذا فيما ترويه كل هذه المذكرات من مناقشات كان عبدالناصر طرفاً فيها. وإن كنا نرى هذا المعنى اوضح ما يكون في ما تحويه مذكرات عبداللطيف البغدادي.

ومع أن الثورة قد حققت قبولاً واستحساناً لسياساتها في اول عهدها، فإنها سرعان ما فاجأت بأن هذه الثورة لم تستثمر قبولها ولا استحسانها ولا رصيدها فيما كان ينبغي عليها ان تستثمره، ولكنها ظلت تعيش وتتلوى حتى تخوف من تكرار الثورة ونهاية تضاعف الاهتمام بأمن الثورة في وقت كان من المفترض التوجه الى التنمية. بل إن علاقات مصر الخارجية صيغت من منظور «الفكر» في هذا الامن الثوري فحسب وصارت للأمن لون تقع ضمنه وخارجه كان مقاصد للثورة ان تستغلها لو ان القيادات المسؤولة تفرغت لأداء القيادة بوعي ومسؤولية اكثر بغض النظر عن جدل رجال الثورة بطاقاتهم اكثر مما يقصدون.

ويبدو ان فشل الثورة في موضوع السودان لم يكن بسبب السودان ولا الانكليز ولا مصر، لكنه كان في المقام الاول بسبب تصارع رجال الثورة حول رؤاهم للوضع في هذا الجزء من وادي النيل، وربما كانت تهمة قالة صلاح سالم التي روت المذكرات حولها ولابساتها ابلغ تعبير عن هذا الصراع الداخلي الذي انتهى بهذه الاستقالة مخلة وحاسمة وكاشفة، من دون ان يجد الآخرون في انفسهم الشجاعة للتخلي عن او شعور يسبقوا الرجل الى تفجير الموقف.

ويكشف هذا التأمل كذلك عن طبيعة معالجة الثورة لقضية السودان، وهي المعالجة التي تكررت بعد هذا بطريقة اكثر فظاظة في سورية ثم في اليمن والى حد ما في العراق والجزائر وغيرها، حيث ربطت السياسة المصرية في عهد الثورة استراتيجية مصر بأشخاص معينين، واكتسبت تلقائياً عداوة من هم مختلفون معهم ثم غذت الصراع بطريقة إعلامية فجة، وصنفت القوى الوطنية في كل هذه الاقطار الشقيقة بحيث اصبح من يرى رأيها وطنياً وقومياً وعروبياً، ومن لا يراه خائناً وانفصالياً ورجعياً وعميلاً.

ونستطيع ان نلمح بوضوح ان الثورة كانت حتى في كتابات اكثر الرواة حرصاً على تصوير نفسه وعياً بالديموقراطية (وهو خالد محيي الدين) لم تكن ترحب بالصواب ولا بالحق ولا بالقانون ولا بالمنطق، لكنها كانت ترحب بما يتوافق مع اهوائها.

ومع سعادة الثورة بانجازيها الكبيرين في الإصلاح الزراعي والسد العالي فإنها حتى الآن لم تتذكر في ان تكرم اصحاب هاتين الفكرتين، ولا من افنوا اوقاتهم من اجل الفكرتين، وليس في مصر كلها شارع يحمل اسم صاحب فكرة السد العالي، ولا تمثال له، ولا قاعة، مع ان الرجل هام بالفكرة الى حد ان استولت على حياته وأخذت عليه مجامع نفسه، كذلك فإن السياسي القديم الذي نادى بفكرة الإصلاح الزراعي قبل الثورة وطرحها في البرلمان ودافع عنها وتعرض في سبيلها للهجوم، ولم ينل من الثورة اي تقدير، بل إن ذاكرة الثورة ابت إلا ان تجد من ان يكون مرشداً للوليّ المسؤولية عن الإصلاح الزراعي حتى لا تختلط الاوراق في اذهان الناس عندما يرون الفكرة متجسدة.

وحدث هذا مع انجازين آخرين كانا بالطبع في حاجة الى شجاعة القرار وإعلانه، وهما إعلان الجمهورية، وإعلان تأميم القناة. ولكن احداً لم يسمح بأن يترك احد يصرح للناس بأن هاتين الفكرتين كانتا واردتين من قبل، وإنما صورت الأمور على أنهما من ابتكارات قيادة الثورة التي صورها الإعلام على انها صاحبة القلم، انها احتكرت الإلهام وبالتالي احتكرت كل إلهام للآخرين. وقد ادى هذا بالطبع الى سيادة وتضخيم روح الادعاء عند طبقات المديرين الصغار والكبار على حد سواء، فأصبحت المؤسسات القديمة بالدرجة الى مؤسسات جديدة بإدارة واحدة فقط وهو وضع بالغة جديدة علينا، وعلى سبيل المثال كان هناك مجلس فؤاد الاول للبحوث العلمية (منذ اوائل الاربعينات) فإذا بالثورة جديدة باسم المركز القومي للبحوث توضع على المباني بعد اكتمال بنائها وتحمل تاريخ ١٩٥٦ على انه تاريخ الإنشاء مع ان ١٩٥٦ لم يكن إلا تاريخ تغيير الاسم. ولولا الصعوبة الفنية في سلوك هذا المسلك مع الجامعات القائمة لكان قد حدث هذا مع الجامعات عند تغيير اسمائها، بل إنه حدث بالفعل مع جامعة اسيوط التي كانت الدراسة لم تبدأ فيها بالفعل فإذا بالقرار القديم بإنشائها يتخذ في لحظة المقال قراراً جديداً بدلاً من منجزات الثورة، حتى اذا مضت السنوات وتضخم الادعاء لم تجد إدارات الثورة حرجاً في ان تفعل هذه الفعلة الشنعاء مع اقدم جامعة في العالم: الأزهر الشريف، فإذا بتاريخ انشائها يصبح ١٩٦١ وهو لا يزيد عن ان يكون تاريخ صدور قانون بالتطوير شمل ادخال كليات جديدة الى الجامعة العريقة. وهكذا

* كاتب مصري.

اعضاء مجلس قيادة الثورة المصرية ١٩٥٢، الثاني جالساً من اليمين محمد نجيب يليه جمال عبد الناصر



انور السادات امام باب القاهرة

من اليسار محمد حامد ابو العز، جمال عبد الناصر، الشيخ محمد فرغلي، حسين الشافعي، الشيخ عبد العزيز عبد الستار، عمر التلمساني

وحاجتنا إلى المجلس العالى للجامعات



بقلم الدكتور: محمد الجوادى

كانت جريدة الأخبار (٢٩ مارس ٢٠٠٢) قد تفضلت بنشر دعوتى إلى مجلس اعلى للمؤسسات الجامعية، ومواصلة لهذا الفكر ادعو اليوم إلى انشاء مجلس عال للجامعات. فقد شهدت الفترة الماضية تعديلا لدور المجلس الاعلى للجامعات فى مجالات كثيرة، وقد بدأ المجلس من خلال لجان القطاعات النوعية جهودا جادة من اجل تطوير التعليم والدراسات العليا فى الجامعات المصرية، ومع تقديرنا لهذه الجهود وكل ما تسفر عنه، فإنى اعتقد ان الحاجة قد باتت ملحة لانشاء سلطة عليا مركزية للتخصصات الجامعية تختص بجميع الشئون الجامعية الفنية بالتكامل مع اختصاص المجلس الاعلى للجامعات بالشئون الاستراتيجية فى التعليم الجامعى، وتفرض الحاجة إلى هذه المؤسسة عدة عوامل من اهمها:

(١) تفاوت التطور الزمنى وتفاوت العمر الجامعى الذى بلغته التجربة الجامعية المصرية الآن وعلى حين كانت الجامعتان الثانية والثالثة قد اعتمدتا بصورة شبه كاملة على المؤهلين فى الجامعة الأولى، فإن الامر بدءا من الجامعة الرابعة قد شهد تنوع المداخل بصورة طبيعية ثم ازداد الأمر تعددا وتنوعا مع الزمن، وهكذا لم تعد هناك مدرسة جامعية مصرية واحدة، وانما اصبحت هناك مدارس متعددة حرصت فى بعض الاحيان على التمايز وربما التخالف حتى فى الشكليات، وقد آن الاوان لان يكون هذا التمايز والتنوع والاختلاف نفسه مقننا ومعترفا به على نحو قومى وليس بحاجة إلى استكشاف أو استطلاع ينتهى فى النهاية بإبداء علامات التعجب.

●●●

(٢) ان المجلس الاعلى بحكم تشكيله واختصاصاته ووقته الضيق يقتصر دوره على الاستراتيجيات القومية للتعليم الجامعى، وكذلك الامر فى لجان القطاعات المختلفة بحكم تشكيلها ومهامها المنوطة بها حيث تنظر فى السياسات والاستراتيجيات العامة دون ان تكون مؤهلة (ولا معنية) الفصل فى القضايا المرتبطة بالتخصصات المختلفة.

(٣) تضم اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا لجانا قومية متعددة لفروع العلم المختلفة، كذلك يضم المجلس الاعلى للثقافة مجموعة من اللجان المرتبطة بالتخصصات العلمية التى تم التوافق على ان تتبع ما يسمى خطأ بالكليات النظرية (اى بكليات الآداب والحقوق والتجارة).. وقد تفاوت عمل هذه اللجان وتلك الاخرى تبعا لاساليب فكر واداء الذين تولوا رئاستها وعضويتها، وعلى حين عنيت اللجان الموجودة فى اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بتوثيق علاقات الوطن باللجان القومية المناظرة فى دول العالم ومؤسساته المختلفة، فإن طبيعة نشاط لجان المجلس الاعلى للثقافة تراوحت مابين الانصراف إلى حسم الامر فى جوائز الدولة التشجيعية وفحص الاعمال المقدمة لها، ثم إلى اقامة الاحتفاليات المختلفة مؤخرا، ولم يخل الامر بالطبع من ومضات هنا وهناك من انجازات رائعة كإعداد ببليوجرافيا القانون والعلوم الاقتصادية او اعداد كتب عظيمة كالروائع فى الادب العربى.. ومع هذا فقد غاب عن هذه اللجان بحكم طبائع الاشياء ان تقدم العناية المطلوبة لتطوير التعليم الجامعى (والعام) على مستوى التخصصات الدقيقة على نحو ما هو مأمول من مثل هذه اللجان.

●●●

لكل هذه الاسباب تدعو الحاجة إلى وجود كيان مؤسسى يكون فيه التمثيل للتخصصات وليس للجامعات حسب موقعها الجغرافى (كما هو فى المجلس الاعلى) وتكون العضوية فيه موزعة حسب فروع العلوم وليس حسب المناصب الادارية.

على انى احب ان اقدم فى عجالة بعض الملامح الكفيلة بتكوين فكرة متكاملة عن هذا المجلس:

(١) يتكون هذا المجلس من مائة عضو كحد اقصى، واذا علمنا ان عدد اللجان العلمية الدائمة الخاصة بالترقيات يدور الآن بعد التوسع وفصل بعض التخصصات حول رقم ١٢٠ لجنة، لامكننا ان ندرك مدى سهولة تقسيم الدراسات الجامعية إلى مائة تخصص، وذلك بمراعاة عدد اعضاء هيئات التدريس فى التخصصات المختلفة، ومدى تمايز التخصصات الدقيقة عن بعضها.

(٢) يكون اختيار العضو الممثل لكل تخصص من هذه التخصصات المائة فى المجلس العالى للجامعات بقرار وزارى جماعى من بين اقدم خمسة من الاساتذة العاملين فى هذا التخصص فى جميع الجامعات المصرية، ويستتبع هذا ان تصدر فى كل عام قرارات بتجديد العضوية لاحلال اعضاء جدد محل من انتهت خدمتهم، ويراعى فى هذا الاختيار والتوسع المحدود لقاعدته (حسبما هو مقترح) امكانية اعتذار بعض الاساتذة عن قبول اختيارهم لعضوية هذا المجلس بسبب ظروفهم الخاصة التى قد لاتمكنهم من اداء المهام المنوطة بأعضاء هذا المجلس.

(٣) يصبح عضو هذا المجلس العالى بمثابة مستشار دائم لكل من الوزير والوزارة والمجلس الاعلى للجامعات فى كل مايتعلق بالتخصص الذى اختير ليكون مستشاره، كما يصبح (بحكم القانون) بمثابة امين اللجنة (او اللجان الدائمة) التى تختص بالترقيات مع بقاء التقليد الذى استنه وزير التعليم العالى الحالى ان يكون مقرر اللجنة بالانتخاب، وجواز ان يكون المقرر من الاساتذة العاملين او المتفرغين على حد سواء، كما يصبح عضو هذا المجلس رئيسا لمجلس الاقسام العلمية على مستوى الجامعات المصرية وهو مجلس مستحدث يختص بالشئون الاكاديمية والتوجيه ويضمن التنسيق القومى بين كل الجامعات.

●●●

(٤) يتفرغ كل عضو من اعضاء المجلس العالى للجامعات لمهمته العلمية تفرغا تاما، ويقتضى هذا ان يكون لكل عضو من اعضاء المجلس العالى للجامعات جناح فى مقر المجلس العالى، واثنان من السكرتارية المتميزين، وجهاز كمبيوتر مرتبط بالشبكة الجامعية ودعم لوجستى، وتكون هذه الاجنحة ثابتة، بل تكون بمثابة مركز الوثائق الخاصة بالتخصصات المختلفة فى الجامعات المصرية وتحفظ فيها نسخ كاملة من كل الرسائل الجامعية التى اجيزت فى هذا التخصص ومن كل البحوث العلمية والمرجعية التى قدمت للجان الدائمة من اجل ترقية اعضاء هيئة التدريس (وللأسف الشديد فإن هذا الجزء من ذاكرة الجامعة المصرية يكاد يكون ممزقا تماما ان لم يكن غائبا تماما) كما تحفظ فى هذا الجناح نسخ من الامتحانات التى وضعت فى الكليات المختلفة، ونسخ من البرامج التعليمية والمناهج المقررة، ونسخ من السير الذاتية لكل الاساتذة العاملين والمتفرغين فى هذا التخصص.

(٥) يناط بعضو المجلس العالى للجامعات اختيار الاساتذة الذين يتولون مناقشة رسائل الماجستير والدكتوراة وذلك تبعا للدور، والقوائم المتاحة فى المجلس.

(٦) تتولى امانة المجلس الاعلان فى بداية كل عام بالصحف عن تشكيل المجلس العالى وعن ارقام التليفونات التى يتم من خلالها الاتصال بكل عضو من اعضاء المجلس وعن ثلاث ساعات اسبوعية محددة لكل عضو من اعضاء المجلس يمكن لجماهير الجامعيين فيها مقابلته دون موعد مسبق.

(٧) يعلن كل عضو من اعضاء المجلس العالى للجامعات مواعيد تواجده فى مكتبه على اللوحة التى تحمل اسم سيادته على باب جناحه فى المجلس العالى للجامعات.

(٨) يكون مقر المجلس العالى للجامعات فى احدى المدن الجديدة القريبة من القاهرة، وتكون له مكتبة ثقافية وتربوية كفيلة بتوفير احتياجات اعضائه ولجانه.

(٩) يرأس وزير التعليم العالى المجلس العالى للجامعات، وينعقد المجلس مرة على الاقل كل شهر، وتنقل إليه كل اختصاصات لجان القطاعات التى تتطلب موافقة اكثر من قطاع.

(١٠) يعوض اعضاء المجلس العالى عن تفرغهم وعن تنقلاتهم وعن كل الجهود العلمية المطلوبة منهم بما يكفل قيامهم بوظائفهم المرموقة فى سرعة تنمية وتطوير التعليم الجامعى على انسب صورة.

المواقع الجغرافية للكليات الجامعية

ثمة ملاحظة مهمة يدركها كل المرتبطين بالجامعة أساتذة وطلابا وأولياء أمور، وهي أن معظم كلياتنا الجامعية أصبحت الآن في مواقع غير مناسبة لها من حيث المساحة، ومن حيث الموقع، بل ومن حيث المساحة إليها، ومع أن فكرة توحيد الحرم الجامعي للجامعات توقف في المقام الأول إلى الإفادة من الخدمات الجامعية العمومية والمجمعة كالمكتبات الجامعية، أو قاعات الاحتفالات، وملاعب الجامعة، والأقسام العامة المشتركة التي تتولى تدريس نفس العلم لأكثر من كلية، مستفيدة بمعامل متخصصة ليس من الحكمة تكرار وجودها في كل كلية، وخاصة مع ارتفاع تكلفة إنشائها، مع هذا كله فإن أغلب الحرم الجامعي للجامعات القائمة تفتقد إلى مثل هذه المقومات التي تمثل العنصر الأول في فرض بقائها وأولوية تواجد الكليات المختلفة داخلها.

وليس من شك أن كثيرا من العوامل المتباينة قد ساعدت على وصول الوضع إلى ما وصل إليه الآن، ولا يمكن أحد أن يتنبأ أن تنمو أعداد طلاب الجامعة التي أنشئت لتضم خمسة آلاف طالب لتصل إلى أكثر من خمسين ألف طالب.

وثمة حقيقة مهمة أخرى، وهي أن المساحات المتاحة في كثير من الكيانات الجامعية أصبحت أقل مما هو مسموح به في أي تجمع بشري سوي، ولولا الزيادة أخيرا نسبي الحضور إلى معدلات دنيا لأصبح الحضور إلى الجامعة في حد ذاته مشكلة مؤرقة.

ولا يخفى على القارئ الجانب الثاني من القضية، وهو أن أماكن الانتظار المخصصة لسيارات أعضاء هيئات التدريس أصبحت أقل من أن تستوعب عشرة في المائة من هذه السيارات، وليس سرا أن كلية طب القاهرة ومستشفياتها في حاجة إلى مأوى ضخم للسيارات كفيل باستيعاب عشرين ألف سيارة على الأقل، وربما يمتد بنا العمر لنرى المقاعد القائمة إلى اليمين في بداية شارع قصر العيني وقد أزيلت ليقام مأوى ضخم لسيارات قصر العيني يكون انتقال الأساتذة منه عبر أربعة طرق سماوية (SKY WAY) تمتد فوق النيل إلى مستشفى النيل الجامعي من ناحية، وإلى المستشفى الفرنساوي الجديد وكلية الصيدلة من ناحية أخرى، وإلى مستشفى أبو الريش الياباني والجديد والمركز الثقافي الاجتماعي من ناحية ثالثة، وإلى معهد الأورام ومستشفياته من ناحية رابعة، وسوف يكون هذا هو الحل الأقل تكلفة إذا ما قورن ببناء جراجات للسيارات تحت فرع نهر النيل في منيل الروضة.

ويبدو أن هذه الصورة قد أخذت في الازدهار والتكرار في بعض عواصم المحافظات التي تضم كليات طب إقليمية متنامية الحجم والأعداد والنشاط، وربما كانت المنصورة وطنطا والزقازيق أبرز الأمثلة على حجم المشكلة التي باتت معها مشكلات ساعات الذروة في هذه المدن تفوق ساعات الذروة في القاهرة الكبرى.

وفي المقابل فإن كثيرا من المدن الجديدة تنادي وتجأر بصوت مرتفع ومكتوم أيضا مسموع، تطلب قدرا من التعمير الكفيل ببدء الحياة فيها وفي مرافقها، وفي تحويلها إلى أماكن قابلة للحياة بالنهار، وبطول الليل.

ومن العجيب أن قصر النظر الشديد كثيرا ما يدفع بعض القيادات المحلية إلى اتخاذ بعض المواقف المتترية المثبطة لمسير الحضارة، وذلك بالوقوف ضد انتقال بعض الكليات الجامعية إلى المدن الجديدة التي تمثل الظهير العمراني للمدن القائمة المتميزة بمشكلاتها وسكانها، والتي أصبحت تئن تحت وطأة ما هو مطلوب من مرافق محدودة.

وليس من شك أن قرار نقل الكليات الجامعية إلى خارج الكتل السكنية الجديدة يمثل ضرورة قومية ينبغي أن يتصدى لها مجلس الشعب بنفسه ويخطط كخطة مرحلية تضمن ألا يحل العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١ على سبيل المثال، أي بعد عشر سنوات كاملة من الآن، إلا وقد تم نقل كل الكليات الجامعية إلى مدن جديدة، بما في ذلك كليات الطب نفسها، إذ ليس من المعقول أن تلقى كليات الطب بعبء التدريس والتدريب الأكاديمي على مباني المستشفيات الجامعية بتفرع بها إلى بقاء كل كياناتها في داخل مقار المستشفيات الجامعية التي أصبحت في حاجة إلى كل سنتيمتر للتنفس.

ويبقى لنا أن نفهم وبكل وضوح أن عملية نقل المقار الجامعية عملية شاقة ومكلفة وتحتاج إلى قدر كبير من التنظيم والتخطيط والتدريب الذي لابد أن يتفرغ له العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام في كل كلية لمدة ٦ أشهر على الأقل، كما تحتاج إلى وجود أسطول معقول من عربات النقل وحمولة الانجاز على نحو شبيه بما يحدث في الحملات العسكرية التي تقوم بها قواتنا المسلحة مثل هذه التنقلات.

ورغم كل هذا فإننا في غاية الاضطرار الحقيقي إلى هذا الطريق، وليس أمامنا بديل حقيقي ولا مهرب منه، ومن الحق أن البديل المتاح والمتوقع لمثل هذه الفكرة بديل مر ومكلف إلى أبعد الحدود، وربما يكون تنفيذه في المستقبل الوشيك من رابع المستحيلات، وربما تواجه الكليات القائمة نوعا من الموت البطيء بسبب الاختناق، فسوف يصبح وصول الأساتذة إليها مستحيلا، وكذلك يصبح وصول الطلبة، ولا يخفى على أحد حقيقة ما أكون من أن كل هذه الكيانات الجامعية غير مستعدة على الإطلاق لأي خطة للدفاع المدني في حالات الكوارث، وهكذا فسوف تتعرض هذه الكيانات الجامعية وبالتأكيد للهجران التدريجي وفقدان الوظيفة حتى مع استمرار قيد الطلاب فيها وانتظامهم الصوري في الدراسة.

أما ما هو أهم من هذا كله فهو التخطيط الخلاق لأن يكون الانتقال إلى المواقع الجديدة متسقا ومتوافقا مع طموحات قرن جديد بأكمله، فتكون معدلات المساحات المخصصة للمباني والحدائق وللانتظار والتوسع والاحتياطي، متوافقة وزائدة على المعدلات العالمية في هذا الصدد، والتي تأخذ في الاعتبار كل شيء قابل للحدوث وتضع المنظومات المتكاملة لسكن الطلاب المؤقت ولسكن أعضاء هيئات التدريس الدائم والنشاط الجامعي من طبع وتصوير وإحصاء ورسومات وجرافيك وكمبيوتر ومعامل صغيرة واستوديوهات طلابية وإعداد المشروعات في مؤسسات صغيرة ومتخصصة تكون مع بعضها طابع المدن الجامعية.

ومن حسن الحظ أننا لا ينقصنا شيء من أجل تحقيق السلام في هذا كله، ومن سوء الحظ في ذات الوقت أننا ينقصنا شيء واحد أهم من كل شيء، وهو الإرادة

د. محمد الجوادي

الجامعة.. وخطورة زواج الأقارب

بقلم الدكتور: محمد الجوادى



من حسن الحظ ان كثيرا من المعنيين بأمور الجامعة المصرية انتبهوا إلى خطورة ظاهرة التزاوج الداخلى على مستقبل الجامعة المصرية، ومن سوء الحظ ان هذه الظاهرة آخذة فى النمو والانتشار، بل انها تكاد تصبح بمثابة القاعدة التى لا استثناء منها، وقد ساعد على تكريس هذا الوضع آليات قانونية وتنفيذية متعددة، منها ان القانون نفسه نص فى تعيين المعيدين على ان يكونوا من خريجى الكلية، وان القانون ايضا نص على آلية رفع الدرجات الوظيفية بمجرد الحصول على الدرجات العلمية، كما نص على منح اللقب العلمى بمجرد اقرار اللجان الدائمة للترقيات لاستحقاق هذا اللقب، وهكذا اصبح الجيل الجامعى يمضى فى نفق متتابع الخطى دون حاجة إلى ان يترك كليته إلى كلية اخرى ليحصل على درجة غير موجودة او على ترقية غير متاحة، بل ان كشف اعضاء هيئة التدريس العاملين فى قسم من الاقسام قد لايتغير على مدى عشرين عاما الا بحدوث الوفاة فقط، وفيما عدا هذا فالكشف هو الكشف.

وفضلا عن هذا كله فإن التمسك غير المبرر بقوانين الاسكان الاستثنائية قد صور لجماهير الجامعيين انه ليس بوسع الانسان ان ينتقل من جامعة إلى اخرى ولا من مدينة إلى اخرى، بل ولا من شقة إلى اخرى، فهى شقة العمر، ومن ذا الذى يستطيع ان يتخذ قرارا من هذا النوع فى ظل اوضاع استثنائية دامت منذ قبل ميلاد من اصبحوا الآن يمثلون جيل الاساتذة ورؤساء الاقسام.

ومع ان هذا قد يبدو امرا صعب المناقشة او التداول، الا ان التفكير الآمر فى مستقبل الجامعة اصبح يتطلب مواجهته بشجاعة، فلايمكن للعلم ان يتجدد مع وجود هذه الصورة من الركود غير المبرر فى كل شئ.

ويكفى على سبيل المثال ان نشير إلى بعض الظواهر المرضية التى تدل فى وضوح على مدى خطورة السير فى طابور واحد.

●●●

وسالخص بعض الملحوظات فى هذا المجال من خلال استقراء شخصى توصلت اليه على مدى سنوات تعاملى مع الابحاث العلمية المتخصصة التى يقوم بها اعضاء هيئات التدريس الذين وصلوا إلى درجة مدرس ومافوقها.

ويؤسفنى ان اذكر ان بعض الاقسام العلمية تستهين على الاطلاق بكتابة المراجع العلمية لاى بحث تنشره، ويعود السبب فى هذا إلى ان الاستاذ الاول الذى علم الجميع فى هذا القسم لم تكن له أية خبرة تعليمية بالمراجع العلمية ولابكتابتها، ولهذا ترى عجبا فى كتابة المراجع فى بحوث هذا القسم، ولم يحدث ان انتبه واحد فقط من اعضاء القسم إلى ضرورة العناية بهذا الجانب، وفى اقسام اخرى ترى احتقارا مزريا للغة القومية ولكل من يحاولون الاهتمام بها حتى ان الملخص العربى فى الرسائل يبدو وكأنه من عمل طلاب متوسطين فى المرحلة الاعدادية، فلا التزام بلغة ولا املاء، ولاحتى قواعد الكتابة، وليس بوسعك ان تجد جملة واحدة سليمة ولا ذات معنى فى كل النص.

وفى اقسام ثالثة ترى القسم كله عاجزا عن ان يصرف اى فعل فى اللغة الانجليزية، فليس هناك فعل ماض ولامستقبل ولا مضارع مستمر ولاماض مستمر.. بل ان هناك اقساما كاملة لاتعترف بوجود علامات الترقيم، واخرى لاتعترف بوجود اى قاعدة من الاساس لكتابة الجداول والاشكال العلمية.. وقل مثل هذا كثيرا.

وليس هذا هو لب الموضوع الذى نحن بصدده، ولكنه يعطى مؤشرا لاهمية التأهيل المتكامل لاعضاء هيئات التدريس على ايدى مجموعة متكاملة من الاساتذة، او بعبارة اخرى فى مدرسة علمية متكاملة تستطيع ان تستكمل النقص الذى قد ينشأ فى شخصياتنا العلمية حين نتلقى العلم على استاذ واحد او على نصف استاذ.

وربما اجدنى مضطرا إلى التأكيد على طبيعة مهمة باتت تلقى من امثالنا قدرا لا بأس به، وترتبط هذه الحقيقة بأهمية الايمان بالتقاليد العلمية، ويبدو لى اننا فى مصر قد اصبحنا مع الزمن نفتقد الايمان بهذه التقاليد، ثم نفاجأ حين نقارن انفسنا بالاخرين المتقدمين بهذه التقاليد وهى راسخة عندهم، ونظن ان هذا الرسوخ قد تحقق من تلقاء نفسه بينما هو نتاج مراحل متعددة من الالتزام المطلق بكل التفصيلات الدقيقة المكونة لهذه التقاليد.

●●●

ويبدو لى ان هذا الفهم مرتبط بفهمنا للحرية، فنحن نفهم الحرية من زاوية التحرر من التقاليد او القيود فحسب، ولكننا فى الوقت ذاته لانفهمها على انها حرية الاختيار بين تقاليد مختلفة او قيود مختلفة، نحن لانفهم الحرية على انها اختيار، ولكننا للأسف الشديد بعد عصور من التسلط بدأنا نفهمها على انها انعدام القيود وليس اختيار القيود، وهكذا نما فى شخصياتنا العلمية معنى العدمية، ومن باب تال: اللامبالاة والتواكلية واللانظام والفوضى.. إلخ.

وخلاصة القول فى هذا الصدد هو ما لا ازال اكرره من اننا بحاجة إلى اعادة النظر فى نظامنا الجامعى بما يضمن استقلال الجامعة كمؤسسة دون ان يستتبع هذا تكريس استقلال كل جامعة على حدة كمؤسسات منفصلة تماما، وقد افضت فى شرح هذا المعنى فى دراستى المعنونة «استقلال الجامعة لا استقلال الجامعات»، ويرتبط بهذا التفكير الحرص على انقاذ المجتمعات الحالية من سيطرة التزاوج الداخلى ومايستتبعها من الامراض العلمية الناشئة عن هذا التزاوج والتى هى اشبه مايكون بالامراض التى تنشأ عن زواج الاقارب، او بعبارة ادق التى يزداد حدوثها فى المجتمعات التى تأخذ بسياسة زواج الاقارب، ولنذكر ماحاق بهذه المجتمعات من تدهور فسيولوجى ووراثى واضمحلال الذرية على مدى تاريخ الانسانية.

ويبدو الامر فى مجمله مرتبطا بتشريعات جامعية جديدة كفيلة بوضع معايير جديدة عند شغل الوظائف الجامعية والاعلان عنها، سواء فى مراحل الوظائف الصغرى (المعيدون والمدرسون المساعدون) او الكبرى (رؤساء الاقسام والاساتذة) او مابين هذه وتلك.

ومع هذا فإن سياسة الاصلاح التدريجى تقتضى هذا الاسراع فى اقرار مجموعة من التشريعات العاجلة التى تسمح بتدارك جزئى الامور يضمن من ناحية تراجع وتقلص الفكرة القائلة بازدهار التزاوج الداخلى ويكون كفيلا من ناحية اخرى بتجديد الدماء على مدى عشر سنوات قادمة لتصبح الامور اقرب إلى الاتزان وهو ما سنتناوله فى مقال تال.

كيف يمكن الارتقاء بالرسائل الجامعية؟

بقلم الدكتور: محمد الجوادي



تناولت في مقال سابق بجريدة الأخبار «الجمعة ٢٨ يونيو ٢٠٠٢» بعض مظاهر التدني التي أصابت مستوى الرسائل العلمية في جامعاتنا، وأشرت إلى حقيقة أن أشد الجامعيين تشددا وتشاؤما لايزالون يؤمنون بأن في الإمكان تحقيق الارتقاء بالرسائل العلمية في جامعاتنا، ولكن الإجماع ينعقد على أنه لايمكن تحقيق هذا الارتقاء في ظل بقاء نصوص قانون الجامعات.

وفي مقال اليوم يهمني أن أواصل تقديم بعض المقترحات في هذا الصدد.

(١) من حسن الحظ في مصر أن في كل مجتمع يشهد انتشارا للخطأ أو الفساد لاتزال هناك زاوية أو ركن ملتزم بما من شأنه الحد من الخطأ والفساد، وهذا هو الوضع القائم في بعض كليات الجامعة المصرية التي تنص لوائحها منذ انشئت في عهود التجويد على ارسال الرسائل الجامعية لحكم خارج القطر تماما أي من دولة أجنبية «كانت في الأصل من دول العالم الغربي وبصفة خاصة بريطانيا وفرنسا، ثم حدث توسيع القاعدة لتشمل بعض الدول الشرقية في ظل العلاقة المتميزة التي ربطتنا بتلك الدول في فترة من الفترات».

وترسل الرسالة في البريد إلى الخارج ويتولى الاستاذ العالمي مراجعتها وتصويب ما يراه ويطلب تعديل ما لابد من تعديله، وبعد هذا كله تناقش الرسالة.

هذا النظام لايزال معمولا به في مصر في كليات محترمة، ومع هذا فإنه لايعطل أعضاء هيئة التدريس الخاضعين له عن أن يحصلوا على درجاتهم في توقيت مناسب، فضلا عما يتيحه من تكوين أكاديمي متميز.

أكرر أن هذا النظام موجود في مصر ومع هذا فإننا لانتذكره ولا نشير إليه لأن الأسلوب البديل أصبح طاغيا.

●●●

(٢) يقال إن أقل الرسائل الجامعية شأنا هي تلك التي تجرى في الأقسام الإكلينيكية في كلية الطب، وفي هذا القول بعض الصواب، والتبريرات جاهزة بانشغال الأساتذة المشرفين والمناقشين بعياداتهم والعمل في المستشفيات.. إلخ، وأنهم تعودوا بحكم مهمتهم العمل اليدوي لا التدقيق الأكاديمي، ومع هذا فهم يتمنون لو أن الرسائل صيغت ونوقشت طبقا لمعايير الجودة.

والحل ممكن بنص قانوني واحد يجعل الممتحن الداخلي أحد أساتذة العلوم الأكاديمية وليس أستاذا إكلينيكيا مع منحه «بل ومنح كل عضو في اللجنة» حق الفيتو الذي يكفل إحقاق الحق وإبطال الباطل، وسيكون هذا من حظ الأجيال القادمة من الأساتذة الإكلينيكيين، بل سيساعدهم هذا على تحقيق مكانة مرموقة في المجتمع الدولي قد يستحقونها الآن عن جدارة، ولكن تأهيلهم «التحريري» لا يساعدهم على الوصول إليها.

(٣) لاينبغي السماح بإعادة مناقشة رسالة رفضت قبل مرور عام على الأقل من رفضها، وقبل تقرير المشرفين من ناحية أخرى لصلاحيتها للمناقشة مرة أخرى، فإذا رفضت الرسالة المرة الثانية فلا يجوز إعادة مناقشتها قبل مرور عامين على الأقل من الرفض الثاني، وإذا رفضت ثالثة فلا يجوز إعادة مناقشتها قبل مرور ثلاثة أعوام من الرفض الثالث، وليس في هذا كله أي تعسف لأن العلم بطبيعته يتطلب الاحترام والتقديس.

(٤) ينبغي وضع معايير محددة للعلانية في مناقشة الرسائل كالإعلان المسبق في الصحافة عن موعد ومكان المناقشة والإعلان عن موعد المناقشة في لوحة الإعلانات الرئيسية قبل المناقشة بأسبوعين على الأقل، وضرورة حد أدنى من أعضاء القسم للمناقشة فإذا لم تتوافر هذه الشروط لاتنعقد اللجنة، وذلك للقضاء على ظواهر بدأت تطل برأسها من فساد البحث العلمي وسرقة الرسائل السابقة بأكملها وقد حدثت بالفعل وقائع مروعة ومؤلمة من هذا القبيل ولكنها مرت على مضض تحت شعار أن المشرفين هم المسئولون أولا وأخيرا وليس لغيرهم أو على غيرهم مسئولية!

●●●

(٥) لا ينبغي السماح باعتبار الملخص العربي بمثابة جزء مكمل الشكل «فحسب» في الرسائل التي تقبل الآن وهي مكتوبة استثناء باللغات الأجنبية، بل ينبغي البدء من الآن في التمهيد لحد زمني لاتقبل بعده الرسائل في كل جامعاتنا إلا باللغة القومية، فبدون ذلك لن تتحقق أولى الخطوات اللازمة لأن يتوطن العلم في مجتمعنا وفي جامعاتنا، ولست أدري كيف يمكن للأكاديمي العربي أن يظن أنه قد أحرز العلم في موضوع رسالة بينما هو غير قادر على أن يعبر عن هذا العلم باللسان الذي ولد به!

ومن أكثر السيناريوهات مدعاة السخرية أن يحضر أهالي صاحب الرسالة المناقشة فإذا هم لا يدرون مما يسمعونه من ابنهم أي لفظ ولا أي معنى، بل يظن بعضهم أن ابنه نال الدرجة لأنه تكلم بلغة لم يفهمها هو.

وحتى يأتي الوقت الذي تصبح فيه الرسائل كلها مكتوبة باللغة القومية فلا ينبغي أن يقل الملخص العربي عن ألفي كلمة أو ثلاث آلاف، وأن يشمل الملخص كل عناصر الرسالة على نحو ما أصبح معمولا به الآن في الدوريات العلمية المتقدمة، وأن يركز الملخص على النتائج والتوصيات بدقة شديدة، لا أن يكون ذرا للرماد في العيون من صفحة ونصف الصفحة فحسب.

ترشيد المجالس الجامعية

في اطار الجهود الملحة التي تتبناها وزارة التعليم العالي والدعوة الى مشاركة اعضاء هيئات التدريس في طرح رؤاهم ووجهات نظرهم فيما يتعلق بتطوير قانون جديد للجامعات، اعتقد ان من أهم القضايا التي ينبغي أن يعنى بها مشروع القانون قضية تعديل دور المجالس الجامعية، وذلك بتفريغها وتهيئتها لمهمتها الاصلية التي تؤديها المجالس المناظرة في جامعات العالم المتقدم. فقد اصبحت ظاهرة كثرة اللجان والمجالس الجامعية لافتة النظر، وليس من شك ان وجود هذه المجالس ضروري لكنه ليس بالسبيل الوحيد لاداء الوظائف التي من المفترض ان هذه المجالس تقوم بها.

وعلى سبيل المثال فان محصلة عمل اي لجنة المكتبات في اي كلية على مدى اثنى عشر شهرا لاتكاد تزيد على الدور الذي يمكن ان تقوم به لجنة من ثلاثة من اعضاء هيئات التدريس تجتمع مرة واحدة في العام لتنسيق طلبات الكتب السنوية بالمواكبة لمعرض الكتاب، وفي مائتي كلية جامعية لم يتعد عمل هذه اللجنة اكثر من هذا الا في النادر جدا.

●●●

وليس من الصعب ان نتصور حقيقة ان وجود بعض هذه اللجان قد يمثل تعويقا حقيقيا لاداء المهمة المطلوبة منها، فقد حدث في مرات عديدة ان شراء الكتب لم يتم، واعيدت الموازنة الخاصة بالكتب دون استفادة عاما بعد عام لان مقرر لجنة المكتبات صمم على ان يتقدم كل قسم الى اللجنة في موعد محدد بقائمة الكتب على عدد اقسام الكلية، ولما كان هذا المبلغ ادنى في كثير من الاحيان من ثمن المرجع المفضل لدى كثير من اقسام الكلية فقد دارت مناقشات بيزنطية حول شراء كتاب كل سنتين لكل قسم من الاقسام.. دعك من ان اقساما اخرى لم تشأ ان تتولى اتمام الرد الكتابي على مثل هذا الطلب.. وقد اثر مقرر لجنة المكتبات في النهاية الا يشترى شيئا على الاطلاق، ولو انه اختار اثنين او ثلاثة من طلاب الدراسات العليا النابهين او حتى من طلاب البكالوريوس، لكان قد حقق انجازا افضل مما حققه بآلية تبدو منطقية ولكنها تثبت انها عاجزة، لانها لم تصدر الا عن فهم قاصر لبيروقراطية تقليدية لم يعد لها مجال ولا مبرر.. ومن الطريف ان هذا المقرر كان - على سبيل المثال بمثابة التعويذة السحرية عند العميد، وكان يراه اقدر الناس على تنفيذ القانون في هدوء، مع انه كان في قسمه الذي يراسه في لجنة المكتبات التي يتولى منصب مقررها بمثابة ابرز الاساتذة على تعويق كل انجاز أو تجديد.

ولست احب أن افيض في ذكر امثلة على كثير مما يحدث في المجالس الجامعية واللجان مما لا ينبغي ان يضيع فيه وقتها مكتفيا بأن اعرض فيما اقدم - بعد قليل - من مقترحات للتطوير، لكني سأكتفي بأن اذكر ان هناك طائفة من اعضاء هيئة التدريس تحرص كل الحرص على الا يفوتها حضور هذه اللجان والمجالس لا لسبب الا الحرص على المقابل المادي الحضور مع ضآلته.

ومن العجيب ان هذه الطائفة هي التي تتولى الانحياز الى كل ما من شأنه الحفاظ على ما هو قائم دون تجديد او تطوير او حتى تصحيح، وكأنما المهمة الاولى لهذه المجالس واللجان هي اقرار ما هو قائم وابقاء ما كان على ما كان، وهذا هو احد مصادر الخطورة في جامعاتنا، ولكن الحق الذي لا شك فيه ان بعض العمداء الناجحين بلغة العصر لا يستمدون نجاحهم الا من هذه القدرة على تجميد الامور متخذين من عهد الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف مثلا اعلى.

●●●

وهكذا فإن آلية عمل المجالس الحالية تساعدهم باقصى قدر ممكن على هذا التجميد المميت لروح الجامعة، على ان الاهم من هذا كله ان ننتبه الى حقيقة يرددها وزير التعليم العالي كثيرا وهي ان المجالس الجامعية هي المنوطة بكل الوظائف الجامعية العليا بدءا من التطوير والتخطيط ورسم سياسات البحوث وحتى المتابعة والتقييم ومنح الدرجات وتعديل اللوائح، ولكن الاتجاه الى تهميش دور هذه المجالس تجلى في احالة كثير من الاوراق اليها لمجرد الاحاطة والعلم، وفي الغالب فإن هذه الاوراق والاخطارات تأتي الى اجتماع هذه المجالس بعد فوات موعد التقديم للمنح الدراسية او الجوائز العلمية على سبيل المثال.

بقلم الدكتور:
محمد الجوادي

ومع هذا كله فانى اعتقد ان الامل لايزال كبيرا في ان تعود لهذه المجالس واللجان اهميتها المرموقة والكفيلة بتجديد الحياة الجامعية. وفي هذا الصدد فانى اعتقد ان حجر الاساس في تنشيط دور المجالس يكمن في تقليل اجتماعاتها والاعداد الجيد لهذه الاجتماعات، ويقتضي هذا تعديل النص القانوني الخاص بانعقاد المجالس الجامعية ليكون بمثابة مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل بدلا من النص الحالي الذي يقضي بأن تنعقد هذه المجالس كل شهر على الاقل، ومن المفهوم ان النص في صورته الجديدة يسمح بدعوة اي مجلس الانعقاد في اي وقت يستدعي انعقاده حتى ولو تم هذا بصفة اسبوعية او شهرية او شبه شهرية.. كل ما في الامر انه يختصر الالزام الشهري الى إلزام بانعقاد ربع سنوي، وقد اثبتت التجربة ان اغلب المجالس الجامعية تؤثر تأجيل انعقادها في شهري يوليو واغسطس على سبيل المثال وتفوض سلطاتها في هذين الشهرين الى رؤساء هذه المجالس، ولم يحدث نتيجة مثل هذا التفويض اي خطأ او تجاوز، وذلك بسبب الفهم المتأصل لطبيعة سير الاوراق والمفردات.

هكذا يتم اختصار مرات انعقاد المجالس الجامعية الى اربع مرات في العام «على الاقل» بديلا عن الوضع الحالي الذي يجعلها اثنتى عشرة مرة «على الاقل» وذلك لاعطاء صيغة وطبيعة الجدية لهذه المجالس.

لا يخفى كثير من المثقفين المصريين أملهم ولا رغبتهم في أن تتخلص السياسة المصرية من ظاهرة انتظار التغيير الوزارى من حين إلى حين، وهم يحلمون بأن يكون عمر كل وزارة ثلاث سنوات أى ما يوازى نصف فترة الرئاسة وبحيث يكون معروفاً أن هناك تغييرا وزاريا في شهر اكتوبر كل ثلاثة أعوام وهكذا يعمل الوزراء بنفس طويل يعرف حدود ما هو متاح له أمامهم من وقت من أجل انجاز الأفكار التي يبشرون بها والمشروعات التي يصممون على أن ينفذوها والسياسات التي يريدون إقرارها.. ومع أن مثل هذا الأسلوب يحرم الجماهير المصرية من لذة الإحساس بالتغيير المفاجئ وردود الفعل النفسية الجميلة إلا أنه يقلل الفترات التي يحدث فيها هذا السعور ويحول المسألة من احساس ينتاب المراقبين على الحياة إلى احساس منظم على نحو ما ينتظر جمهور السينما حفلة ٣ وحفلة ٦ وحفلة ٩ و.. هكذا.

يوسف غالى.. طلعت حماد حكومة عبيد

حفلات التغيير الوزارى

إلى أن يحدث مثل هذا التقليد أو إلى أن يتحقق الاقتناع بمثل هذا التقليد فإن الجماهير السياسية تعيش على الأمل أياما وأسابيع من حين لآخر، ولكنها كثيرا ما تصاب بخيبة الأمل.. وفي أحيان قليلة تصاب هذه الجماهير بسعادة عارمة على حين فجأة. وقد كان آخر توقيت للسعادة هو ما حدث بعد خروج الدكتور إسماعيل سلام من وزارة الصحة في آخر تعديل وزارى، فقد انتشرت السعادة وعبرت عن نفسها في تهنئات مدفوعة الأجر للوزير الجديد الذي لم يكن نجما كبيرا وإن كان طبيبا كبيرا وصاحب منصب رفيع لا يقل أهمية عن منصب وزير الصحة. ولكن جماهير المهنيين كانت تريد أن تقول إياك أعنى واسمعى يا جارة، ولهذا فإن كل من هم في طبقة أستاذ في طب عين شمس وهى الكلية التي يعمل فيها الوزيران، قدموا تهنئات مكلفة للوزير الجديد وعبروا بهذا بوضوح عن ارتياحهم للخلاص من إسماعيل سلام الذي كان قد حول الوزارة إلى نوع من أنواع الإقطاعيات القديمة ووصل الأمر إلى أن الصحفيين المراقبين أطالوا على خروج الوزير بين الطبيب المصرى، يكفى على سبيل المثال أنه لأول ولآخر مرة في تاريخ البنيان الوزارى المصرى تعمد أن يفصل أكثر من مسئول في إدارة أو مستشفى أو مركز طبى من تبعياتها الطبيعية وإلحاقها بمكتب الوزير تحت شعار المراكز المتميزة، وهكذا تحول باقى الوزارة إلى شيء أقل من العادى في نظر الجمهور وفي نظر العاملين في الوزارة أنفسهم واستطاع هذا الوزير الجبار أن يحصل من رئيس الوزراء السابق الجنزورى على اعتماد ضخم (٨ مليارات) لتجهيز المستشفيات وبناء مستشفيات جديدة وكانت النتيجة أكواما من المخالفات والتجاوزات الكذابة على الناحية الأخرى بنظام طبى يفوق ما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية بل إن الوزير العبقرى استطاع أن يسيطر على القرارات الخاصة بعلاج المواطنين على نفقة الدولة وعلى قرارات دعم التأمين الصحى من خلال موازنة تجاوزت مليارا ونصف مليار جنيه سنويا. وعلى الرغم من أمانته المتناهية وبقته المفرطة وكفاءته منقطعة النظير وحماسه غير المعهود إلا أن هذا الأسلوب الفردى كان كفيلا بتدمير الأولويات التنظيمية في قطاع العلاج إلى الأبد أو على أقل تقدير إلى حدود عشرين عاما قادمة يظل الوزراء فيها يعانون من هذا التدمير الجراحى العنيف الذي أجراه جراح قلب عبقرى في أجهزة وزارة لم تكن تحتمل كل هذه العمليات التي تم فيها فتح قلبها وتركه مفتوحا لم يقفل حتى الآن وللقراء أن يتصوروا كيف تعانى الوزارة وأجهزتها وكيف يعانى الوزير الحالى الذي كان مجرد عميد لجامعة عين شمس ولكن دعاء الشيخ الشعراوى له كان كفيلا بأن يكون دعاء مريض في المقام الأول والأخير فإذا هو ينتقل إلى هذا المنصب الكبير ليكون بطلا رغم أنفه.

بالموازاة التغيير الذي خرج فيه الدكتور إسماعيل سلام كان الاقتصاد المصرى قد تخلص السعداء بخروجه من قبضة الدكتور يوسف بطرس غالى فالعالم الذي يجيد فهم وتحليل وتدريس نظريات اقتصادية متقدمة تفوق طاقة الاقتصاد المصرى على تحملها وينظروا للمستوى الموجود الذي يصل إليه يوسف بطرس غالى على المستوى المحلى ثم على المستوى العربى وبخاصة في لبنان ثم على المستوى العالمى وخاصة في إيطاليا والصين والولايات المتحدة الأمريكية فإن مصر حكومة وشعبا كانت بين نارين بين انقاذ يوسف بطرس غالى من المسئولية عن اقتصاد لا يتحمل عبقريته وبين انقاذ الاقتصاد المصرى من كفاءة أعلى من مستواه، ولما كان الاقتصاد المصرى قد دخل بتقديمه إلى مستشفى الدكتور بطرس غالى وأصبح من الصعب خروجه من هذا المستشفى الذي يحمل اسم العالم الكبير فقد كان الحل هو إخراج المريض من المستشفى بعد تغيير اسمه، وهذا هو ما حدث بالفعل واستقبلت مصر الدكتور يوسف بطرس غالى بعبقرية وصلابة الأمريكية الواسعة، وتركت له جزءا صغيرا من المريض يعالجه على مهل فإذا الحديث فيه نظرياته نقل الوزن، الم الج مرة أخرى إلى المريض الذي تم تهريبه من تحت يدى الدكتور يوسف بطرس غالى لتفرغ لعلاج جزئية التجارة الخارجية.. وكان سعادته في العام قبل الماضى قد وقف يتحدث أمام الرئيس مبارك ويتجه بناظريه إليه فما كان من الرئيس إلا أن قال له: وجه حديثك إليهم لا إلى.. وإذا بالعالم الكبير يقول لكبار الكتاب والصحفيين إن استهداف زيادة ٢٠٪ في التصدير كلام فارغ ولابد من زيادة ٢٠٠٪ في المائة وتعجب الصحفيون لهذا الذي يسمعونه لأن رئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد نفسه كان هو الذي قال بنسبة زيادة ٢٠٪ في التصدير والأرقام تقريبية فقط لتقريب الصورة إلى الأذهان واستمر الدكتور يوسف بطرس غالى يزايد على رئيس الوزراء ورئيس الوزراء في قمة السعادة لأنه كان يظن أن يوسف بطرس غالى يخنق نفسه بحبال الأمانى.. ولكن يوسف بطرس كان هو الآخر يضحك لأنه لم يكن يخنق نفسه وإنما كان يربط رباط العنق وهو المعنى الذي عبر عنه إحسان عبدالقدوس حين قال أنا لا أكذب ولكنى أتجمل.. ومازال يوسف بطرس غالى يربط أربطة عنق جميلة من آن لآخر وفي كل مرة يظن عاطف عبيد قد أوشك على أن يخنق نفسه يفاجأ به وقد ظهر بأفضل مما كان لأنه بعبقريته يجيد ربط الحبال حول عنقه دون أن يختنق، وهكذا يوهم أعداءه ومنافسيه بأنه مقبل على الانتحار بينما الانتحار أمر مستحيل على الفاشلين في هذا البلد أو في هذا الوطن.

وكنت قد كتبت في مطلع عهد عاطف عبيد أن يوسف بطرس سيكون بمثابة طلعت حماد من الجنزورى وسيكون السبب في تدمير وزارته على نحو ما فعل طلعت حماد مع الجنزورى، وكنت استوحيت من هذا ما يشهده الطب من التدمير من الداء وهو يراه مستفحل. وتفضل بعض الصحفيين فنقلوا هذه العبارات إلى الوزير العبقرى فإذا به يصرخ أنه أذكى بكثير من طلعت حماد، وأنه أقوى بكثير من عاطف عبيد، وأن علاقته برئيس الوزراء ليست كعلاقة طلعت حماد بالجنزورى فقد كان وزيرا حين كان عاطف عبيد نفسه وزيرا، وهكذا فإنهما كانا زميلين وليس عاطف عبيد أفضل استوزارا كما فعل الجنزورى بطلعت حماد.. وهكذا ظنني رد يوسف بطرس غالى فأسفت أن يفكر في الشكل ولا يفكر في المضمون ولكنى أكبرت ذكاءه أنه وجد سبيلا إليه يتخلص به من المأزق الذي فرضه عليه التشبيه.. وما هى إلا أيام وأصبحت الأوساط السياسية كلها تردد فكرتى وتسخر من يوسف بطرس غالى وما هى إلا أيام أخرى إلا ورتب الوزير حوارا مع الأستاذة فريدة الشوباشى التي طرحت عليه السؤال نفسه على شاشة التليفزيون حيث يكون من الصعب أو من غير اللائق أن يتحدث عن أن رأسه برأس عاطف عبيد رئيس الوزراء.. وهكذا وجد يوسف بطرس غالى نفسه يتلفت إلى فريدة الشوباشى حتى تفتح له ثغرة في السؤال ولكنها لم تفتح الثغرة لأنها لم تكن هى التى بنت الحائط وإنما كان الوزير هو البناء.. وهكذا أخذ سيادته يردد: أنه لا يعرف وجها للشبه بينه وبين طلعت حماد، وليته توقف عند هذا الحد ولكنه خرج من الحوار التليفزيونى ليمارس كل ما مارسه طلعت حماد من أوتوقراطية الحديث باسم الوزارة فهما يتفاوتان في مصادر الصرف وفوائد البنوك والإيرادات الضريبة وحسابات المدخرين وكانت النتيجة أن هبط الجنيه تماما على يد يوسف بطرس غالى ثلاثة أضعاف الهبوط الذي حققه طلعت حماد بالتعاون مع الجنزورى بحسن نية. ومع هذا فإن يوسف بطرس غالى لا يزال على استعداد لأن يحاور أعظم المحاورين في التليفزيون المصرى من طبقة الأستاذ مفيد فوزى أو الأستاذ حمدى قنديل ويقول لهم بثقة شديدة إن هذا كان أمرا طبيعيا ومتوقعا وحينئذ يسأل الأستاذ مفيد في تحفز أو الأستاذ حمدى في تنمر: وهل كنت تتوقع مثلا أن يصل الدولار إلى سبعة جنيهات مع مطلع عام ٢٠٠٢ ويشعر الأستاذ المحاور بأنه فائز لولا أن يصل الدولار إلى عشرة جنيهات ما لم تتبع سياسات تصديرية، ويرد عليه هذا المحاور أو ذاك بقوله ولكنك وزير التجارة الخارجية يقول نعم ولكن الأمور أكبر من وزير.. وعند ذلك يفهمان أو يفهم أحدهما أن عين سيادته على رئاسة الوزارة.. ويعرفون الشعب عليه ساخنة أو باردة.

قبل يوسف بطرس غالى كانت هناك وزيرة للاقتصاد هبطت على الاقتصاد المصرى بمظلة جميلة جداً ولكنها قبل أن تمضى شهور كانت متورطة في أخطاء لا نهاية لها ومن حسن حظها أنها جاهرت بالأخطاء ولم تحاول اخفاءها وكانت النتيجة أن خرجت في تعديل وزارى محدود في يوليو ١٩٩٧ في أثناء وزارة الجنزورى على حين لن زميلها وزير المالية بقى في الوزارة حتى انتهت به الاجراءات إلى المحاكمة والسجن، ولو أنه خرج مع نوال التطاوى في يوليو ١٩٩٧ لكان أمره غير ما هو عليه الآن.. ولكن ماذا عسى المرء أن يقول إلا قول المؤمنين: قدر الله وما شاء فعل!!

من العجيب أنه رغم كل ما تلوكه الألسنة عن وزارتنا ووزرائنا فإن هذه الوزارة نفسها تضم من أفاضل الرجال من لا يرقى إلى سلوكهم مثقال ذرة من شك، بل إن بعض وزرائنا يسلكون سلوكا يقترب بهم من سيرة السلف الصالح، ولست أبالغ في هذا الذي أقول فهذه حقيقة يدركها الذين يقتضيهم عملهم الاقتراب من مواقع المسئولية ومشاهدة سلوكهم على الطبيعة، وليس هؤلاء الذين يسلكون سلوك السلف الصالح واحدا ولا اثنين ولكنهم أكثر من ذلك بقليل جدا ولكن مثل هذه الأسوة الحسنة تضيع وسط هذا العبث الذي يفرضه علينا وزراء يهتمون باليوم ولا يهتمون بالغد وآخرون يهتمون بالغد ولا يهتمون باليوم والذين لا يهتمون باليوم ولا بالغد ولكنهم يهتمون بالأمس وحده.

فأما الذين يهتمون باليوم ولا يهتمون بالغد فلا يشغلهم إلا التلميع الذي يبقيهم في الصورة ويجعل غيابهم شيئا نادرا (أي مستغربا ومستنكرا) وكأن الحياة لا تعيش بدونهم وهؤلاء يهلكون من أجل التصريحات والحفلات والمظهريات بحيث لا يبقى لهم من الوقت أى قدر لانجاز شيء يخلد لهم في وزاراتهم أو في وطنهم، وهم يكثرون من المظهريات الفاسدة القاتلة للنزيف والتحذير والتلاشى دون أن يدروا ذلك.

وأما الذين يهتمون بالغد ولا يهتمون باليوم فهم يكونون ثروات واسعة من كل الموارد لهم ولأبنائهم حتى إذا أصبحوا خارج السلطة يخشى مظهرهم بأنهم كانوا فيها، وهؤلاء عاقلون أذكياء لهم النظر في الوقت نفسه هم يعرفون حقيقة الأمور ويحبون المال والجاه والمنصب الذي هم فيه والذي رفع بأرض أبو سلطان والتجمع الخامس تغنى الانسان عن الناس وعن حب الناس، وهؤلاء لا يزالون يتعاملون مع الحكومة من الباطن على أنهم ينتمون لها أصالة، وهم طائفة كبيرة لم يشهد تاريخ مصر ازدهارا لها كما حدث في الحقبة الأخيرة.

وأما الذين يهتمون بالأمس فإنهم مشغولون بتناول الأطعمة التي لم يكن من حظهم أن يتناولوها في الماضى، وبركوب ما لم يركبوه في الماضى، وبشرب ما لم يشربوه في الماضى بل بالسخرية من كل ما لم يسخروا منه في الماضى وهم لا يصدقون أن الحاضر أحلى مما قبله ولكنهم يستمتعون بالحاضر الذي أتاح لهم ما فقدوه في الماضى وعجزوا عنه، ولذلك نرى هؤلاء وهم يجلسون في مقصورات الملاعب دون أن يعرفوا أن هذا هو الحكم وأن هذا هو حامل الراية، وتراهم مصطفون في طوابير العزاء متلاحمين من أن أحدا لا يفسح لهم المكان فإذا بهم يستطيعون من يخلى لهم الطريق.. وهم يزعجون من الأمجاد ما يكشف عن طبيعة الأوغاد، ولهذا فإن هؤلاء ينعون من هم القدوة ويحيون تلاميذهم بتشجيع من يتحدث عن انتهاء صلاحيتهم في عمره.

والله الأمر من قبل ومن بعد.

■ د. محمد الجوادى



طه حسين..
عميد الأدب والسياسة والإصلاح الاجتماعى

د. محمد الجوادى

يعرف «طه حسين» على أنه عميد الأدب العربى، والحقيقة أن قيمة طه حسين تفوق هذه التسمية الجميلة بمراحل.. ذلك أن طه حسين لم يكن ملكا للأدب العربى وحده، ولكنه كان أيضا ملكا للسياسة والحزبية والإصلاح الاجتماعى ولعلوم التاريخ والاجتماع وغيرها من العلوم والمجالات التى أبدع فيها هذا الرجل العظيم. وقد كانت حياة طه حسين نموذجا بارزا للنهايات الجميلة التى لا تبشر بها البدايات، لكنها كانت فى الوقت نفسه تعبيرا عن الرقى الطبيعى الذى تحققه الشخصية السوية الذكية إذا واتتها ظروف الاختيار مرة بعد أخرى، فقد بدأ طه حسين نشاطه الحزبى فى صحف الأقلية، وانحاز فى بدايات حياته ضد الشعب، بل وصل به الأمر أن يكون بمثابة رئيس تحرير جريدة أصدرها القصر، لكنه وصل فى نهاية مشواره السياسى أن يكون وزيرا فى وزارة الوفد الأخيرة، وأن يكون من رجال مصطفى النحاس باشا المقربين.

الأمر شبيه بهذا فيما يتعلق بالإسلاميات التى بدأ طه حسين بترديد بعض أقوال المستشرقين فيها، وبالانحياز ضد منطق العقل وضد روح القلب المؤمن، ومازال رويدا رويدا يقترب من جوهر الحقيقة حتى كتب إسلامياته الخالدة. وحتى كان من أبرز من تناولوا التاريخ الإسلامى بالمعرفة والحب معا. وعلى صعيد ثالث كان طه حسين قد أقام الدنيا بآرائه فى الشعر الجاهلى وانتحاله ثم إذا بطه حسين يتحول بدرسه الأدبى عاما بعد عام، حتى أصبح من أشد النقاد إنصافا لكل محاولة أدبية معاصرة.. وقد تطور أسلوبه فى النقد من نقد لغوى يعنى بالأخطاء النحوية إلى نقد انطباعى متمكن من أدوات الثقافة وأوعية الجمال. كما تحولت دراساته الأدبية من ترديد لمقولات وفرضيات إلى رؤى شاملة وعميقة ومتزنة تسبق ما قبلها وما بعدها إلى مكانة متقدمة من كتابات العرب عن تاريخهم.

لست أريد أن أمضى فى ضرب أمثلة على التطور العضوى والحيوى الذى أصابه طه حسين على مدى تاريخه فى الحياة العامة، وهو تاريخ طويل لكننى أريد فى المقابل أن أفصل القول فى بعض أفضال هذا الرجل على هذه الحياة العامة، فطه حسين هو صاحب فضل كبير فى سياسات التوسع فى التعليم الجامعى، ومع الاعتراف بأنه قبل أن يقدم للمجتمع نوعا من التعليم الجامعى أقل مستوى من المستوى الذى كان قد أتيح فى جامعة القاهرة لأول عهدها حين أصبحت جامعة حكومية فى ١٩٢٥، إلا أن أحداً لا يستطيع أن ينكر قيمة خطوات طه حسين المشاركة فى تأسيس جامعة الإسكندرية (١٩٤٢) ثم القائدة إلى تأسيس جامعة إبراهيم «عين شمس» «١٩٥٠»، ومحمد على «أسيوط» وطنطا بعد ذلك، حيث إن هذه الخطوات قد أتاحت ما كان غير ممكن الإتاحة فى وقتها، وما كان أحد يدرى أن تأخر تأسيس هذه الجامعات كان كفيلا فى حد ذاته بأن تخرج هذه الجامعات على مستوى أفضل من هذا المستوى الذى خرجت عليه بمشاركة طه حسين. على أن الإنصاف يقتضينا أن نشير إلى أن طه حسين قد حاول من خلال وسائل ذكية أن يعوض النقص الحاد فى الإمكانات والموارد. وقد اختار بنفسه عددا من القيادات الجامعية التى اتسمت بقدرات فكرية قادرة على تقديم أكبر زخم ممكن لهذه المؤسسات الجامعية القائمة، ونحن نعرف أنه هو الذى اختار أستاذ الدراسات العليا فى كلية طب قصر العينى الدكتور محمد كامل حسين، ليكون أول مدير لجامعة عين شمس، كما أنه من خلال وزارة الوفد (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) وفر الدرجات المالية لجامعة الإسكندرية ودفع بشباب أعضاء هيئة التدريس فى كليته والكليات الأخرى إلى أن ينالوا مراتب أعلى فى جامعة الإسكندرية (فاروق الأول)، مقدما بهذا أقوى حافز ممكن لإحداث انقسام ثنائى مطلوب فى الجامعة الأولى، لتكون الجامعة الثانية قريبة المستوى من الجامعة الأولى، وقد كان محبذا الفكرة التى جعلت اسم الجامعة الثانية على اسم صاحب العرش، واسم الجامعة الثالثة على اسم جده الثانى (إبراهيم باشا)، واسم الجامعة الرابعة على اسم جده الأعلى رأس الأسرة المالكة (محمد على باشا).

ومن الطريف أن نذكر أن أول تفكير رسمى فى إنشاء جامعة طنطا واكب واقعة خلاف شهيرة بين النحاس باشا وطه حسين باشا من ناحية وبين عميد الطب الجراح الكبير الدكتور عبدالوهاب مورو باشا من ناحية أخرى. فقد صمم مورو على تحديد أعداد المقبولين بكلية طب قصر العينى عند رقم معين على حين كانت وزارة الوفد قد وعدت بعدد أكبر، ومضت فى تنفيذ وعودها خطوات واسعة إلى الأمام، ولم يكن هناك من حل لهذا الخلاف إلا إعلان قبول هذا العدد الزائد على العدد الذى وافق عليه مورو باشا على أنه مقبول لنواة كلية طب طنطا، وتخصيص موازنة مالية للإنفاق على الموارد التعليمية المطلوبة لتعليم هذا العدد وإلحاقه بدراسة الطب.

بدأت بهذا الحديث عن التوسع فى التعليم الجامعى لأبسط للقراء ما أحدثه طه حسين فى التعليم العام بصيحته المشهورة بأن يكون التعليم كالماء والهواء، وسأتناول جانبا واحدا من هذه القضية، وهو جانب المعلمين، فقد كان المعتاد أن يبقى الخريجون بعد تخرجهم فى كليات التربية كى تؤهلهم للعمل كمدرسين، وهكذا كان المدرسون الذين يتولون التعليم العام من جيل أساتذتنا الذين أدركناهم حائزين على درجات عليا فوق الجامعية، فلما أطلق طه حسين دعوته عين كل من كان مؤهلا بهذه الدرجات الجامعية العليا من فوره، مع أن بعضهم كان ينتظر بضع سنوات أو بضعة شهور حتى يتم تعيينه، ثم عمد إلى غيرهم من خريجى الجامعة فشجعهم على الالتحاق بكليات التربية، كى ينالوا الحظ بالتعيين، وعين خريجى الشهادة التوجيهية ثم عين خريجى البكالوريا الذين وقفوا بتعليمهم عند شهادة الثقافة، ثم عين كل من كان متاحا من خريجى الابتدائية القديمة، ثم عين كل من كان متاحا من راسبى هذه الشهادات، ومنحهم درجات مالية متخصصة.. وهكذا تمكن طه حسين وحكومة الوفد من ورائه أن يوفر خلال فترة أقل من عامين كل الموارد البشرية لتعليم أعداد متزايدة فتحت أمامها مصاريع العلم على نحو مفاجئ، ومن الحق أن نشير إلى أن خطوة طه حسين فى ١٩٥٠ بصيحة الماء والهواء كانت بمثابة الخطوة الأخيرة فى مشوار طويل شارك فيه مع أسلافه من وزراء المعارف الوفديين، وكان أحمد نجيب الهلالى أبرز هؤلاء، وتكفينا الإشارة إلى تقرير تطوير التعليم فى عهد الهلالى،





وإلى أن وزارة الوفد الأولى «١٩٢٤» هي التي استنت السماح بالملحق في التعليم العام، وإلى أنها هي التي مهدت لزيادة سنوات التعليم الثانوي إلى خمس سنوات مع إتاحة تعليم مواد لم تكن تدرس من قبل كالتاريخ الطبيعي، وفتح المجال أمام الأنشطة الطلابية.. وهكذا كان طه حسين يعمل في ظلال حزب وتحت مظلة سياسة حزبية تهدف إلى إفادة جموع الشعب. ولم يكن يعمل كما يصوره البعض «دون قصد حينا ودون فهم أحيانا».. منفردا. نعم لم يكن طه حسين عازفا منفردا، ولكنه كان مايسترو عظيما تنقل من فرقة إلى أخرى حتى أصبح مايسترو لفرقة الشعب.

وربما يقودني هذا إلى المجال الثالث الذي قدم فيه طه حسين عصارة خبرته إلى مجتمعه. وهو مجال التجديد، وسأكتفي بأن أضرب مثلا واحدا يدل دلالة واسعة على طبيعة ما كان طه حسين ينجزه. فقد كان زميله الدكتور محمد صبري السربوني يعمل وكيلا لدار الكتب فلما حل عليه الدور، ليكون مديرا لهذه الدار، آثر الدكتور السنهوري، وهو وزير المعارف، أن يعين غيره مديرا للدار. وفسر هذا الأمر بخلاف سياسي «أو علمي» سابق بين الرجلين السنهوري والسربوني. فلما أصبح طه حسين وزيرا للمعارف بعد فترة قصيرة آثر أن يعيد السربوني حقه بطريقة ذكية تفيد المجتمع العلمي أيضا فأعلن عن إنشاء معهد الوثائق والمكتبات يكون تابعا لكلية الآداب في جامعة القاهرة، وأعلن عن اختيار الدكتور السربوني مديرا لهذا المعهد. وبهذا تأسس في آداب القاهرة قسم المكتبات والمعلومات بدأ بمسمى معهد ثم أصبح قسما علميا عندما ألغيت المعاهد التابعة للكليات وحول بعضها إلى أقسام.. وهكذا ظل حسين بمثابة مؤسس المكتبات والمعلومات في آداب القاهرة على الرغم من أنه لم يكن أستاذا للمكتبات ولا الوثائق، وعلى الرغم من أن علم المعلومات لم يكن قد نشأ في حياة طه حسين أو وزارته.

ويقودني هذا إلى مجال رابع يتعلق بدور طه حسين في المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، والتاريخ يدلنا على أن طه حسين لم يكن منشئ هذا المعهد، كما أبان هذا أستاذنا الدكتور الطاهر مكي بوضوح في مقاله في الهلال في الصيف الماضي، وإنما كان العشماوي باشا في وزارة حسين سري، لكن مهارة طه حسين تجلت في أنه، وبسرعة شديدة، وضع يده على السياسات الكفيلة بتفعيل دور هذا الكيان الذي وجد قبيل وصوله إلى الوزارة. وكان طه حسين من الذكاء بحيث بعث مجموعة من أنبه الشبان الخريجين ليدرسوا من خلال هذا المعهد، وهكذا فإنه توصل في ١٩٥٠ إلى ما لم يتوصل إليه كثير من المسئولين العرب بعد هذا بخمسين عاما حين تركوا معاهد من قبيل معهد العالم العربي في باريس تعمل بمثابة واجهات عرض فقط.. في المقابل، فإن طه حسين ركز في إحيائه لدور المعهد المصري في مدريد على طلاب دراسات عليا واعدين، وقد أصبحوا كذلك بالفعل، بدلا من أن يركز على المديرين فقط، ويكفي أن نذكر أسماء طلاب أول بعثة مصرية إلى هذا المعهد لنذكر العلماء الأجلاء الأفاضل ذوي الأثر الباقي في ثقافتنا، وفي مقدمتهم العالمان الجليلان الدكتور أحمد هيكل والدكتور محمود علي مكي، ولنذكر معهما الدكتور السيد عبدالعزيز سالم، والدكتورة علية العناني والفنان محمد صبري.. وهكذا فإن الناقد الأدبي للأهرام الأستاذ سامح كريم كان معذورا، وهو يحاول أن يرد على ما قال به الدكتور الطاهر مكي، لأنه رأى نور المعهد ينبثق من دينامو «طه حسين» على حين أن الحقيقة تكمن في جانب إحدى زوايا السياسة الدولية التي لم نضئها إضاءة كافية حتى اليوم.. ذلك أن الإسبان فيما بعد الحرب العالمية الثانية انتهجوا سياسة صديقة جدا للعرب، وقد كان للإسبان فضل كبير جدا في تحرير الجزائر من ربقة الاستعمار الفرنسي بفضل إمدادات الأسلحة وبواخر إسبانيا وطريق إسبانيا.. حدث هذا بينما كانت فرنسا سادرة في سياسة الفرنسة ومعاداة اللغة العربية في الجزائر، وقد فشل طه حسين بكل علاقاته بفرنسا أن يجد قدما في الجزائر.. لكنه بفضل سياسات دولية معقدة، لم يكن عاجزا عن فهمها، وجد أرضا صلبة ومبنى قائما عليها في مدريد.. وهناك أوصل طه حسين التيار الكهربائي «الطحسني».. هل استغرب القارئ الكلمة الأخيرة.. ربما كان له الحق في الاندهاش من هذه الكلمة.. لكن الذي اخترع هذه الكلمة بطريقة النحت كان لحسن الحظ هو الإمام الكبير الشيخ محمد متولي الشعراوي، وقد نحت هذه الكلمة في منتصف القرن العشرين وأدخلها ضمن أحد أبيات قصيدة ألقاها في مدح طه حسين، وفي مدح سياساته «الطحسنية».. فعل الشيخ الشعراوي هذا عن اقتناع فكري وفهم سياسي مبكر ووعي وطني تميز به الداعية العظيم، على الرغم من أنه لم يكن تلميذا لطه حسين ولا مرءوسا له، فقد درس الشيخ الشعراوي في الأزهر ثم عمل به، وكان في الحالين بعيدا عن طه حسين ونفوذه، لكن حب الوطن يجعل صاحبه يحب من يحبون الوطن.. وهكذا أحب الشيخ الشعراوي طه حسين ومجده مبكرا حين كانت سهام طائشة تنهال على طه حسين من كل حدب وصوب، لكن الشعراوي ببصيرة نافذة قال يخاطبه:

لك في العلم مبدأ طحسني

سار في العالمين مسرى ذكاء

جعل العلم للرعية حقا

جعل العلم للرعية جمعاء فشاع كالماء بل والهواء. ■

«« قبل أن يحسم القرار السياسى التكهنات والاجتهادات التى يموج بها الشارع المصرى يجدر بنا أن نتأمل الواقع الوزارى الحالى على نحو دقيق ونقوم بالرصد التاريخى لحالة الوزارة القائمة (٣٥ عضوا).

الوزارة الحالية أصبحت مترهلة ومتعددة الفئات وفاقدة التواصل . بعض أعضاء الوزارة يحتلون مواقعهم منذ ٢٢ عاماً أو أكثر وبعضهم يحتل مواقعه منذ عامين فقط.

ومع الفارق فى الخبرة الوزارية الذى يمتد عشرين عاما هناك فارق فى أعمار الوزراء يمتد إلى ثلاثين عاماً بين عمر وزير العدل (٨٢ عاماً) وعمر وزيرى الاتصالات والتجارة الخارجية (٥٢ عاماً) »»



د . يوسف والى



م . فاروق سيف النصر



عواجيز وشباب الحكومة

بقلم:

د. محمد الجوادى

على نحو ما يحدث فى علم طبقات الأرض وهو أحد فروع علم الجيولوجيا فإن الوزراء المصريين من طبقات متراكمة، وعلى عكس ما يحدث فى علم طبقات الأرض فإن الأحدث يحتل الطبقة السفلى من كشف الوزراء على حين أن الأقدم يحتل الطبقة العليا.. ومن الطريف أن نذكر أن تراكم الطبقات فى كشف الوزراء المصريين الحالى يحتفظ لكل منهم بمكانه فيما عدا اثنين فقط هما وزير الدفاع والخارجية حيث إن لكل منهما أقدمية خاصة تتوازى مع أهمية منصبه.. وعلى كل الأحوال فمن المفيد أن نتأمل طبقات الوزراء المصريين الحاليين بعد أن خرج صفوت الشريف من الوزارة إلى رئاسة مجلس الشورى.

أقدم الطبقات أو الطبقة الأولى يحتلها الآن وزير واحد هو نائب رئيس الوزراء الدكتور يوسف والى الذى كان من الوزراء العشرة الأوائل فى عهد الرئيس مبارك فى يناير ١٩٨٢ فى وزارة أحمد فؤاد محيى الدين الأولى .. ومن الطريف أنه كان آخر هؤلاء العشرة فى الكشف.. ولهذا فإنه الوحيد الذى بقى حتى الآن .

أما الذين دخلوا الوزارة معه فقد وصل ثلاثة منهم إلى ما هو أعلى من الوزارة حيث تولى الشيخ جاد الحق منصب شيخ الأزهر وتولى الجنزورى رئاسة الوزارة وأخيرا تولى صفوت الشريف رئاسة مجلس الشورى. ومن هؤلاء الوزراء العشرة الأوائل ثلاثة لا يزالون يشاركون فى الحياة العامة بصورة أو أخرى حسن أبو باشا وزير الداخلية العتيد وفؤاد أبو زغلة عضو أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا الآن والمستشار عادل عبدالباقى .

الطبقة الثانية يحتلها بترتيب خاص المشير محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع ومع أنه عين وزيرا فى مايو ١٩٩١ إلا أنه يحتل طبقة أقدم الوزراء بقرار جمهورى خاص ونعود إلى الطبقات الزمانية لنذكر أن الطبقة الثانية زمانيا تضم وزيرين ومن المصادفة أن كليهما يحمل اسم فاروق، وهما المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل والفنان فاروق حسنى وزير الثقافة ، وقد دخل كلاهما الوزارة عند تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية فى نوفمبر ١٩٨٧ .. ومعنى هذا أنه لم يعد فى مجلس الوزراء أحد من الوزراء الذين دخلوه عند تشكيل ثلاث وزارات متعاقبة هى وزارت كمال حسن على وعلى لطفى والدكتور عاطف صدقى الأولى، فقد ترك هؤلاء جميعا المناصب الوزارية وإن كان أحدهم وهو الدكتور أحمد فتحى سرور يحتل منصبا أرفع من الوزارة وهو رئاسة مجلس الشعب .

فى الطبقة الثالثة وزير واحد منذ مايو ١٩٩١ هو الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم .

وفى الطبقة الرابعة وزير واحد منذ أبريل ١٩٩٢ هو الدكتور يوسف بطرس غالى وزير التجارة الخارجية .

أما الطبقة الخامسة فتشمل خمسة وزراء دخلوا الوزارة عند تشكيل وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية فى ١٩٩٣ وهؤلاء هم كمال الشاذلى وممدوح البلتاجى ومحمد زكى أبو عامر ومحمد إبراهيم سليمان وأحمد العماوى .

أما الطبقة السادسة فتشمل وزيراً واحداً دخل الوزارة عند تشكيلها برئاسة الدكتور الجنزورى فى يناير ١٩٩٦ وهو الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف .

أما الطبقة السابعة فتشمل وزيرين دخلاها عند تعديل وزارة الجنزورى فى ١٩٩٧ وهما الدكتوران مفيد شهاب ومحمود أبوزيد .

وأما الطبقة الثامنة فتشمل وزير الداخلية الذى دخل الوزارة فى نوفمبر

❑ د. يوسف والى دخل الحكومة فى وزارة فؤاد محيى الدين ١٩٨٢ وهو أقدم الوزراء بعد خروج صفوت الشريف

❑ أحدث الوزراء هم وزراء الصحة والنقل والطيران، دخلوا فى مارس ٢٠٠٢



محمد زكى أبو عامر



د. أحمد نظيف



د. على الدين هلال



د. ممدوح البلتاجى



د. يوسف بطرس غالى

فايزة أبو النجا

❑ يوسف بطرس وأحمد نظيف الأصغر سنا بين الوزراء.. ولدا فى ١٩٥٢

١٩٩٧ وهو اللواء حبيب العادلى.

وأما الطبقة التاسعة وهى أوسع الطبقات قاعدة، وأكثرها احتمالا للتغيير فتشمل الوزراء الذين دخلوا الوزارة عند تشكيلها برئاسة عاطف عبيد فى أكتوبر ١٩٩٩ وهؤلاء هم والذين يلونهم فى الطبقات الثلاث التالية لم يؤدوا اليمين الدستورية إلا مرة واحدة باستثناء الصعيدى الذى تعدلت مسئوليته فى تعديل وزارى تال وتسع هذه الطبقة عشرة وزراء هم مصطفى عبدالقادر وأمينة الجندى وعلى الصعيدى وسيد مشعل وعلى الدين هلال وحسن خضر ومختار خطاب ومدحت حسنين وأحمد نظيف وسامح فهمى، بينما خرج من وزراء عاطف عبيد الأوائل ثلاثة هم مصطفى الرفاعى وأحمد الدرش وإبراهيم الدميرى وقد خرج الرفاعى والدرش بعد عامين وشهر فقط أما الدميرى فخرج بعد عامين وخمسة شهور.

أما الطبقة العاشرة زمانيا فتضم وزيراً واحداً فقط هو أحمد ماهر وزير الخارجية (مايو ٢٠٠١) ولكنه بالأقدمية فى كشف الوزراء يحتل مكانة متقدمة عن أقدميته الزمانية.

الطبقة الحادية عشرة تضم أربعة وزراء دخلوا الوزارة فى ٢١ نوفمبر ٢٠٠١ وهم حسن أحمد يونس وممدوح رياض وفايزة أبو النجا وعثمان محمد عثمان.

أما الطبقة الثانية عشرة والأخيرة فتضم ثلاثة وزراء دخلوا الوزارة فى ١٢ مارس ٢٠٠٢ وهم الدكتور محمد عوض تاج الدين وزير الصحة والفريق أحمد شفيق وزير الطيران والمهندس حمدى الشايب وزير النقل.

***

بناء على هذه الطبقات المتتابعة فإن وزارة عاطف عبيد التى ضمت رئيسا ونائبا و٣١ وزيراً عند تشكيلها أصبحت تضم الآن رئيساً ونائبا و٣٢ وزيراً فقد حدثت الزيادة بتقسيم التخطيط والتعاون الدولى إلى وزارتين (٢٠٠١) والنقل إلى النقل والطيران (٢٠٠٢) ولم تحدث استفادة من إلغاء وزارة الاقتصاد حيث أصبح وزيرها وزيرا للتجارة الخارجية بعدما كان وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية.. هكذا فإن مجلس الوزراء المصرى يتكون من ٣٥ ما بين رئيس ونائب ووزير هذا فضلاً عن أمين عام مجلس الوزراء الذى يحضر جلساته.

***

أما فيما يتعلق بأعمار الوزراء فإن المستشار سيف النصر يأتى فى المقدمة وهو من مواليد ١٩٢٢.. الثانى فى ترتيب الاقدمية هو نفسه الثانى فى ترتيب السن وهو الدكتور يوسف والى ١٩٣٠ ثم الدكتور عاطف عبيد مواليد ١٩٣٢ وقد ولد معه فى نفس العام الدكتور حسين كامل بهاء الدين لكنه ولد بعده بعدة شهور ومن مواليد ١٩٣٣ يقى الدكتور محمود حمدى زقزوق بعد تولى صفوت الشريف رئاسة الشورى أما ١٩٣٤ فقد شهدت مولد كمال الشاذلى.

وفى ١٩٣٥ ولد المشير محمد حسين طنطاوى والدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال وفى ١٩٣٦ ولد الدكتور مفيد شهاب والدكتور على الصعيدى. وفى عام ١٩٣٨ ولد حبيب العادلى وفاروق حسنى وفى ١٩٣٩ ولد الدكتوران ممدوح البلتاجى ومدحت حسنين وفى ١٩٤٠ ولد وزير التنمية المحلية اللواء مصطفى عبدالقادر.. وهؤلاء جميعا يمثلون الوزراء الذين قاربوا الخامسة والستين.

ونأتى إلى مواليد الأربعينات:

ففى عام ١٩٤١ ولد الفريق أحمد شفيق وهو واحد من أحدث ثلاثة وزراء.

وفى عام ١٩٤٢ ولدت السيدة أمينة الجندى، وولد الدكتور سيد مشعل.

وفى عام ١٩٤٣ ولد الدكتور مختار خطاب وكذلك الدكتور ممدوح رياض وزير البيئة.

وفى عام ١٩٤٤ ولد الدكتور على الدين هلال وزير الشباب.

وفى عام ١٩٤٥ ولد الدكتور محمد عوض تاج الدين ثالث أحدث الوزراء أو أحد الوزراء الثلاثة الأحدث.

وفى عام ١٩٤٦ ولد الدكتور حسن خضر.

وفى عام ١٩٤٧ ولد الدكتور محمد زكى أبو عامر والدكتور حسن يونس وزير الكهرباء.

وفى عام ١٩٤٨ ولد المهندس حمدى الشايب أحد أحدث ثلاثة وزراء.

وفى عام ١٩٤٩ ولد الدكتور عثمان محمد عثمان والمهندس سامح فهمى.

وفى عام ١٩٥١ ولدت السيدة فايزة أبو النجا.

وفى عام ١٩٥٢ ولد الدكتوران يوسف بطرس غالى وأحمد نظيف.

تقرير خاص

أشهر استقالات الوزراء فى مصر

لإحراج الحكومة.. وامتصاص غضب جماهيرى.. أو احتجاجا على قرار!

□□ رغم ندرتها عرف التاريخ الوزارى المصرى أنواعا عديدة من الاستقالات.. منها الاستقالة من أجل اسقاط الحكومة أو إحراج.. النظام القائم، ومنها الاستقالة للتعبير عن الاحتجاج أو الغضب تجاه رئيس الوزراء ومنها أيضا الاستقالة من أجل التعبير عن موقف سياسى أو الاستقالة من أجل امتصاص غضب جماهيرى، أو الاستقالة للفشل فى أداء مهام انتخابية!

غير أن استقالات وزراء الداخلية كانت دائما أقرب للاقالات منها للاستقالة وكانت دائما تأتى فى أعقاب حوادث أمنية كبيرة. وبعض الاستقالات أدخلت أصحابها السجون وأخرى اتاحت لهم الفرصة للعمل فى مجال البيزنس! □□

بقلم: د. محمد الجوادي

لعل المحاولة الأقدم للاستقالة من أجل اسقاط النظام القائم هى محاولة محمد محمود باشا زعيم الأحرار الدستوريين فى ١٩٢٨ وقد نجح من خلالها فى «تصديع» الائتلاف الذى كان قائما بين الوفد بزعامة النحاس باشا والأحرار الدستوريين بزعامته هو شخصياً، وكانت النتيجة أن تمكن الملك بناء على مؤامرة من محمد محمود وثلاثة من زملائه وأصدقائه من أن يقيل الوزارة، وقد نظرت الحركة الوطنية إلى تصرفات محمد محمود وزملائه فى ذلك الوقت نظرة شك وارتياب، ومن عجائب الأقدار أن النحاس كان هو الذى تفضل فقبل أن تكون حكومته ائتلافية، وكان فى وسعه أن يجعلها وفدية تماماً.. أما الوزراء الثلاثة الذين تآمروا مع محمد محمود على النحاس فكانوا من اتجاهات مختلفة كان منهم من لايزال يحسب على أنه وفدى وهو أحمد حشمت، ومن كان من الأحرار الدستوريين وهو جعفر والى ومن كان مستقلاً حتى ذلك الحين وهو إبراهيم فهمى كريم.

أما المحاولة الثانية الأشهر فهى محاولة وزراء السادات فى ١٤ مايو ١٩٧١ حين تقدموا معا باستقالة جماعية وأرسلوها إلى الإذاعة فى نفس وقت إرسالها إلى الرئيس السادات وكانوا يمثلون مجموعة شعراوى جمعة وقد ضمت الاستقالات محمد فايق وزير الارشاد القومى وحلمى السيد وزير الكهرباء وسعد زايد وزير الاسكان وسامى شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية وعلى زين العابدين صالح وزير النقل.. وكان هناك سعى لزيادة عدد الوزراء المستقيلين لولا أن السادات كان قد كسب المعركة مبكراً وأقال مع هؤلاء وزير الحربية الفريق أول محمد أحمد فوزى.

ولكن كانت هناك استقالة من أجل التعبير عن الغضب تجاه سلوك رئيس الوزراء ولعل أبرز مثل حفظه التاريخ هو استقالة مصطفى مرعى المحامى الشهير وعضو مجمع اللغة العربية فيما بعد من حكومة حسين سرى باشا وذلك لأنه تبعا للسيناريو المبسط توسط لديه الامراج عن بعض المعتقلين فوافق ثم ذهب وزير آخر لرئيس الوزراء فسحب موافقته التى أعطاها لمصطفى مرعى وأحضر الطلب وأضاف كلمة «لا» قبل «أوافق» التى كان كتبها من قبل ولهذا قال له مصطفى مرعى فى استقالته: رأيتك تثبت القول للحق أو من أجل الحق وتنقضه «أى تنقضه» بوضع علامة «لا» من أجل الباطل.. وذهبت هذه الكلمة البليغة مثلا.

أما المثل الأكثر شهرة فهو استقالة صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة كنوع من الاحتجاج على سلوك الرئيس عبدالناصر فى إدارة قضية السودان فى بداية عهد الثورة وقد صمم صلاح سالم على استقالته ورمى بالقفاز تقريبا فى وجه عبدالناصر.

وشهد تاريخنا السياسى نوعا ثالثا من الاستقالة هى من أجل التعبير عن موقف سياسى فقد كانت استقالة السعديين من حكومة بداية الأربعينات نموذجا لتعبيرهم عن رفضهم مبدأ تجنيب مصر ويلات الحرب فقد كان أحمد ماهر وأخوانه مصممين على أن من مصلحة مصر أن تدخل الحرب مع الحلفاء حتى يتقوى جيشها وتمارس حقها فى تقرير مصيرها.

وكانت استقالة إسماعيل فهمى فى ١٩٧٧ تعبيراً عن رفضه السير فى خطة السادات فى مبادرة السلام التى لم يكن يراها واعدة بالقدر الكافى الذى يشجع على المضى فى طريقها.

وفى نفس هذا الاطار يمكن تصنيف استقالة محمد إبراهيم كامل فى ١٩٧٨ بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد تعبيراً عن احتجاجه على هذه الاتفاقات.

وتعد استقالة عبدالعزيز حسين وزير الدولة المجمعات الزراعية والصناعية احتجاجاً على رئيس الدولة الذى استقبل مستثمرا أجنبيا بصحبة المهندس عثمان أحمد عثمان وبدون حضوره وهو الوزير المختص.

وفى المقابل كانت هناك الاستقالة من أجل امتصاص غضب الجماهير أو الفئات الخاصة مثل استقالة أحمد توفيق البكرى وهو وزير الصناعة فى أكتوبر ١٩٦٧ بعد إضرابات فى مصانع المحلة أبلغ عنها التنظيم الطليعى بينما لم يكن وهو وزير يعرف عنها شيئا.

كما كانت استقالة إبراهيم الدميرى عقب حادث قطار الصعيد فى فبراير ٢٠٠٢ أيضا واستقالة سيد مرعى وأحمد المحروقى وهما الوزيران المسئولان عن الزراعة نتيجة انتشار دودة القطن فى ١٩٦١ ووصل أزمتها إلى وضع مستحكم.

كذلك كانت استقالة أبو نصير من وزارة العدل فى أغسطس ١٩٦٩ بسبب مذبحة القضاة ومن العجيب أنه أنجز قوائم المذبحة كلها واستصدر بها القرارات والقوانين الجمهورية ثم استقال وجاء وزير جديد ليبدأ عهداً جديداً على بياض وكأنه غير مسئول..

كما عرف تاريخنا استقالات بسبب موقف سياسى أغضب الحاكم مثل استقالة الباقورى فى ١٩٥٩ لأنه حضر مجلساً سب فيه أحد العلماء الكبار الرئيس عبدالناصر ولم يبلغ عنه أو لم يرده، واستقالة زكى بدر فى ١٩٨٩ بسبب خطبة عصماء تطاول فيها على كثيرين من رموز النظام والمعارضة على حد سواء واستقالة عثمان أحمد عثمان فى مايو ١٩٨١ وهو نائب رئيس الوزراء للتنمية الشعبية بسبب غضب الرئيس السادات من تجاوزه فى حق الرئيس جمال عبدالناصر عندما نشر مذكراته وأشار إلى بذائه فيلا لكل بنت من بنات عبدالناصر ..إلخ.

وأيضا كانت استقالة الفريق صادق فى أكتوبر ١٩٧٢ بعدما اتهمه السادات بالتقصير فى تبليغ تعليماته للقادة غير أن استقالات وزراء الداخلية كانت دائما مرتبطة بحوادث أمنية كبيرة.

مثل استقالة أحمد رشدى عام ١٩٨٦ بسبب حوادث الأمن المركزى واستقال السيد فهمى فى فبراير ١٩٧٧ بسبب حوادث مظاهرة ١٧ و١٨ يناير ١٩٧٧ واستقالة محمد عبدالحليم موسى عام ٩٣ بعد تنامى حوادث الارهاب فى صعيد مصر.

غير أنه تاريخنا يذكر أيضا استقالات لوزراء لفشلهم فى أداء مهام انتخابية.

مثل استقالة أنور أبو سحلى فى مايو ١٩٨١ عقب فشل قائمة الحكومة فى انتخابات نادى القضاة واختير صاحب أقل الأصوات ليكون وزيراً العدل خلفا له واستقالة توفيق عبده إسماعيل بسبب تورطه فى سب الصحفيين فى حفل خاص فى يوليو ١٩٨٤ ثم محاولته الاعتذار عن هذا الخطأ.



شعراوى جمعة



د. إبراهيم الدميرى

عثمان أحمد عثمان



د. محمد إبراهيم كامل



إسماعيل فهمى

No. 296 روز اليوسف 25/7/2006

.. وأخيراً صدر أوفى مرجع تاريخى لثورة ٢٣ يوليو!!



د. محمد الجوادى

قبل أن يحل العيد الرابع والخمسون لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بأسابيع قليلة صدر أفضل كتاب يؤرخ لهذه الثورة تأريخاً صادقاً وأميناً ودقيقاً، ومن حسن الحظ أن مؤلف هذا الكتاب واحد من الذين قاموا بهذه الثورة، وشاركوا فى تبعات الحكم الذى آل إلى رجالها، وبقى قريباً من مواقع صنع القرار حتى بعد أن ضاق هذا الموقع، كما أنه فى الوقت نفسه مؤرخ عسكرى مرموق، وصاحب قدرات بيانية عالية، وليس عندى شك فى أن هذا هو الكتاب الذى انتظرته جماهير القراء العرب والدارسين والباحثين من العرب وغير العرب على مدى فترة طويلة، كانت هذه الجماهير تعانى فيها من أقدار متفاوتة من الانحياز أو التهويل فى كتابة أحداث الثورة، كما كانت تعانى أيضاً من محاولات دائبة لسرقة الثورة، ونسبة الفضل فى صوابها إلى غير أهلها مع استبقاء الخطأ والخطيئة فى حق قادتها، وكان بعض هذه المحاولات ماكراً وخبيثاً لكنه مع التأمل لم يكن يخلو من السذاجة الغبية التى تصل إلى الحد الذى يشبه أن يضع المؤلف اسمه على كتاب ألفه غيره، لا لشىء إلا لأن المؤلف الأصلى قد انتقل إلى رحمة الله، وكان المؤلف المزيف قريباً منه فظن أن مثل هذه الوراثة قد تكون فرصة مناسبة له.

وكما يتميز كتاب «أسرار ثورة يوليو» بأنه صدر فى الوقت الذى انقشع فيه كثير من الغيوم وفرضت الحقيقة نفسها، فإنه يتميز بمميزات كثيرة يرجع بعضها إلى مؤلفه وقلمه وقدراته، كما يرجع بعضها إلى الكتاب نفسه وأسلوب كتابته وتنظيمه وتبويبه، فأما المؤلف فقد أصبح منذ زمن بعيد وعندما بلغ الكهولة رمزاً من رموز الوطنية المحققة، كما كان من قبل فى شبابه رمزاً من رموز العسكرية والثورة، والواقع أن الاحتفاظ بمثل هذه المكانة المرموقة على مدى هذه العقود الزمنية لم يأت من فراغ، كما أنه لم يكن وليد المصادفة ولا الحظ، وإنما كان عن وعى وعن رغبة، كما أنه كان نتيجة جهود دائبة، واختيار صائب، فقد آثر هذا الرجل فى مطلع الثورة ألا يترك القوات المسلحة إلى ما كان متاحاً أمامه من مناصب الحكم والحياة المدنية المغرية، وظل حريصاً على أن يمارس عمله عسكرياً محترفاً يؤدى أعظم المهام العسكرية، وهى مهمة الأستاذية، وخلق أجيال العسكريين من خلال أستاذيته فى الكلية الحربية، وقد ظل كذلك طيلة أكثر من ١٢ عاماً بعد قيام الثورة حتى خرج بإرادته محالاً إلى المعاش وهو يشغل رتبة اللواء، أى أنه المعروف، ومع أن قيادة الثورة كانت تعرف عنه خلقه القويم الذى لن يسمح له بالمشاركة فى أى ثورة مضادة، إلا أن مكانته العسكرية لم تكن تحتمل بقاءه بعد هذا فى صفوف القوات المسلحة، وقد تقدم تلاميذه فشغلوا مواقع كبيرة فى الحياة المدنية.

وقد كانت للواء جمال حماد صلة وثيقة بالرجلين اللذين عرفا فى أوساط الثورة على أنهما الرجلان الأولان وهما جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، وكان قبل هذا بمثابة اليد اليمنى للواء محمد نجيب قبيل الثورة، لقد كان هو وعبدالحكيم عامر بمثابة الجناحين الخافقين فى الوظيفة التى شغلاها معاً، وهى وظيفة أركان حرب سلاح المشاة مع اللواء محمد نجيب قائد هذا السلاح، كما كان واحداً من الذين نالوا ثقة زملائهم فى انتخابات نادى الضباط فى تلك المعركة التى كانت إرهاصاً بمعركة الثورة نفسها، وهكذا كان الماضى التكنوقراطى والديمقراطى لجمال حماد مؤهلاً له لأن يحتل أفضل المواقع فى العهد الجديد، بيد أن القدر كان يدخر له موقعاً أرفع بكثير من كل المواقع التى شغلها زملاؤه وأنداده ليكون بمثابة الرجل الذى كتب تاريخ هذه الثورة، كما كان من قبل الرجل الذى كتب تاريخ معاركها وكشف أسرار حكومة الخفية. كان فى وسع جمال حماد أن يمضى منذ مرحلة مبكرة إلى أن ينال حظه من الحياة الدنيا، ومن المناصب العليا، لكنه بحكم ثقافة مكنته منذ مرحلة وحدد نفسه تتعالى على الواقع، لكنها تعيشه ولا تقاطعه.

كان فى وسع جمال حماد أن يسعى إلى الصفوف الأولى بقدر من التنازل، لكنه كان قد رزق من الاعتزاز بالنفس، ومن الثقة فيها ما جعله يستبعد عن أن يكون واحداً من رجال الدائرة المقربة إلى الصف الأول بكل ما تتيحه هذه الدائرة من مغانم، وقد آثر لنفسه أن يكسبها بدلاً من أن يكسب لها، وقد ندر بين رجال الثورة من جيله من كان حريصاً حرصه على أن يكسب نفسه، وأن يحتفى بذاته رغم سهولتها وبريقها.

وقد عاش جمال حماد حياة متحضرة راقية، حرص فيها يوماً بعد يوم، وعاماً بعد عام على تثقيف نفسه وتهذيبها بكل ما أمكنه من وسائل الثقافة والحضارة والرقى، وقد أصبح قدره عند نفسه يزداد يوماً بعد يوم، وعلى الجوانب الحضارية فى حياته نموذجاً فذاً لهذا الامتزاج الصعب بين عسكرية ملتزمة، وثقافة متحررة، وبين يقين بالوطن، وشك فى المستقبل، وبين إيمان بالواجب، وضجر من الواقع.

وقد مكنت هذه الحيثية جمال حماد من أن يصبح ذا رأى رصين، وأن يصبح صاحب قدرة على النقد، وعلى التحليل، وعلى المراجعة.

وقد تبلور هذا كله فيما كتبه جمال حماد فى هذا الكتاب الفريد الذى قدم صورة بانورامية للرؤى المتناقضة حول ثورة يوليو ١٩٥٢، وحول جزئياتها المختلفة، وقد تميز الكتاب بأن جمع بين الشجاعة.. والأمانة.. والدقة.. والموضوعية.. والمهارة.

وكان جمال حماد من الشجاعة بحيث تمكن من أن يورد كل ما سجله الآخرون عن هذه الثورة، وأن يتصدى له بالتحليل والتفنيد والنقد، كما كان من الأمانة بحيث التزم بعرض وجهات النظر الأخرى كاملة غير منقوصة، وقد ابتعد تماماً عن محاولة الاختزال والاستعلاء على نصوص الآخرين، وخيانة نصوص الآخرين، كما كان دقيقاً إلى الحد الذى جعله يتوقف عند الجزئيات الصغيرة ويستقصيها ويستوعبها قبل أن يكتب عنها كتابة تعنى بالتفصيلات والجزئيات، وتستدل بالمعلومات والكلمات، وكان من الموضوعية بحيث إنه جعل مشاعره فى المحل الثانى بعد عقله، وحرص على الاعتراف بالصواب الذى لم يدركه إلا بعد دراسة وتأمل، كما حرص على الإشارة إلى ما كان يجهله من قبل، وكان من المهارة بحيث استطاع أن يقدم من تاريخ الثورة المتشابك والمعقد فى تشابكه أبواباً منفصلة ومتوازية لتناول الوقائع والأحداث والنتائج والعقبات على نحو سلس يخلو من الخلط بين الأسباب ونتائجها كما يخلو من الخلط بين الوقائع المتشابهة والأحداث التى أعاد التاريخ بها نفسه.

وفوق كل هذا فقد قدم هذا الكتاب المبشر تاريخياً قابلاً للقراءة لطالبيه فلا نتركه إلا ونحن كارهون لتركه، مشتاقون للعودة إليه.

وقد نجح جمال حماد فى أن يقدم لنا فى كتابه الفذ أوفى الدراسات التاريخية عن مجموعة من الوقائع التاريخية التى شهدها عصر الثورة، وقد تفرد فيما قدمه بكثير من عناصر التفوق السابق، ويكفى على سبيل المثال أن نقرأ له عرضه لقضية انقلاب ضباط المدفعية، وهو عرض أمين ودقيق كما أنه يتناول الواقعة من زاوية واسعة الرؤية لا تقف عند الاعترافات ولا تقف عندما صرحت به مجموعة رجال الحكم المنتصرين فى هذه المعركة لكنها رؤية المؤرخ القدير الذى مارس البحث التاريخى بأدواته المتعددة حتى وصل إلى ما وصل إليه.

ويكفى أيضاً أن جمال حماد كان أول وآخر من نشر رسالة مهمة كتبها ابن على ماهر وأبان بها موقف والده من قضية الإصلاح الزراعى، وهو الموقف الذى تعرض دون أدنى مبرر للتشويه من أجل إظهار الخلاف فيه ليغطى خلافاً آخر كان مستتراً لكنه سرعان ما ظهر.

ويكفى أيضاً أن نشير إلى تصدى جمال حماد بكل شجاعة ووطنية للأكاذيب الرخيصة التى لم يكشف محمد حسنين هيكل عن اختراعها وتكبيرها وتقديمها محاطة بكل التقبلات والشبهات للذين يستهويهم الزيف المقل.

ويكفى رابعاً أن نشير إلى الكثير من تحقيق تاريخى قدمه جمال حماد لتاريخ كثير من قادة الثورة ورجالها وأدوارهم وتصرفاتهم منذ ما قبل بداية عهد الثورة، وقد صاغ أحكامه الصائبة مستنداً إلى حقائق التاريخ قبل أن يستند إلى حقائق الزمن الذى رزقه بالحكمة، وطول الصبر، وحسن التمثل.

والواقع أن الكتابة عن ثورة ٢٣ يوليو ظلت لأسباب كثيرة نهباً مستباحاً لكل من يريد أن يبدى رأيه فى هذا الحدث الوطنى، أو فى هذا الحدث الذى أثر على الوطن، وقد كانت قيادة الثورة نفسها هى أول من ساعد على أن تكون الكتابة عن الثورة نهباً مستباحاً، وكان لديها من الأسباب التى تبدو منطقية ما يبرر هذه الرغبة.

وقد تعددت هذه الأسباب وتفاوتت، كما أنها اختلفت وتباينت، ولا يمكن لنا أن نقدر كتاب جمال حماد حق قدره إلا بعد أن نتأمل بعض هذه الأسباب التى حالت دون ظهور كتاب ككتابه فى فترة سابقة:

١- ففى البداية كان الرئيس جمال عبدالناصر والمقربون منه يخشون من تكرار الثورة على يد غيرهم من زملائهم القادرين على إزاحتهم، وهكذا كانت الكتابة التاريخية عن أحداث الثورة تمثل نوعاً من أنواع إفشاء سر المهنة الذى ربما يكون كفيلاً بتدمير الثورة نفسها.

وقد وضح هذا المعنى حين أصر عبدالناصر على إيقاف نشر الحلقات التى كان يكتبها حلمى سلام أحد كبار الصحفيين الذين عاونوا الثورة فى بداياتها، وكان قد وصل فيها إلى مرحلة قريبة من الأيام الأخيرة التى سبقت قيام الثورة.

٢- وفى البداية أيضاً كان هناك وعى دائم لدى شريحة كبيرة بأهمية تجهيل الأدوار الثورية الحقيقية ونسبة الفضل لأصحابه، وسرعان ما تنامى وتأكد هذا الوعى، وقد كان هذا واضحاً كل الوضوح فى موقف الثورة الجائر أو القادر من مجموعة من كبار الضباط الذين شاركوا فى نجاح الثورة، ومنهم محمد رشاد مهنا، وأحمد شوقى وعبدالمنعم أمين، بل كان منهم صاحب الفضل الأول فى تحريك الثورة فى ليلتها الأولى وهو البطل العظيم يوسف منصور صديق، ثم كان منهم قائدها الأعلى نفسه وهو اللواء محمد نجيب.

ونحن نقدر أنه فى مقابل هذا فقد كان نشر التاريخ الحقيقى للثورة كفيلاً بأن يظهر أن بعض قادة الثورة قد حصلوا على مكاسب تفوق [illegible] فى إنجاح الثورة، بينما حصل هؤلاء على ما حصلوا عليه من مجد ونفوذ لأنهم كانوا أعضاء فى الهيئة التى قدر لها أن تقود الثورة، ومن ثم كان من حقها فى نظر نفسها أن تكون هى المسئولة عن مجلس قيادة الثورة، وعن إدارة الأمور، سواء فى القوات المسلحة أولاً، وفى الوطن ثانياً.

٣- وفى مرحلة تالية كان تعدد بطولات الثورة خطراً على قادتها من حيث كان كفيلاً بأن يخلق نوعاً من أنواع تسجيل الملكية لأصحاب الأدوار الكبرى فى الثورة، وكان هذا التسجيل أو التأشير المقاوم لفكرة الثورة نوعاً من أنواع التهديد المباشر لسلطة الرجل الذى قدر له أن يتولى الحكم مستنداً إلى زعامته لهذه الثورة، وقد امتدت هذه المرحلة الثانية لأكثر من ١٥ عاماً ولم تنته إلا بعد أن انتقل جمال عبدالناصر نفسه إلى العالم الآخر.

٤- وفى مرحلة ثالثة لوفاة جمال عبدالناصر برز هناك واقع جديد، تكرس على مرحلتين، هما وصول السادات إلى الحكم، ثم إزاحته لمجموعة كبيرة من معاونيه من رجال الثورة والضباط الأحرار بعد ستة شهور فى ١٥ مايو ١٩٧١، وكان لهذا الوضع الجديد أثر كبير فى إعادة صياغة الكتابة عن تاريخ الثورة، وعن الفترة الأولى منها.

ومن العجيب أن هذه الفترة بالذات شهدت ملامح جديدة فى التأريخ للثورة لم تكن قد حظيت بالوجود من قبل.

فمن ناحية أولى فإن الحديث عن البطولات الحقيقية كبطولة محمد نجيب وبطولة يوسف صديق أصبح أمراً مسموحاً به، ولم يكن كذلك حتى ذلك الحين.

ومن ناحية ثانية فإن الحديث عن حصة دور المشير عبدالحكيم عامر عاد إلى الظهور، وكان قد لقى أقصى ما يمكن من الطمس.

ومن ناحية ثالثة فإن الحديث عن فضل الضباط المتصلين باليسار المصرى عاد إلى الظهور، وكان اليسار المصرى قد أوذى وظلم وحورب وهمش وتقلب ولوث وخون حتى وإن سمح له بمواقع متقدمة فى الاتحاد الاشتراكى فيما بعد.

ومن ناحية رابعة فإن الحديث تواتر عن علاقة الثورة بالإخوان، وعن مشاركة الإخوان فى الإعداد للثورة، وعن مشاركة بعض الضباط الأحرار فى الإخوان.

ومن ناحية خامسة فإن الحديث عن طبقات الضباط الأحرار وتقسيمهم إلى صفوف أولى وثانية وثالثة قد بدأ يتبلور بحيث أكد كما أن التفريق بينهم وبين من لم يكونوا أعضاء فى التنظيم أصبح حقيقة واقعة.

ومن ناحية سادسة فإن أحاديث متفرقة عن تنظيمات أخرى غير تنظيم جمال عبدالناصر بدأت تجد طريقها للوجود، وكان فى مقدمة هذه التنظيمات تلك التنظيمات المبكرة التى شارك فيها أنور السادات نفسه، أو عبداللطيف البغدادى الذى كان من بين زملائه أول من نشر مذكرات وافية.

ومن ناحية سابعة فإن الحديث قد ازدهر عن بعض أصحاب الأدوار البسيطة الذين نالوا من الثورة ومن عهدها ومن مكاسبها ومن حكمها أكثر مما يستحقون، وقد أرجع هذا الحديث السبب فى هذا البروز إلى الصفات المؤهلة لمثل هذا الوصول فى ظل حكم شمولى، وهى صفات تحتمل الجدل كما تحتمل النقد، وقد كان كثيرون من رجال ١٥ مايو يقعون تحت هذه المظلة التى نالت أكثر مما تستحق، لكنها لم تكتف بهذا وإنما حرصت من باب التعويض على أن تؤكد مكاسبها، بنفى الآخرين، ومن ثم فإنها نالت من الأبطال الحقيقيين للثورة كثيراً من العسف والظلم والعنت.

٥- وبعد أن تحقق نصر أكتوبر ١٩٧٣ وبدأت مصر انفتاحاً سياسياً بطىء الخطوات تنامى الحديث عن التاريخ الحديث والمعاصر، وكثرت الكتابات، كما كثر نشر المذكرات، وقد أتاح هذا المناخ الجديد كثيراً من المواد الخام للكتابة عن الثورة، كما فتح بالطبع أبواباً واسعة للحديث المفصل عن كثير من الجزئيات التى كانت ممنوعة بالطبع، كما أتاح هذا المناخ الفرصة الكبيرة لوجود الحديث المعادى للثورة من أنصار القوى السياسية السابقة عليها، ومن الذين أضيروا منها، ومن الذين أحسوا بكراهيتها نتيجة ممارساتها. وبالطبع فإن هذا كله لا يخرج عن طبيعة الأشياء، لكن الطبيعة نفسها لا تتضح للدارسين إلا بعد حين.

٦- وبعد وفاة الرئيس السادات فى ١٩٨١ أتيحت فرصة أوسع لانتقاد الثورة ورجالها الذين تولوا الحكم مستندين إلى شرعيتها، وقد شارك فى هذا الانتقاد كثير من رجال الثورة الأوائل الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة، بل إن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة الباقين على قيد الحياة شاركوا بفعالية فى النقد على نحو ما شاركوا من قبل فى الحكم.

٧- ومع مضى الزمن وإتاحة هذه المصادر الكثيرة، بدأ البحث التاريخى يأخذ فرصته فى مقارنة الروايات، وتفنيد الأكاذيب، وتحقيق الحوادث، وكتابة التاريخ بالأسلوب العلمى الكفيل بتقييم الحقيقة.

ولم تكن سنة أو سنتان كافيتين لأن يصدر كتاب مرجع كهذا الذى قدمه اللواء جمال حماد قبل أسابيع قليلة من احتفالنا بالعيد الرابع والخمسين لهذه الثورة التى عشناها



القوات التابعة لمجلس قيادة الثورة تجوب شوارع العاصمة — صورة أرشيفية

من العجيب أن هذه الفترة بالذات شهدت ملامح جديدة فى التأريخ للثورة لم تكن قد حظيت بالوجود من قبل..



عبد الناصر



محمد نجيب







السادات



عبد الحكيم عامر

الكتابة عن ثورة ٢٣ يوليو ظلت لأسباب كثيرة نهباً مستباحاً لكل من يريد أن يبدى رأيه فى هذا الحدث الوطنى



نجح جمال حماد فى أن يقدم لنا فى كتابه الفذ أوفى الدراسات التاريخية عن مجموعة من الوقائع التاريخية التى شهدها عصر الثورة



فرحة ما بعد الثورة

الشعب يحيط بقادة الثورة